



النجاح

کتاب



الأجل السيد الزاهد شرو الدين

تاج الاسلام والدين

أما حرا لا تمتد في العلم ظهر الشرح في السند في الامام علي الهادي افضل الاصل
والعلماء استأدوا الخلف بقدر السلف مفتي الشرق أبو جعفر محمد بن الحسن النضاري
الحق في طول الله عمره ورفع في كبره من قبله من

$\frac{25}{100} = \frac{25}{100}$

ان هذا الكتاب المبارك
مختصر على خمسة كتب جليل عظم
من كتب اصحابنا أهله الكام الصغير
للإمام محمد الثاني كتاب مختلف الروايات
للفقيه ابن الليث السري قديس المال الكتاب
كتاب مختصر الطبري وي الرائع كتاب
مختصر العقود وي الكام كتاب المختصر
للإمام حبيب بن عمرو المرغاني فهذه
الكتب الخمسة المذكورة موجعة في هذا
الكتاب المبارك مدرج لنصير في
بعض ناوحر لفظ واوضح بيان مع زيادة
فروع في غيرها من الكتب انضا كما
افاده المصنف في هذه الديار هم
اعني ديارهم هذا الكتاب في أهله
لعمري قصر الحراز وشفع فيه
سعد المرسل والانبياء وعن عنا
وعنه وعن جميع المكتبة العلمية

نقل الشيخ العمري من هذا الكتاب في أحد كتاب الصرف من شروحه على الكنز

ونقل عنه انهم الشيخ الامام قوام الدين الاتقاني في احوال كتاب الصرف من شرحه على الهداية

الحمد لله العالم لبعضهم هو السبح جمال الدنيا

يَا نَاجِبًا عِلْمَ الْحِسَابِ حَبَانَهُ، لِقَبَائِمِ طَبِي سَاحِرِ الْأَلْبَابِ
إِنْ كُنْتُ تَوَرَّقَ بِالْجِبَابِ وَصَالَهُ، فَالْمَلَكَةُ بَرُّ رُفَاتٍ بَعِيرِ حِبَابِ

ن
وصاله

[illegible]

وہی ہے جس نے

كتاب الرعي والبيئات

بسم الله الرحمن الرحيم يتبين به يتبين
 الحمد لله الخالق القديم العبد العليم الرؤف الرحيم العزيز العليم الذي لا يخطئه
 الانتكار ولا تحويه الاقطار ولا يجهل دعائم ملكه اللب واللباب الذي لا يخطئ في كل
 ما رآه العيون وادركه الظنون من قيام وقاعد وناطق وجاهل ودريل وساهد
 على انه واحد سبحانه يسبح له الطوبى او كاره واجنان في انوار النمل في قراها والوحش
 في فلكها وان من شيء الا يسبح بحمده ولكن لا تفقهون تسبيحهم انه كان جليلا عفوذا
 ونشوه **ان لا اله الا الله وحده لا شريك له** مقدر الامر ومقدرها وخالق النسيم ومصورها
 ونشوه **ان لا اله الا الله وحده لا شريك له** مقدر الامر ومقدرها وخالق النسيم ومصورها
 رحمة للعالمين قدوة للمهتدين مقام بامر من عز وجل ان يصروا حتى اعز الاسلام ورفع
 مناره واذل الشرك واظفانارة **فصلوا** الله على اله الكريمة اعراقهم الشريفة اخلائهم
 ما اودق لاجلهم واختلف اللب واللباب والنهار وسلم كثير **قال** مولانا الصدر الكبير
 الامام لاجل السيد الزاهد شرف الدين تاج الاسلام والمسلمين امام لاية في العالمين
 طهر الشريعة محي السنة فخر الامة علم الهدى افضل الانا فضل ملك المطر والعلما اسناد
 اختلف بغيره السلف حفي الشرف ابو جعفر عمر بن محمد بن عمار بن ابي العقبى طه الله عن
 ورفع في الدارين قدس **اما بعد** فان الله تعالى لما خلق خلقه بالعمل شرايع دينه
 واوجب عليهم طاعته في انتهاء الى اوامر والكف عن رواجه وابان له احكامه ونصب
 لهم من اعلام ما ينو ضلون به الى معرفة الاحلال والحرام وارسل الرسل مبشرين
 ومنذرين الى عبادته داعين لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل وختمهم بغيره محمد
 صلى الله عليه وسلم خيرة من خلقه فانذبه من الضلالة وعلم به الحجة ليعجز عن الدين
 اسوا واما علما ويجري الذين احبوا بالحجتي ثم ان الله جل جلاله وله الحمد جعل سبيل الوصول
 الى جميع ما تعبد العلم اذ كان القصد الى اداء ما لا يعلم غير ممكن فلذلك كان طلب العلم اقوي
 من الرضا بعد الايمان بالله تعالى على ما قال النبي صلى الله عليه وسلم طلب العلم فريضة على كل مؤمن
 ومؤمنة وحض العلماء من خلقه بفضائل ابانهم بها **قال** الله تعالى انما يحبني الله من عباده العلماء
وقال سندها انه لا اله الا هو والملايكة وادلو العلم قاتا بالفضيلة لا اله الا هو العزيز
 الحكيم **وقال** جل جلاله بل هو آيات بينات في صدور الذين اوتوا العلم وقال جل جلاله ذلك انما

نصرة لتاسر ما يعقلها الا العالمون فاذا كان هذا محل العلم فاجبنا ضربت ليه الاستعداد
 وغلبت بنبيله الامال علم احكام الله تعالى ليصل به الى اداء فريضة فلاجل هذا كان الشر
 العلوم علم الفقه على ما قال الله تعالى يوتي الحكمة من يشاء ومن يوفى الحكمة فقد اوتي خيرا
 كثيرا **قال** ابن عباس رضي الله عنهما الحكمة معرفة الاحكام من احكامها **قال**
سورة الله صلى الله عليه وسلم من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين وللهذا الشغل اعلام الحكمة
 والتابعين ثم جمع الله تعالى علم احكام دينه بعد عهد الرسالة والحكمة لاهام لاية ابي حنيفة
 رضي الله عنه فجعله براجا لدينه ومعدنا لعلم نبوته والفي مقابل المعضلات اليه وجعل الناس
 كلهم عيانا عليه ففقد العلم تفصيلا وذلك قطوفها للانام تديلا وحضه الله تعالى
 حلي العلم اقدارهم وفتح الدين انارهم فصنفوا الكتب ودقوا اوصاف احكام الله و
 يتقوا انما لمان اجع الزمان وفرضهم بعض الطالبين عن تحصيل كتبهم البسطة اختار
 رخص من كبار السلف اصول سائل الكتب البسطة في كتب صغيرة حجمها مستند على معاني
 كتب اصحابنا رحمهم الله نحو الفقيه ابي جعفر احمد بن محمد بن سنان الطحاوي وغيره من السلف
 القانع شهلا في الطالبين ثم ابي لما وجد السلف مجمعين على ان كتاب الجامع الصغير
 على اهل مسابيل اصحابنا واصولها وان الفقه كل الفقه فيها اختلف فيه اصحابنا فيما بينهم
 وقد اودعها الفقيه الزاهد ابو الليث السمرقندي في كتاب مختلف المروايجي رابث عن بعض
 مشايخنا انه لو لم يكن لاصحابنا كتاب سوى ما جمعه ابو الليث في مختلف المروايجي لكانت في فخر ارباب
 مشايخنا المتأخرين متفقين على الكتاب الذي جمعه الفقيه ابو جعفر الطحاوي رحمه الله في
 الفقه مشتملا على اصول وفروع يفهم باعانة مسابيل الكتب البسطة ووجدت المختصر الذي
 جمعه الشيخ ابو الحسن الغدوري لاية حاد واجل من الفقه يتيسر به الاجابة في غاية الوافان
 ورايت نو ابد الشيخ ابي بكر الرازي كلها مجموعته في كتاب الموجز الذي جمعه حبيب بن عمير والنز
 احييت لراي جمع هذه الكتب وادرج بعضها في بعض باوجز لفظ واضمح بيان واهم البها من
 غير ما من الكتب من فروع اصحابنا شيئا قليلا يتم به فائدة الحجاب ويكون شئنا للشيء في جواب
 الناس على ما يكون ترتيب الكتب على ترتيب كتب ابو جعفر الطحاوي لا يواب على ما يكون ترتيبها في تخرج
 المسائل في ترتيب اهل العلم وسميته المشاهج في الفقه اذ به يتوصل الطالب الى مقصوده وهو معرفة
 الاحكام والله عز وجل اسأل الله تعالى العزة عن الزلل والنوفيق للاصانعة في التوفيق والعمل

كتاب الطهارة
باب من الوضوء

قال الله جل جلاله يا ايها الذين آمنوا اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا وجوهكم وايديكم
الى المرافق ثم من الوضوء غسل الاعضاء الثلاثة ومسح الرأس والمرقان والكعبان بدحلات
في فرض الغسل وقال زفر بن محمد بن يحيى في حقه الذي بين العذار وما ذكر من الوجه وما ذكر
عنه السمر من الرأس فحكمه حكم الرأس لا حكم الوجه وفي اختلاف زفر بن يحيى في مسح على كفيه
فقد ثبت اورثه لا يحرمه اقل منه عند ابي حنيفة وزفر رحمه الله وقال ابو يوسف لا يحرم
وعنه في رواية ابنه يسع الكل وفرض المسح مقدار الناصية روي المعمر بن شعبة ان النبي صلى الله
عليه وسلم اتي سباطة قوم فبال دونها ومسح على ناصيته وخفيته وشاربه كتاب الصلوة الى
ان الغرض قد ثبت ثلثة اصابع ولو مسح بثلثة اصابع وضعا لاحدا اجزا فان مسح بامسح او
اصبعين مقدار ثلثة اصابع لا يحرمه وقال زفر بن يحيى وما ذكر من الرأس مسح مقدمهما و
مؤخرهما باليد الذي يسح به الرأس وسنن الطهارة غسل اليدين قبل ادخالهما الى الماء اذا
استيقظ للتوضوء من منابه وتيممته الله تعالى في ابتدء الوضوء والسؤال المضمضة والاستنشاق
ومسح الاذنين واستيعاب جميع راسه بالمسح والاستنجاء بالحجارة او غيرها من الاشياء الطاهرة التي
تبقى وليس فيه عدد واشياء الماء افضل وتخليل الحصى في ثوبه يوسف وتخليل الاصابع ونكر الغسل
الى الثلث والمرتين دونه في الغضبة ومرة دون ذلك كذا في الفضل وذلك كله جائز ويستحب
ان ينوي الطهارة ويوالي ويرتبه يدا يدا ببدء الله تعالى وباليدين وان فرق او قدم شيئا على
شيء لم يكن وان ترك مسح الاذنين او المضمضة والاستنشاق كن ويصح برأسه واذنيه مرة واحدة
وفي الجرد من الاضحية ثلاثا وان مسح مرة اجزاء ويحتمل ان يظلم واحد ما شاء من فرضه او
يقبل ما لم يجتهد بل قد مضى ثم اذا حدث حدثا سوي البول والغائط استنجاه واستحياه
من البول والغائط سواء ما تقدم من البول والغائط يخرج منه فكان المر من قدر الدرهم لم يظلم
الا بالماء ولا يستنجي بعظم او روث او طعام كالخوخ ولا يمينه ويكره استقبال القبلة بالفرج في الصلاة

باب ما ينقض الوضوء وما لا ينقض

وينقض الوضوء ما خرج من قبل او دبر او قدم بعد لغيره او قال زفر بن يحيى في حقه دون ملأ القدم ايضا
وما خرج من الدم والقبح والقصد بدو الماء من بفضة او اي موضع ما خرج من البدن فزال عن محرمه

والخيلة

والعلية الغسل بالاعاء واجنون والنوم مضطجعا او مستجعا او مستدليا لاني لو ان بل سقط
عن اي يوسف انه ان كان مستجعا من الارض لا ينقض الوضوء والناحية التي تقيب ذنجه
وان لم يخرج منه مذبي لم يفسد رحمه الله والتمس في صلاة ذات ركن ومجود وان قال لم يفسد
فلا ينقض عليه وقال ابو يوسف عليه الوضوء في صلاة الفم وان قاله وما فعله الوضوء وان قاله من
مجرده انه ان لم يملأ الفم ولا وضوء عليه **فرض** دابة سقطت من راس الخيل والتمس
تفعل الوضوء وان سقطت من اليد سقطت ولا وضوء على من قام قائما او راكعا او ساجدا ان
جاءت بعد ولم يغيره وقال ابو يوسف رحمه الله لم يفسد النوم في التجر في فعله الوضوء ولا وضوء
على من شرب من بدنه او من غير من شرب او مسواه وكلي من اكل مما سئلنا ان روى ابن
الطهارة وشك في الحديث من علي طهارة ومن ايقن بالحديث وشك في الطهارة فهو على حذيقه علم

باب الغسل

فرض الغسل المضمضة والاستنشاق وغسل سائر البدن وسنة الغسل ان يبدأ باليمين
فيغسل يديه وفرضه ثم يمسح على يديه ان كانت مضمضة وضوءه للصالحين والوجه
ثم ينفض الماء على اسفه وسائر جسده ثلاثا ثم يتيمم عن ذلك المكان فيغسل رجله وان الغسل
في الماء مرة واحدة اجزاء اذا تمضمض واستنشق المرأة ان تنضمض طيرة في الغسل اذا
بلغ الماء اصول شفرها والممسح الى الوجهة للغسل انزل الى عبي وجهه الدفق والسنو من
الرجل والمرأة والقناة الختانين من غير انزال الحصى والنقاس على الشاة اذا استنكت
ايام افراسها او نوهت للغسل ليس في المذي والودي غسل وفيهما الوضوء من احتلم لم يبرئ للملا
فلا غسل عليه حتى يستيقظ ثم اذا احتلم وان جامع فاغسل قبل البول ثم خرج منه بقبته
المني فعليه الغسل عندئذ **قال** ابو يوسف لا غسل عليه وكذا من احتلم وامسك النبي من
قوره ثم خرج منه بعد ما سكت شهوته فعليه الغسل عندئذ **قال** ابو يوسف لا غسل عليه
واذا نسي ما يكتفي من الماء في الغسل صلاه وفي الوضوء مائة وان اسبح بدنها اجزاء والاقاع ثمانية
ارطال بالبغداد ي غابنوبى بكلمة ووزنه وقال ابو يوسف رحمه الله خمسة ارطال وثلث بطل
ولا يقرأ القرآن جنب ولا يرضى وقيل الطهارة بركانية وملاؤها ولا باخذ الحصى ولا شتافيه
القران مذهب بخوالدهم وان اخذ صرة من الدراهم فيها سوسه من الفلوس او الحصى بغلا فلا بأس
به والذي يظن غير وضوء فذلك لا يحتمل للجنب والكا بصر ان يذكر الله ويدعو او بالكل ويشتري من السجدة ان

حدث

باب ما يجزئ به الطهارة وما لا يجوز

انظر

الطرف ٤

انه اغتسل الخرج بك باليد وعن محمد رحمه الله انه اعتبر الخرج بك بالتوضي وعنه انه قال مقدار سجدي هذا
 وكان ثمانين ثمانين ومن جماعة من اصحابنا رحمهم الله مثل ابن سليمان والعلوي وغيرهما عمن غير
 وبه انقضى جتنا وقال الشافعي رحمه الله اذا كان لك ماء فحسب ضرب كل ضربته متابع للخرج بالتوضي به
 ومن كان معه في سفر اثنان في احد ماء فحسبنا سبها عليه خلطها وتيمم ولا يخرج في ذلك
 او اني ارأى ان منها فامروا الزم منها **باب ما يفسد الماء وما لا يفسده**
 لا يفسد الماء بموت ما ليس له نفس سائلة كالبهي والبعوض والذباب والعقرب والنور ولا يموت
 يعيش في الماء كالسمك والصفير والسرطان واذا دفعت في البئر شي من دم او غير ذلك
 او عذون او نحوها بخرت وكان شيء ما فيها من الماء طهرا فطهرا وان مات فيها فان او فارتان
 او عصفور او صعور او سودانية او سائمة ابرز من نزع منها عذون او ثوبين بحسب كبر الدواب
 وصغرها وان ماتت فيها حمامة او سور نزع منها مايل الى بعين السنين وان ماتت فيها كلب
 او ثور او ادمي نزع ماء البئر كله وان انتفع الكلب فيها ونفخ شيء من مائه في صغر الكلب
 او كبره وعدد الدابة بغير الوسط المستعمل للبار وان نزع منها كلب او عظم فدر مابع من الدابة
 الوسط المستعمل به وان كانت البئر معينا لا يترج ووجب نزع ما بها اخر جوامد اركان
 فيها وعن محمد رحمه الله انه نزع ما بين ما بين دلو الى ذلك ما به **باب بعضهم يحضر بحجره** جفرت
 على قدر عظمه وطولها من نزع لكاء من ذلك لا يترج فحمله هذه فاد استلث مثل مكانها من ذلك البئر
 حتم بها من لا وبي وعن ابي يوسف انه يرسل فيه قصبه ويجعل على موضع الماء علامة ثم يترج
 منها عذون او ثور ثم يربطها ثمانية فان نقص منها شيء يترج مكان كل شبر عذون او اذا كان الدواب
 الاخر متعلقا في البئر فاحذر رجل من البئر ونقضه والدواب متعلقون بها فترجها فترجها
 يوسف لا يحضر التوضي بهذه الماء الذي لوجهه وقال محمد بن يحيى واذا جرد رجلا من ثيبه متنجسة
 في يده وضاد منها لا يدري متى وقع اعادة واصلاة ثلاث ايام ولها بها وفي غير المتنجسة بقاء ولها
 عند ابي حنيفة وزفره قال لا شيء عليهم ما لم يبين متى وقع فيها وفي التوب لا يجزئ صلوة عالم
 يعلم وهو مخالف للبئر الطاهر اذا اغتسل في البئر افسده وان انقضت في طلب الدواب لم يفسده
فروع جنب اغتسل في ثلثة ابار افسدها كلها ولم يتجزء الغسل قال محمد بن يحيى من اثنائه
 طاهرا والمياه الثلاثة مستعملة **فروع** جنب دخل شرا بطيئا دلو ولم يوالف الغسل فانقضت
 فان كان الصلوة لا يفسد الماء ولا يخرج من الغسل وكان قد لا يفسد الماء ويخرج من الغسل وقال ابو يوسف

فان اصاب ارض ما بعد ذلك اودع من ذلك الزراب في امانا هل يعود تحت افعى ابي حنيفة
 رحمه الله في هذا اربابا وان صلى على مصلي مبطن فقام على الظهارة وفي بطانة نجاسة قدت
 صلوة وعرف يوسف وحازت عند محمد وقبل لا خلاف فيه فان قول ابي يوسف فيما كان مضطرا وقول محمد
 في غير المضرب وان كان اصاب النوب نجاسة وجبى مكانها بغسل جميع النوب ونحوه ان الله تعالى
 عن النوب بغير غسل في بعض النسخ ككل اللبس وما ورد وما يعنى من النوب والورق في هذه النسخ
 عن ابي يوسف ورواها وقال محمد وروى لا يجوز الا بالآلة واما عن البدن فعلى يوسف ورواها
 روي انه يزول عنه باخل وغيره من اللبسات وروي عنه انه لا يزول الا بالآلة كالكرب والنجاسة
 اذا اصاب المرأة والسيف انتهى مسيح ونظير النجاسة التي يجب غسلها على وجهين فما كان منها له
 عين مرتبة فطهره بالبراءة والعين ان يني من امرها ما ينشأ منها والبراءة عين مرتبة فطهره
 ان يغسل حتى يغسل على طين الغسل انه قد طهره **باب المسح على الخفين**
 المسح على الخفين جائز بالسنة من كل حدث موجب للوضوء اذا لم يمس الخفين طهارة كاملة ثم احدث او
 لم يمس طهارة وجلبه ثم اكمل بعد لمس الخفين قبل ان يحدث ثم احدث بعد ذلك فانه ان كان يتيمنا
 مسح بوقاد لبلدة وان كان فافتر المسح ثلثة ايام وليلتها سيرا ليل ومجي الاقدام وابتداء المسح غيب
 احرف لا يعتبر فيه وقت الطهارة ولا وقت ليس المسح على الخفين طاهر مما خطوط الاصابع
 بيد من الاصابع الى التاف وفرص ذلك قد ذلك اصابع اصابع اليد لا يجوز اقل من ذلك وان
 كان في احد الخفين خرق في موضع واحد او في مواضع مختلفة منذ ما يخرج منه ثلاثة من اصابع ارجل
 لا يجزئ عليه المسح وان كان اقل من ذلك جاز ولا يجوز المسح على الخفين لمن وجب عليه الغسل وينقص
 المسح على الخفين ما ينقص الوضوء وينقصه ايضا نزع الخف ومضي الذرة فاذا نمت الذرة نزع خفيه
 وغسل وجلبه وصلى وان نزع بعض القدم نزع لي حنيفة انه ان نزع الكثر الغيب عن موضع فعلية
 غسل القدمين عن ابي يوسف انه ما لم ينزع الكثر القدم لم يحل الغسل وعنه انه ان بني في الخف ما يمكن
 ان يمسح عليه لا يحل الغسل من ابتداء المسح وهو مقيم فافتر قبل تمام يوم وبلية مسح لي تمام ثلثة ايام
 ولياليها وان سافر بعد تمام يوم وبلية او اكثر لم ينع الخفين وان كان مسح اقل من يوم وبلية ثم بوقا
 وبلية ومن لم يمسح بوقا في الخفين جاز له ان يمسح عليهما وقال ابن قتيبة رحمه الله لا يمسح فان مسح عليهما
 لم ينع احدا من موقنين قال في بعض كتب اهلنا عليه لزم مسح على الخف وقال في مسح على الخف الذي نزع
 ولا يمسح عليه في آفة ولا يجوز المسح على الجواربين عند ابي حنيفة رحمه الله ان يكونا جلد بر او متغلبين وقال لا يجوز

اذكار

اذا كانا خنبيين لا يفتنسان وعن ابي حنيفة انه رجح في آخر عمره وقال يجوز مسح على الجواربين
 ولا يجوز المسح على العمامة والقلنسوة والبرقع والقاربان ويجوز المسح على الجواربين وان شدا على غير
 وحن فان سقطت من غير يدي لم يبطل المسح وان سقطت عن يدي بطل المسح وان ترك
 المسح على الجواربين جاز وعنه ابي يوسف ومحمد ان لم يضره المسح لم يجز ذلك **فصل** في استحاضة نواص
 والدم على الخفين ولبت خفيه ثم احدث مسح ما دلت في الوقت فاذا خرج الوقت غسل يديه
 وقال في مسح كالحدث المسح **فصل** ما يحل من الخف اذا نزع خفة بعد مسح
 او انقضى حدة مسح بعد ما قد رد التثنية قبل ان يمسح او يمسح وصدالة او عاري وجوز
 او ان يمسح او قاري استخلف اثنا او مومي يدر على الركوع والسجود او طلعت الشمس على
 النجاء تذكر فائنة او مضى الجمع خرج وقتها او ما مسح الجواربين اذا سقطت الجواربين عن يدي او شدا
 برات وذلك كله بعد ما قد رد التثنية قبل ان يمسح عند ابي حنيفة رحمه الله كولو كان قبل
 التثنية وقد رد التثنية وقال لا لا يند كولو كان بعد السلام وعلى هذا الخلاف اذا اعترضته هذه
 الهوايا بعد ما عاد الى سجدة في السهو ولو نزع خفة بعد ما كان او تكلم او ضحك او حدث مستقرا
 فصلا جازية عندهم جميعا واسه لهم **باب التيمم**
 من لم يجد الماء وهو في موضع فخر او خارج المصعد بينه وبين المصعد بيل او اثر او كان كد الماء الا انه
 مريض خاف ان يستعمل لم يمسح بوضوء او خاف ان يغسل بالماء ان يستعمل البراءة او يرضه او يمسح
 ما تيمم سفره يحتاج اليه لثقله او مع رقيقه ما لا يعطيه ولا يبعثه بمثل ثمنه في
 ذلك المكان فانه يتييم بالصعيد وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله لا يجوز التيمم في المصعد خوف البراءة
 والتيمم ضربان مسح بالحد بوجهه وبالاخرى مسح ببناء الى المرفق من رداءه على اصابع يديه اليسرى
 وعلى يمينه حتى يبلغ مرفقه اليمنى ثم يمسح بطن يمينه الى يمينه اليمنى على ظاهرها الى مرفق يمينه ويغسل
 يده اليسرى كذلك وان ترك شيئا من ذلك قليلا او كثيرا لم يجز صلاة ويجز التيمم من الجنازة التيمم
 في الحدث والجنازة سواء ويجز التيمم بكل ما كان من جنس الارض كالتراب والخل والحجر والنور
 والكل والزرنيخ والارجل المدفون والجان المدفون والطين الاحمر والاحمر عند ابي حنيفة ومحمد
 وروى رحمه الله وقال ابو يوسف لا يجوز الا بالتراب والخل وان نقصت يديه او يديه وتيمم بخيلان جاز
 عندنا ولا يجوز عند ابي يوسف رحمه الله وكذلك لو ضرب يده على حائط او على صخرة عليه غبار
 جاز عند ابي حنيفة رحمه الله ولا يجوز عند ابي يوسف الا ان يكون اجمع غبارا كبريا يبيد الكف والنية

من صبيحة التيمم اذا تم الصلوة في يوم الاحد لم يكن مستحباً ان يقول بسم الله الرحمن الرحيم
ثم اسلم كان متوضئاً وينقص التيمم كل شيء ينقص الوضوء وينقصه ايضا رويته انك اذا اذرت على
استقام فان وجد الماء في صلوة توضحه واستاف الصلوة ولا يجوز التيمم الا بعد طهارة وضوء
لمن لا يجد الماء وهو يريد ان يجد في لؤلؤه ان يفرغ الصلوة لما لؤلؤ الوقت فان وجد الماء
وما يتم وان لم يكن على طبع من وجود الماء لا يفرغ ويصلي بغيره ما شاء من الغزير والظروف
والسمن ومن كان به طبع في مكان من جوده لغيره الماء وجعل عليه الفل مثل سائر
جوده سواء لم يكن عليه ان يتيمم ذلك وكذلك ان كان في غير موضع من جوده ان يكون
الجرار والجرار في الزرع فيتميم ولا يغسل بغيره جوده ويجوز التيمم للصحيح في المصداق احضرت
جنان والولي غير خلاف ان الشغل بالوضوء ان يفوته الصلوة يتيمم ويصلي وكذلك صلوة العبد
ان استغنى لطهارة يفوته صلوة العبد يتيمم ويصلي وان احدث في خلال الصلوة وقد انتح الصلوة
بالوضوء يتيمم عند اي حنية رحمه الله وقال لا يتيمم للبناء واذا خاف من شدة الجحفة ان استغل
بالطهارة فانه يتوضئ فان ادرك الجحفة ضلماً والاصل الظاهر لربها وكذلك ان صاف الوقت
فحني ان توضئ فان الوقت فانه لا يتيمم ولكنه يتوضأ ويصلي الثانية **فريع** ما فرقتي
الماء في حله فتميم وصلي ثم نذكر له بعد الصلوة عند اي حنية ومحمد وعندي يوسف يعيد
وليس على التيمم اذا لم يعلم ان يقر به ماء ان يطلب الماء فان غلب على طهارة ان هناك ماء لم
يجز حتى يطلبه وان كان مع دينه ماء طلبه منه قبل ان يتيمم فان منعه منه تيمم وان تيمم لم
ثم اذ نزع الاسلام والعبادة بالله ثم اسلم هو على نفسه وقال زفر رحمه الله يبطل تحمده ومقطوع
البكر المرفق بسبح موضع القطع في التيمم وبغيره في الوضوء وقال زفر ليس عليه **فريع** تيمم
صلي يتيمم ومن توضئ فعل متوضئ الماء ولم يعلم التيمم في صلاة التوضئ فاسد عند
اي حنية واي يوسف رحمه الله وقال زفر رحمه الله جازنه وعند محمد رحمه الله صلوة المتوضئ في
ما ابتدأت كانت فاسدة بان يتيمم انما التيمم المتوضئ جازنه عند ما فاسدة عند محمد رحمه الله
فريع المحبوس في الحج اذا لم يند على صعيد طيب ولا مكان نظيف يصلي فيه لا يغسل وقال
ابو يوسف يغسل بالاباء فاذا فرغ توضئ وقضاه قال محمد مضطرب يروي معالي حنية ويروي مع
ابو يوسف المحبوس في السجن اذا لم يجد ماء يتيمم ويغسل ويصلي ويصلي اذا فرغ عند اي حنية رحمه الله الا وهو
تولى وقال لا يركب على ما لم يخرج وهو قول اي حنية لاذل **فريع** ما فرقت اغتسل باللغة

ابوها

لم يغسل ماء فتميم وصلي ثم احدث ثم وجد ماء ان كان بغيره للمعة لا يغتسل بها وان كان بغيره
لا يغسل الماء او اللعة ولا يغتسل بها حتى الى اللعة فتميم لحدث فلو بدا بالتميم قال في تواتر الصلوة
يجز به بآية جازنه وقال في الزبادان لا يجز به لان يبدأ بغسل اللعة فاني الزبادان قول اي يوسف
وما في الزبادان قول محمد رحمه الله **الحبيص**
الحبيص هو الدم الخارج من الرحم الذي نصبه المرأة بالغة واذل الحبيص ثلاثة ايام ولها بها فاقض
من ذلك فليس الحبيص وهو استحاضة وقال ابو يوسف في العالي لزمان يوسف والترمذي انما الحبيص
حبيص رواه عن اي حنية رحمه الله وما تراه المرأة من الحرج والعفنة والحضرة والسكدة
في ايام الحبيص حبص حتى تربي لياض خالفاً قال ابو يوسف ان رأت الكثرة في اذل ايامها لا
يكون حبصاً والحبيص يقطع عن الحايض الصلوة وتحرم عليها الصوم وتغفر الصوم ولا تغفر الصلوة
ولا تطوف بالبيت ولا يابنها زوجها ولا تقرأ القرآن ولا تسبح الحنيفة لا خلافة فان خاضت حين
زالت الحنيفة فليس عليها فغسل تلك الصلوة لا عند ابراهيم النخعي وان خاضت في لؤلؤ الوقت ولم ين من
الوقت لا قدر ما تغسل راحة واحدة او نحو فليس عليها فغسل تلك الصلوة عند اي يوسف وقال
زفر نفي كالحاضنة بعد خروج الوقت واصل ٢ خلاف فيما اذا اف من اغتاضا وبستمع
من الحايض ما عدا ميني راء بحنيفة طاهرة عند اي حنية رحمه الله وقال محمد رحمه الله بحنيفة
سعدا والدم وله ما سواه فان طهرت واماها دون العفنة لم يغسلها حتى تغسل افضي وقت صلوة
وان كان ايامها عشرة فاقطع الدم خل وطهر قبل الغسل وقال زفر لا يحل المستحاضة تردد
الى ايامها المعروفة فان ابتدأت مع البلوغ مستحاضة فحبيص عن كل شيء والباقي استحاضة
فريع اذا تقدم حبصها على ايامها فهو على ثلثة اوجيه ان رأت في ايامها ما يكون حبصاً ورات
قبل ايامها ما لا يكون حبصاً والكل له رجاء والعشرة فكل حبص لا يتناف وان رأت قبل ايامها
ما لا يكون حبصاً ولم تر في ايامها شيئاً او رأت فيها ما لا يكون حبصاً او رأت قبل ايامها ما لا يكون حبصاً
وفي ايامها ما لا يكون حبصاً ولو جفوا يكون حبصاً قال ابو حنيفة كلها موقوف لمراتب في الشهر
الثاني مثل ذلك هو حبص ولا فلا وقال ابو يوسف ومحمد يكون حبصاً لكن عند اي يوسف يتقبل
العادة بمرة واحدة وعند محمد اذا رأت قبل ايامها ما يكون حبصاً ورأت في ايامها ما لا يكون حبصاً
والكل لا يجاوز العشرة فغسل لا حنية رحمه الله وفيه روايتان في رواية المروي قبل ايامها موقوف
وفي رواية الكل حبص وهو قولهما **فريع** امرأة كانت تحيض من ثبنا ومنه حنيفة فاستحيضت

قال ابو يوسف بن علي آخر ما رأت ونفسي عليه وقال محمد بن سنان لما قال عليه من بني فتحي عليه
 وهو قمار نزل ابي حنيفة بناء على اخلا ففهم في انتقال العادة بمزة عند ابي يوسف رحمه الله
 ينتقل وعند ما **فصل** الظاهر المختل بين الدين اذا كان اقل من خمسة عشر لا يكون
 فاصلا بين الدين عند ابي يوسف رحمه الله ويكون كالم التوالى فاذا بلغ خمسة عشر يصير
 فاصلا بينهما وعند محمد رحمه الله الظاهر اذا كان اقل من ثلثة لا يعتبر ويكون كالم التوالى فان
 بلغ ثلاثة ايام فان كان الظاهر مثل الدين او الدمان اكثر فهو كالم التوالى وان كان الظاهر
 اكثر يصير فاصلا ثم ينظر ان يمكن ان يجعل احد الدين جتفا يجعل جتفا ولا فلا **فصل**
 دم المستحاضة هو ما نراه المرأة اقل من ثلثة او اكثر من عشرة وحكم الرعاف لا يمنع الصوم
 والصلوة والوطي ثم المستحاضة ومن به سلس البول الرعاف الدائم والمخرج الذي راى يتي
 يتوضون ولو قيل فليكون فيصالحون به ما ساوا من الفرائض والنوافل فاذا خرج الوقت
 كان عليه استيف الوقت والصلاة والصلوة لغوي ثم المستحاضة تنتقض طهارتها بخروج الوقت
 عند ابي حنيفة ومحمد رحمه الله وقال ابو يوسف دخول الوقت وخروج الوقت وقال
 زفر بن حنبل الوقت لا يخرج الوقت حتى انها لو توضأت قبل طلوع الشمس انقضت طهارتها
 اذا طلعت الشمس خلا قال زفر رحمه الله ولو توضأت حين نطلع الشمس بنى طهارتها حتى يذهب
 وقت الظهر عند ابي حنيفة ومحمد رحمه الله كالمراة بطلنها وزوجها فيقطع عنها الدم حين تطلع
 الشمس واباها اقل من عشرة فللزواج ان يراجعها حتى تغسل او يذهب وقت الظهر
 وقال ابو يوسف وزفر رحمه الله ينتقض طهارتها بزوال الشمس **فصل** النفاس هو الدم
 الخارج عتیب الولادة فاما الدم الذي نراه الحامل وما نراه المرأة في حلق ولادتها استحاضة واقل
 النفاس لا حد له وعن ابي يوسف رحمه الله احد عشر يوما حتى لو دلت ولم يزد ما كان نفاسا
 احد عشر يوما واكثر النفاس اربعون يوما وما زاد على ذلك استحاضة فان جاء والدم اربعين
 وقد كانت هذه المرأة قبل ذلك لها عادة معروفة في النفاس زدت الى عاداتها ولم يكن لها عادة
 فابتدأ نفاسها اربعين يوما ولو دلت فزات تمام طهر ثم وثا قال ابو حنيفة رحمه الله كل نفاس
 وان رأت الدم يوما في ابتداء يومها في اربعين قال في الحيض اذا رأت يوما وثا وثانية طهر
 ويوما وثا اربعين قال ابو يوسف ومحمد رحمه الله اذا طهرت خمسة عشر يوما وثا وثا وثا وثا
 ولا فرق بين ان ولدت ولدا في بطنها ولد لها نفاس من الاول عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمه الله

والنفاس

وانقضاء العدة بلك في وقال محمد وزفر رحمه الله النفاس من الولد ما بعده **فصل** امرأة قال
 علي ان اصلي اربع ركعات عذام حاصت قال ابو يوسف عليها الفضا وقال زفر رحمه الله
كتاب **الصلوة**
فصل **من الصلوة**
فصل رجل اسلم في دار الحرب فملك فيها اشهر لا يعلم ان عليه الصلوة ثم علم فلا قضاء عليه لما جاز
 ولعلم ولم يصلي فخلية القضاء ولو اسلم في دار الاسلام ولم يعلم ان عليه الصلوة ثم علم فعليه القضاء
 عند ابي حنيفة رحمه الله وقال امامي القياس سواد "لكن ادع القياس ونقول كما قال ابو حنيفة
 رحمه الله وقد ارتفع الخلاف في الحاصل ودوي الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله انه اذا اسلم في
 دار الحرب لا يجب عليه القضاء للعلول لا ان يخرج بذلك من دار الاسلام او يصل وامر ان
فصل كافر اسلم او حتى بلغ او يحجون افاق او من اقام او طابض طهرت في آخر الوقت ان
 بقي من الوقت مقدار ما يفتح الصلوة فعليه قضاء تلك الصلوة وليس سبحانه بفعل علم
باب **المواقيت** **اول** وقت الفجر حين يطلع الفجر الثاني وهو العصر
 في ١٢ من راحة حين تطلع الشمس اذ وقت الظهر اذا زالت الشمس ولغو اذا صار طل كل
 شئ مثله وقالا حتى يصير ظل كل شئ مثله بعد في الزوال وذلك ما قاله ابي حنيفة له ط
 واول وقت العصر اذا خرج وقت الظهر ولغو فيها ما لم تقرب الشمس فاذا غربت فهو وقت المغرب
 ولغو ما لم تغرب الشمس وهو الباقي الذي في لا في بعد المحرمة عند ابي حنيفة رحمه الله
 وقالوا هو المحرمة وهو رواية اسدي عنه واول وقت العشاء اذا غاب الشفق ولغو فيها ما لم
 تطلع الفجر واول وقت الوتر بعد العشاء ولغو فيها ما لم تطلع الفجر والمسيح الاسفار بالفجر وقال
 الطحاوي بيد ابي تغلبس بختم بالاسناد ولا يراى بالظهر في الضيف وتقدمها في الشاء وتأخير
 العصر يمكن ان يصليها لا والشمس يصفها لم يدخلها صفره وتخييل المغرب في الزمان كله وتأخير
 العشاء الى ما قبل تلك الليل وبختم في الوتر لمن بالف صلوة الليل لم يخرج فيقوم فان لم
 يبق بالانبياء او من قبل النوم واذا كان يوم غيم فالمسيح في الفجر والظهر والمغرب تأخيرا
 وفي العصر العشاء تجيلهما وليس الوقت **فصل** **الادوات التي يكره فيها الصلوة**
 لا يجوز الصلوة عند طلوع الشمس وعند غروبها ولا عصر يومه ولا عند قيامها من الطيرة ولا يصلي
 جنان ولا يسجد لملك ولا يصلي لطوايف هذه الادوات ولا يصلي من الفجر دعة ثم تطلع الشمس

عليه وسلم

البجر اذا ارى بفتح الشرح في يوسف رحمه الله انك حتى يرتفع الشمس ثم يتم الصلوة ويكبر
 ان يتفعل بعد صلوة البجر حتى تطلع الشمس بعد العصر حتى تغرب الشمس ولا بأس بان يتفعل
 في هذين الوقتين الغوايب و صلوة الجنان وسجدة التلاوة لا ان يتغير الشمس بعد العصر
 ولا يتغير ركعتي الطواف ويكره ان يتفعل بعد طلوع الفجر الزمركي الفجر وهو يتفعل قبل الفجر
باب الاذان الاذان سنة الصلوات الخمس واجبة دون ما سواها
 وصفة الاذان معرفة وان ترصيع ويزيد في الاذان الفجر بعد حتى على الفلاح الصلوة خمس
 التزم مرتين واقامة مثله الا انه يزيد في بعد الفلاح قد قامت الصلوة مرتين ولا يوبى في
 غير الفجر من الصلوة والتنويه هو زيادة الاذان والاقامة حتى على الصلوة حتى على الفلاح
 مرتين او نحو ذلك وقال ابو يوسف في جامع الصغير لا بأس بالامراء خاصة في فضل المؤذن
 ان يجعل اصبعه في اذنيه وان لم يفعل فحسن استقبال القبلة بالسجدة وكحول وجهه
 بينا وسخا للصلوة والفلاح وان استدار في صومعته فحسن ويسرسل الاذان ويجرد
 في اقامته ويجوز ان يؤذن ويقيم على غير صورة او جئت وان اذن على غير صورة واقام
 لا بعيد واجبت والحنون والعتي الذي لا يفعل اذا اذنا احب ان يعيد او لا يؤذن
 لصلوة قبل وحل وفيها فان فعل اعاد وفي قول ابي يوسف الاول لا يعيد في الفجر خاصة
 وان صلى في بيته باذان فحسن ان ترك اجزاه وان صلى في غير اجزاه ان واقامة كراهة ويكره
 ومن سمع الاذان ولم يكن في صلوة قال كايقول المؤذن لا قوله حتى على الصلوة حتى على الفلاح
 فانه يقول مكان ذلك لا حول ولا قوة الا بالله مرتين ويؤذن للغرب ويقيم ولا يحل عند
 الجنبه رحمه الله روي عنه الحسن انه يقول عند اذان الفجر يا ايها الناس انتم خير الامم
 حلت حبيته ان **باب شروط الصلوة التي تقدمها** يجب على الصلي
 ان يتيم الظاهر من اجزائه ولا تجزئ عنه ما من ومن لم يجد ما يزيل الخائفة صلى بها ولم يعيد
فصل ويسرعة وعرف الرجل ما تحسنه الى الركبة والركبة عورة ويؤذن المرأة كلها
 عورة الوجة والقبض وما كان عورة الرجل فهو عورة المرأة وبطنها وظهرها عورة وما سواها
 ذلك من بدنها ليس بعورة وام الولد والمديرة والخاصة ليس عليهن تقطعية ووهن في صلواتهن
فصل امرأة صلت وبيع ما فيها مكشوف فانه تعيد ولا تعيد في اقل من الرابع عند ابي حنيفة ومحمد
 رحمه الله وكذلك الشفرد النفل والفرد وقال ابو يوسف لا يعيد لو كان اقل من النصف مكشوف

وان ظهر من عورتها الغلبة قبل الاذان كان من قدر لدهم لا يجزئ بالاجماع وقبل انه على هذا الاختلاف
 ومن لم يجد ثوبا صلى عريانا عدا بومي الركوع والسجود وان صلى قبا اجزاه ولا اول افضل وان جده
 ثوبا ملوا دما ونجاسته المزم من المنة اربعه قال ابو حنيفة وابو يوسف رحمه الله لا يجزئ من ثوبا ملوا
 او عريانا وقال محمد رحمه الله لا يجزئ من ثوبا ملوا قال ربيعة طاهر ان **فصل** يستقبل القبلة
 اذا قام للصلوة لا يجزئ له تركها مع العلم بالامر ان يستد حوزة على نفسه من عدا وسبع اذ هو
 ومن كان في غير صر فلا بأس بان يصلي على رجليه حب كان وجهه ولا يضرب في ذلك لترك
 اقتضاة لغير القبلة وهذا في النفل دون الصلوات الخمس والوتر في المصرا يصلي على الدابة عند
 وفي الاملا عن ابي يوسف رحمه الله ان يصلي في المصرا ايضا ومن كان معانبا للكبيرة او مجنونا
 في طلبها فلا يجزئ له يصلي الا بها عند العائنه والاما اذ لم يجزئ ان كان مجنونا ومن صلى اجزاه
 ثم علم انه صلى لغير القبلة لم يعيد وان علم ذلك وهو في الصلوة استدار الى القبلة وبنوا وان اقرقا
 في ليلة مظلمة فحروا وصلى كل واحد الى جهة وكلهم خلفه لا يعلم ما صنع امام اجزاهم وان لم
 يتر من محضته اعاد ان يبين للخطاة **فصل** ويؤي الصلوة التي يدخل في ثيابه لا يتصل بينه
 وبين الفرجة يقول الطحاوي يؤي مخالفا للتدويران يؤي الرض والنطع جيبا قال ابو يوسف
 رحمه الله يصير اخلا في الرض وقال محمد لا يصير اخلا بها **باب**
صفة الصلوة تراعى الصلوة سنة التحريم والقيام والقراءة والركوع والسجود والقبضة
 الاجز سوادا والشهد واذا دخل الرجل في صلوة كبر ورفع يديه مع التكبير ناسرا الصابعة حتى
 يخادى بالامنه ثمحة اذنية وان قال بده عن التكبير اسجل الله لخطم او الرض من اجزاه
 عند ابي حنيفة ومحمد رحمه الله وقال ابو يوسف رحمه الله لا يجزئ ان كان يحسن التكبير عن
 الى حنيفة انه اذا قال الله ولم يزد عليه جاز وان قال اللهم اعظم لم يجزئ به وان افتتح بالثانية
 او قرأ في صلوة بالثانية او شهد او خطب بالثانية جاز عند ابي حنيفة رحمه الله كالمثنية
 عند الذبح وقالان كان يحسن العربية لا يجزئ به عن الى حنيفة لو اذن بالثانية اجزاه روي
 الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله انه ينبغي لمن كبر وامع امام لا يسبقهم ولا يسبقوه وقال
 لم يكبروا حتى يرفع امام وفي التسليم عروا بانان ويعتد بيده اليمنى على اليسرى ويضعها
 تحت الشرة ثم يقول سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا اله الا انت
 ابو يوسف احب ان يزد وجهه حتى الذي فطر السموات والارض لا اله الا انت يا ذا الجلال والإكرام

ابن شاذان يستعيد به من السلطان الرجيم ويقول بسم الله الرحمن الرحيم ويستعيد بها عن حنيفة
ليس عليه ان يجهد في كل ركعة ومن لم يجهد في كل ركعة ولا ينعوذ بالمؤمن ولا يقول
بسم الله الرحمن الرحيم ثم يقرأ فاتحة الكتاب وسورة معها او ثلاث ايات من اي سورة شاء
واذا كان امام ولا تقالين قال امين مسترا ويقولها الغوم ويخفونها ثم يكبر ويركع ويعتد بدينه
بجاء كتيبه ويخرج اصابعه ويوسط ظهره من برفع راسه ومن يكبره ويقول في ركوعه سبحان في
العظيم ثلاثا وذلك اذا قام ثم يرفع راسه وقال سمع الله لمن حذر ويقول الحمد لله الذي لا ينزلها
للهام عسيرة اي حنيفة وعندهما يقول وقال في الجامع الصغير قال ابو جعفر سالت ابا حنيفة عن
الركن برفع راسه من الركوع في الفريضة يقول للفتحة اعترلي قال يقول وبذلك الحمد ويكبر
وكذا لك من السجدة يسكن فاذا استوي قايما كبر وسجد واعتمد يديه على الارض ووضع وجهه بين
كفيه وسجد على الفم وحنيفته فان اقتصر على احدهما جاز وبكره وقال لا يجوز الاقتصار على الفم
لا بعد رواه ان سجدة على كمر عاتة او فاضل نوبه جاز في يدي صبيغته وبجاء في بطنه من تحريك نوبه
اصابعه عليه نحو القبلة ويقول في سجود سبحان في ثلاثا وذلك اذا قام ثم يرفع راسه ويكبر
فاذا اطمأن فاعاد كبر وسجد واذا اطمأن ساجدا كبر واستوي قايما على صدره وقدميه ولا يقعد
ولا يعتمد يديه على الارض وحدها التكبيرة قال ويقول في الركعة الثانية مثل ما فعل في الركعة الاولى
الا انه يستفتح ولا ينعوذ ولا يرفع يديه لانه لا يكبر الا في الركعة الاولى اذا رفع راسه من السجدة الثانية في الركعة
الثانية افرس رجله اليسرى فجلس على ركبتيه من جهة اصابعه نحو القبلة ووضع يديه على
خدييه ونسط اصابعه وشهد والشهد التحبات لله الى قوله وان محمد عبده ورسوله ومن
يزيد على هذا في النعدة الاولى ثم ينقص كبرا محمدا على الارض ويقرأ اية الاحزاب في فاتحة الكتاب
خاصة وان شاء سبح وان شاء شكر فاذا جلس في آخر الصلوة جلس في الركعة الاولى او تشهد
وصلى النبي صلى الله عليه وسلم ودعا بما يشاء من شبه الفاظ القرآن ولا داعية المانعة ولا يدعوا بها
كلام الناس ثم يسلم عن يمينه فيقول السلام عليكم ورحمة الله ويسلم عن يمينه مثل ذلك في الركعة
كل واحد من المسلمين من في الكعبة التي يسلم فيها من الجاهل والناك والحفظة وبنو المأموم
كذلك وتدخل امام مع اهل الكعبة التي هو فيها وان كان تلقاء وجهه نواه من يمينه والمرأة
اذا سجدت تحفر وتضع يدها تحت راسها وتضع يدها تحت راسها وتجلس للشهادة على يمينها اليسرى
من الجانب الايمن وذلك استلزاما لانتصاب كاتبا الرجل ويجهر في القراءة في الفجر في الركعتين الاولىين

الركعة

من المغرب والعشاء ان كان ثلثا ويحكي امام الغزاة فيما بعد اذ ليس وان كان حنيفة قاهور
تخير ان شاء جهر واسمع نفسه وان شاء خافت ويحكي امام في الظهر والعصر ان يقول المأموم
خلف امامه جهر امامه او اسر ويخفي للصلي لا يخشع فيكبر من سبني بصر في قيامه لا يرفع يديه
وفي الركعة الثانية قد جهر في سجود له اربعة اربعة وفي الركعة الاولى في سجود له اربعة اربعة
اليمين في السجدة الثانية على كفيه لا ينسحب ولا يرفع راسه الى السماء ولا يبطأ بطيئه ولا يوتر
ركعتان لا يفعل جنتهن بسلام ويقتل لثلاثه قبل الركوع في كل السجدة ويقرأ في كل ركعة
من الوتر بها تحة الكتاب وسورة ويحكي ان يقول سمع الله اعلى واعلى في الكافرون وقيل هو الله
احد فاذا اراد ان يفت كبر ورفع يديه ثم ارسلهما ثم نثرت في لم ثم راي ابو يوسف رفع اليدين
في الدعاء في الوتر ولا يفت بصلوات غيرها وليس في من الصلوات قراءة سورة بعينها لا يجوز
غيرا وبكره ان يتخذ سورة بعينها لصلوات لا يقرأ غيرها او اذ في ما يجوز من الغزاة في الصلوات سائبا ولا
اسم القراءة عند اي حنيفة رحمه الله وقال ابو يوسف وهو رحمه الله لا يجوز اقل من ثلاث ايات فيها
او اية طويلة **فصل** ومن اراد الدخول في صلاة غير احتاج الى تعيين سنة الصلوة
وسنة السابعة والجمعة سنة مؤكدة واو في الناس لا مائة اعلى السنة فان تروا فان اقم
فان تروا وانما درهم فان تروا فان ستم وبكره تقديم العبد والارابي والناس وولد الزني و
الاعمى وان تقدموا جاز ويخفي للامام ان لا يطول عم الصلوة ولا يؤتم الغلام حتى يحكم ان يبلغ
فان غدر سنة عند اي حنيفة رحمه الله وزفر وعند حنيفة عند سنة ولا يؤتم الرجل الرجل
يسعى في حرمه كالامام المرتب ويخفي في بيته او في سلطانه لما يذنه وبكره ان يعلن وصدر
جماعة فان فعلت وفقت الامانة وسطره ولا يجوز للرجال ان يقعدوا بالمرأة ونصف الرجال
ثم الصبيان ثم النساء وبكره للنساء حضور الجماعات ولا يباين ما يخرج العجوز في الفجر والمغرب والعشاء
ومن يصلي الطاهر حلف من به سلس البول ولا الطاهر حلف المسحاة حنيفة لا التاربي خلف
الامر في لا الكسبي خلف العريان ويجوز لسنة التيمم والموضيخ والاسح على الحنيفة الفاسد على
الناس خلف الفخذ ولا يصلي الذي يركع ويحضر خلف الذي قال محمد رحمه الله لا يصلي القائم خلف القائم
ولا الموضي حلف التيمم ولا يصلي المفسر من خلف السفل ولا الذي يصلي من خلف حلف حلف حلف حلف
اخذ يصلي السفل خلف المفسر من من انديب باسم لم علم على جرح طمان لعاذ الصلوة ومن صلى مع
واحد اقامه عن يمينه فلما انقضى تقدم عليها **فصل** وبكره للصلي للركعتين بنو حنيفة

ولا يقبل كذا الا ان لا يمكنه من السجود فيسويده مرة ولا يجزئ له بقية فاعطاه الله ما يشاء
 فانه لا يعطى شئ من غير ان يعطى فانه لا يعطى فانه لا يعطى فانه لا يعطى فانه لا يعطى فانه لا يعطى
 ووضعه على يده ولا يقض عليه ولا يقض عليه ولا يقض عليه ولا يقض عليه ولا يقض عليه ولا يقض عليه
 يلتفت ولا يقضي بكرة ان يقضي امام على كان والقوم اسفل منه ادبكي من اهل البيت
 واما امام اسفل منهم بكرة ان يقضي الرجل خلف الحنف وحده كما ان لا يجزئ في الصف بكرة
 ان لا يقضي صلبه في الركوع والسجود وعن علي بن يوسف رحمه الله لا يجزئ بكرة ان يقضي
 الامام بالركوع والسجود بكرة ان يرفع يديه قبل الامام ولا يرد السلام بلسانه ولا يردد
 الامم بقدر ولا ياكل ولا يشرب ويكره عند الاكل والتسبيح في الصلوة عند اي حصة رحمه الله
 وقال لا بأس في التكبيرة والنطق ولا بأس بقتل العقب في الصلوة ويؤدب الرجل ولده على
 الطهارة والصلوة اذا غفلها ولا يجزئ له الا في بعض منها ومن غير ما حتى يبلغ ويكره من الرجل
 في القبلة في النوم وغيره عزاء ولا يقضي المسند من الصلوات الثابتات ولا شيئا مما يقضي به
 سواها ويجزئ رداءه كمن لم يزل كما في ان **باب القراءة في الصلوة**
 يقرا في السجدة الثانية الكتاب واليسون شاذ ويقرأ في السجدة الفجرية بعين اليه او حين
 او بين سوي فاختار الحبيب وكذا في الظهر اذ يركع وفي العصر والعشاء دون باقي الظهر وفي
 المغرب دون ذلك ويخطئ اركعة الاولى من الفجر على الثانية ودكتها الظهر سوا ذلك رحمه الله
 احب الي ان يطول الركعة الاولى على الثانية في الصلوات كلها وان قرأ في العشاء في الاولين سورة
 سورة ولم يقرأ في الثانية لم يجزئ الا حين وان قرأ في الثانية في الاولين ولم يزد عليها في الثانية
 السورة في الاخرين وجهه وعن ابي يوسف انه لا يبعد في المسلمين عن الحسن ان يبعد في المسلمين
فصل رجل فاته العشاء فملاها بعد طلوع الشمس ان لم فيها جعفر وان كان وحده حافظ **فصل**
 امام فزاد من السجدة فصلاته فاسد وقال لا تأت بكرة **فصل** امي صلى يقوم اربعين ويقوم فليبين
 فصلاته فاسد عند اي حصة رحمه الله وقال لا صلوات امام ومن لا يقرأ فاتة كالعاري اذا صلى بغيره
 ولا يبين صاحب العذر باصحة واصحاب العذر والناسي اذا صلى يقوم بغير حاله ولا يعلم جاز
 صلوة ومن يزل حاله ولا يجزئ صلوات الباقر وعند من رحمه الله صلواته كانه فاتة **فصل** امي صلى ركعة
 ثم علم سرق صلوة فقال ابو يوسف رحمه الله لا تقبل ذلك امام قدم في الاخرين امثالا وقد
 قرأ في الاولين صلوة فقال ابو يوسف لا تقبل وان قدم بعد التعمد فدر الشاهد فقد

من الكلاب فيه **فصل** امام جعفر تقدم غيره اجزاء وقال ابو يوسف رحمه الله لا يجزئ **فصل**
 رجل صلى اربع ركعات فطوتها لم يقرأ فيها شيئا فقال لعين عنده رحمه الله وقال
 ابو يوسف رحمه الله اذا قرأ في الركعة الاولى من اربعين ركعات في صلاة اربع ركعات في صلاة
 رحمه الله وقال محمد بن احمد رحمه الله ركعتين وان قرأ في الاولى من اربعين ركعات في صلاة اربع ركعات
 في الاخرين لا يجزئ الا في الاولى من اربعين ركعات في صلاة اربع ركعات في صلاة اربع ركعات
 والاعين لا يجزئ وقال ابو يوسف ان قرأ في الثانية من اربعين ركعات في صلاة اربع ركعات في صلاة
 تقبل وقيل في اربع ركعات في صلاة اربع ركعات في صلاة اربع ركعات في صلاة اربع ركعات
 ابنه الزهيب والزهيب قال من منع من خلفه وبكت وكذا في الخطبة وكذا في الصلاة على النبي صلى
 الله عليه وسلم وقيل في اربع ركعات في صلاة اربع ركعات في صلاة اربع ركعات في صلاة اربع ركعات
باب الامام ابن سبغلة القيام لا بأس بان يكون مكان امام في المسجد
 في الطواف ويكره ان يقوم في الطواف ولا بأس بان يقضي للظهر ركعة بعد ركعتين وان يقضي بين
 يد يمينه ركعة او سبغلة معلى او يقضي على باب منتهى فاصح ولا يجزئ على الصلاة بركعتين
 سجود دون وسادة فيها تضاد بركعتين في ركعتين في ركعتين في ركعتين في ركعتين في ركعتين
 تضاد بين ركعتين في ركعتين في ركعتين في ركعتين في ركعتين في ركعتين في ركعتين في ركعتين
 امرأة بين يدي لم تقطع صلوة وبدرها من ركعتين في ركعتين في ركعتين في ركعتين في ركعتين
 الامام فادركه الامام في الركوع او في السجدة اجزاء وقال من ركعتين في ركعتين في ركعتين في ركعتين
 الامام وهو ركع فركعتين وقف فاما حتى يرفع امامه وامكنه الركوع لم يجزئ وقال من ركعتين
 رحمه الله بركعتين في ركعتين في ركعتين في ركعتين في ركعتين في ركعتين في ركعتين في ركعتين
 سجود نافلة في ركعتين في ركعتين في ركعتين في ركعتين في ركعتين في ركعتين في ركعتين في ركعتين
 من ركعتين في ركعتين في ركعتين في ركعتين في ركعتين في ركعتين في ركعتين في ركعتين
 نزل في قبس قال ابو يوسف رحمه الله ان لم يركع في الركعة التي بعد الركعة في ركعتين في ركعتين
باب المناقل المستنة في الصلوات ان يقضي ركعتين بعد طلوع الفجر او بعد
 قبل الظهر وركعتين بعد ما واربعا قبل العصر ان شاء ركعتين وركعتين بعد المغرب واربعا قبل
 العشاء واربعا بعد ما وان شاء ركعتين واربعا قبل الحجة واربعا بعد ما وعن ابي يوسف رحمه
 الله سبغلة سجدة وان ترك شيئا من ذلك فلا قضاء عليه لا ركعتي الفجر عند سجدة واحدة قال

و ای یوسف

15

ما يفيد الحان

ما يقيد الضيق
كان من ذكر الجنة والنار لم يقطع وان كان
ان قوله افة يقيد الضيق كان بحرف

وان نفي في صلوة فنجاس حدث صلوة عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله فقال ابو يوسف رحمه الله اولاً
لا يبيد الا ان يرد به المتأنيف ثم رجع وقال صلوة ناسخة وان اراد به التانيف ولو تعلق في
ناسية او عامداً حدث صلوة **فصل** رجل غطى فقال له رجل الصلوة وحدها او استنح
وحل فتخ عليه في صلوة او احاطت رجلاً في صلوة بلالة الا انه نفس الكلام وان فتح على امام
لم يكن كلاً ما وان اخر بخير بسنة فاسترجع واراد جواباً حدث صلوة وان اخر بغير
فك الحرس او فاك كان الله واراد جواباً فكذلك وقال ابو يوسف صلوة ناسخة كما اذا لم
يرد جواباً وان لسعة سبي اذا صامه وخرج فقال به اسم الله حدث صلوة في ثياب من قبل
لج حنيفة رحمه الله قال لا يقطع عند أبي يوسف رحمه الله وان وغرابت فابعدت فقال
اعود بها به برئ به التعمد حدث صلوة **فصل** رجل سجد على الجحاشنة جازف صلوة
عند أبي حنيفة رحمه الله قال لو كانت الجحاشنة في موضع يريه وقال لا يجزئ به وهو في سرفس رحمه الله
كالو كانت في موضع قبابه وهو رواية اخرى في حنيفة رحمه الله ان اعاد على مكان ظاهر
جاء عند أبي يوسف حلاً قال في سرفس رحمه الله واذا كان خلفه صف من الناس فصول من
حلف التاء فاسد وان قامت امرأة في القفا حدث صلاة من عن يمينها وبها ومن
حلتها وان قامت امرأتان احدهما صلوة او بغيره والثلث صلوة حنيفة في رواية عن أبي
يوسف وهو قول محمد في المراتب والثلث عند محمد يفتن صلاة ثلاثة ثلاثة لئلا يوافق
وهو رواية عن أبي يوسف رحمه الله في المراتب **فصل** رجل افتتح الظهر وصلى ركعة ثم افتتح
العصر او التمتع فقد نفى الظهر فان افتتح الظهر بعد ما صلى منها ركعة فهو صحيح ويجزئ بذلك
الركعة **فصل** رجل طأ ان احذر فخرج من المسجد لم يجد فمات بسبيل القتل فان لم
يكن خرج من المسجد صلى ما بين **باب** **فصل** الفوائت

ومن فاته صلوة فضاة اذا ذكره وقد علم على صلاة الوقت لم يجز الا ان يخاف فوت
صلاة الوقت فيقدم صلوة الوقت ثم يقضيها فان فاته صلوات من رتبته في الفضلة كما وجب
في اصل الا ان يبدل الفوائت على ست صلوات بسبعة الترتيب بما وبالنسبة وضيق الوقت
انما **فصل** رجل صلى الظهر وهوذا ان لم يقض الفجر لكن لم يعلم بوجوب الترتيب لم يجز وقال في
رحمته بحد وان صلى الفجر وهوذا ان لم يوتر لم يجز وقال لا يجز عن أبي حنيفة رحمه الله ان الوتر
نرض عنه انه راجح وعنه انه سنة وهو قولهم ومن ترك صلاة ثم صلى ثم اوتر وهوذا ان لم يجز

الصلوة

الا فتروا عند أبي حنيفة رحمه الله وقال لا يجزئها وحاشا لبعدها وقال في سرفس رحمه الله بعد صلاة
الظهر كله **فصل** رجل ترك الظهر والعصر من يومين متتابعين لا يدي ايها اذ لم يخبر في كان لم
يكن له راي يقضي الظهر ثم العصر ثم الظهر عند أبي حنيفة رحمه الله وقال لا يمس عليه العادة الظهر وان
كانت ثلاث صلوات من ثلاثة ايام فضاها كيف شاء كمن فاته صلوة فذكرها بعد ايام ثم صلى وهو
ذاكر لتلك الصلوة اجزاء ومن فاته صلوة من يوم لا يري ان يصلي في يجزئ صلوة يومين
وقال محمد بن سنان يصلي اربعاً بعد في الثانية والثالثة والرابعة والله اعلم

باب الحديث ومن سبعة الحديث انصرف فان كان اماماً استخلف
ونوضاه وبني على صلوة مالم يحدث شيئاً بعد الصلوة فان فعل ما لا يذم منه مثل المنيح للوضوء
والاخراف من الامة لم يضره وان جنى في موضع آخر الا ان يكون المنة فخرج من صلوة وليس عليه
قراءة ولا سهر فاما يقضي كذا ذلك ان نام خلف الامام حتى فرغ الامام فانه يبدل ما نام عنه ولا قراءة
عليه ولا سهر ولا يستأنف للحديث افضل وان نام فاضلم او جنى او اغنى او قفصه استأنف امام
المحدث على امامته مالم يخرج من المسجد ويقوم عزه مكانه وان سبغ الحديث بعد الشهد نوضاه وسلم
وان فهد الحديث في هذه الحالة تمت صلوة وان فهد قبل السلام تمت صلوة وعليه الوضوء
لصلى لغوي وقال في سرفس رحمه الله لا وضوء عليه وان جنى ان يبتدئ بالحديث وانصرف استأنف
عند أبي حنيفة رحمه الله وقال ابو يوسف رحمه الله جنى ومن قدم مسبوفاً فصحت
ما شهدوا حدث معتمداً او تكلم او خرج من المسجد حدث صلوة وصلوة من خلفه ثلثة
عند أبي حنيفة رحمه الله وقال ابو يوسف رحمه الله يفتن صلوة من خلفه وان لم يحدث اماماً
وقعد فهد الشهد ثم فهدوا حدث معتمداً قبل ان يعلم حدث صلوة المسبوق عند
أبي حنيفة رحمه الله وقال لا يفتن كذا لو تكلم الامام او سلم وان تقدم مدركاً لقل صلوة وانما عز
ركعة من ينبغي له ان يتقدم وان تقدم ينبغي له ان يجزئ به ومن قدم صلياً او جنيلاً او امرأة فهد
اولاً لا يقوم ثم ركعته جاز وقال في سرفس رحمه الله لا يجزئ به ومن قدم صلياً او جنيلاً او امرأة فهد
صلوة وصلوة يقوم وقال في سرفس رحمه الله يجزئ صلوة المرأة وصلوة التاء به احذ محمد بن سنان
وان اتيت على المعلى بول الزم فهد درهم ينقل ويحل ويستأنف عند أبي حنيفة رحمه الله
وعند أبي يوسف يعني لم يقدرا ان يلقوه عن أبي يوسف انه لو وضع يده فهد لم يتعد فترك
به الزم فهد درهم غسل وناه **فصل** رجل ام رجل واحد احدث في فاعلم يوم اول يوم

بقوله عدا اخرج او بعد عدا اخرج حتى يفي ذلك سبب يعلى ركعتين ويكن مبتدئا بالنية ولا يكون
 سافرا بالنية حتى يجاوز ايات المصنفان خرج من موضع سافرا بعد ذلك الشمس صلى صلاة السفر
 وان سافرا في آخر الوقت لم يبق في الوقت لا فدا ما يعلى ركعة او نحوها يعلى صلاة السفر ايضا
 الا في قول زرارة رحمه الله فانه يعلى اربعاً وان قدم من السفر وقد بقي من الوقت قليل او كثير صلى
 اربعاً واذا دخل العسكرية ارض الحرب او حاصر اهل البغية دار الاسلام او حاصر اهل الجحيم ونودا
 الاقامة خمسة عشر يوما صلى الصلوة الاعلى قول زرارة فانهم يقولون ان كانت لهم قوة وسوء وان
 نزلوا في مكان ليس هناك ببيان ونودا الاقامة فعلى يوسف رحمه الله روايتان والمنابر اذا
 اقترب بالقيم صلى اربعاً واذا اقترب في النجاسة لم يحرم صلاته وان اقترب في النجاسة لم يكره ان صلى
 اذا علم الاقامة ويحتمل ان يقول انما صلى ركعة اذا دخل البلد من موضع انما صلى ركعة
 لم يوفى الاقام ومن كان له وطن واستوطن فيه فدخل دونه الاقل لم يتم الصلوة واذا نوى السفر
 ان يقيم في مكانه وسماحة عن يوكا لم يتم الصلوة ومن فاته صلوة في السفر فاته في الحضر ركعتين
 ومن فاته صلوة في المعركة الاقامة صلاة في السفر اربعاً والجمع من الصلوات في السفر يجوز فعلاً وركعة
 وقتاً والعبد منهم باقامة مؤجل من فاته ركعة واحدة مع زوجته وكذا ذلك المرأة مع زوجها وكذا ذلك من
 طاعة غيره من ايام او ايام حسن ولا يجوز ان يصلي ما يشاء من وقتا بلامن لم يستطع التزول عن
 الدابة لم يطير او طين او عود او مواد او غيره من استطاع التزول ولم يقدر واعلى القعود
 او مواد ما على الارض ان يقدر واعلى القعود ولم يقدر واعلى السجود نزلوا صلوا ففوقاً باباً
 وان امواد التراب سبوة جاز ان لم يقدر وان امواد ففوقاً على الدواب وصغوا
 جاز ان يركن جنبهم طريق وان لم يقدر واعلى الاخرى الى القبلة جاز ان يصليها الى غير ذلك
فصل وان سلم المسافر من ركعتين فوجب الاقامة وعليه هو صلاة تامة وسقط
 عنه التهوذة انقطع للصلوة عند اي جنبه واي يوسف رحمه الله وعند غيره وفيهما له
 يتم اربعاً كالوقوف الاقامة في حجب في التهوذة وعليه سجدة السهو لا في قول زرارة رحمه الله **فروع**
 سافر من ركعتين فراه ثمة نوي الاقامة فعليه ان يصلي ركعتين بفراة عند اي جنبه واي
 يوسف رحمه الله وقال محمد وزرارة رحمه الله يستقبل امير المؤمنين اذا كان من غير اهل مكة وقد استقبل
 عليه وقد دخل في الاقامة فانه يخرج بناء ذلك اذا كان اكلية او امير الحجاز عند اي جنبه
 واي يوسف رحمه الله وقال محمد رحمه الله لا جمعة مبتدأ **فروع** سافر من ركعتين فقام منهم

في

حتى يركع الايام من صلواته استنظ ولحدث ودخل معروفاً يعلى ركعتين وقال زرارة رحمه الله
 اربعاً كالوقوف **فروع** سافر من ركعتين فراه ثمة نوي الاقامة فعليه ان يصلي ركعتين بفراة عند اي جنبه واي
 يوسف رحمه الله وقال محمد وزرارة رحمه الله يستقبل امير المؤمنين اذا كان من غير اهل مكة وقد استقبل
 عليه وقد دخل في الاقامة فانه يخرج بناء ذلك اذا كان اكلية او امير الحجاز عند اي جنبه
 واي يوسف رحمه الله وقال محمد رحمه الله لا جمعة مبتدأ **فروع** سافر من ركعتين فقام منهم
السجدة سجود التلاوة في القرآن اربعة عشر سجدة الاولى في الاعراف والاحزاب في آخر سورة البقرة
 ركعتين والفجر واجبة في التلاوة السابعة فصد سماع القرآن اوله بقصد وعليه قضاء وان طال
 فان تلاها الايام سجدها وسجد للمأموم معه ومن سمع منه خارج العلوق فان دخل السابعة في
 صلواته الايام بعد ما سجدها الايام سقط عنه وان دخل معه قبل ان يسجد سجدها معه وان
 لم يدخل معه سجدها وان تلاها للمأموم لم يسجد الايام ولا للمأموم ولا يسجد له يسجد من قرأها
 وسمعها اذا قرأها وان سمعوا من الصلوة سجدة من رجل ليس معهم في العلوق لم يسجدوا ولم
 يفسد صلواتهم واعادوا بعد الصلوة وفي التواذاته يفسد من قرأها وسجد لها ولم يسجد
 حق كرها في مجلسه يكفيه سجدة واحدة وان قرأها ثم ذهب ثم قرأها يسجد سجدة عن من قرأها
 وسجد لها من صلى في مكانه وقرأها فيها يسجد بها وان لم يكن يسجد للاول يسجد في صلواته اجرة
 عنها وقال زرارة في الصلوة السجدة الاولى على حالها وان تلاها في الركعة الاولى لم اعادها في الثانية
 يكفيه سجدة واحدة عند اي يوسف رحمه الله كالواحدة في الركعة الاولى عند محمد رحمه الله
 عليه سجدة لغوب وان قرأها على الدابة يسجد عليها باباً ولو قرأها على الارض لم يسجد بها على
 الدابة وشرك ثم وكب تحريمه ان يسجد عند اي يوسف رحمه الله وقال زرارة رحمه الله لا يسجد
 وان تلاها بالثانية سبقة فعلى من سمعها ان يسجد ثم اولم يفهم عند اي حينة رحمه الله وقال
 ابو يوسف في الاملاء لا يجب الا على من فهمه ويكره ان يقرأ السورة في صلوة او غيرها ويقرأ ابنة السجدة
 ولا يقرأ ان يقرأ ابنة السجدة وحدها والمسح ان يقرأ ابنتها آية او اثنين ومن اراد السجود
 كبر ولم يرفع يديه وسجد وكبر ورفع راسه وكبر تشهد عليه ولا سلام والله سبحانه وتعالى اعلم
باب الحجة الحجة فريضة على كل مسلم بالغ صحيح العقل والنفس وليس على
 النساء والمسلمين والمرضى والعبيد والذين منادوا على الايمان وان وجدوا في حجة
 رحمه الله وقال لا عليه الحجة ان وجدوا في حصر واحد من هؤلاء الخمسة وصلى اجزاء وهي التلبية
 وان كان صلى الظهر في منزله وقال زرارة رحمه الله الذي صلاه في منزله هي الفريضة قلنا الصبح
 اذا صلى الظهر في منزله كمن واجراه فان ادرك الحجة بعد ذلك بطل طهر والحجة هي التي يفرضها

الظهر

وفر رحمه الله ظهر الصحيح كان فاسدا الا ان يجزئ صلاها بعد ما فرغ المأمم من الجمعة وان توجه
 اليها والامام في الجمعة استغفر ظهر عند أبي حنيفة رحمه الله وقال ان لم يدرك الجمعة لا ينقص
 وينبغي لمن يجزئ الجمعة ان يغسل ويغتسل ان كان عنده دلييل حسن ثيابه فان لم
 يغسل فلا يجزئ عليه وسرايط الجمعة خمس المصداق الحقة والخطبة والامام والوقت **فصل**
 المصريح اقامة الجمعة في معنى المصداق كالمصريح في المصداق على من كان في المصداق بطله
 وعن أبي يوسف رحمه الله انه يجب على كل من كان في الجمعة والرجوع الى اهله
 في ذلك اليوم ولا يمانا في الجمعة في المصداق مسجد من ذلك من ذلك هذا
 رواه محمد بن الحسن رحمه الله في نوادر الصلوة والامام عن أبي يوسف رحمه الله ان تجمع
 في مسجد من مصر واحد كان يكن بينهما نفر فيصير كسرين وان لم يكن بينهما نفر فاجعة
 لمن سب منهما وعلى الاخر ان يجسدوا الظهر اربعاً فان صلى اهل المسجد متعاً كانت صلواتهم
 جميعاً فاسد **فصل** لا يجزئ الجمعة الايلة سب الامام وعن أبي يوسف متى سب
 الامام وعن محمد بن قيس بن ابي يوسف رحمه الله انه لا يفتح الامام الجمعة فذهب الناس فانه يفتح
 الظهر عند أبي حنيفة رحمه الله كالأول ذهبوا قبل ان يفتحها وقالوا لا يجزئ الجمعة وان ذهبوا
 بعد ما صلى ركعة بناحية الجمعة لا في قول من رحمه الله وان ذهبوا الى المصداق فزودوا والعيد
 او الايلة منهم على الجمعة ولا يفتنون الظهر يوم الجمعة في مسجد اجمع فاسد
 الزبني في موضع لا يجمع فيه ينبغي ان يفتنون جماعة **فصل الخطبة** ويخطب
 الامام على الطهر في خطبتين فاما مستقبل الغم مستدير القبلة فيقبل جنباً على حنيفة
 فان خطب حنفاً او قاعداً اجزأهم وهذا ما رواه انصر على ذكر الله تعالى سبحاً او حمداً عند
 أبي حنيفة رحمه الله وقال لا بد من ذكر طويل في خطبة وينبغي للقوم ان يفتنوا الخطبة و
 يستقبلوا الامام بوجوههم ويكره ان يقف الامام بخطب يخطب منه الخطبة من الكلام فيمن
 ما يجنب في الصلوة وان كان في موضع لا يسمع كان محمد بن سلمة بخالد الكوفي وقصير بن مجي
 يقرأ القرآن في نفسه ويكره ان يتكلم بعد ما خرج الامام قبل ان يخطب في الخطبة بعد ما فرغ
 منها قبل ان يدخل في الصلوة وقال لا بأس به واما ان الذي يكره بعده البع اذ ان يري في الخطبة
 وقال بعضهم اذا كان الاصل **فصل الامام** لا يجزئ الجمعة الا بذي سلطان او نائبه وان
 كان اذ كان في المنه في جرد السهو قال محمد رحمه الله ان لم يدرك الركعة الثانية بناحية الظهر

لانه من الغنود في الثانية منذ ان تشهد ومن رحمه الناس فلم يقدر ان يصلي مع الامام حتى فرغ
 الامام صلى وحده بلا قراءة والورع مع الامام الركعة الاولى خاصة فذكر ذلك لورع مع الامام في الاول
 ولم ينقطع ان يجزئ ركعة في الاخرة ويجزئ جانب عند أبي يوسف رحمه الله ويجزئ الركعة
 الاولى ويجزئ ويجزئ وقال من رحمه الله قد صدق صلوة **فصل الوقت** اذا افتتح الجمعة فذكر
 ان عليه صلوة الجرد خاف ان يفتن الجمعة تكن يدرك الظهر في وقتها بطلت الجمعة وبطلت الغنم
 الظهر عند أبي حنيفة واي يوسف رحمه الله كالأول كان بحيث لو صلى التي يدرك الجمعة وقال
 محمد رحمه الله ينبغي على الجمعة كالأول كان بحال لو صلى التي يفتن الجمعة والظهر عن وقتها **فصل**
 ويجزئ الامام بالقرأة فيها وفي العبد في الركعة بالظهر والعصر بعزاف وليس عليه قراءة سب
 بعزاف ويكون ان يردم على من بعزاف قال الطحاوي يستحب لمن يقرأ سورة الحمد وسورة التين
صلوة العبد تكبر ان العبد تسعة عندنا وهو في العبد
 بن سعد رحمه الله عنه حمزة في احدى مع تكبيرة الافتتاح وتكبير الركعة واربع في الثانية مع
 تكبيرة الافتتاح وتكبير الركعة واربع في الثانية مع تكبيرة الركعة يدوي بين الزايتين وينعقد عند أبي
 يوسف رحمه الله بعد صلاة الافتتاح ثم يكبر ثم يقرأ وقال محمد رحمه الله بكبر تكبيرات العبد ثم يعود
 ثم يقرأ لا يقرأ يدوي في تكبيرات العبد سوى تكبير في الركعة وعن أبي يوسف رحمه الله انه لا يقرأ في
 تكبير الافتتاح ويستحب في الفطر ان يطعم الانسان شيئا من اكله من ثم اذ يبيتا وكما
 قبل الخروج الى المعنى ويغسل وينظف ويسننك وان يضع فطرته في مصره ثم يتوجه الى
 المعنى ولا يجزئ جهرا عند أبي حنيفة رحمه الله وعند ما يكبر طريق المعنى وذكر الطحاوي ان
 بالتكبير ولم يدرك كل خلاف وينبغي له ان يتخذ طريقا في الفطر من مصلاة غير الطريق الذي
 فيه الى المعنى والامام وغيره فبما ذكرنا سواء اذا خطب الصلوة باربع الفاتحة والحمد وحل وقتها
 الى الزوال واذا زالت الشمس خرج وقت ركعتين قبل صلوة العبد وان شاء ان يغسل بعد
 صلى اربعاً ويخطب بعد الصلوة خطبتين يعلم الناس فيها صدقة الفطر وحقها ومن فاسد صلوة
 العبد مع الامام لم يقض وهذا ان ترك لغيره ركعتين صلوة العبد ما يجب به صلوة الجمعة
 ويصح ما يصح به الجمعة الا الخطبة فانه ان ترك الامام ففداً صلاة وصلوة العبد ما يصح به
 فيها بائناً من القرآن ومن ادرك الامام وهو ارفع فافادته من الافتتاح ثم يكبر للركعة
 ثم يكبر تكبير العبد في ركعة فاذا فرغ الامام من الركعة ابتعته وقطع التكبير وان ادرك الامام

في الثانية انقضاء وقضى لا يقرأ ثم يكبر ان كان يركب تكبيرين سجد رضى الله عنه في عامة الروايات
 وفي نوادر الصلوة يكبر ثم يقرأ فان ختم الصلاة على الناس وشهد عند الامام بروية للحلال بعد
 الرذال صلى من العبد فان حدثت بعد تسبيح الصلوة في اليوم الثاني لم يصلها بعدة ولا يستحب
 في يوم الاصحى ان يعيدل وينظف ويؤخر ما اكل حتى يفرغ من الصلوة وان اكل لم يكبره وبينه
 الى المعنى وهو يكبر وان ترك الجذر فوفى من اليوم الثاني والثالث كذلك ولا يصلها بعد ذلك
 عيدان اجتماعي يوم قاله في سنة ولا في سنة ولا في سنة ولا في سنة ولا في سنة ولا في سنة
 بعد خطبة يحزبه **سجدة** محرم حتى الظهر يعرف في منزله والعصر مع الامام لم يحرك العصر
 الى حنيفة رحمه الله وقال لا يحزبه ولا يخرج المرأة التي تفضل في صلوة العبد ولا يباس للعجز ان يخرج
 وعن ابي حنيفة رحمه الله قال يخرج ويصل من الامام وعنه يخرج ويصل من ابي حنيفة
 الحائنة ولا يصلين واماني سائر الصلوات قال ابو حنيفة رحمه الله لا يباس ان يخرج في صلوة الليل
 ولا يخرج في صلوة النهار وقال لا يباس ان يخرج في جميع الصلوات يعني العجائب والله اعلم
باب التكبير في ايام التشريق يكبر من صلوة العذاة من يوم عرفة الى صلوة
 العصر من يوم النحر عند ابي حنيفة رحمه الله وقال الى صلوة العصر من ايام التشريق
 وسرايطه خمس عند ابي حنيفة رحمه الله المصير جماعة الرجال والمائة المذونة وقال لا يحزبه
 كل من صلى المكتوبة والتكبير الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر
 ذب الحجة اذا ضلقت في ايام التشريق ينبغي ان يتكبر غفيلة لتسلم قبل الكلام وقد سئد
 القبلة فان نسي الامام كبر الغوم وان قاموا من الصف كبروا ما لم يخرجوا من المسجد والتعريف
 الذي يصنع الناس ليس بشيء **باب صلوة الخوف** اذا استدحى وقت
 الامام الناس طائفتين طائفة الى وجه العدو وطائفة خلفه يصلي بهم ركعة وسجدة ثم مضى
 هذه الطائفة الى وجه العدو وجاءت الاخرى فصلى بهم ركعة وسجدة وشهد وسلم ولم يسل
 وذهبوا الى وجه العدو وجاءت الاولى فدخلوا وحدا ركعة بغير قراءة وشهدوا وسلموا ومضوا
 الى وجه العدو وجاءت الطائفة الاخرى فسلوا ركعة وسجدة بغير قراءة وشهدوا وسلموا وان كان
 الامام ميمنا صلى بكل طائفة ركعتين وفي المغرب يصلي بالطائفة الاولى ركعتين وبالكثيرة ركعة
 ولا يقابلوا في الصلوة فان غفلوا بطلت صلواتهم ولا استدحى وقت صلواتهم وان كانا يؤمنون بالرب
 والسجود الى ابي حنيفة ساءوا اذا لم يقدروا على التوجه الى القبلة وعن ابي يوسف رحمه الله في رواية

انه لا يركب

ان لا يجوز صلوة الخوف وفي رواية ان كان العدو مستقبل القبلة يجعل صلاته في ركعة واحدة
 جميعا ويركعها فاذا سجده سجدة العتق الاول ولا يسجد العتق الثاني ثم اذا قام اتخذ الصف
 الثاني ثم تقدم الصف الثاني وبقا الصف الاول يصلي ركعة اخرى وهو في الصف الثاني ركعة
باب صلوة الكسوف والخسوف
 اذا انكسفت الشمس صلى الامام بالناس ركعتين كعتبة النافلة في كل ركعة ركعتي واحدة وبطول
 القراءة فيها وان نقرها فلا بأس وكفى عند ابي حنيفة رحمه الله وقال لا يحزبه وعن محمد بن قيس
 حنيفة رحمه الله ثم يذعوا بغيره حتى ينجي الشمس الذي يضيئ الناس الذي يضيئ الجوع وليس ذلك
 حرج ويطول في السجدة فان لم يجتمع الناس صلى الناس فرادى وليس في كسوف القمر جماعة ولا
 يصلي كل واحد بنفسه وكذلك سائر الافعال مثل الريح والظلمة وليس في الكسوف خطبة فقل
 ابو حنيفة ليس في الاستسقاء صلوة مستوفى في جماعة فان صلى الناس وحدا جاز وخبرنا
 بصلى الامام ركعتين بلا اذان ولا اقامة يجهر فيها بقراءة ثم يخطب ويقال قول ابي يوسف
 لقول ابي حنيفة رحمه الله ويستقبل القبلة بالخطبة ويقرب سره ولا يقبل الغوم اريد يتم ويقرب
 الرداء ان يجعل الجانب اليمين على الشمال والناس على اليمين ويذعوا بالتوبة والاستغفار ولا يحزبه
 اصل الذمة الاستسقاء ولا يصلي هذه الصلوة في الاوقات المني عن

الصلوة بمكة

الصلوة في الكعبة جازية فزها وتقبل فان صلى امام جماعة فيها جعل بعضهم ظهره الى ظهر
 الامام لم يحزبه واذا صلى في المسجد الحرام يخلق الناس حول الكعبة وصالوا الصلاة امام من كان
 منهم اقرب الى الكعبة من امام جازت صلواته اذا لم يكن في جانب امام من صلى في الكعبة جازة

في حكم المسجد

رجل جعل مسجدا تحته بركابك ادقته بيت وجعل في المسجد الى الطريق وعلمه فله بيعه
 وان مات بورك عنه وكذلك ان اتخذ وسطا من مسجدا فاذن للناس فيه وقال محمد رحمه الله
 لا يباع ولا يورث **سجدة** رجل اتخذ ارضه مسجدا لم يكن له ان يرجع فيه ولا يبيعه ولا يورثه
 وبكر الجماعة في المسجد البول والحق في ذلك من البول في بيت فيه مسجد وبكر على ابواب
 المسجد ولا بأس بان ينقش المسجد بالحصى والشايج وما لا يضره اذا كان انما لم يقطع الارض فليس بشيء

كتاب الجنائز

اذا اختلج الرجل وجهه الى القبلة على شقه اليمين فليس منها ذنب فان كانت شدة الحجة في غير

باب الميت

يوضع الميت على سرير يرد بجعل على عورته خرقه ويخرج ثيابه ويوصى وصوة للصديق ولا يمسح ولا يستنشق ثم يغسل الماء عليه ويحضر سبعين وثرا ويغسل الماء باليسر ويكر من فان لم يكن ثلثة الفسراج ويغسل راسه بالماء والسند والحجينة باحطى من يفتح على شقه اليمين فيغسل بالماء واليسر حتى يرى ان الماء قد وصل الى ما يلي الخفة منه ثم يفتح على شقه اليمين فيغسل حتى يرى ان الماء قد وصل الى ما يلي الخفة منه ثم يحمله ويسند اليه ويضع بطنه سحاً وبقائه فان خرج منه شيء غلبه ولا يغسل عليه ثم يشف في ثوب ويدخل في القالب ويجعل الحوطة راسه وحجينة وقال زفر بن زهر رجه راسه في عنبه ومخرجه ويجعل الكافه في مساحده **فصل** ولا يغسل الرجل امرأة ويغسل المرأة زوجها ويجوز ان يغسل العتيق الفتاة اذا كان صغيراً والصبيبة الرجال اذا كانت صغيرة وام الولد لا يغسل موزع ما قال زفر رحمه الله تعالى هو قول اي حبيبة الازل وان اردت امرأة ثم ماتت لا يحل لها ان تغسله وان ماتت او وطئت بشبهة او وطئها ابنته لم تغسله وقال زفر تغسله **فصل** يجوز ان يغسل امرأته بعد موته قلنا ان يغسله عند اي يوسف رحمه الله قالوا سلت قبل موته وقال زفر لم يغسله وكذلك لو وطئ امرأته بشبهة ثم ماتت ثم انقضت عدتها غسلته امرأته عند اي يوسف رحمه الله قالوا انقضت عدتها قبل موته وقال زفر رحمه الله لم يغسله

التكفين

السنة ان تكفن الرجل في ثلاثة اوثاب اذا اردت لفافة وتقبض ان اختصر جاز فاذا اراد والفت الله فيه عليه ابتداء بابا ب لا يبرق لغوه عليه بعد ما تم ثمره لا يبرق وان خافوا ان ينتشر القفر عنه عندوه وتكفن المرأة في خمسة اوثاب اذا قبضت وخافوا لفافة وجزفه يربط في ثوبها فان اختصر واي ثلاثة اوثاب جاز ويكفن الكافر فوق القبر للفقير ويجعل شعرها على صدرها ويربش المرأة ولا يحجبة الرجل ولا يقبض ظفره ولا يقبض ربه ويجزى لا كان قبل ان يدرج فيها ونزاع **فصل** امرأة ماتت ولا شيء لها فكلتها على زوجها عند اي يوسف رحمه الله وقال محمد رحمه الله لا يحجبه اذا غسيل الميت كفن وقد بنى مسند بن عبد بن جريح من الكفن ويغسل العنق وان بنى اصنع اذ يحجى لا يغسل بعد ما كفن عند اي حنين واي يوسف رحمه الله وقال محمد رحمه الله لا يغسل على كل حال

باب الجنان والصلوة عليهم

تغسل مقتل الجنان على ميتة مؤخره على ميتة ثم مقدم على بياضك ثم مؤخره على بياضك قال محمد رحمه الله رأت ابنة حبيبة رحمه الله تغسل هكذا وبكره ان يوضع مقدم السرير او مؤخره على اصل العنق ويمسحون في الجنان سبعين دون الحيت ومنه مشهوره خلف جنازته والمشي خلف الجنان افضل من المشي امامه وكل ذلك صحيح ولا بأس بعزبة اهل الميت ولا بأس بالثأر على الميت من غير ان يخط ذلك كذب ومن يباح وبكره القعود من قبل ان يوضع الجنان ولا بأس بان يحل الغني في غنط او غير ينداد له الناس ومن ولد ميتا لم يرف ولم يورث ولم يغسل فان خرج خلع مات على ذنوب **فصل** الصلوة على الجنان واجبة لغني على كل شيء مات صغيراً او كبيراً برأوا فورا اذا كان من اهل القبلة الا البغاة والحارير واولي الناس الصلوة على الميت السلطان ان حضر او القاضي او الوالي فان لم يحضر مسجى تقدم امام الحي فان لم يكن قارب الناس اليه ومن لا يورث رحمه الله ان الصلوة على الوالي دون امام الحي فان كان للمرأة زوج وابنتا منه فالن احق الصلوة لكن ببقية اباه ومن يندمه وان صلى عليه فوالى السلطان اعاد الوالي للصلوة على الوالي لم يجوز ان يغسل احداً ولا يتنقعه وان صلى عليه بعدد ويغفر الذي يغسل من المرأة هذا الصدر والصلوة على الجنان اربع تكبيرات يثنى على الله تعالى بعد التكبير الوالي ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم في الثانية ويدعو بعد الثالثة لمعه وللميت وللمسلمين ثم يكر الراجعة ويكفر ان كان الكفنة يعلم المتقدي ولا يكر عند اي حنين واي يوسف رحمه الله من له حنيفة رواية لغوي انه يمكن حتى يسلم لراياهم فيسلم مع الامام وقال زفر رحمه الله يكر معه الكفنة ولا قراءة في الصلوة على الجنابة ومن استغنى ولا شهيد ومن دفن ولم يغسل عليه صلى على قبره في ثلثة ايام **فصل** نوم الصلوة على الجنان رجاء اجزا لهم في القيام ولا يحضر بهم اسحق وان اكر الامام تكبير او تكبيرين خباء رجل قال ابو حنيفة ومحمد رحمهما الله لا يدخل في الصلوة ما لم يكبر الامام تكبيراً اخري بعد حضوره وقال ابو يوسف رحمه الله يكبر حين حضر فان جاء بعد ما جاز الامام اربعاً لم يدخل معه وقد فاته في القيام من ثلثها وقال ابو يوسف يكبر ويدخل ويكبر الثلاث بعد ما يسلم الامام قبل الترفع الجنان واذا اجتمع جنابو مقدم اهل الفضل للمام الى الامام فان كان رجل وامرأة وصبي تقدم الرجل ثم العتيق ثم المرأة على حسب صروفهم في الصلوة **فصل** متى سبي مع اخذ ابويه مات لم يغسل عليه حتى يفر لا اسلام ولا يغسل لم يكن معه احد ابويه صلى عليه ولا يغسل على الجنان

الرجل

عن طريق النفس عندها وعند قائم الطهارة ولا بأس بالادان في صلوة الكنانة اذا نيم وصلى
على جنازة ثم اني يا اخي قال ابو حنيفة وان ابو يوسف رحمه الله ان لم يكن هناك وقت يجزئ
ان يتوضأ جانبا ان يقبل بذلك الفهم وقال محمد رحمه الله لا يجوز وعليه ان يغير التيمم
قول وفرد رحمه الله **باب** **الدين** **في الغزو والجزية**
يشق ويدخل الميت القبر بما في القبلة وبوضع في قبره على شقه الا ان متوجها الى القبلة وقالوا
بسلامه وعلى ميلة رسول الله والحرم وغير الحرم فيه سورة اذا وضع في القبر خلنا كفاه ونسوي
الدين عليه ويكره اذركه والكتب ولا من القصب ثم يغسلوا الزاب عليه ويغسلون المرأة بنوب
حتى يجعل الدين على الحدة ولا يشق قبر الرجل دس القبر من ربع ولا يحقن ولا يزين ولا يشي
عليه ولا يكتب الا اسم وهذا الرجم ادبي بوضع المرأة في قبرها من غيرهم ويكره ان يوطي على القبر بالقدم
او يجلس او ينام عليه او يقبل عليه **باب** **الغزو** **كافرات** وله ولي مسلم يغسله ويتبعه ويغسله
باب **الشهيد** **الشهيد** من قتله المشرك من اهل البغي او قطع الطريق
ياي بني قتلن او وجد في المعركة ذبه اسرا جرحا او قتله المشرك ظلم ولم يحب بقتله دية بقتل
ويقبل عليه ولا يغسل ولا يغسل الصبي والكتب عند أبي حنيفة رحمه الله وقالوا لا يغسل ولا يغسل
عن الشهيد منه ولا يزين بما به ويتبع عنه الحشو والغزو والحف والسلاح والفتنة و
يزيدون ما شاءوا وينقصون ما شاءوا ومن وجد جرحا فارتد فاف بعده من الجراحة غيل
وان كانت في المعركة لم يغسل ولا ارتد ان باكل او يرب او يبيع او يبتاع او يداوي او يمتي
جنازة او ليلة دعس له يوسف رحمه الله حتى يغسل وتصلق وهو يغسل او يغسل من المعركة
وفيه حية وان نقي يوما ولا يغسل فليس يرتد وان اوصي غيل معناه اوصى بامر ديني
اما لو اوصى بامر ديني لم يغسل وان تكلم بكلمة لم يغسل وان طال كلامه غيل وان وجد في المعركة
ميتا وليس به امر غيل من قتل حيدا او قماص غيل وصلى عليه وشرفه وجد قبلا في الغزو
غيل الا ان يعلم انه قتل بحربة ظلم وكذا ذلك عند أبي يوسف رحمه الله من قتل بغير الحد
ما منهم من لم يحدد بوقا ابو حنيفة رحمه الله يغسل ولا يغسل على البغاة وقطع الطريق اذا قتلوا ولم يعلم

15

والجاء في كتابه في بيان معنى قوله تعالى في سورة النور
وان كان محبوا اكثر السنة لا يحجك لشيء من ذلك والكتاب في بيان
الرقب وعيد الخدمة وبيان الاستعمال في قوله تعالى في سورة النور
لغير مقدار الواجب ومن تعذر في جميع ما له لا ينوب الزكوة سقط فرضه عنه من
ادبها فاحذرها لاسام سنة لها ووضعها في هذه اهل ان عني

[illegible]

ليس أقل من اثنين من البقرة صدقة فإذا بلغت ثلاثين تبعها تبع أو ثبغته للاربعين وفي الأربعين
مير أو مسته وفيها زاد على الاربعين بقدر ذلك عند أبي حنيفة رحمه الله ثلاثين في الواحد
ربع عشرة سنة وفي اثنين نصف عشرة سنة وفي ثلاثة ثلاثة اربع عشرة سنة وعن أبي حنيفة
رحمه الله انه لا شيء في الزيادة على اثنين وفي الخمسين سنة وتلك ثبغته اربع مائة سنة وروى
اسد بن عبد الرحمن عن أبي حنيفة رحمه الله انه لا شيء في الزيادة على الاربعين حتى يبلغ الستين ويوفى لها
ستين نبيعا او ثبغتان وفي سبعين سنة وثبغته وفي ثمانين سنة وفي تسعين
الثلثية وفي مائة نبيعا وهذا بخير الفريضة كل غير منيع الى مائة واكوا مائة والفريضة آتوا

باب صدقة الغنم

والشاة اقل من اربعين شاة صدقة وفي اربعين شاة شاة تلي مائة وعشرين فاذا زاد
واحد ففيها ثلاث شياه فاذا بلغت اربع مائة ففيها اربع شياه ثم كل مائة شاة شاة
والظان والماعز فيه شاة الا انه يؤخذ منه الا ما يحج في الحجته وليس في الحملان والقطان
والعجائيل ركن عند اي حبيته ومحمد رحمه الله وقال ابو يوسف رحمه الله يحج الحملان في
الاربعين واختلف الروايات عنه في الفضلان ودوي عنه انه لا يحج حتى يبلغ خمس
وعشرين يحج فضيل واحد ثم لا يحج حتى يبلغ العدد الذي يحج اثنان فيها وموسى
وسبعين يحج فيها فضيلين ثلث مائة وحج اربعين فان في ذلك تحج الثلاث بنت
وحقتان يحج الفضلان ثلاث شياه وعنه انه يحج في الخمس عشر فضيل وفي العشر
فضيل هكذا وعنه ان في الخمس اذ لم ينفذ شاة وسط ومن فضيل واحد وفي العشر اقل
من قيمة شاتين ومن فضيل واحد وفي ثلثي يوسف في الخمس عشرة بقدره من
عجائيل من مائة في الهزيل

باب صدقة الخيل

اذا كانت الخيل ذكرا واناثا بطلت شاة واحدة فيها بخبار ان شاة اعطيت من كل فرس بنات
وان شاة قوتها واعطيت من كل ما بين درهم خمسة دراهم وان كانت اناثا بطلت شاة فليس في
حبيته رحمه الله فيها رواية ظاهرة قال الفقيه ابو جعفر البلخي ابو الحسن الكرخي يحج
وقال الطحاوي لا يحج وليس في ذكوره ركن عند اي حبيته رحمه الله وقال لا ركن في الخيل
ولا في البغال في الخبر الا ان تكون للحجارة ومن وجب عليه سن فلم يوجد احد المصدق
اعلى منها ورد الفضل واخذ منها واخذ الفضل ويجوز دفع القيمة في باب الزكوة وليس في
العوايل والعلوفة صدقة ولا باخذ المصدق جارا له ولا رد له ولا حذ الوسط
ولا يؤخذ في الزكوة الذي في الماخض ولا في الخيل الغنم ولا في الكوم ومن حال عليه احوال شاة
ولم يرد ركنها في ذكوة الخول اذ لم ينفذ في ذكوره ركن في ذكوره ركن في ذكوره ركن
الثاني والام لم يرد في الخيل من ذكوره ركن في ذكوره ركن في ذكوره ركن في ذكوره ركن
مثل الذي يحج عليه لو كان غير الخيل واذا اخذ المصدق الصدقة من ما شئته من اربعة ونسبه
ان يكون لها عشرون ومائة من الغنم لا حد لها ولها ولا فرق بين ما كان في المصدق انظر
فيمنه لكن لا يحد من غيرها شاتين فيكون بذلك اخذ من صاحب الثلاثين شاة وذلك وانما كانت

عليه شاة ومن الاخر ثلثي شاة وقد كانت عليه شاة فخرج صاحب الثلاثين صاحب ثلث شاة
ومن مع ما شئته قبل الخول بما شئته سواها استبدلها حولا قال في ذكوره ركن في
اذا لم الخول اقل من باع ما شئته بعد وجوب الصدقة فيها والمصدق حاجر كان المصدق
بالخيار لم يشتر احد البائع حتى يودي صدقتها وان شاة اخذها ما بين يدي المشتري ومن كان
له نصيب فاستفاد في ثلثه الخول من حبيته فتمت له ماله وركاه به والشاة التي تكتفي بالحج
في الزكوة فادعاه لثمنه نصف الخول او الثلث فلا ركن فيها **فصل** اذا هلك المال بعد
وجوب الزكوة سقطت الزكوة والركن في النصاب دون العفو عند اي حبيته واي يوسف
رحمهما الله ونسبه اذا كان له ثلثون من الغنم هلك بعد الخول لم يحج عليه شاة عندنا ولا
محمد ودرهمهما الله نصف شاة ولو كان عنده مائة واحدي وعشرين من الغنم فهدى الكل
الا اربعون فعليه شاة عند اي حبيته واي يوسف وقال محمد رحمه الله عليه اربعون حرا ومن
مائة وعشرين جزا من شاتين عن يدي يوسف في الامالي في هذه المسئلة مثل قول محمد رحمه الله
ولو هلك من اربعين من ابل عشر فعليه اربع شياه عند اي حبيته واي يوسف وعنه
محمد بن لبون وعن اي يوسف في رواية الامالي عشرون جزا من ستة وثلثين جزا ومن بنت
لبون **فصل** حواجز ظهر واعلى الرض واحد واصدق ابل والبقر والغنم لا يفتي عليهم عدلتوا
بان يعيد الزكوة **فصل** في اموال من يفتي عليه شاة فليس في الاضحية في المرأة
ما على الرجل ودوي كمن عن اي حبيته رحمه الله انه لا يحج في المرأة كالحزبه والله سبحانه للوفيق

باب ركن الذهب والورق

ليس في اقل من عشرين مثقالا من الذهب ولا في اقل من مائتي درهم من الفضة صدقة فاذا كانت
الذهب عشرين مثقالا والفضة مائتي درهم وطال عليها الخول ففي الذهب نصف مثقال وفي الفضة
خمس دراهم لا يفي في الزيادة عند اي حبيته حتى يبلغ اربعين درهما او اربعة مثاقيل ذهب
فيجب رهم او قراطان من الذهب وقال ما ناذ في زكوة حياها واذا كان الغالب على الورق
الفضة فهو في حكم الفضة واذا كان الغالب فيها الفضة فهو في حكم الورق والعروض اذا كانت
للحجارة بشرط ان يبلغ قيمتها مائتا مثقالا وفي زكوة الذهب والفضة وجبها واذا كانها للركن
واذا اجتمع الصنفان يضم بعضها الى بعض قال ابو حنيفة رحمه الله يضم على معنى القيمة وقال
يضم على معنى الاجرة والركن يوفى من الدراهم والنهضة بمنزلة الحياض في وجوب الزكوة

باب في زكاة الزكوة

واذا كان له ما في درهم وعليه دين مثله او مثل بعضه فلا زكاة فيها واذا كان له ما في درهم على
 ملي غير حال الحول لم يجز عليه ان يركبها حتى ينفذ الدين عند اي حقيقته وجره الله على
 ثلاث مرات دين قوي ودين وسط ودين ضعيف فاما القوي فكل دين هو بديل مال
 المتجان فان قبض اربعين حبة او اكثر فلا زكاة واما الوسط فكل دين هو بديل مال
 للمجان فلا زكاة فيه مالم يقبض ما في درهم فاذا قبض ما في درهم فعليه الزكاة من ساعته ان
 كان حال عليه الحول قبل القبض فاما الضعيف فكل دين لم يكن بديل مال مثل المهر وبديل الخلع
 والصالح عن دم العمد الكتابة ونحوهما مالم يقبض الما ينزوي حول عليه الحول بعد القبض لا يجز الزكاة
 وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله بن كلهما سوا اذا قبض قليلا كان او كثيرا فعليه الزكاة
 لما مضى في الكتابة فانه لا يجز عليه كما قال ابو حنيفة رحمه الله ولو وثق دين على رجل لم يقبض بعد ما صار
 الحول فني واية كتاب الزكاة هو بديل دين الوسط في النواذر هو بمنزلة الدين الضعيف واما
 الدين الذي على جارية لا يجز عليه لما مضى كما في سالة في بيته ثم وجده بعد سنين ولو كان على معلن
 مفر فعليه الزكاة لما مضى عند اي حقيقته واية يوسف رحمهما الله وعمر محمد رحمهما الله ان قلته
 لكاهم فلا تنى عليه لما مضى **فصل** رجل له على رجل الف درهم فلم يقبض حتى مضى
 عليه السنون ثم قبض فعليه السنة الاولى خمسة وعشرون والسنة الثانية زكاة الف الف الف
 زكاة السنة الاولى هكذا في كل سنة وعند اي حقيقته رحمه الله يسقط عنه دكون التيسر ايضا
 وقال من مضى رحمه الله عليه دين الزكاة لا يمنع وجوب الزكاة ولو استهلك ما في درهم حال عليه الحول لم
 استغنا ما في درهم حال عليه الحول فلا زكاة في هذه الما ين ذكر في الجامع وينال انه قول محمد رحمه الله

ومن يله يوسف رحمه الله له الزكاة **باب**
زكاة التبر في الطلاق وزكاة الوهب في الرجوع اذا تزوج على نصاب من الغنم سائة
 ودفع اليها ثم طلقها قبل الحول فعليه زكاة النصف من غير ولا زكاة على الزوج في نصيبه ولو دفع اليها
 حين حال الحول لم طلقها قبل الحول فني قول ابو حنيفة ما او لا زكاة عليها في قوله لا اول الزكاة
 نصيبا نصيبا تجز الزكاة وكافلا وقال ابو يوسف ومحمد عليهما زكاة نصيبه وان لم يكن نصيبا
 ولو تزوجها على عيب ودفع اليها ثم بدم الفطر ثم طلقها قبل الحول لم يدر حولها فعليه صدقة الفطر
 وان كان عبدا الزوج والمسلمة بها فلا زكاة على احد منهما ولا صدقة الفطر عند اي حقيقته رحمه الله

ولي قباس فلهما عليه زكاة الفطر ولو تزوجها على عيب من الما لم يجز ان ينفذها فم يدفع اليها لا بعد
 الحول فلا زكاة عليها مالم يجز عليها الحول بعد القبض وقد مر في الدين فان تزوجها على ما في درهم
 ودفع اليها لم طلقها قبل الحول فعليه زكاة الكان **فصل** من مضى رحمه الله زكاة النصف ولو دفع
 لرجل الف درهم وسلم ثم رجع في هبته بعد الحول بفضة او بغير فضة فلا زكاة على واحد منهما
فصل من مضى رحمه الله بغير فضة فني الوهب له الزكاة والله الهادي

باب في زكاة الزروع والثمار

فصل ابو حنيفة رحمه الله في قليل ما لو جنة ارض وكثير العشر سواد بنى سبعا الوصفته
 النماء سواد كان مما يقي او مما لا يقي وقال لا يجز العشر الا فيما له من باقية اذا بلغت خمسة اوسق
 والوسق ستون صاعا بضاع النبي صلى الله عليه وسلم وليس في الحول او ان عند ما عند ما سني تجز
 او دالية او سانية فقيه بصف العشر في الفوليز وقال ابو يوسف فالا بوسق كالمزغر في الفطر
 يجز فيه العشر اذا بلغت قيمته قيمة خمسة اوسق من ادنى ما يدرخل تحت الوسق **فصل** محمد
 رحمه الله العشر اذا بلغ الخراج حبة امثال اعلى ما يقدريه نوعه فاعشر الفطن حبة امثال
 وفي الزعفران والورس حبة اما ولو كان لرجل كرم يبيع مائة وعشرون عصرة **فصل** ابو
 حنيفة رحمه الله عليه العشر في ثمر الباع وقال ان كان الجنب بجال لوانخذ منه زبيب لم يجز
 او سق بجال العشر ولا فلا درباع ارض فانه زرع قد ادرن فالعشر على الباع وان كان الزرع
 لخصه المشتري للمحال فالعشر على الباع فان تركه حتى استخمد بالعشر في المشتري ان
 بع الزرع وهو قبل دون الارض ترك باذن الباع فالعشر على المشتري عند اي حقيقته ومحمد رحمه الله
 وقال ابو يوسف رحمه الله مقدار حصة البفل عشر على الباع والزيادة على المشتري ذكر الحار

وكل في لوجنه لارض ما فيه العشر فانه لا يجز فيه ليو العاقل ولا نفقة الزانية **فصل**
فصل ثعلبي له ارض غير فعليه العشر مضاعفا فان اشتراها منه مسلم او دحي او اسلم على
 هو على حالها وقال ابو يوسف رحمه الله بعور ولا غير واحد **فصل** مائة ارض
 عشرة من كان فعليه الخراج عند اي حقيقته ومن مضى رحمه الله وقال ابو يوسف وكس
 رحمه الله عشرين وقال محمد رحمه الله عشر واحد **فصل** جيز على بيعه **فصل** البسج
 ولو باع مسلم من ثعلبي فعليه عشر لرضعدها وقال محمد واحد **فصل** مسلم له ارض غير
 بها من بصرى وقبضها فاضد مسلم لا تسعة او كان البصرى اشتراها بمتعا فاستأجره فاعلى

ابي ارض عند **فريخ** مسلم له دار خطبة جعلها مبنانا فقبه العشر ليس على الجوزي وان
 في فان جعلها مبنانا فقبه الحراج وفي من العصب والمرأة المتغلبين ما في من الرجل
فصل رجل له ارض خراج فعطها فقبه الحراج فان زرعه فاصطلمها افقه بطل
 عنه الحراج ويوضع على الزعفران في ارض البستان في ارض الحراج بقدر ما يطبق وليس في
 عين القبر ارض خراج او في ارض العشر حتى وعلى ارض الحراج الحراج **فريخ** رجل في ارض
 خراج فليس فيه شيء وان كان في ارض العشر فقبه العشر **فريخ** رجل استجار من عترة العشر
 عندهما قال ابو حنيفة في المولود ولو اعاد فاعلى المستجر وقال من فزع على المعبر لو اعاد من كافر
فصل في الغسل العشر وان قل عند اي حنيفة رحمه الله وقال لا يجب حتى يبلغ
 حنيفة او ينق في رواية كتاب الزكاة وفي الاملا عن ابي يوسف رحمه الله لكل عشرة اوطال
 رطل وعن محمد رحمه الله قال لا يجب حتى يبلغ خمس رطل وفي رواية عن ابي ابراهيم والفرق
 ستة وثلاثون رطلا بالواني ودوي عنه حنيفة استأجر في قصب الشرا اذا بلغ عند حنيفة
 اصابه يجب والا فلا وقال ابو يوسف رحمه الله في الاملا لو وجد رطل كوزان غسل في حبل
 فيها حل فليس فيه شيء قال لا يري انه لو وجد في المال فستق اولوا او فواكه لم يكن فيه
 حنيفة وعند علي بن ابي ربيعة في رواية كتاب الزكاة يجب ايضا والله سبحانه وتعالى اعلم

تجديد الزكاة

يجوز تجديد الزكاة من ثياب كميل وما دون ثياب لا يحجر ويجزئها سنة وستين وان
 كان له ما بنا درهم فنجل منها عشر بن درهم اكله عند الف حازت عنه وقال من فرم رحمه الله
 لا يحجر عند المائتين ولو كان له ما بنا درهم وعشرون مثقال ذهب ما بنا درهم سواد وما بنا درهم
 ينجل زكاة احد المائتين قال في الجامع ان حال الخولك المائتين ينجل عنها وان حال على الصدا
 فالزكاة عنه قال في نوادر الزكاة ان حال الخول على المودعي عنه خاصة وان هلك ذلك المال قبل
 اكله كالزكاة عن المال لاخر اذا قال الرجل له علي ان تصدق عذرا بدينهم او على فتر لا مكة
 فتصدق اليوم على غيرهم جاز وقال من فرم رحمه الله لا يحجر ولو قال له علي ان تصدق بهذا الدرهم
 على هذا المسكين فذبحه لا يجب له ان يصدق به حنيفة وابي يوسف وقال من فرم لا يحجر ولو دفع
 اليه درهمين لم يصدق به ايضا عند من فرم عن ابي يوسف رحمه الله انه لا يلزمه ولو جعل عشر ارضه
 قبل ان يزرع لا يحجر ولو جعل عشر ارضه قبل ان يزرع لا يحجر عند اي حنيفة ومحمد رحمه الله عن ابي يوسف انه يحجر والله اعلم

الزكاة فيما لا يزرع

اذا كان بينه وبين رجل ثياب او بينه وبين آخر ثياب حتى كان بينه وبين ثياب ابي ابي يوسف
 رحمه الله عليه ثياب وقال الحسن وزفر رحمه الله في ثياب ثيابان ادي كل واحد من صاحبه
 بخراجه من ثياب صاحبه وان اذن فاديا مستغنيا لم يقسم الا في الثاني من الثياب الا في حنيفة
 عند اي حنيفة رحمه الله وعندهما لم يقسم وكذا ذلك من عليه فكان العين والظن اذا اترع به بالتكبير
 لم كفر بنفسه المأمورة في ثياب من ثياب اي حنيفة رحمه الله وقال لا يقسم الا في ثياب ثيابان الذين
 ان فضا عالمنا بقضاها امر يقسم وان لم يعلم لا يقسم والله سبحانه وتعالى اعلم

مواضع الصدقات

يستحب اخذ من ذكر نعم الله تعالى ثياب العرفاء الصدقات للفقراء والمساكين اب
 قال الهادي والفقير لهم في المسكنة اكثر من المساكين الذين ليسوا بفقراء وقال الحسن في الفقير
 له ادي ثيابي والمساكين الذين لا يثي له والمولفة قلوبهم قد ذهبوا والرقاب هم المساكين من الفقير
 في رقابهم والفاقر هو من لا يملك في سبيل الله هم اهل الجهاد ومن الفقراء وابن السبيل هو المستضعف
 عن سبيله وان صرفه الى صنف واحد جاز ويعطى العايل منها ما ينفعه واعوانه وان كان اقل
 من الثمن او الزكاة في ثلثة اشياء الثياب والبيات السيل ويعطى من الزكاة
 كل فقير الامراته ووالده واهله وولده وولد امه والبنات لا يعطى مساكين ولا يملوك عني ولا يملوك
 عني ان كان صغيرا ولا في ثياب مسجد او سفينة او قنطرة او كنيسة او قنطرة دين ميت لان
 يعطى عبد لا يعمل قيمته من الزكاة ولا يعطى عبد الذي اعنت بفضله وقال لا يعطى العبد الذي
 اعنت بفضله ولا يعطى المرأة زوجها ولا يعطى المرأة زوجها ولا يدفع الى بني هاشم وهم العباك
 والابي والعتيل والجعفر والاحد بن عبد المطلب ولا هو ولا احد منهم ولا صدقات
 الاوقات المسماة لهم الا ما يدفع لان الله فيهم درهم او غير ما على وجه الصدقات يحجر لهم اخذها وكل
 لهم اكلها ومن يعطى ثيابا لا يرضى ان يعطى صدقة الفطر عند اي حنيفة ومحمد رحمه الله وموفاي يوسف
 اولا وفي الاملا عن ابي يوسف رحمه الله لا يعطى صدقة الفطر ولا كفارات الايمان من المسلمين الغني
 الذي يحرم عليه الصدقة من يملك من المال ما يحفيه الزكاة او من لا يجب له فضل على مسكنه
 وكسوته ما يبلغ قيمته ما يحفيه الصدقة وان دفع زكاة له لاجل عطفه ان فقير ثم يتقنه انفق
 بخبره عند اي حنيفة ومحمد رحمه الله وقال ابو يوسف لا يحجره وكذلك لو بين ان دلوه او لوه ولو بين

انه عبدة او محتاتيه او ذبي فروع على ما خلاص على رواية كتاب التزكوة وذكر ابو يوسف في الاملاء
 ان عند اي حنيفة لا يحرمه **فصل** ويكره ان يعطى زكاة ماله في غير بلد الا ان
 يكون حاجتهم هناك سند ومن اي حنيفة ان لا يأس ان يعطى الى قرابته في بلد لغو ويكره ان
 يعطى ان تامة من الزكاة ما ياتي درهم او الزوان اعطى جاز وقال الحسن رحمه الله لا يجوز في رواية
 عن بلد يوسف رحمه الله جازت المائتان ولا يجوز الزيادة ولا يأس ان يعطى اقل من المائتين وان
 تقى ان تامة احب الي وان اعطى في الصدقات ما يكال دون من جنسه اربى منه مثل
 ان يعطى من جراد نهرجة او طعنا اربى منه جاز عند اي حنيفة واي يوسف وعند محمد
 يودي الفضل وروى يأس ان يعطى منها من له سكن وخادم وما يثابث به في من له ماله
 يكره فضل عن ذلك ما ياتي درهم واسه سبحانه وتعالى علم

باب القدر والتركيب

رجل جديته وان ادنى ارضه معدن ذهب او فضة او حديد او زجاج او نحاس فهو له وقية الحسن
 وهذا في كتاب التزكوة وقال العرف والجامع الصغير جنة الارض من وجب في الدار قال لا يفي الحسن
 في الدار ولا رخص ولا يفي في الغنم والدوا عند اي حنيفة ومحمد كافي الباقوف والزمرد وقال
 ابو يوسف فيه وفي كل صلبة يخرج من البحر الحسن وفي الرقيق الحسن عند اي حنيفة ومحمد وقال
 ابو يوسف رحمه الله لا يفي فيه وان وجد مالا معدن ثامن اموال الجاهلية في دار رجل فهو له
 كان ملك الدار له في الاصل عند اي حنيفة ومحمد وفيه الحسن وقال ابو يوسف هو للموحد وفيه
 الحسن ما كان في الارض خلق مما ينطبع فيه الحسن مثل الذهب والفضة وما كان مما لا ينطبع
 كالنمرود في فلان فيه وما وجد في ارض الاسلام من اموال المسلمين مدفن ثاهن بمنزلة القنطرة
 وحكمه حكم **فصل** رجل دخل دار الحرب باسان فوجد في دار بعضهم ركازا اذعه عليهم وان وجد
 في الصحراء فهو له ولا يفي فيه **فصل** متاع رجل ركازا فهو للذي وجده وقية الحسن

باب صدقة الفطر

صدقة الفطر واجبة على الحر المسلم اذا كان ماله في مقدار النصاب فاضل عن مسكنه ولباسه واقائه
 وقرابه وسلاجه وعبده والخادم من خرج ذلك عن نفسه او اولاده المتفكر دما اليك للخدمة
 وان كانا قنارا واما عبده المأذون ان كانوا اللجان لا يجب فطرهم وان اشترى لهم الخدمة ولا دين
 على العبد فعلى الربى لم يوفى عنهم وان كان على السيد دين لا يجب عند اي حنيفة رحمه الله وقال الحسن لا يوجب

توزيع

عن زوجته ولا عن اولاده اليك ردان كالتزكوة ولا عن مكاتب ولا عن ما ليكم والرضع بين اثنين
 لا يجب على واحد منهما صدقة الفطر عند اي حنيفة كالتزكوة بينهما عبدا واحدا وقال الحسن على واحد
 منهما عن حصته ولا من بين اثنين جازت بوليه فادعياه فعليه نصف صاع عنه عند محمد بن هـ
 قول للحنيفة ومن اي يوسف ان على كل واحد منهما نصف صاع عنه ويؤدي صدقة فطر
 وعبيده حيث هو ومن اي يوسف ومحمد انه يؤدي عن عبيده حيث العبيد وان للصغير مال
 يزكي من ماله ابوه الفطر عن نفسه وعبيده وكذلك وصيته وحق عند اي حنيفة واي يوسف
 رحمه الله وقال محمد وروى فيهما لهما يؤدي من مال الصغير ولا يجب على احد ان يؤدي عن نوافله وروى
 الحسن عن اي حنيفة رحمه الله ان يجب ان لم يكن لهم اب وصدقة الفطر نصف صاع من يزاود فيه
 او سبعة اوسم وبعيا وصاع من يزاود صغيره وقال كالتزكوة ومحمد واي عن الجنيته رحمه الله والصاع
 ثمانية اطلال بالواقي عند اي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف حصة اوطال ذلك رطل ووجوب الفطر
 يتعلق بطول النحر من يوم الفطر في السلم او ولد بعد طلوع له يجب فطره ويستحب ان يخرج
 الناس الفطر يوم الفطر قبل ان يخرجوا الى المصلى فان قدموا قبل يوم الفطر جاز وقال الحسن
 بن زباد رحمه الله لا يجوز وروى في من اي يرم انه يجوز اذا مضى نصف نصف رمضان ومن
 حلف بن ابوبه ان يجز في رمضان ولا يجوز قبله وان لغوا لم يجز وكان عليهم لغوا اجمع ولو اوى
 الذين عن الحنطة او عن الشعير القيمة تجز ومن مات وعليه زكاة فطر اذ زكى ماله لم يوض من ثمنه
 وان تخرج وروى جاز وان اوصى من ثمنه غير صبا او عبي مائة من وصاياه واسه سبحانه وتعالى علم

كتاب الصوم
باب الشهادة على رؤية الهلال

ينبغي للناس ان يثبتوا الهلال في اليوم التاسع والعشرين من شعبان فان راوه صاموا وان لم يثبتوا
 اكملوا العدة للمئين يومين صاموا ومن راى هلال شوال صام لم يثبت ومن راى هلال رمضان وحده
 صام ان لم يقبل امام شهادته وان كان بالسماء عليه قبل امام شهادته الواحد العزلة وروية الهلال
 رجل كان وامراه حرا كان او عبدا وذكر الطحاوي انه ان لم يكن عدلا لا يجوز وان لم يكن بالسماء
 عليه لم يقبل الشهادة حتى يراه مع ثبوت يقع العلم بخبره وان جاء واحد خارج البلد يقبل
 شهادته ولا يجوز في الفطر اذا كان بالسماء عليه الا الشهادة وحده وان راى اثنان قال الطحاوي
 حرم عدلين وان لم يكن بالسماء عليه لم يقبل الا الشهادة جماعة يقع العلم بهم وعنه يوسف اربعين رطل

حنيفة رحمه الله

انه قبل فيه سنة رجبين الفجر اذا اول هلال رمضان او هلال شوال فقبل الزوال او بعد
وهو ليلة الجارية وقال ابو يوسف كان قبل الزوال فلما ضيئة وان بعد الزوال فلما ضيئة ولا
يضم اليوم الذي يسلك فيه ان من رمضان انظر غا واه الموقوف والم

بسم الله الرحمن الرحيم

الصوم صريان واجب وتقل قالوا يجب صريان منها ما يتعلق بربان بعينه كصوم رمضان والذرة
المعين فيجوز صومه بنية من الزوال قبل الزوال بنية من الليل افضل وقال في الزوال من رمضان
او في الزوال في رمضان بنية من الزوال ويجوز صوم رمضان للصحيح المقيم بنية من الليل او بنية
واجب آخر من الفضة والكفارات والندرة والضربا الثاني ما يثبت في الزمان كفضاء صوم شهر رمضان
لا يجوز بنية من الليل وكذلك صوم الظهار وما استشهد به النقل في بنية قبل الزوال ومن
استك عن المفطرات الى الليل غير انه لم يثبت الصوم من الليل ولا قبل الزوال لم يجز صومه وعليه الفضة
وقال في ترك ذلك في الزمان والمنع في الصحيح المقيم قال صومه تام ومن اصاب صائما في
الافطار وغيره لم ياكل ولم يشرب فصومه جائز ولا يجوز بنية يومين ولا اكثر ومن اعى عليه في رمضان
ولم يقض اليوم الذي فيه لا غنا وقضى ما بعد

وقال القوم

وقال القوم من حين طلوع الفجر الثاني الى غروب الشمس ومن استحر وطئن ان عليه ليلتين ان
اكله كان بعد الفجر الثاني فعليه الفضة وان كان عليه وكذلك لرا فطر وطئن ان الشمس قد غربت
تمة يتبين بعد ذلك الا لم تغرب ويجوز الضيام في سائر السنة لكنه يكره في ستة ايام يوم العيدين
وايام التشريق ويوم النكاح على ان من رمضان واذا استبد شهر رمضان على اربعة ارض الحدود
فتحرى شهر رمضان فوافقه او وافق من ايامه ما بعده اجزاه ان كان بكي حاصم يوم فطر او يوم
وايام التشريق فان هذه الايام لا يجوز صومها عن واجب ولا يحل صومها نطقا وان ثبت ان ضام
شهر قبله لم يجز ومن جامع قبل طلوع الفجر فطلوع الفجر من ساعته انتج او جامع ناسا تذكر
فانتزع من ساعته فقصته تام عند محمد وهو قول ابو يوسف في رواية الحسن وقال في انتقص صوم
وروي محمد عن ابو يوسف رحمه الله ان يقول الفجر كقول من رحمه الله واذا قدم المتكلم في بعض الثمار
وقد اكل فيه استك عن الطعام بنية يوقه **نزع** نزعني اسم بعد طلوع الفجر او حتى بلغ المحجور
اقا فاطما يفرط لم يجز عليهم صوم يومهم وان ضاموا لم يجزهم ولم ياكلوا بنية يومهم وان اسلم

نزعني

نزعني في غير رمضان قبل الزوال او بلغ صبي ونوي صوم النطق قال ابو يوسف هو ضام
وقال في رحمه الله لا يجوز صومه

ما يقصد الصوم وما لا يقصد

رجل اكل وشرب او جامع ناسيا فلا شيء عليه فان ظن ان ذلك يطرأ فاكل بعده منعنا فعليه
الفضة او لا نقان عليه وعن محمد رحمه الله انه ان بلغه حديث النسي ثم اكل منعنا فعليه
الكفارة وقال في الحجة على صفة هذا ان عليه الكفارة الا ان يكن قد بلغه الخبر عن النبي
منه وان اغتاب وطئن انه يطرأ فاطر بعده منعنا فعليه الفضة والكفارة تاذا جاز
اولم ينادل ومن اكل ناسيا فجعلوا يقولون انك صائم ولا يذكركم علم بعد ذلك فعليه الفضة
عند ابو يوسف رحمه الله وقال في رحمه الله لافقاه عليه

فصل

ومن نام فاختلم او طرأ له امراته فامسى او ادهن او اكل او شرب او اخطأ وان وجد طرأ له
او قبل او اذا نسي فافقه او وضع العلك او دخل الدباب او الدخان او الغبار او الراجح
او كان بين اسنانه نبي فدخل حلق او اكله منعنا ربه ودين الحصة او طرأ له الماء او جمع الدين
في فمه فابتلع او افطر او آذى احبيله عند اي حنيفة ومحمد رحمه الله خلافا لابي يوسف رحمه الله

او اخطأ او ذرعه التي فانه لا يفسد صومه في جميع ذلك **فصل**
وان انزل من قبله او لمس او جامع فمادون الفرج وانزل او ابتلع حصة او حرج او انقضض
فسبق الماء وحلقه او استقاء عذاملا فيه او اقل من ملا فيه عند محمد ورفر حاشية او اخص
او استعط او افطر في اذنه دواء فوصل الى دماغه او اخرج في حلقه دواء او اوى الكافيه والامة
بدوا برطبة عند اي حنيفة حاشية او النائية او الجثونة بجامعها ردها وهي ضاربة او صب خلق
النائمة حاشية خلافا لرفر حاشية المضامة عند الصوم في جميع ذلك وان داوى الكافيه ولم يدها
يايس لا ينفق عندهم جميعا **فصل** اذا دعه التي ملا فيه فغاد بعضه فسد صومه
عند اي يوسف رحمه الله ولم يفسد عند محمد وان اعاده فسد عند محمد وان كان اقل من ملا الفم فغاد له
ينفذ وان اعاده فسد عند محمد رحمه الله وعند اي يوسف رحمه الله لا يفسد وان تغيا اكل
ملا فيه واعاده ففسد في يوسف رحمه الله روايان والله سبحانه وتعالى اعلم

الاعداء التي يخرج الفطر

وهي ثمانية المستغفر والمرض الذي يزاد بعيناهما ان يزداد عينه وجفا ادخاه سنة واكثر وانفاس

واحد المرضع اذا احتاج الى الفسحة او ولد له حمان بغير الكبر الذي لا يستطيع معه الصنع والعطش
 السد بدو من سائر قبل الفجر فله ان يظلم وان سافر بعد الفجر لم يفطر وان افطر فعليه الفضا ولا
 فدان عليه والمكروه ان يستمر بصومه فصومه افضل وان مات المريض او المتخلف وما على
 حاله لم يلزمهما الفضا وان صح المريض او اقام المتخلف من مائة لزمهما الفضا بقدر الصحة ولا
 ولا فدية على اكامل والمرضع والشح الثاني الذي لا يتعدى الحياء يفطر ويطعم المسكين
 كما في الكفاية **باب فضا رمضان وغيره**
 وفضا رمضان ان شاء فريده وان شاء فابعد وان لم يفر فضا رمضان حتى دخل رمضان
 صام الثاني وقضى الاول بعده فان فدية عليه ورضع من فدية فضا رمضان فادى به اطعم
 عنه وابعد لكل يوم مسكينا نصف صاع من بزر او صاعا من بزر او شحير وان لم يوص فلا يجب على
 الودية ان يطعموا وان احبوا فاعلوا ولا يصوم احد من احد وان جن في رمضان كله
 فليس عليه فضا وان افاق في بعضه قضى رمضان كله وان افي عليه شهر رمضان فضا كله
 وان اسلم الصراني في بعضه او بلغ الصبي صام ما بقي وليس عليه فضا ما مضى
باب ما يكره للصائم وما لا يكره
 لا بأس للصائم بالقبلة والمباشرة اذا امن على نفسه وبكره ان لم يامن ودوي الحسن بل جنة
 رحمها الله انه كره المباشرة الفاحشة وهو ليس بمتبرها ويمس فريضة فريضة وليس بينهما تربت
 وبكره للصائم مضغ العلك وبكره للمرأة ان تضع لولها طعاما ومعناه اذا كان لها من يد
 وان لم يكن لها من يد فلا بأس بذلك ولا بأس للصائم بالخل ودهن الثارب والبواك الرطب الغداة
 والعجني وعن علي بن يوسف رحمه الله انه يكره السؤال المبدول بالملك ولا بأس له بالجماعة واذا اراد
 المتفرج دخول مصر او مصر بنوك الاقامة كن له ان يفطر في ذلك اليوم وقال ابو يوسف في
 الاملا بكن للصائم ان يمتنع من غير وصق ولا بأس من مستنشق يغسل ونصب الماء على
 راسه وبيل النوب فينلقه وعن علي بن يوسف رحمه الله انه يكره ذلك كله
باب ما يوجب الحنافة وما لا يوجب
 ومن جامع عامدا في احد السبلين او اكل ما يغذي بهاد يندوي به فعليه الفضا و
 الحنافة وعلى المرأة اذا اطاعتها على الرجل وبكر كل واحد منهما بقية يومه وبقي يومه
 مكانه وبقي رفته فان لم يجد فصام شهرين متتابعين فان لم يسطع فاطعام سبعمائة كان

خالف

حاصت المرأة سقطت عنها الحنافة وان مرض مرضا شديدا سقط عنه الحنافة وعند من رحمه الله
 لا يسقط وان سافر او سافر به مكرها لا يسقط عنه وقال زفران شوبز به مكرها سقط عنه
 الحنافة وفي خلاف زفران اذا كان شيئا من اسنانه فاكله سقطا وهو مندرج في الحنافة او النحر قال ابو
 يوسف عليه الفضا ولا كفارة عليه وقال زفران عليه الفضا والحنافة **فريع** رجل اصبح في
 رمضان فيمنه الفطر ثم اكل فعليه الفضا ولا كفارة عليه عند ابن حنبل رحمه الله وقال ان اكل قبل
 الزوال فعليه الفضا والحنافة لا لعنه على العدم ثم اكل قال محمد رحمه الله في الرقيات ان اكل الطير
 لا رمي فعليه الفضا والحنافة وليس في افك وصوم غير رمضان فدان ومن وجبت عليه
 كفارة ولم يكفر حتى افطر يوما ثانيا اجرة كفارة واحدة وان كفر لليوم الاول فعليه فدان **فريع**
باب الصيام المتتابع وغير المتتابع
 الصوم يتقسم احد عشر قسم صوم شهر رمضان وفحان اذا فاته وكفارة اذا فاته انظر الحنافة
 والظاهر في كفارة فحل الخطاء وكفارة البين وصوم المتطوع والنذر وفلان في الحج في جوار الصبد
 والفدية والمقعة اما الكفارات الاربع فمتابعة ان فطما استقبلها وما سألها ففريضة
 بخيار ان شاء تابع وان شاء فرق الا ان يكون المندور ستمائة غير متتابعة **فريع**
 رجل صام شهرين متتابعين فظلم رجا من الغني ظلمه منها بالليل فاستقبل
 عند ابن حنبل رحمه الله كالجارية بالليل فاستقبلها بالليل فاستقبلها بالليل فاستقبلها بالليل
 ابو يوسف رحمه الله لا يستقبل كالجارية بالليل فاستقبلها بالليل فاستقبلها بالليل فاستقبلها بالليل
باب من يوجب الصيام على نفسه
 ومن اصبح صائما متطوعا لم افد فعليه الفضا ومن ادعى على نفسه صوم شهر بعينه فافطر
 يوما فعليه ان يصوم بعينه وبقي يوما وكذلك لمن سحى ذلك الشهر فله ان يفطر بعينه فضا رفته ليس
 للمرأة ان تصوم تطوعا الا باذن زوجها ولا المملوك الا باذن مولاه فان صامتا فلزوج والولي ان
 ينقطع عليها صومها وعلى المرأة ان تقضي اذا اذن لها زوجها او بائنت منه وكذلك المملوك اذا اذن
 له او عتق وان اصبح صائما عن فضا رمضان ثم ثبت انه لم يفطر لم يكن عليه الفضا وقال
 زفران عليه الفضا **فريع** رجل اصبح يوم النحر صائما فافطر لا يني عليه وعن علي بن يوسف رحمه الله
 ان عليه الفضا **فريع** رجل قال علي ان اصوم يوم النحر فافطر ويغني وقال زفران رحمه الله ان
 يغني ولو قال علي ان اصوم هذه السنة افطر يوم النحر وياوم التشريق وقضاها

وان اراد بعد المذبح خاصة او لم يكن له منه من يدور وان اراد به العبد لا ينه له في المذبح من يمين
و يذرع عند اي حنية ويحذر وقال ابو يوسف هو يمين خاصة وان اراد كلاهما عند اي حنية
ويحذر عند اي حنية ويحذر قال ابو يوسف هو يمين خاصة والله سبحانه العادي

كتاب الاعتكاف

والاعتكاف سنة وان اوجبه على نفسه لا يجزئ الا بغيره ويجزئ على المكلف لو طي والمسكن المقتلة وكيفية
الاعتكاف في كل مسجد له امام ومودق كان مسجد ضيقة او لم يكن ويخرج المعتكف عن المسجد
كحاجة لاثان او حصة ضيقة فان خرج لغير ذلك من عيادة مريض او صلوة جنان او نحو ذلك
فسد اعتكافه عند اي حنية رحمه الله وان قل عند ما لا يفسد حتى يخرج المصطفى يوم
وان اعتكف من غير ان يوحى اليه نفسه ثم خرج من ساعته فلا يفي عليه في رواية محمد وروي الحسن
عن ابي حنيفة انه يلزم الاعتكاف يوم ولا باس بان يسمع ويشتاق من غير ان يجتهد في صلاة ونحو ذلك
وتنفيج ويراجع في اعتكافه من غير اصابة لا ياله وان اصاب من اهله في ليل او نهار خرج بذلك
من اعتكافه فان كان اوجبه على نفسه قبل ذلك فعليه ان يستأنف ويكره له التفت لكن لا
يجتهد لا يجزئ ولا يعتكف المرأة الا باذن زوجها فان اذن لها اعتكفت في سجدة واحدة وان اراد
الخروج الى الحنية ينبغي ان يكون المقدار الذي يقدم منه قبل صلوة الجمعة مقدار ما ينبغي
اربع ركعات او ستا وكذا ذلك مقامه بعد صلوة الجمعة فان زاد على ذلك او نقص لم يضر
وروي الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله انه يخرج مقدار ما ينبغي الجمعة ثم يرجع ولا باس بان لا يعد
المباعدة الا اذا كان وان كانت خارجة من المسجد والاعتكاف بغيره ما وصاه ولو مر اوجبه
على نفسه اعتكاف ايام كانت متباعدة ذكره في ايجابه اياها بالتتابع او لا يفضل الليل فيها
محل النهار وعليه من الليالي بعد ذلك ايام لا ان يكون نوب الليالي دون الليالي ومن اوجبه على
نفسه اعتكاف ليلة فلا يفي عليه وان اوجب اعتكاف ليلتين او اكثر فحقيق عليه من ايام بعد ذلك
وعن ابي يوسف ان في ليلتين لا يجزئ في يومين بلزمه الليلة المتوسطة دون الليلة الاولى من
او حلتا اعتكاف شهر كان عليه بيا ليله واباؤه وان نوب الليالي دون ايام اوجب العكس فثبت
باطلة ولا يقرب احد عن احد ولا يختلف احد عن احد ولا اعتكاف في المسجد لتمام افضل من
غيره من المساجد وعن ابي حنيفة انه كان يكره لغيره ان يركب الا بالاسم وهو ما جهره ولو قال ليله
عني ان اعتكف رجب او اتموم رجب فاعتكف شهر قبله حاد عند اي يوسف وهكذا روي الحسن

عن ابي حنيفة رحمه الله وهكذا اذا قال له ان اتموم يوم الخميس فقام قبله او قال له عني ان
اصلي ركعتين عتقتا فقام في اليوم وقال محمد وروى عنهما الله بن حجر ولو قال له عني ان اعتكف
بدر يوم عتقتا فقام في اليوم او قال له عني ان اصلي ركعتين في سجدتين فقام في سجدتين في سجدتين
فقام رحمه الله لا يجزئ ولو قال له عني ان اعتكف شهر رمضان فقام ولم يعتكف ففعل بغيره
اعتكاف شهر يصوم عند اي حنية ويحذر رحمه الله واحدي الروايتين عن ابي يوسف رحمه الله
وقال في رواية محمد بن ابي حنيفة وهو رواية عن ابي يوسف ولو انه لم يعتكف ولم يقم فعليه
ان يفي بعتكاف شهر يصوم في فوله جميعا ولو قال له عني ان اعتكف رجب فلم يعتكف في
مضي رجب يفي لم عند اي يوسف لا يجزئ الا موصولا وقال في رواية محمد بن ابي حنيفة
وان اتقل المعتكف الى مسجد آخر بعد رجاء استحقاقه وان كان بغير عذر انقض اعتكافه
ولا ينقص عن ابي يوسف ويحذر رحمه الله والله سبحانه يفعل ما يشاء

كتاب المناياك

الحج واجب على العقله لرااد البالغين لاصحاه اذا فسدوا على الزاد والزاحلة فاضلاع المسكن ما لا
يؤمنه وعن نفقة عياله الي حين عوده وكان الطريق اثنا وبغية المرأة ان يكون لها حرم الحج
بها وزوج ولا يجوز لها ان حج بغيرها اذا كان بينهما وبين مكة ثلثة ايام ولها اليك وروي محمد بن
ابن حنيفة رحمه الله انه لا حج على النامي ولا جفعة وان كان له الف قايده عشرة آلاف درهم وروي
الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله انه يجب على كافي والمفدح اذا كان معه مال الحج به ويحج معه
من برقه ويغزو اليه انما ينال هكذا قال ابو يوسف ومحمد الحج المفروض مرة فان زاد فهو
نظرة وفيه ايضاح ثلثة الاحرام والوقوف بوقايت وطواف الزياره والاحرام عند الشتر
وليس من الزياره ولا بدخل مكة لرايا حرام وينبغي الاحرام من البقيع والمواقف خمسة والكليلة
لاهل المدينة ومن مزها والحجفة لاهل الشام ويلم لاهل اليمن ومن مزها فان قدم الاحرام
على هذه المواقف فهو افضل ومن كان بعد المواقف من فقه الجبل ومن كان بمكة فبقا في الحج
الحرم وفي العمرة الحبل والاحرام على اربعة اوجه احرام بعير واحرام بحجة والاحرام بالتمتع والاحرام
الفران والعمرة سنة والفران انما ينعى لغير اهل مكة وعن ابي حنيفة رحمه الله ان الفران
افضل ثم لافراد ثم المنفعة وعندها ان الفران ثم المنفعة ثم لافراد والله العادي

كتاب الاحرام

او فعل ثم يتصدق بذلك كله واذا حرت ولا اشعار في جانب لا يترى من السهام الا ان يكون اسلا
صعاب فيشعر بعضها في جانبها لا يترى بعضها في جانب الا من الشفة في ذلك ولا يترى
المقرب بالهدايا ويقال يهدي الطوق والتمتع والقران ومن يهدي هديا واحدا ولا يترى
الحجيات والبدن من الاكل والبرق والهدي منها ومن الغنم ولا يخرج في الهدايا والعجايا والاكاذيب
القطيعة من القيان او التي من المعز والابل واليوسف واسه سحابة وتعال الحكم

البقران

القران افضل من التمتع والافراد وصفة البقران ان يجعل بالقران واجح من البقران و
عذيب الصلوة لله عز وجل في يوم النحر فيسجد على ركبتيه فيقول الله اعلم اني قد اذعنكم
فطاف ببيت سبعه اشواط من كل الثلاث اقل ثم يسعى بين الصفا والمروة وهذه افعال
القران ثم يطوف بعد السبع طواف القدوم ويسعى بين الصفا والمروة فاذا أدى حرم التمتع يخرج
او بدنة او بقرة او سبع بدنة تهذام القران وان لم يكن له ما يذبح صام ثلاثة ايام في الحج لغيرها
يوم عرفة وان قام الحج حتى اتي يوم النحر لم يجزه الا ان لم يذبح يوم سبعة ايام ان رجع الى اهله وان
صام سبعة بعد فلقه من الحج جان وان لم يدخل القران مكة ونوجه الى عرفة فقدم ما رافقا
لغيره بالوقوف ويسقط عندهم القران وعليه دم لو قصر القران وعليه دماء وتنان

التمتع

التمتع فئان تمتع بوقوف الهدي و تمتع بوقوف الهدي فاذا لم يجره وهو به التمتع
ولم يسق لها هديا فانه اذا فرغ من عمرته صار حلالا حتى يحرم بالحج فيبصر حراما ولو ساق لمتعته هديا
او بدنة او قلها او لا فاذا دخل مكة وطاف وسعى لم يحل عمرته حتى يحرم بالحج يوم الزينة وان
قدم الاحرام قبله جاز عليه دم فاذا حل يوم النحر فقد حل من الاحرام وصفت التمتع ان يخرج من القران
من الميقات ويدخل مكة يطوف لها ويسعى ويحلق او بقرة فيقطع التلبية اذا ابتدأ بالطواف
ونيتهم بمكة حلالا فاذا كان يوم الزينة لعزم بالحج من السجود وفعل ما يفعله الحاج المفرد وعليه دم
التمتع وان لم يجد صام ثلاثة ايام في الحج وسبعة اذا رجع الى اهله هذا اذا لم يسق الهدي وان اراد
سوق الهدي فعليه ما يتنا ولو لعزم بعمرته وهو به التمتع وساق لها هديا ثم بدل الى التمتع فله
ذلك وله ان يسق الهدي ويحرم عليه فاذا حل من عمرته واستهلك الهدي ثم بدل الى ان يحرم
الحج من عامه ذلك ولا يرجع الى اهله قبل النحر فله ذلك وعليه هدي التمتع وهدي القران لا يخلو

مؤخره

من عمرته ويحرمه بعد سوف هدي التمتع **فصل** المعتز اذا خرج الى عرفة قبل ان يقف
لعمرته فان وقف بعرفة قبل الزوال لا يبصر فيها عمرته ولو وقف بعد الزوال صار اعتقا
لعمرته ولو خرج الى عرفة لا يبصر فيها ما لم يقف بعرفة ذوي ذلك عن محمد بن احمد بن
عن ابو حنيفة رحمه الله رواية خلاف ذلك واذا عاد التمتع الى بلد بعد فراقه من العرة
ولم يكن ساق الهدي بطل تمتعه وان ساق الهدي وطاف لعمرته ولم يحلق حتى رجع الى
اهله ثم وافي الحج على الناس لم يمتنع عند اي حنية واي يوسف رحمه الله وقال محمد بن احمد
ليس تمتع وليس عليه دم التمتع ومن احرم بالحج قبل الحج وطاف لها قبل من الرجة اشواط ثم دخل
الشهر الحج فتمتع واحرم بالحج كان تمتعا وان طاف لعمرته قبل الشهر الحج اربعة اشواط فصاعدا شح
حج من عامه ذلك لم يكن تمتعا وشهر الحج سؤال ذو القعدة وعشر من ذي الحجة فان قدم
الاحرام بالحج على الشهر الحج جاز احرامه وانعتد حقا واذا ضاقت المرأة عند الاحرام اعتنت ولعنت
وصنعت كما يصنع الحاج غير انها لا تطوف ببيت حتى تظفر وان خاضعت بعد الوفاء وطواف
الزيارة الضرفت من مكة ولا يثني عليها لترك طواف الصدر **فصل** في قدم لعمرته في الشهر الحج
وفزع منها وقصر ثم اخذ البصرة دارا ثم حج من عامه ذلك فهو تمتع وقال لا يكون تمتعا ولا خلاف
ذكره الطحاوي وان قدم لعمرته فاستدعا وفزع منها وقصر ثم اخذ البصرة دارا ثم اعتمر
في الشهر الحج ومن حج من عامه لم يكن تمتعا وقال هو تمتع وان رجع الى اهله ثم اعتمر في الشهر
الحج حج من عامه لم يكن تمتعا **فصل** رجل اعتمر في الشهر الحج وحج من عامه فاباها فسد مضي
فيها وسقط عنه دم التمتع **فصل** حتى قدم تمتعا وساق الهدي اولم يسق فليس تمتع
فصل رجل اراد التمتع فصام ثلاثة ايام من سؤال ثم اعتمر لم يجزه الثلاثة وان صامها
بعد ما لعزم بعمرته قبل ان يطوف اجزاه **فصل** امرأه تمتعت فضحت بشاة لم يجز لعزم التمتع

الطواف

اذا اقيمت الصلوة وهو يطوف او يسعي صلى النبي لوطاف لعمرته نحو لا عليه لا بصره وان كان
لغيره عليه اجزاه وعليه دم والعمره جائرة في السنة كلها يلبس يوم عرفة ويوم النحر ايام التمتع
فانما سكره فيها وان طاف لعمرته وهو حيت او على غير وضوء فان لم يدا الطواف اجزاه ولم يكن
عليه سعي وان لم يعد حتى رجع الى اهله فعليه دم ويجز به وان طاف لعمرته في نحره حتى رجع
عليه وقد ساء وان طاف لغيره من العزم رجع الى اهله قبل ان يبعثه كان عليه دم اجزاه

شهره

ومن سعي الصدوق المروءة على غير صورة لا يبي عليه ترك طواف الزيارة وطواف الصفة
 اجزاء عن طواف الزياره وكان عليه دم لطواف الصدر ومن طواف طواف الصدر حجتا او على غير
 وصورة فبيرواية عليه دم وفي رواية على الجب دم وعلى المحدث صدقة ومن طواف الصدوق حجتا
 فعلية صدقة وان طواف حجتا فعلية شاة وان طواف الزياره حجتا فعلية شاة وان كان حجتا
 فعلية بوزن والا فصل لم يصح المحدث الطواف سادام بمكة ولا فح عليه وان طواف طواف
 الزياره على غير صورة وطواف للصدوق كوايام التشرى فعلية دم وان كان طواف للزياره حجتا
 فعلية دم ان قال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله دم واحد ومن طواف الزياره حتى مضى ايام
 التشرى ولغا الحلق او اخره في الجار بله اليوم الثاني فعلية دم عند ابي حنيفة رحمه الله قال
 لا يبي عليه وان طواف طوافين وسعي حنين لعمره وحجته فتدانا وكجزبه **فصل** كوني
 حج واتخذ مكة دارا فليس عليه طواف الصدر **فصل** وهل اهل مكة في رمضان وطواف
 وسعي لم يجز ذلك السعي من سعي يوم النحر **فصل** وهل طواف طواف الواجب في خوف الحجر
 فان كان بمكة اعاد الطواف وان عاد على الحجر اجزاء ومن حج بين سبوعين او ثلاثة من الطواف
 ولم يفصل بين الطوافين بالصلوة كرهه عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله وقال ابو يوسف لا بأس
 به اذا انصرف على دبر ثلاثة اسابيع او خمسة اسابيع لم يقضى لكل اسبوع ركعتين من ترك
 من طواف الزياره ثلاثة اسواط فادونها فعلية شاة وان ترك اربعة اسواط فبني محرمات
 ابداحني بطونها وان ترك طواف الصدر ثلاثة اسواط فعلية صدقة وان ترك طواف
 الصدر ركعة او اربعة اسواط منه فعلية دم **فصل** كوني حج ونوي المقام هناك قبل ان يحل انظر
 الاول فليس عليه طواف الصدر ولو نوي بعد ما حل النحر الاول وقال ابو يوسف
 رحمه الله يسقط عنه طواف الصفة وقال محمد رحمه الله يسقط والله سبحانه وتعالى اعلم

الحيات

اذا نظيت المحرم فعلية المكان ان طيبه حقا كاملا فعلية دم وان طيب اقل من عضو فعلية
 صدقة وان ليس تقيا نظيطا او على راسه لكان يوما كاملا فعلية صدقة وان كان اقل من ذلك
 فعلية صدقة وان جامع في احد السبلين قبل الوقوف بعرفة فسد حجه وعليه شاة وبقي في
 الحج كما مضى من لم يفسد وعليه القضاء من جامع بعد الوقوف بعرفة لم يفسد حجه وعليه بذنة
 وان جامع قبل الحلق فعلية شاة ومن جامع في العرق قبل ان يطوف اربعة اسواط او سدا وحج

بها ونظمتا وعليه شاة وان دخل بعد ما طاف اربعة اسواط فعلية شاة ولا يفسد
 عمره وان يلزمه قضاء ومن جامع ناسيا كان لمن جامع عامدا او اذا غفل ناسيا وكجته
 ما يحكي فعلية دم عند ابي حنيفة رحمه الله معناه حط على العرق لان له راحة طيبة ولا عليه
 صدقة ومن لم يوسف رحمه الله لا يبي عليه وعنه ان عليه دمان لان يفسد هوام الرأس
 وهو طيب وان لبس البتار فدخل فيه منكبته ولا يدخل فيه يديه فلا بأس وقيل من لبس
 لا يجزى وعليه ثقات وان زره فعلية الكفان في قوله ومن ترك السعي بين الصفا والمروة
 فعلية شاة وحجته تام ومن ترك الوقوف بالمرزلة فعلية دم وكل بني فعلة الكفان مما ذكرنا
 ان تبتة على المفرد دم فعلية دمان للحجته ودم لعمره لراان بجاوز الميقات غير محرم بالعرق والحج
 لم يجر بالحج والعرق فعلية دم واحد واذا قطع حبس الحرم او شجرة الحرم لم يترك لا حيد
 ولا ما يفتنه الناس فعلية فبمته الا الاخر والله سبحانه وتعالى اعلم

حرم الصيد

اذا ذبح المحرم صيدا ندب تحته مبنه لا يحل اكله وانه باس ان باكل المحرم صيدا اصطادة
 اكله لا رد تحته اذا لم يكن المحرم ذلة عليه ولا امر بصيده واذا قتل المحرم صيدا اذ ذل عليه
 من فند فعلية الجزاء سولانية ذلك العمد والناسي والبنددي والعابدة والحجرا عند ابي
 حنيفة وابي يوسف ان يقوم الصيد في المكان الذي ذلته فيه او في ارب المواضع منه
 ان كان في بر يومه ذوا عدل لم هو محجور في القيمة ان شاة اتباع بها هديا فذبحه ان بلغت
 هديا وان شاة الشرب بها طعاما فصدق به على كل مسكين نصف صاع من يرا وصاقا من
 يرا وسجرا وان شاة صام عن كل نصف صاع من يرا يوما وعن كل صاع يرا سبعة يوما فان فصل
 من الطعام اقل من نصف صاع فهو محجور ان شاة تصدق به وان شاة صام عنه يوما كاملا وقال
 محمد رحمه الله ان كان للصيد نظير فعلية نظير في البطن شاة وفي الصبي شاة وفي الراية غنات
 وفي النعامة بدنة وان لم يكن له نظير فاكله ان شاة قوماه بالطعام وشاة قوماه بالضياف
 ثم في الطعام اذا عذاهم او عثم بمحجور في قدام وفي كان حلق لادى محجور ايضا عند ابي يوسف
 رحمه الله ولا يجزى عند محمد رحمه الله ومن حج صيدا او تنف شفع او قطع غصن منه ضمن ما نقصه
 وان تنف بغير طائر او قطع في البر صيد محجور به من جز الامتناع فعلية فبمته **فصل** حرم ذبح
 صيدا وضحيه وان لم ياكل منه فعلية فبمته ما اكل منه عند ابي حنيفة رحمه الله وقال ابي حنيفة

الذي

بقا وان اكله محرم آخر فلا حرجا عليه **فروع** محرم قتل شجرة من الحرم ما ليس بمملوك
 لاحيه ومن يفتنه الناس او شوي ينقض صيده في غير الحرم او حلت صيدا او شوي حرام اذا
 فعله الحرة او عمره خير من حراة ويكره له بيعه فان بلغه جاز وجوز عنه في الفدا
 ان شاء **فروع** محرم قتل سباعا فعليه الحرام او لا يجاوز به دم وان ابتداءه الشبع
 فلا يبي عليه وان قتل محرم في فعل كل واحد منهما جزاؤه ليس في قتل الغراب والحداة
 والذئب والحية والعقرب واللقح جزاؤه وان قتل فرسا او فيلا او خنزيرا فعليه
 الجزاؤه عند يوسف وكان زفر لابي عليه وليس في قتل البعوض والبراغيث والقراد شي وان
 قتل قملة او طير ميتا وان اضطر المحرم لاكل لحم الصيد فقتله فعليه الجزاؤه وان اضطر
 للميتة او الى قتل الصيد قال ابو حنيفة رحمه الله وزفر باكل الميتة ولا ينقض الصيد ولا يبي
 يوسف يذبح الصيد ويكفر ولا باكل الميتة **فروع** محرم اخذ صيدا فارسل انسان من يده
 فلا يبي عليه وان اخذه حلالا لم يحرم فارسله انسان من يده فعليه الجزاؤه عند ابي حنيفة
 رحمه الله وقال لا يبي عليه **فروع** محرم اخذ صيدا فقتله محرم آخر في يده فعلى كل واحد منهما
 جزاؤه ثم لا اخذ يرجع على القاتل ما ضمن وقال زفر رحمه الله لا يرجع **فروع** رجل حر في
 يده ففصر فيه صيدا وفي بيته صيد فليس عليه الجزاؤه وان كان في يده ارسله ولا باس
 بان يذبح المحرم الشاة والبقرة والبعير والدجاجة والخلافة والبرط والكرسي وان قتل حائطا
 مسروبا او طيئا مستائنا فعليه الجزاؤه وان اشرك محرم في قتل صيد فعلى كل واحد منهما
 جزاؤه واذا اشرك حلالا في قتل صيد المحرم فعليه الميتة واحدة واذا باع محرم صيدا
 او ابتاعه فليس باطل وان دل رجل حلالا على صيد في الحرم لا جلا عليه وقال زفر رحمه الله
 كحرمه ولا جلا على صيد ذبحه ومن قتل صيدا محرم ان شاء اعطى القيمة وان شاء ذبح هديا
 ولا يجزله الصيام وقال زفر رحمه الله يذبح الهدي ايضا **فروع** رجل الفرج عن امن الطبخي الحرم
 فزاد ثم ماتت هي او اولادها فعليه جزاؤه وان ادرك الحرة ثم ولدت لم يكن عليه جزاؤه وان
فروع محرم قتل ناقة او غنم لا يبي عليه ولا يجزى له ابنته حرام قال ابو يوسف رحمه الله
المحرم اذا قتل اظفيرة

الظفر

اظفيرة فعليه دم في قول ابي حنيفة رحمه الله الاول وهو قول زفر رحمه الله وفي قول الآخر
 قوله عليه صدقة وان قتل اظفيرة يد واحدة يجلس نصف اظفيرة يد اخرى يجلس آخر فعليه
 قال زفر رحمه الله عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمه الله وقال محمد رحمه الله عليه دم واحد ما لم يكن
 لاوله وكذلك اذا جامع في مجلس منة لم جامع في مجلس آخر فعلى هذا الاختلاف وان قتل
 من كل كف رجل اربعة اربعا فعليه الاطعام لان يباع دما فيقطع ما ساقوا قال محمد رحمه الله
 اذا قتل حنة اظفيرة من يد واحدة او يد رجل او يد رجل فعليه دم واحد من يده او يذبح
 او يذبح فعليه دم وان اخذ من يده فعليه حكمة فدل وان خلق الا يذبح او احدتهما
 دم وقال ابو يوسف رحمه الله اذا خلق غصنا كاملا فعليه دم وان كان اقل من
 شارب حلال او قلم اظفيرة اطعم ما شاء وان نظر الى منى امرأة فابى لابي عليه وقال جامع
 الصغير وان لم ينشوة فابى فعليه دم فان كان الشارب اذا لم ينشوة فعليه دم ابى
 اوله **فروع** رجل وامرأة افدا جميعهما بجمع فغدا يقضيان فليس عليهما ان يفزقا
 محرم خضب راسه بخنا فعليه دم واسه سحابة وتقال لعلم

الحلق والتقصير

معن طان وسعي ورجح من الحرم وقصر فعليه دم وكذلك الحجاج في قول ابي حنيفة ومحمد
 وقال ابو يوسف رحمه الله لا يبي عليه وان لم يقصر حتى رجع وقصره في عليه فله صدقة
فروع قادر خلق قبل ان يذبح فعليه دمان وقال دم واحد **فروع** محرم يذبح
 فذبح عنه لا يحل عليه الحلق والتقصير عند ابي حنيفة ومحمد رحمه الله وقال ابو يوسف اذ يذبح
 ان يحلق وان لم يفعل لا يبي عليه ودوي عنه انه واجب لا يذبح تركه واسه سحابة وتقال لعلم

الرجل يضيف الى اخذاه اخوانا

الى الحرم بعين وطاف لها من ثمر اخرم تحت فانه يرض الحجاج وعليه لرفضة دم وحجة وعمر
 وان سعى فيها اجزاء فعليه كجم بينهما دم وقال ابو يوسف رحمه الله برفضة الغنم اجبت
 الب وعليه فضاؤه ودم **فروع** محرم باع الحرم يوم النحر باخرى ان كان خلق في اولى لرسد
 الاخرى وعليه دم فقصر او لم يقصر وقال ابو يوسف رحمه الله ان لم يقصر فلا يبي عليه
 واذا اهل بحنين لرساء عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمه الله وقال محمد رحمه الله لا يلزمه الا الواحد
 ثم عند ابي حنيفة اذا ساد عن موضع يقضيه صادرا فاضا لا حدم ما دام في موضع لا يقض

نظام وان اخذ

رافقا وقال ابو يوسف ما ورافقا ساد اوله **فروع** رجل من من عمره الا بقصير
 فاحرم باخري فعليه ماله حرامه قبل الوقت **فروع** قيل يا اخي اهل بيتك لزماء فان وقد
 بعوثا في نورافق وقد مر هذا وان توجه الى عرافات قال الطحاوي كان ابو حنيفة يقول
 بصير رافقا لعمرته حين توجه وعليه لزمه دم وعمره سكاكنا ومضى الحج وقال لا يكون
 واقفا حتى ينفذ والصحيح من قولنا في حنيفة رحمه الله ما بينا ان طاف للحج ثم لم يزل يعمد
 فيها وعليه دم لجمعته جهتها وبسخت ان برقت عرته وبقيتها وعليه دم وكذلك امر اهل
 بعوثا رافقا برقتها **باب الخروج الى عرافات**
 يودن الودن يوم عرفه والامام على المنبر كما يفعل يوم الجمعة وقال ابو يوسف في الامام يودن
 والامام في النسطاط قيل ان يخرج كتابا بام وذو الطحاوي عن ابي يوسف ان الامام يخطب
 قبل الاذان فاذا مضى من خطبة حذرت اذن للودن ان يخرج اذا كان واقفا بعوثا
 فاهل الحج لقول لزمته في قولنا في حنيفة وابي يوسف رحمه الله وبصير رافقا من ساعته وبقي
 في الحجة ثم اولى لم يقضي الحجة الاخرى وعليه عرته وفلان رحمه الله بلزمه في ولواه ان لا
 باطل وان اهل الحج ليلته المزدلفة فاعلى هذا الاختلاف وان لزم الحج لقول بعد ما طلع له
 الفجر من يوم النحر لزمه في قوله حنيفة وبي في قوله الى السنة الثانية ومن افاض من عرته قبل
 الامام فعليه الحاج اذا صلى الوقت بعد ما غربت الشمس قبل الزوال في مزدلفة او صلى العشاء
 بعد مغاب الشفق قبل الزوال في مزدلفة لا يحج عند ابي حنيفة ويحج ويحج الحسن من ابي حنيفة
 انه لا يحج الا ان يكون قد خلاها في لغة النبيل وفيه ولا بد ان يجمع حتى يطلع الفجر وهذا قول
 وهو والحسن رحمه الله وقال ابو يوسف جازف صلوة في افضل الزمان في المزدلفة لم عند
 له حنيفة رحمه الله اذ لم يحج فان حصر المزدلفة قبل طلوع الفجر اعاد وان لم يحجها قبل
 طلوع الفجر فلا الحاجة عليه واسم علم **باب الحج**
 ومن رمي بالحجارة اليوم الثالث قبل الزوال اجراه عند ابي حنيفة رحمه الله وقال لا يحج ومن ابي
 حنيفة انه اذا اراد ان ينفر في اليوم الثاني فزمي قبل الزوال جاز وان لم يرد النفر لا يحج لا بعد
 الزوال وفي اليوم الثالث جاز قبل الزوال سواء اراد النفر او لم يرد **فروع** رجل رمي اليوم الثاني
 الحرة الوسطى ان الله ولم يردم الاولي فانه يرمي لاويك يومه ثم ابا ورتين فان رمي اولي حدها
 اجزاء ومن ترك رمي الحارة الايام كلها فعليه دم وان ترك احدا من الثلاث فعليه صدقة

الاحكام

اذا احرم الحرم بعدوا واصابه من من شفعه من المضي جاز له التخلل قبل ان يغتسل في
 الحرم وواحد من يحمله يوم بعينه بدنها فيه ثم يخلل ان كان قادرا بحيث يوصي ولا يحج
 فخرج دم الاحكام الا في الحرم ويحج فبعد قبل يوم النفر عند ابي حنيفة وقال لا يخرج دم المحصن
 الا في يوم النفر ودم النعمة وينفخ عليه **فروع** ان يحضر بعث يهدي وواحد من يهدى عنه
 في اول يوم من العشر يهدى في الذاب ويادى الحج ولم يند ان يبلغ الهدي حتى يخرجوا
 ان يحضر عند ابي حنيفة رحمه الله كتابا بالدماء من يوم النعمة والفران وقال لا يحل ان يذبح في اداء
 الحج والهدي لم يحج له ان يخل في قوله الله والمحصن يهدى من شاة ولا يحج غير الحرم **فروع**
 رجل وفد بعثه ثم احضر له بكن محض او مخرم عن الشاة حتى يطوف طواف الزمان **فروع**
 محرم بعثه اذ يحجته فذبح له بكن هديه فليس يحجير المحصر بالحجة اذا خلل فعليه حجة وعمرته على المحصر
 بالعمرة النضار وهي القارن حجة وعمرتان ومن احضر حكة وهو ممنوع من الطواف والوقوف
 كان محضرا وان قدر على احد من فليس يحجرك فانيثا **باب الهدي**
 الهدي كل عيب يمنع من جوار النضار يمنع من جوار في الهدي وتبطل في كتاب لا يباح
 ان شاة الله فقال والبدنة والبقرة تجزي عن سبعة اذا كان كل واحد من الشاة كاهن بدلت
 وحجته لا كل من هدي النضار والفران ولا يحج لا كل من بنية الهدايا ولا يحج ذبح هدي
 النضار والنعمة والفران الا يوم النحر يحج ذبح بنية الهدايا وفيه شاة ولا يحج ذبح الهدايا
 الا في الحرم ويحج لزمه في ما على ما كبر الحرم ويحصره ولا فضل في البدن النحر في البصر
 والغنم الذبح ولاوي لم يبول في ذبحها بنية اذ كان يحج ذلك وتصدق بخلها وخطاها
 ولا يعطى اجرة الجزاء منها ومن شاة بدنة واصطر ليل ذكها ولا يستغنى لم يركها
 وان كان لها لبن لم تحلب لبنها وتضع ضرعها بالملء البارود حتى ينقطع اللبن ومن شاة هدي فوطب
 كان فطوقا فليس عليه غيره وان كان واقفا فعليه ان يقيم عن مقامه وصنع بالمعيط شاة واذا
 عطبت البدنة في الطريق فان كان فطوقا فحرقها وصنع فطوقا بدنة وصرف بها صدقة سادها
 ولم ياكل منها هو ولا غيره من الاعبياء وان كانت واجبة افاد غيرها مقامه وبفعل ما شاءه
باب الرجل يحج فتن آخر
 الحاج عن غيره اذا نوى ان يقيم بكنة خمسة عشر يوما فصاعدا فنفقته في مال نفسه وان بدا له ان يخرج

بعضه در اصداد او رضا علی التمسایه دایع بایه درهم موجد اقل احدی بجملة الثمن ان شاء وان
 شاء ترك وان وحده الكثر في المشتري ولا جبار للبائع ولو قال بعته على التمسایه دایع بایه
 وروم كل دایع بدرهم موجد ما قصه اخذها بحضه من الثمن ان شاء وان وحده زابده
 احد اجمع كل دایع بدرهم ان شاء ومن باع دارا دخل بناؤه ومن باع علفا في البيع فان له
 بنه ومن باع ارضا دخل ما فيها من الخلد والشجر في البيع وان لم ينجح دخل الذي في بيع الارض
 الا بالنسبة ومن باع نخلا او نخرا او باع ثمره فله الثمن لان ثمره للبائع ونحوه البائع ان يقطعها
 ويبيع البسج ومن باع ثمره لم يرد صلاحها او قد بدا ارجاعه ووجوب المشتري بقطعها في الحال
 وان شرط تركها على الخلد في البيع وقال هو رحمه الله ان لم يرد صلاحها فالبسج فاسد
 وان كان قد بدا فالبسج جائز والشرط جائز وان لم يشرط وترك حتى ادرك ان كان باذن البائع
 طاب له الفصل واما بقصد في الزيادة وما حلت من الثمن بزيادة سادته او بقصد حتى قبل التمسایه
 من مال البائع والمشتري الجبار فيها بقي لربها اخذها بحضه من الثمن وبطل البيع فالتلف في
 سمانه وبغير الجاني فيها جناه وللمشتري رطبته في الارض جان وعليه جبران وان شرطه
 على البائع بهذا البيع وان اشترى ارضا وتخلها فبها سواد فان ثمره متلفه احداهما قبل
 فالتلف البائع سقطت الثمن عند اي حين رطبته وعند اي يوسف رحمه الله ربع الثمن ولا
 جبار للمشتري عند اي حين رطبته وقال بخير اصله الماء اذا ولدت فقتل البائع ولدها
 ولا يجزئ ان يبيع ثمره ويستثنى منه اوطا لا معلومة وبخير بيع الخمر في سبيلها والباقي في ثمرها
 ومن اشترى ثمره بعينه او في دمنه لم يجر له بيع قبل القبض وموجب له حق من فرض او غير
 بيع فاباع به ثمره بعينه قبل قبضه جاز وان ابتاع به شيئا بغيره ان قبضه قبل ان يفرق
 ثمر البسج وان افرق قبل القبض بطل البيع واجرة الكيل نافذ الثمن على البائع والجزء واذان الثمن
 المشتري وللبائع ان يمسك البسج حتى يبيع الثمن وان كان البسج غاييا فله ثمن البسج من ثمن
 الثمن حتى يجر البائع البسج وان كان الثمن موصلا لم يكن للبائع منع البسج منه وان كان المشتري
 قبض البسج بغير اذن البائع قبل ان يبيع الثمن فله البسج لرب البسج حتى يوفيه الثمن لرب البسج
 وان قبضه باذن فرد البائع الثمن لرب البسج وقال من رطبته رحمه الله بستره وان اعتق
 وجعل المشتري العبد في يد البائع قبل نقد الثمن لم يكن له ان يضر الوكيل عند اي حين رطبته رحمه الله
 ومن باع بوسعه رحمه الله وانيان وان اخذ المشتري وهو مبيع فلا سعاية على العبد الثمن رطبته رحمه الله

فلا يجوز

وان يسي ولا خلاف في الرهن ان عليه السعاية ولو اشترى بالكياد نقضه رطبته وان لم يعلم
 فانفقها او هلك لم يرجع بئني وقال ابو يوسف رطبته مثل الرهن ورجع بدراهمه واد اوطي
 المشتري السبعة ثم حبسها البائع بالثمن ففعلت فلا يبي على المشتري الرهن ووطي ان ينقص ان ينقص
 فعليه النقضان وان وطيه البائع ثم قبضه المشتري ان لم ينقصها فلا شيء عليه وان قبضه
 بقطع من المشتري حصه النقضان من الثمن وقال ان لم ينقصه فعلى البائع العقر سقطت من المشتري
 بغيره من الثمن وان تنقصه بنظر البائع العقر وحصه النقضان فانها اكثر من ثمن رطبته المشتري
 فوطيه الرهن فالتلف جازر وهذا قبض وان لم يطاها فليس هو قبض وان اشترى عبدا
 وغاب فاقام البائع البينة انه باعه باه فان كان عينه مرفوعة لم يرجع في يد البائع وان لم يرد
 ابن هويع واو في الثمن ان كان المشتري اثنان وغاب احدهما لم ينقص الاخر حتى يدفع
 كل الثمن ثم يحبس العبد عن الغائب حتى يؤدي حصته عند ما قال ابو يوسف هو
 موقوف ولا يرجع على شريكه ومن قبضه من العبد وان باع بسلعة او ثمن
 ثمن قبل ان يسلقه وعقد من ولد اخر سائل في ثمنه فله ثمنه جازر وان وطيه
 اكرس فليس كذلك الا اذا دام ويكرس كل سنة فيصير كاصلي الله سبحانه وتعالى

جبار الشرط

شرط الجبار في البيع جائز لا حد له اوله المنة ايام فادونها وفي جمل الكثر منها عند اي حين رطبته رحمه الله
 وعند اي حين رطبته معلومة وان لم يوفى الجبار لم يجر البيع بالامتناع فان ابطل الجبار
 قبل قبض الثلاث عند اي حين رطبته او بعد الثلاث عند ما جازد قال من رطبته رحمه الله
 لا ينقلب الجواز وجار البائع يمنع فروع التبع عن سلكه فان ضمن الغيبة وجار المشتري
 لا منع فروع البسج عن ملك البائع ومنع وجار في ملك المشتري عند اي حين رطبته رحمه الله وعند ما
 لا يمنع حتى لو كان المشتري داحم منه او امره لم يعتق ولم يمسك الشك وخيان على حاله
 وعند ما يعتق ويطل ضمان ويعد الشك فان وطيه لم يطل ضمانه وعند ما
 يطل ولو اشترى بضراي من نضري ثم ابطط الجبار للمشتري واسلم المشتري بطل البيع عند
 له حين رطبته رحمه الله لو اسلم البائع والجبار له وفي قولهما في البيع وان هلك بعد المشتري او دخل
 عيب وكان المشتري يوافيها اوداه فتركها في حاجه والجبار له فعليه الثمن وان اودعه البائع
 فمات عند ما كان البائع عند اي حين رطبته وعند ما من مال المشتري في جوار الروية وان كان

بجوازات الثمن

هلك في يد المشتري

الكتاب لهما فكل واحد منهما على ملكه ومن شرط له الخيار لم يفسخ الا بحجر من صاحبه عند
 بيعه حينئذ ومحمد بن يوسف اولاً ثم رجع وقال سمرقند بالفسخ وعنه رواية ثالثة
 ان الخيار اذا كان للمشتري لا يفسخ بالفسخ وان كان للبايع يتفرد واذا اشترى الرجلان
 على انهما بالخيار لا يتفرد احدهما بالرد عند اي جنبه رجه الله وقاله يفسد وعن اي جنبه
 انه لو اراد احدهما ان يرد بحجر الآخر ولم يشر في الخيار لغيره فاباهما اجاز جازا بهما
 ففصل يفسد وقال سمرقند لا يجوز البيع بهذا الشرط ومنع عبد بن علي ان بالخيار في احداهما
 فالبيع فاسد ولو باع عبد بن يونس بالفسخ كل واحد منهما على ان بالخيار في احداهما بغيره فاباهما
 جاز اذا شرط الخيار له العقد فله العقد كله عند اي جنبه رجه الله وقاله لا اله الا الله
 ومن اشترى نوبس على شرط ان يرد بحجره ثلثة ايام فهو جائز وكذلك الثلاثة
 لم يحرر في اربعة ايام واذا اشترى نوبس على ان بالخيار فيهما ليس ان يرد احدهما دون الآخر فان
 رضى باحدهما وعرضه على بيع لزمه ما عند اي جنبه وقال ابو يوسف هو على خياره وقال
 محمد بن الرضا مثله قوله وفي العرض البيع لقول اي جنبه واذا اشترى عبد بن احمد بما بالفسخ
 والآخر تخمها على لزم احدهما وفضله وما تافك ان المشتري مات الذي تخمها او لا
 وقال البايع مات الذي بالفسخ او لا ففي قول اي يوسف كذا في النكاحان والقول قول من
 يفسد من كل واحد منهما وفي قوله لا يجوز هو قول محمد بن قول قول المشتري مع عبته اذا
 اختلف في شرط الخيار فالقول قول النكاح مع عبته وعن اي جنبه ان القول قول من
 ينبغي الخيار وان من نوبس الفطره حدهما الخيار ثلثة ايام وعند الفطره على من يفسد العقد
 وقال سمرقند على من له الملك وان كان الخيار للمشتري في الجارية فقبلته مشهورة او نظرت
 في افرجه بشهيرة وان المشتري بذلك يطل خياره عند ما دق ان يطله عن يده
 يوسف في الاما في النظر مثل قول محمد بن التقييل او لم يكن بقبه منها لا يكون خادما
 كان الخيار للمشتري وبها جارية يبيح كذا في مثل ثلثة ايام عند ذلك فالقول قول المشتري
 وعند اي يوسف عند سمرقند فالقول قول البايع وان اشترى عبد بن محمد على ان بالخيار
 في العبد فله الخيار فيهما وقال سمرقند لا خيار له في العبد واذا كان الخيار للمشتري فيجب ذار
 في جنبه فاصد بالشفعة فهو رضاء وان كان الخيار للبايع فابق في الثلاث بطل البيع ولم يفسد
 بخانه البايع وقال ابو يوسف البيع جائز وان كان الخيار للمشتري فخرجه البايع عند المشتري وخيب

دبر

فبطل خيار المشتري وفي قول اي يوسف لا يطل ان مات من له الخيار وبطل خيار
 ولم يفسد له ورواه وان اشترى على ان يفسد العقد ثلثة ايام فلا بيع بينهما جاز وقال
 سمرقند لا يفسد وان قال اي لربعة ايام فسد عند اي جنبه وجاز عند محمد بن علي يوسف
 رواه ابن دنان ومنع عبد بن علي ان كان خيار ففك ان بخلاف ذلك فالمشتري بالخيار لزم
 اخذ به جميع الفهم وان شاء ترك وان اراد من له الخيار ان يفسد في بعضه دون بعضه لم يكن له
 ذلك لا يرضى الا في **خيار الرذية**
 من اشترى شيئا لم يره جاز وله الخيار اذا رآه ومن باع ما لم يره فلا خيار له وان فطل وجه
 الخيارية او الى وجه الضيفاء الى ظاهر النوب مطوبا او الى وجه الدابة او كلها او الى وجه الدار او
 خيار له وان لم يره ينفذها وكذلك لو رآي الدار او البستان من ظاهره بطل خياره فان
 من ينفذها هذا في دور اهل الكوفة فاما في دورنا ومننا لئلا يطل عن اي جنبه رجه الله انه اذا لم
 يفسد النوب ولم يتطل له لعله فله ان يردّه وان اشترى شيئا تحت الاصل مثل الخبز والبصل
 والنوم فله الخيار اذا رآه ولا يكون رذية البعض كذرية الكل والاشترى عبد بن علي لم يره فباع
 منه اودعه لم يرد شيئا منه الا من غيب وكذا ذلك خيار الشريط وان اشترى شيئا لم يره
 فباع على لزم المشتري بالخيار بطل خيار الرذية وان شرط وان شرط الخيار للبايع لم يطل خيار
 الرذية وعن اي جنبه رجه الله انه يطل وهذا الصنع وان وكل في كذا بقبضه فقبضه كان
 نظر الرجل كمن يطل عند اي جنبه وقال سمرقند الرجل والمرسل سوا والمشتري على خياره ولو اشترى
 دهن في قارورة فنظر في القارورة ولم يصب على كعبه فليس يردّه عند اي جنبه وعن
 محمد بن دنان لا يفسد اذا اشترى شيئا جاز وله الخيار وبطل خياره بالخيار في النوب والشم
 فيما بينهم والذوق فيما يذوق لا يطل في العتار حتى يوصف له وعن اي يوسف رواية اخرى
 انه يوقف في مكان لو كان بصير الراي ويوصف له عند ذلك وكذا في ذكر الطاهر عن محمد وقال
 الحسن رجه الله بوجوه وكذا في براه ومن رآي احد النوبين ثم اشترى اياهما رآي الاخر جاز له ان يردهما
 ومن مات وله خيار الرذية بطل خياره ومن رآي شيئا ثم اشترى بعد حذية فان كان على الصفة
 التي رآه فلا خيار له ان شاء وان وجد متغيرا فله الخيار وانه سحابة ففعل لم

خيار الاجارة

ومن باع ما لغيره فله الخيار ان شاء اجازنا البيع وان شاء فسخ وله الاجاز اذا كان المصور وعليه قبا والمقارن

بجملتها وان قال رب المال احسنت او واقفت فهو امان في رد اية عن محمد في رد اية لا يكره امان
وان اجازة النصف لم يجز في النصف فان شاء المشتري رضى بالنصف وان شاء رده وان
كان العبد من رجلين فقال احدهما لرجل ابيع منك جميع العبد فليعمل صاحبى بغير ابيع فاشتره
فلم يجز صاحبه لزمه حصه النصف وان باع بكل العبد لم يبين ان له فيه شريكا لم يجز
منه فليكن في الجار عند ابي يوسف وقال محمد لا يجازله وان لم يشتره غلا فانه سمي بالبيعة
واجاز ابيع قال ابو حنيفة بجواز اجازته قبل قضاء القاضي ولا يجز بعد القضاء وقال ابو
يوسف بجزم مطلقا وللمشتري لغيره بغير امر صار مشتريا لغيره **فروع** رجل باع عبد رجل
بغير امر فاعنته المشتري ثم اجاز الوكيل ابيع قال يعقوب جاز استحقاق عبد ابي حنيفة في بيع
وقال محمد لا يجز وروي ابو سليمان رحمه الله عن ابي يوسف كقول محمد وان قطعت يد العبد
فاخذ المشتري ارضها ثم اجاز الوكيل ابيع قاله رسل للمشتري وينصف با راد على نصف الثمن
وان باع المشتري من ثمنه ثم اجاز الوكيل ابيع لم يجز الثاني وان لم يبعه المشتري ومات في يده
ثم اجاز ابيع لم يجز **فروع** رجل باع عبد رجل بغير امر فاداد المشتري رد ابيع وقال انك
يجبني بغير امر رب المال فاقام المشتري البيعة على اقرار ذب المال اذا اراد البائع ان لم يضمن
ابيع لم يقبل بيئته وان اقر البائع بذلك عند القاضي بطل ابيع وان طلب المشتري ذلك
فروع رجل تزوج امرأة بغير امر لم تظهر منها ثم اجازت المرأة فالظاهر بطل واذا اشترى
توزيعا بعد من فوجبه با حدها عينا بعد النصف في رد المغيب خاصة وقبل النصف ليس
الا ان باخذ ما اورد وما كذلك ان استحق احد ما قبل النصف وكذلك ان يفرق صديقا ثم رده ما لا يفرق بينهما

باب خيار العيب

اذا اطلع المشتري على عيب ابيع فهو بالخيار ان شاء اخذ بجميع الثمن وان شاء رده وليس للمشتري
وباختار النقصان وطالب بوجوب نقصان الثمن في عادة التي رخصت كالحرف في البول والهدع في
الابنية والوهج في الحياض والاب في البول في الزاير والسرف في الصغر قبل اكل وشرب وحق
عيب اذا اكل او شرب وحده فاسرة والبول في الزاير عيب ما دام صغيرا فابطل فليس
حتى يحد بعد البلوغ والنجس والدرع عيب في الحمارية وليس بعيب في الغلام الا ان يكون من دابة والارنا
عيب في الحمارية دون الغلام وان وجد ما لا يخفى بعد البلوغ او سحاضة او ذبته فهو عيب
ولا اهرام ليس بعيب في الحمارية وقال زرعي عيب وللمشتري عيبا لم يجز على سبيل الثمن حتى يخلف البائع

او يكره

المشتري البيعة وان قال يهودي بانه استخلف ووقع الثمن وان ادعى البائع للمشتري
رضى بالعيب خلف عليه وان لم يرضه لا يستخلف عن ابي يوسف انه يستخلف وان لم يرضه
البائع وان اراد رد اية فقال البائع بعته هذه ولغوي وانكر المشتري فالقول له
وان ادعى المشتري الا باق لم يخلف البائع حتى يتم المشتري البيعة على الا باق في يده فادله
انها خلت بانه لعنه باعه وسلمه وما ابق فقط وفي رواية بانه ماله حتى الرد عليه من الوجه
الذي يفيق المشتري بطريقه او جازا او قضا او جازا فذكر في حقه فاسد فان لم يكن بشر
فبطلت جميع الثمن كله وان كان لغيره بئمة رجع بنقصان العيب لان بئما البائع ان باعه
فشره ويرد عنه وان اشترى جارية من حبيبة فوجها فادله او كانت دابة فركبها فحاجته
هي رضاء وان ردها او لم يرضها واشترى لها علفا فليس بها وان اشترى بئمة فبطلت
ولم يخطئه من حبيبة عيبا رجع بنقصان العيب وان قال البائع انا قبله كذلك
كان له وان باعه المشتري لغيره حتى علم اني علم اولم يعلم وان خاطه او صبغته او كسرت
فلته يمين بئمة وحبيبة عيبا رجع بنقصان وليس للبائع ان يقول انا قبله كذلك وان باعه
بعد ما رجع بالنقصان وان ابيعت المنة لم يعلم بعيب لم يرجع بالنقصان ما دلت حجة
عند ابي حنيفة رحمه الله وعن ابي يوسف رحمه الله انه لم يمكن له ان يرجع بالنقصان **فروع**
رجل اشترى عبدا قد سرف او اذنت لم يعلم او قد قتل غدا لم يعلم او صورته او عليه حد
زنا او قذف فقطع او قتل بغيره رجع بجميع الثمن بجميع الدين عند ابي حنيفة رحمه الله وقال ابو
يوسف بالنقصان ما بين قيمته شارقا وغربا في حلال الدم وحرام الدم **فروع** رجل رده عليه بعيب
فانجي اقران او بلاء بين فله ان يرجع ببيعته وكذلك بالبيعة وقال زرعي رحمه الله ليس
ان يرد لانه ابطال حقه بالثمن العيب وان رده عليه بغير قضاء بعيب لم يجز مثله لم يكن له
ان يرجع الذي باعه وان اشترى عبدا باعه فأت العبد عند الثاني ثم وجد به عيبا قد بيا
رجع الثاني على الاول ولم يرجع الاول بانه عند ابي حنيفة رحمه الله وقال ابو يوسف رجع المشتري
عند فاعنته على ما اذ كتابته ثم وجد به عيبا لم يرجع به وقال ابو يوسف يرجع بالنقصان
وان فعل ذلك بعد علم لم يرجع بئمة المنة بل ما يرجع بالنقصان ولم تكن له من العبد فليس
المشتري ان كان طعنا فاكمل لم يرجع في عند ابي حنيفة رحمه الله وعن ابي يوسف ويجز ان يرجع بالنقصان
وان علم بالعيب فاكمل لم يرجع بنقصان العيب بئمة بئمة لان بئما البائع ان باعه فأت العبد عند الثاني ثم وجد به عيبا

وهو عيبا قد بيا بعد ما حدث به عيب

وهو عيبا بعد ما زاد المبيع لصنع او غير

حدث عن عبد المشرق واطلع على عيب كان عند الساب

يرجع بنقصان ما اكله برد ما بين دان قبله غير المشتري لم يرجع بشي قبل هذا فنزل الى حنفية
 اما عند ما يرجع بنقصان اذا حدث عيب عند المشتري واطلع على عيب كان عند البائع
 فله ان يرجع بالنقصان ولا يرد البيع الا ان باخذ البائع برضاه وان اشترى بعد ابتاع
 او باع نصفه بنقصان علم العيب لم يرجع بشي وقال من رده الله اذا باع بنقصان يرجع بنقصان
 النصف الباقي وقال الكاظمي اذا اقام المشتري الثاني البيعة ان العيب كان به حين اشتراه
 المشتري لا اوله ولا آخره عليه فلو ادرقه على البائع لا اوله ولا آخره فله ان يرجع عند محمد
 رحمه الله قال ابو يوسف رحمه الله ان يرد ولو باع نكس العبد منه بجارية ثم رده
 بجارية عتيقة ردها ويرجع بقيمة العبد عند اي حنفية لا فرق وهو قول ابو يوسف وعند
 محمد يرجع بقيمة الجارية وهو قول الاول **فمن** يفر في اعني عبده على غير اسم احد
 قبل التبيع يرجع بقيمة نفسه عند اي حنفية وعند محمد بقيمة الجارية اذا اشترى شيئين
 لا يقوم احدهما الا باصاحبه كالخنزير او النعلين من جده باحد ما عتاده فله ان يرجع بالكل
 بالشرطي اذا رده عتيقا قبل ان ينفذ في الموكل له ان يرد له وان اشتغل البيعة ثم رده
 به عتاده وظان له الغلة وان ولد له اذ ردها او جنى عليها او جنى مزارعها او رتب له بكنه
 ان يرد ما كان يرجع بالنقصان وليس للبائع ان ياخذ ما كان ذلك وان وطها وهي جارية
 او بنت لبردة الا ان يرجع البائع **فمن** اذا اشترى ما باع باطل حلال من
 البائع او مزارعة قبل نقد الفمن لا يجوز وكذلك لشرطي من الفمن في ولز في لشرطي وارث
 البائع من المشتري يجوز وان اشترى عبدا بخراسانية فبعضه ثم باعه ولو معه من البائع بخراسانية
 قبل ان يبيعه الفمن باع جازي في الذي لم يشتره منه وصعد في الآخرة وان دخل بشرطي ما باع
 باطل ما باع فاشتراه ويجوز عند اي حنفية رده الله لا من شره جازي او قال ابو يوسف الوكالة
 باطلة ويكون الشرطي للموكل قال محمد بن الحسن الشرطي للامرئ اذا سدا والقينة على الموكل لشره ذلك
 في بدل الموكل لشره ان يرب باطل من ذلك بشي من العوض او الكيل او الوزن جاز وان باعه
 بالدهم فاشتراه باطل من ذلك بالدينار جازا استحقاقا وقال من رده جازي فاشترى ما اشترى بشرط
 البراءة من كل عيب فليس له ان يرد به عيب وان لم يسم العيب ولم يحدد في لشرطي ثم ابراه
 البائع قبل التبيع من كل عيب قال ابو يوسف رحمه الله ليس من كل عيب موجه وما عرفت بعد ذلك
 قبل فضل المشتري وقال محمد بن عيسى لا يراد عن الوجود ولا يرد ما عرفت واذا اشترى ناقة على اهل البون

فلي

فلي مراد ان يبين له بنقصان البنية انها معروفة فليس له ان يرد ما يرجع بنقصان عتيقا عن يدي يوسف
 انه يرد ما وجدنا من غير وجوبه لئلا يفر من يدي يوسف فلي مراد ان يبين له انما هو يبيع فلي مراد
باب البيع المسمى بالبيع

او نحوها

الذي يبيعه البيع اذا كان احد العوضين او كلاهما مجهول كالبيع بالبيعة والدم او بالجنزير
 او بالبحر ولا يجوز بيع الخنزير والمكاتب وام الولدان باع ام ولد او مدبر فانه يبيد المشتري فلا
 ضمان عليه عند اي حنفية رحمه الله وقال لا يضمن القينة ولا يجوز بيع التملك المدا قبل ان يصطاد ولز
 كان السمكة حظيرة لا يستطيع الخروج منها اذا كان لا يوجد الا بصيد كان قد عليه بغير صيد
 حار يبيعه اذا كان اخذ والقاه فيها ولا يجوز بيع الطير في الهواء ولا بيع الحقل والنتاج ولا بيع اللبن
 في الضرع ومن العتوق على ظهر الشاة ولا ذراع من ثوب ولا خنجر في سيف ولا صرة الفانص ولا
 بيع المزابنة وهو امر يشترط الفحل بخرصة ثم لا يجوز بيع الدلاية وهو لرب ودم الرجل سلعة قبله
 المشتري بيده فيكون ذلك ابتياعا لها لا بيعا لكذا يذ لك لم لا ولا المتابعة وهو لرب ودم سلعة
 فيريد المالك ان يملكها على الفحل ومن يبيعهها اليه فله ان يرد ذلك ومن يرد عليه وهو يبيع الحصة
 بقال له بيع بالقاء الجرد هو لرب ودمون على سلفه فاذا وضع القالب لشره حصة عليها ثم
 البيع فيها على صاحبها وليس لصاحبه ان يخاصها فذلك كله باطل ولا يجوز بيع الفحل دون ايام او لام
 دون اكل دون بيع عشب الفحل ومن يبيع ثوب من ثوبه عن ابي يوسف رحمه الله لشره الجوزي اذا
 دبر ما دخل في حنفية بخرصة ثم قال محمد رحمه الله لا يجوز بيع الجوزي ولا من غيره ولشره ان يرب ثوبا
 على ان يقطع البائع ويجعل في قبضه او قبضة او اشترى بغيره على لشره واما البائع او باع الى المزور
 او المهرج او وصوم النصاب وفطر اليهود اذا لم يعرف المتبايعين ذلك فذلك كله فاسد
 وكذا في الحكماء والديار وقدم الحاج والكفا لشره لشره الاحال جازي فان تراضيا على اسقاطها
 لاجل نيل ان ياخذ الماس في الحصاد والديار وقدم الحاج جازي الباع وقال من رده الله
 لا يجوز بيع هذا الاختلاف اذا اشترى عبدا امرأته او نوليه ولم يعلم بالشره شره الجوزي
 قبل ان يتفرقا او اشترى بخرصة ثم قال محمد رحمه الله لا يجوز بيع الجوزي ولا من غيره ولشره ان يرب ثوبا
 الباع وان اشترى بغيره يابى فان اذن احد من حقه فلي مراد ان يبين له انما هو يبيع فلي مراد
 فذلك عند اي حنفية رحمه الله وقال لا يجوز بيع العبد وان باعه باطل فاذ احد من حقه يابى
 او احدهما ام ولد جازي في الفمن وقال من رده الله لا يجوز بيع العبد ولا من غيره ولشره ان يرب ثوبا

او يدبر او يكاتبه او يولد فان كانت امه قابض فاسد الجوارح في شرا الاغنى فعملها من له حبيته
رحمه الله ثلاث روايات رواية مثل قولها والثانية ان البائع جازر والثالثة انه موثوق ان لعنف
المشتري جازر والا فهو فاسد ومزيج عيبا على من يبيعه البائع منها او دارا على من يشتريها او على من
يفرضه المشتري درهما او على ان يهدي له هدية او شيئا على ان يبيع له دارا او الهبة فهو فاسد
وان اشترى اعمى لم يجرى معها او على ان يخطا فخر له بوسعة وجهه ان اشترى جازر والمطلوب باطل
له حبيته رحمه الله الباع باطل وان اشترى اعمى لم يبيعه او على ان يبيعها فابيع فاسد عندهم
حيثما وان اشترى جارية ونهر من اجل جازر وعن محمد رحمه الله انه اذا اشترى على ان يخطا
جازر الا ان يبين المشتري انه قصد الاحتال بحاجته الى الطير وعن ابي حنيفة رحمه الله انه يجوز له ان يشترط
هذا الشرط واذا قبض المشتري المبيع في البيع النسيئة لم يباح له في البيع العوضان كل واحد
منهما مال يفي بمثل المبيع ولزمه قيمته وكل واحد من المتعاقدين نسيئة فان باع المشتري نسيئة
بيعه وانقطع حتى يابح لاذل ولا لذلك لاعتداده من ادكائه لاسيما له وان وطبعا المشتري
وولدت منه لم يجرى عندها في رواية النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ان يبيع يوسف رحمه الله في مال
قال يجرى عنه قبل ان يولد محمد رحمه الله بناء على انها اذا ازدادت زيادة منبصلة فاستهلكها
المشتري فهو على الخلاف ولا يجوز بيع المراهق من اجارته او بيع النخل لراي يكون في كوارها او بيع
دود القزد بينه الا ان تكون مع القزد وقال محمد رحمه الله يجوز وعن ابي حنيفة رحمه الله ان
بيع بذرة الفول الذي يكون منه الدود ويجوز بيع الابن او بيع لبس امرأة في ذبح ولا يجوز
اكثر من ذلك ولا يجوز الاتقاء به للحدود ولا يجوز بيع شعير الناس ولا شاة ولا ولا يجوز بيع جلود الميتة
قبل ان تدبغ فاداد بغيره من شاة يبيعه ولا شاة به ولا باس يبيع عظم الميتة وعصاها و
عقبها وصوفها وشعرها وفرها ووبرها ولا شاة بذلك كله ولا باس يبيع الخلاب التي
ينفع بها والصفور والهنود والهيبر ومن قبل شيئا من ذلك من العجوة **فبيع** عبد انت
قباعه من رجل وعلم انه عنده هو جازر وان قال هو عند فلان فباعني فصدق به باعه
يجوز **فبيع** رجل باع جارية فاذا هو غلام فلا يبيع بينهما ومن اشترى نوبا على انه سندی
فاذا هو غير ذلك **فبيع** سفل وعلو رجلين فباعا حب العلو على من لم يجرى وبيع الطير
وهبته جازر وبيع من قبل الباء وهبته لا يجوز ومن اشترى اذا طيرتها او قبضها قال ابو يوسف
جازر فيها وقال من قبل فيها وقال ابو حنيفة رحمه الله فسد الثمن وجازر في الطير **فبيع**

سلم امره ان يبيع نورا مشرا هو جازر عند ابي حنيفة رحمه الله وقال لا يجوز **فبيع** حلال
باع سبلا من حلال وما في الحرم جازر عند ابي حنيفة وعنده لا يجوز من اشترى سبلا فاسدا
او فاسدا فليس له الباع ان ياحذ حتى يودي الثمن فان مات الباع فالمشتري الحق به حتى
يستوفي الثمن قبل موته اذا كان الف ذبيحة فاسد **فبيع** رجل اشترى دارا من رجل
فاسدا وبنا له فباعه فبنيها عند ابي حنيفة وفلان يفيض الباء ويؤخذ الدار وان اشترى دارا فبنا
قبل الفيض جازر عند ابي حنيفة رحمه الله ابي يوسف رحمه الله وقال محمد رحمه الله وهو قول ابي
يوسف لما قال مع الدكتور لا يجوز والمشتري يشترى فاسدا اذا باع ودفع نصفه في المخرج وطبق
المبايع يتقاضي سدا ما بقي من الثمن **فبيع** رجل اشترى جارية وفي عنقه طوق فيه الف دينار
فبعت اشترىها والطوق بالي مثقال فضة فقد من الثمن الف مثقال ثم انزاعا فالذي نقد
من الفضة وكذلك لو كان الف نقيذ والف نسيئة فالتفد من الطوق **فبيع** رجل اشترى
عشرة ادرع من حياة دراع من دار فابيع فاسد عند ابي حنيفة رحمه الله وقال ابو حنيفة وان
اشترى عشرة ادرع من حياة درهم من دار جازر في قوله وذكره كتاب الفسقة اذا كان لا حياة
سهم في دار ولا في سهم في دار لغوي فافترقا على ان ياحذ كل واحد منهما ما في كربي درهما
فانه لا يجوز وهو موقوف هذه المسئلة التي في كتاب البيع وان لم يسم الدعان واشترط
ان يسم اليه نصيبه الذي في الدار فان لم يعرفه المشتري لا يجوز في قوله لا حبيته ومحمد
رحمه الله في بيع مائة ذكوة في ثوب كعب الشفعة **فبيع** رجل باع نصيبا من
دار ولم يعلم البائع مقدار نصيبه وعلم المشتري جازر الباع وان لم يعلم المشتري ولم يعلم
جازر الباع عند ابي يوسف رحمه الله وعند ابي حنيفة ومحمد رحمه الله وعن ابي حنيفة
مثل قول ابي يوسف وعنه قول ثالث انه لا يجوز الباع ان يعلم **فبيع** رجل باع دارا من
ثوب من اوله على ان يقطع الباع او المشتري او لم يذكرك القطيعة فابيع باطل في
رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الجش والسوم على سوم غيره وعن ثلق الجلب وبيع الجاشر للبا
والجش ان يربو في الثمن يبيع غيرك وليس من جاشرك وبلغ الركب المالك في البلد الذي يضر
باهله ولا يضره في البلد الذي لا يضر ذلك باهله وكذلك بيع الحاضر للباي على هذا التفصيل
والبيع عند ابي حنيفة مذكور في كتاب البيع والله سبحانه وتعالى اعلم

فبيع ذوي الارحام

ومن ملك مملوكين صغر من احدهما وورث من الآخر لم يفرق بينهما وكذلك لو كان
احد ما كبر فان فرق كره له ذلك وجاز البيع ومن لم يورث رحمه الله انه لا يجوز البيع في
الولد والوالد والوالدة خاصة ومنه انه لا يفرق في كل ذي رحم وان كان كبير فلا بأس بالفرق
بينهما وان باع العبد من جنس واحد من جنس واحد ما عينا كان له ان يرد المغيث خاصة
ومن لم يورث انه ليس له ذلك ويرد ما جئنا كعاري باب وجد با صدم عينا وان دبر احدكما
او كات او كانت امته فاسوله فلا بأس بالبيع الباقي ومن ابي حنيفة رحمه الله في العتق هذا
اذا لو دبر او اسوله لا يفسخ لزمع لا وقد قال محمد رحمه الله اذا كان مع الصغير احول من احول
او عمتان او خالتان فلا بأس ببيع احدهما واحدا من الصغير مع ما خيره

باب الاستبراء

من كانت له جارية بطاهرة فادان بجرمها عن مدحه لم يفرقه بيني ان يستبرأ بحبيته
واذا انقضت من ملكها باهاسته فانه لا يطهر ولا يملكها ولا يملكها من تطهر بالفرج بشهوة
حتى يستبرأ بحبيته وبغيره ان كانت من لا تحيض وحتى تفرغ ان كانت حاملا وان اشترى
حائضا او حاضت في بدنها او اشترى ما نكح قبله ان يستبرأ بحبيته عند ثم
رجع ابو يوسف رحمه الله وقال ليس عليه الاستبراء ومن اشترى جارية ذات ذفر
له بدخل وقبض ثم طهرها روي فلا اشترى عليه ومن اشترى جارية من الغنم
من غير ان يفرق فانه يتطهر حتى يعلم انها غير حامل ثم يفرقها عندي حبيته رحمه الله ولم يفرق
فيه بيني وكذا قدس في يوسف رحمه الله فمن قدس في الاملاء ببلانة اسهر او اربعة
وزوي عنها شهر او ثلاثة وقال محمد رحمه الله شهر بوجنة ايام رجع وقال اربعة اشهر
وعزا عن ابن مطيع رحمه الله شفعه اشهر وقال في زوجه الله سبعة اشهر وان افلح اباع
قبل القبض قال ابو حنيفة رحمه الله الفاس لغيره الاستبراء وهو قوله اولاد في الاستبراء
لا يجب وهو قوله الآخر والي يوسف ومحمد رحمه الله وان كان بعد القبض فعليه الاستبراء
في يوسف انه ان اقاله في المجلس لا يجب الاستبراء وان اشترى من عبده تاجرا لا بد عليه
بلى امته ولا استبراء عليه وان كان عليه الاستبراء فعليه الاستبراء عند خلاها وهي تسرع
مسئلة معروفة ومن يزوج امته حتى يستبرأ بحبيته وان لم يستبرأ في زوجه حار
واحسن للزوج ان لا يفرق حتى يستبرأ بحبيته وليس واجب وقال محمد رحمه الله لا يجب له

ان يطأها حتى يستبرأ بحبيته ولو زنت امته فليس عليه الاستبراء وقال محمد رحمه الله يجب
وفي جامع الصغير **فروع** رجل ياتي امرأة تربي ثم يزوجها فله ان يطأها قبل ان يستبرأ
بحبيته وقال محمد رحمه الله لا يجب له ان يطأها حتى يستبرأ بحبيته وان اشترى الخبير
فوطي احدهما لم يحل له ان يطأ الاخرى حتى يحرر الموطوءة على نفسه **فروع** مكاتب
اشترى امته او ابنته ثم عجز لا يجب على الولي استبراء وان اشترى اخيه او عمتا او خالته
يجب عند ابي حنيفة رحمه الله وقال لا يجب في بيع سلة العنق انه لا يملكها عليه عند
خلا قاله حتى لو اشترى المكاتب اخاه ثم باعه او وهبه جان عبد ابي حنيفة طلاقا لم يفسخ

باب الاقالة

الاقالة جارية تبطل الثمن الاول لو كانت قبل القبض شرط اقل من الثمن الاول الا ان شرط
باطل وهو اقالة تبطل الثمن الاول عند ابي حنيفة رحمه الله وقال ابو يوسف اذا كانت الاقالة
بعد القبض بثلث كالجارية وهو من له البيع وان كانت قبل القبض فكلما قال ابو حنيفة وعنه
رواية لغوي ان الاقالة قبل القبض باطل كالباع قبل القبض وان اخذ مالها اذا شرط فيه زيادة
الثمن او النقصان منه كان على هذا الخلاف وقال محمد رحمه الله يقول ابي حنيفة اذا وقف
بالثمن الاول ان كان بالثمن الثاني الاول او بجنس آخر من بيع جديد وذكر في كتاب العتق
في الموضع قول محمد مثل قول ابي حنيفة وان حدثت بجارية عتقت جارية الاقالة باقل من
الثمن الاول عند محمد جميعا والاقالة تسع في حق المتعاقدين ببيع في حق غيرهما عند ابي حنيفة
رحمه الله وهذا الثمن لا يمنع صحة الاقالة وهلاك البيع يمنع من عند ابي حنيفة وعند
ابن يوسف انه لا يمنع وان هلك بعض البيع جازت الاقالة فيما بقي **فروع** رجل اسلم جارية
في كرو قبضها المسلم البعده فقابلت فماتت في يد المشتري بطلت الاقالة وان تغابلا بعد
موتها فالاقالة باطلة وبجزة الزيادة في البيع وفي الثمن ما بقي العتق وعليه والمخاطم من الثمن
يجوز وينعلق الاستحقاق بجميع ذلك وان زاد بعد ما دفع النشاء جاز وبعد موتها لم يجز
وعنه ابي حنيفة ان الزيادة جارية بعد الوفاء ولو قال ببيع بعد ذلك من فلا يبي على خاص
لك حناية من الثمن سوى الالف فهو جارية والالف على المشتري والاحتمالية على الصامن
وان لم يقل من الثمن جاز المشتري بالالف ولا يبي على الصامن وان اشترى جارية ولم يقبضها
قال للبايع بها لم يفسد فباعها جاز وهو منسوخ الاول ان قال ببيعها في كرو وان قال ببيعها في كرو

والمتن هو كذا في وقاف ابو يوسف ومحمد رحمهما الله هو كذا في ٥

اختلاف البائع والمشتري

اذا اختلف في الثمن والمبيع قائم بخالفين ونزاعا البيع وان كان البيع هاتفا فالقول قول
المشتري ولا يخالفنا عندنا وقال محمد رحمه الله بخالفين ونزاعا ان على القيمة وان مات
البائع والسلعة في يدي ودينه او مات المشتري والسلعة عند البائع بخالفين ونزاعا
وان كان المشتري قد قبض في فضل ميث البائع والمشتري لا يخالفان والقول قول
المشتري ان مات البائع وقول ودينه المشتري ان مات وقال محمد بخالفين وقول
بـ يوسف في الامامي وان اردت السلعة او استغضت لا يخالفان عندنا والقول
قول المشتري الا ان يرضى البائع ان يأخذ ناقضا وقال محمد رحمه الله بخالفين في الزيادة
المنفصلة وفي المنفصلة لكن يعرف المشتري قيمته ومن يرد البيع ولا الزيادة وفي النقضات
ان شاء البائع اخذ ناقضا وان شاء تركه واخذ قيمته وان اشترى عبدين فمات احدهما
واختلف قال ابو حنيفة رحمه الله القول قول المشتري كما ان يباء البائع ان يأخذ الحي
ولا يخي له وقال ابو يوسف رحمه الله القول قول المشتري وحصة المالك بخالفين
في التبريد قال محمد رحمه الله بخالفين على التبريد على قيمة المالك وان اشترى عبدا فباع
بخصه ثم اختلف في الثمن والقول قول المشتري عند ابي حنيفة وفي بخالفين وقال
ابو يوسف والقول قول المشتري الا ان يباء البائع ان يأخذ النصف في بخالفين ونزاعا ان
النصف وفي النصف قول قول المشتري وقال محمد بخالفين ثم البائع بالخيار وله ان يأخذ
نصف العبد مع نصف القيمة وان شاء اخذ قيمة العبد كله وترك نصف العبد والمسألة
في كتاب لاقرار **فـ** وجعل اشترى جارية وخصها ثم تقابلان اختلفا في الثمن بخالفين
وبعد البيع كذا **فـ** وجعل سلم عشرة دراهم في خرطية ثم تقابلان اختلفا في الثمن والقول
قول المسلم اليه ولا يعود المسلم **فـ** وجعل باع عبدا من رجلين ثم اختلفا بعد ما باع احدهما
نصيبه قال ابو حنيفة القول قول من باع ومن لم يبع الا ان يباء البائع ان يأخذ النصف
وبخالفين في ذلك النصف حاشية وقال محمد بخالفين ونزاعا ان اذا قال البائع بع
سكن هذا العبد بما يند بئار وقال المشتري اشترى منك هذا العبد وهذه الجارية فخص
وبئارا وانما البينة فقباس قول ابي حنيفة رحمه الله كذا في قول لفران كانت قيمتهما واحدة

بشيء

بقضي العبد والكتابة بما به وحشة وعشرين دينار او في قول آخر وهو قولنا بقضي العبد
والكتابة بما به دينار **فـ** وجعل اشترى سمنا في ذئب فزاد الطرف وهو عشرة ابطال
فقال البائع الزئف غير هذا وهو خمسة ابطال قال قول قول المشتري والله الهادي

المراوحة والنولية

المراوحة نقل ملكك بالثمن الاول مع زيادة ربح والنولية نقل ملكك بالعقد الاول بالثمن الاول
غير زيادة ولا بيع المرأحة والنولية حتى يكون الثمن مائة مثل يجران يضيف اليه من المال اجرة
النقار والصنغ والبطار والذئب واجرة حمل الطعام ويقول قام على كذي درهم يقول اشترى
بكذي وان اشترى بمسبئة رباحه مراوحة او نولية فلم يبين فللمشتري خيار الرد اذا علم مادام
البيع قابلا فاذ هلك او استهلك لم يمسح ولم يردج بني ومن يجران يضيف اليه من البيع ويسمى البيع
وان حدث بيعت بعد المارحة او الاجني لبيع مراوحة حتى يبين وان كان سما وبائا فان اخرج
بيعه مراوحة وقال ستر لا يبيعه مراوحة حتى يبين ان وطهر ومن يثب ولم يبيعه
الوطي يبيعه مراوحة بخلاف ما لو كانت بكر او لوان اشترى ثوبا بعشرة فباعه بخمسة عشر
ثم اشترى بعشرة فان باعه مراوحة يبيعه على خمسة عند ابي حنيفة رحمه الله وعندنا على عشرة
ولو كان في النولية والمرأحة قال ابو يوسف يرجع عند الكتابة في النولية وفيه مع حصته
من الزرع في المرأحة وقال محمد لا يرجع بني وله خيار الرد وقال ابو حنيفة في النولية قول
يوسف وفي المرأحة قول محمد ولو اشترى من غيره فلا بأس ان يبيعه مراوحة ولا يئان ولو طار
لا يحج ما لم يبين ومن الى يوسف انها سواها فان اشترى من صاحبه بنين ولو وجد غيره كان
بشري منه بذلك فلا بأس ان يبيعه مراوحة وان اشترى شيئا من رجل يبيع له لا يبيعه
مراوحة ما لم يبين عند ابي حنيفة وقال لا بأس ولو اشترى من غيره او مائة او اشترى العبد
الدرهم من مائة لا يبيعه مراوحة من غير بيان بالانفاق وكذلك مضارب معه
عشرة دراهم فاشترى ثوبا فباعه من ربح المال خمسة عشر فانه يبيعه مراوحة بان شاء
ونصف وقال ستر لا يحج بيع المضارب من ربح المال ولا يبيع ربح المال من المضارب ولو
اشترى شيئا بعشرة ودرهما اشترى من باعه مراوحة على رقبته ولم يبين اشترى بذلك جاز ذلك
وقال ابو يوسف كذا في المشتري يعلم عادة التجار انهم يجعلون الثمن جاز ولا فلا ومن
يعمل على حال ثم اخذه صاحبه صار موقولا لا لفران فان نأجه لا يبيع والله سبحانه وتعالى اعلم

المشتري

السلم في الجوز عدد اذ لا يحجر في الحبوب في اطاره ودرية الجوز عدد اذ لا فيما يفسخ من الاواني
 ودرية الخطب حرم ما ولا في الرطبة حرزا فان كان مندار الخطب يعرف بحجره والعصب
 وفي الطوائف اذ اسطر من ذلك قدرا معلقا ولا يحجر في طعام فريه بفسخها لا يحجر لئلا يكون لها
 طعام ولا يحجر باكمالها من قوت ولا يقين لا يؤف عيان وكذا في لو كان دونها وان باعه
 به جاز وعين له حنيفة رحمه الله رجع وقال اذا كان انما لا يحجر الزيادة بحجره ووزن هذا
 يقول ابو يوسف رحمه الله رجع وقال اذا كان انما لا يحجر الزيادة بحجره ووزن هذا
 الحجر بحجره انما لا يحجر بوزن هذا البطح ووزن هذا البطح
 لا يحجر قال لا في اسحق اذا كان اشترى من سقاء كذب كذب فريه من ماء انه يحجر ولا
 يحجر السلم حتى يحجر السلم فيه موصلة من حين العند الى الحجر ولا يحجر السلم الحالك الى احد
 بحجره كالحصاد ولا يصح عند ابن حنيفة رحمه الله لا يبيع شرايط بذكر في العند حتى
 معلوم وينبغي معلوم وصفة معلومة ومقدار معلوم واحد معلوم ومعرفة عند راس
 المال اذا كان ثباتا ما يحال او يوزن او يقدّر وتسمية المكان الذي يوزن فيه اذا كان له محل ومو
 وقال لا يحتاج الى تسمية راس المال اذا كان معينا كما في الباب ولا الى بيان مكان السلم
 ويتعين مكان العند للسلم كما اذا لم يكن له محل وموثة ولا يبيع السلم حتى يتفرق راس المال قبل
 ان ينفذ رقة وان اخذ براس السلم ومثالا او كنيلا او اصيل في غيره ان هلك الرهن وفيه
 وفاء به وقت الكيل والمحال عليه قبل ان ينفذ جاز السلم وان اقر فاقب في ذلك بطل السلم
 وقال زفر رحمه الله لا يحجر اخذ الرهن بيد الخريف ورأس السلم ولا يحجر الخريف في راس
 المال لا في السلم فيه قبل قبضه ولا يحجر الشركة والتولية في السلم فيه ولا يحجر بيع السلم قبل
 القبض من هو عليه ولا من غيره واذا قبض السلم فلا يأس بان يبيعه من السلم اليه مباحة
 وتولية ولا يحجر ان باخذ مكان السلم شيئا له وان لهما من حنيفة اجودا اذ رد في فراضيا
 جاز ولا يأس لا في السلم او في جوب معلوم منه وان نقابل لا يحجر لئلا يشترى منه براسه
 شيئا قبل ان يقبضه وقال زفر رحمه الله لا يحجر ولا يبيع شرط الجار في الخريف والسلم ولا يأس
 بالكنيل والرهن بالسلم فيه فان هلك الرهن وفيه وفاء به كان مستوفيا وان كان انقضى منه
 رجع بالشفاء على السلم اليه والحوالة نظير الحكمه وان ضحك الكليل بالسلم وبالسلم على راس
 المال في السلم ما طل عند ابن حنيفة رحمه الله الا ان يحجر السلم اليه فيجب عليه رد راس المال

لم يرد

لم يرد السلم وقال ابو يوسف رحمه الله الضلع جاز من الكليل وحب السلم والطعام للكيل
 على السلم اليه وان صاح احد في السلم السلم اليه على راس المال لم يحجر عند ابن حنيفة رحمه الله
 الا ان يحجر شريكه وقال ابو يوسف رحمه الله جاز في حصته من الشريك الجار ان شاء
 سلم له ما قبض واتبع السلم اليه حصته من الطعام ثم لا سبله على الشريك الا ان يوي ما
 على المطلوب خرج على شريكه وان شاء شاركه فيما قبض من غير جيلان المطلوب فباحدان
 الطعام الباقي بينهما ولا فرق بين لزيد فقاراس المال جملة وبين ان يرفع كل واحد منهما على
 حذو وان السلم عشرة دراهم في ثوبين حنيفة وصنفها واحدة ولم يبين حصته كل واحد
 منهما يحجر فان قبضها واراد ان يبيعها مباحة على غيره دراهم حنيفة وبيع احد عامرا حنيفة
 على حنيفة يكره عند ابن حنيفة رحمه الله وقال لا يأس به وبحجر السلم في الباب اذا سعى طورا
 وغرضا ورقعة مقلوبة وفي السلم المالح والطري حنيفة ورتا معلق وضرا معلقا
 وعين له حنيفة رحمه الله انه لا يحجر ويحجر السلم في الشجره لا بالبايد ولا يحجر في السلم عند ابن
 حنيفة وقال لا يحجر اذا سعى منه مكانا معلقا ويحجر السلم في الطيب والنفحة والحنين ويحجر ذلك
 ان كان يعرف بالصفة وان كان لا يعرف فلا حرج فيه وان استصنع رجل شيئا من ذلك
 بغير اجل فهو كجار اذا رآه فان ضرب له احلا ضار سلمه عند ابن حنيفة وقال لا يبي
 استصنفا ولا يحجر السلم الجواهر واللؤلؤ والخزف ولا يأس بالسلم في اللين ولا يجر اذا سعى ثباتا
 معلقا وكل ما امكن ضبط صفته ومعرفة مقداره جاز السلم فيه وما لم يضب صفته لا
 يعرف مقداره لا يحجر فيه السلم ولا يأس بالسلم الكيل ورتا وفي الموزون خبلا فجاروا
 الطحادر ومن لم يبي حنيفة انه لا يحجر وهو قول ابى يوسف الا رجح وقال اذا غلب عليه
 يتعاقب الناس بالوزن جاز استحسانا ولا يحجر ان يلم موزن في موزن او مكبلا في مكبل
 ولو اسلم نفقة فضاة او سببا محلي او اينة فقتل في السكر والرهان جاز عند ابن يوسف السلم
 يحجر عند زفر وان جعل اجل بعض سلمه سزا واجل بعضه سزا يأس به واذا اضمن لم يقبض السلم
 حتى انقطع فان شاء فسخ واخذ راسه وان شاء فسخ لا حنيفة ومن قبض السلم فيه ثم اضا
 به عيبا رده وطالبه بالسلم غير مغيب وان كان ضحك في يده عيب آخر قال ابو حنيفة رحمه الله
 ان رضى السلم اليه ان يفيض الحنطة ويعرفه كان جاز وان ابي ذلك فلا شيء عليه وقال ابو يوسف
 رحمه الله ان قل السلم اليه لا يرد السلم ان يرد عليه مثل ما قبض من حنيفة عليه سلمه وقال محمد رحمه الله

الحب والسم إليه ان شاء الله فكذلك دفع ما كان عليه في الاجل وان شاء اي وعزم نقض
الغيب من غير الجال وهذا اذا حذفت الغيب باقية سادته او بفعل وب السام اذا كان
بفعل اجبى حيث به بنى ثم رب السام وان بنى على السام اليه وعندي يوسف رحمه الله بنى
فيخرج عليه قبل السام وعند محمد رحمه الله عليه نقض الغيب وان اشرك السام اليه الطعام
من وجب ان يرب السام بنقصه نقضاً لم يكن نقضاً وان امر لم يقصد بنقصه له ثم بجاله
لنقصه جاز وان لم يكن سماً وكان فرضاً فامر بنقصه جاز وان امر به ان يجعل السام
اليه في غير رب السام ففعل وهو ثابت لم يكن نقضاً ذلك السام ما بنى في حرقطة مائة
متها نقد ومائة دين على السام اليه قاله في حصة الدين باطل وان اسلم عشرة دراهم نقضها
اية ومائة درهم وتا كان له عليه لا يجوز في الكل عند اي حنيفة وقال محمد في حصة الدين كذلك
الاختلاف اذا اسلم مائة درهم او عشرة دنانير او شئ من العددي في حطية وسعير لم يبين حصة
كل واحد منهما فان كان راس المال حيواناً او ثوباً جاز وان اسلم في ثوب سطة فجاء باجود او باطول
وقال حنيفة وزدني درهما جازاً اذا جاءك ردي او باقصر وقال حنيفة اريد عليك درهما
اذا كانت حطية فقال حنيفة الاجود وزدني درهما او حنيفة الردي دار عليك ثم لا يجوز
عند اي حنيفة نقضه له وقال ابو يوسف رحمه الله يجوز ولو جاء بالثمن فجاءه وقال حنيفة
وزدني درهما او باقل منه وقال حنيفة اريد عليك درهما جازاً اذا كان السام في حطية
وزاد السام اليه نصف كره فانزاد على السام منه باطلاً ثم على السام اليه عند اي حنيفة ان يزد
ثمن ثوبه لئلا وقال ابن بردنبش اذا اسلم حطية في شعير او ربيب او ثوب فوقع في روي
قال ابو حنيفة السام كله فاسد فلا يجوز في الزيت والمروي القليل بالسام اذا اقتضى الطعام تعرف
منه وخرج طالبه عند اي حنيفة رحمه الله في دواة السبع وهو قولها وقال في كتاب النخالة احب
الي ان يصدق به وفي الجامع الصغير احب الي ان يرد الي المطلب وان يضر من وجه الرسالة
لا يطيب له عند اي حنيفة ومحمد رحمه الله وقال ابو يوسف رحمه الله يطيب

فصل الاختلاف في السام

اذا اختلف في السام بينه انه حطية او شعير تجتد او روي بخلافه ويبدل بين المطلب عند اي حنيفة
الاول جمع وهو قول محمد انه يبدل بين الطالب وان اختلف في مكان لا يفتى قاله قول المطلب
عند اي حنيفة وقال ابن خلدون وبنواذان وان اختلف في مدة اجل فانقول الطائر قاله منقول

بجملته وان اختلف في معنى اجل فانقول قول المطلب وان اختلف في ذكر الاجل فانقول قول
من يبدل اجل اسحق عند اي حنيفة رحمه الله وقال المطلب قول الطالب ادعي اجل او لا
ولو ادعي السام اليه شره الردي قال رب السام لم يسم صفة فانقول قول السام اليه عند اي
حنيفة وعندهما القول قول رب السام وان قال اسلمت اليك هذا الثوب في حرقطة وقال
المطلب لهذا الثوب الاخر فالبينة بينته ولو اختلف في هذا الثوب انه راس المال واختلفا
في السام فيه فالبينة بينته رب السام ولو ادعي كل واحد منهما عبثاً غير ما يتبعه الآخر
قبلت بينته وتبقى حكمي اما لو قال اسلمت اليك عشرة دراهم في حرقطة وقال المطلب
بلغ كرس شعير فالبينة بينته رب السام عند اي يوسف وقال محمد بن يحيى بنسب ولو اختلفا
في السام فيه واختلفا في راس المال عشرة او خمسة عشر فالبينة بينته السام اليه عند
يوسف وقال محمد بن يحيى بنسب ولو اختلفا عنق في كرس حطية فقال المطلب لخمسة عشر
كرس حطية قال ابو يوسف بنسب حنيفة عشرة كرس حطية وقال محمد بن يحيى سلب عشرة في
كرس حطية وخمس عشرة كرس حطية وان لم يكن لهما بينة تخالفوا تراو اذا اقام الطالب البينة
انها نقل فقبل البنصر واما المطلب البينة انه قبض ثوباً فارقاً فالبينة بينته وان لم يكن
لها بينة قاله من قول قوله ايضا هو قول اي يوسف او لا رجوع وقال المطلب الذي في يده

باب الوكالة بالبيعي والبيع والتسليم

راس المال داه سحابة ونحوه علم ان
الوكيل اسلم اذ المرئيين عند العند انه اسلم لنفسه او للامر فقال كذا اسلمت لي وقال الوكيل
بل لغيري فانه يحكم بتدريس المال لو نضاد فانه لم يحضر البينة قال ابو يوسف رحمه الله كذلك
وقال محمد رحمه الله السام للوكيل اذا قبض الوكيل بالسام الطعام فله ان يحبس حتى يدفع الموكل اليه
ما دفع من المال وقال كرسه رحمه الله ليس ان يحبس وان هلك في يده قبل الحس هلك من مال
الموكل ويرجع باله عليه وان هلك بعد الحس قال ابو يوسف يهلك فذلك الرهن وقال
محمد هلك المبيع وقال من هلك الغصوب وان ذهب الوكيل بالسام وفيه المطلب كله او
بعضه او حطية او ابراء او اقاله او اقاله لغيره او روي بدون شرطه جاز عند اي حنيفة
ومحمد رحمه الله لا يبرم مثله للوكيل وقال ابو يوسف رحمه الله لا يجوز وفي هذا الخلاف الوكيل
ببيع وعلى هذه الخلاف الوكيل لا جاز اذا ابراء المستاجر من لاجرة بعد قبض مئة ابراءه
كذلك العدل السلطاني بيع الرهن اذا اوقف او ابراء او حط وان قبض ثوباً لم يبرم

جميعا واذا رد المشتري على الوكيل بعيب لا يحدث مثله يبيته او ابا يمين او باقر ان كانت
برادة على سائر وكذا ذلك ان رد عليه بعيب يحدث مثله يبيته او ابا يمين وان كان ذلك
باعتزله لم الوكيل لو قال لمز عليه الدين اسم مالي عليك فلا ينفذ ففعل بحجة ولو قال اسم
مالي عليك لمز عليه لو قال لمز عليه الدين اسم مالي عليك فلا ينفذ ففعل بحجة ولو قال اسم
لعبد اشترى فمك من مورثك ففعل نعم فقال للوكيل يعني للفلاي بكذب ففعل للمورث
ولو قال يعني لمز لم يقل للفلاي فهو حر واذا وكل رجلان بان يشتري له طعنا فهو على الخطية
ودفعها ان كان الثمن كثيرا وان كان قليلا فعلى الخبز **فروع** رجل امر رجله لبيع دار
فباع نصفها او باع كلها لم يضره وان كان او حصة جاز عند اي حصة رحمه الله
وقال لا يجوز ان يسل القينة او ما يتغيب الناس فيه بالدرهم والدنانير خلا او باجل متعدي
بين النجاشي ورجع ابو يوسف رحمه الله وقال لم يجوز ان يبيع ابا لهقده ان باع من لا يملك سواد
له لم يجوز عنده وقال لا يجوز وان باع نصفه لا يجوز عند ما حتى يبيع النصف الآخر وان امسره
بشري دار فاشترى نصفها لم يجوز على الامر لان يشترى النصف الآخر قبل ان يخلصها فانك
دفع رحمه الله لا يجوز على الامر كمال وان اشترى بغيره فاحس له بجزء على الامر **فروع**
رجل قال لا ف يعني هذا العبد للفلاي فباعه ثم اشترى من غيره فلان امره فان فلانا باخذه
وان قال فلان لم امره لم يكن له الا ان يسل المشتري له فيكون يتعد بكون العبد عليه
فروع سلم وكل من يتا بشرى حمير اخضر براد يغبه بجنة عند اي حصة رحمه الله على
الوكيل وقال لا يجوز اهل الذمة في البناءات كالمسلمين في الخمر والحسن برخصة فان عندهم
على الخمر كعند المسلمين على البصر وعندهم على الحسن برخصة المسلم على الفلاة والله سبحانه وتعالى اعلم

باب الحقوق

رجل اشترى من لا فوفه من فلان فليس له الا ان يقول المشتري بكل حق هو له او بمرقبه
او بكل قليل وكثير هو له فيه ومنه وان اشترى يتأقوفه ببيت لم يكن له ان يخلو وان اشترى دارا
مجدودة فله العلو والكيف وان اشترى بها بكل حق او بمرقبه او بكل قليل وكثير دخل الظلم ايضا
وان اشترى بيتا في دار احكام او من لا فكن له الطريق الا ان يشترى بكل حق او بمرقبه او بكل قليل وكثير

باب الاستحقاق

رجل اشترى جارية فزاد من عند فاسحقها رجل فانه باخذها وولد ما وان اشترى بها رجل لم يبيها الولد

فروع رجل اشترى غلاما فاشهد رجل على ذلك وحتم فليس لك تسليم وهو على حواء
فروع رجل اشترى عبدا فاذا هو حر وقد قال العبد للمشتري اشترى فاني عبده قال
ان كان الباع حاضرا او غائبا غيبته معروفة لم يكن على العبد شيء وان كان الباع لا يدري
ابن هو رجع المشتري على العبد ورجع هو على الباع وان اشترى عبدا موقرا بالعبودية
فزوجته حلاله يزوج عليه على حاله **فروع** رجل اشترى حفا في دار فباع الذي فيه بدينار
مائة درهم فاحتال الدار لادراغا منها لم يرجع شيء وان ادعى حلقا فباع على يد غيره
منها شيء رجع بحسابه **فروع** رجل باع عبدا فزاد عنده وباعه المشتري من كونه ادعاه لاي
لاول ان ابنته فهو ابنه ويطلق البيع اولا والثاني **فروع** رجل بدينار فباعه بدينار
انه اشترى من رجل يملك ودفع الى الرجل الدار واقام ذلك الرجل البيعة انه اشترى من
هذا الرجل الذي هو في يده بالثمن ودفع ابنه الدارهم لبي الدار هو في يده في قول اي حصة
راي يوسف رحمه الله في المدعي والمالك بالالف ففان

باب بيع العبد المأذون

عبد مأذون عليه دين بحسب طريقة باع من ماله وقبضه المشتري وقبضه فان شاء العتق
صنق الباع فبنته وان شاء اضمموا المشتري واجازوا البيع واخذوا الثمن الا ان يكون
في الثمن فضل فيكون الفضل للوكيل فان ضمنوا الباع القيمة ثم رد عليه بعيب فله ان يرجع
بالقيمة ويكون حق العتق في العبد وسواء قبل الوكيل له عليه دين ام لا وكذلك اذا كان على
العبد دين لم يفسد ذلك فهو في هذا وسواء قبل الوكيل بذلك او لم يعلم **فروع** عبد مأذون
عليه الف وقبضه الف وله عبد قيمته الف فاعين الوكيل عبد العبد المأذون جاز عتقه
وان كان الدين مثل قيمته لم يخر عتقه عند اي حصة وقال لا يجوز عتقه في الوجهين
وعليه قيمته بناء على انه لم يملكه للوكيل عند اي حصة رحمه الله وعند ما يملكه حتى لو كان
المشتري قريب للوكيل لم يعق عبده وحتى لو رهنه بجنة وعند ما عتق ولم يخر الزهر **فروع**
عبد بين رجلين اشترى اب العبد فبعت احدهما فليس لك الذي لم يبع ان يخر الاب
وبيع البقي جاز بوزن ابيد اوليه اذا كان يعقل البيع **فروع** عبد حتى جاز بانه
في بني آدم فباعه مولا وهو يعلم باجنايه كان مختارا للعتق وان كان لا يعلم فعليه الاقل من
قيمة العبد ومن الثمن ومن ارسل الجارية ويكره ان يبيها بغير باهله ولا بغير النسخ على الناس

الكتاب الثاني في الصف

الصف هو البيع اذا كان كل واحد من عوضيه من جنس الايمان فان باع ذهباً بذهب او فضة
بنقصة لم يحرر الاً مثل ان اختلفت الجودة والصبغة والزيادة فيه دوناً سواء
كانت الزيادة من جنس او من خلاف جنسه ولا يعتبر فيه الجودة والزيادة والنقصان
في ذلك واحد وان باع الذهب بالفضة حان التفاضل وصحة الصف بثلثه اسياء
ان لا يفرق في الاعراض بين العوضين وان لا يفرق في واحد مما جاز الشرط او لا اجل واذا بطل
الصف فلا يصح جده ابدأ الا ان يبطل التجار ولا اجل قبل ان يفرق بغيره خلافاً لفرقة
وان طال مجلسه او اشتغل بشئ لغيره فالتبطلان معاني طرقت احدها لعدم
المسلم في وجه الصف في من الصف قبل قبضه لا يجوز ان يسرى من الفين ولا ان يقبض له
او يتصدق به عليه فان فعل في قبضه لم يخرجه من الصف وان لم يقبض فالصف كالماله ولا يجوز
يشترط منه ثمن الصف عوضاً ولا غير قبل القبض ولا يجوز بيع الفضة بالفضة والذهب
بالذهب بخلافه فان وزناً بعد البيع من جنس سواء كان في المجلس بعد الصف جاز
استحقاقه وان اقر قام على المبحر وعند فرقة من الصف انما في المجلس غير المجلس وكذلك
كل محل يحجب وان يتاخر فضة بذهب جاز في المجلس فكل ما جاز فيه التفاضل جاز
فيه المجازفة وكل ما خرج من الجواز والوزن جاز فيه التفاضل والمجازفة وان كانا من جنس
واحد مثل السيف بسيف والناية بالناية ومن اشترى شيئاً بفضة بما به درهم وحبته
عشرون فخرج من ثمنه خمسين ثم اقر قام البيع وكان الثمن من حصة الفضة وان لم يكن
يخرج ذلك وكذلك لو قال حذ هذه الخمسين من ثمنها وان لم يتباها الخمسين حتى اقر قام
ان كان يمكن تخليصه بغير ضرر يبطل البيع في حصة الصف خاصة وان لم يمكن تخليصه الا
بضر فبطل البيع في الكل لزم الشراء منه فهو على هذا التفصيل عندنا قال ابو حنيفة رحمه الله
البيع فاسد في الكلين الوجهين جميعاً واذا اشترى شيئاً بفضة خالصة ان كانت الفضة
الخالصة مثل فضة الحلية او اقل منه لم يحرر ان كان الزم منه جاز وان لم يدر فابيع فاسد
الا ان يعلم قبل ان يفرق ان الخالصة اكره قال فرقة البيع جاز ما لم يعلم لزم الفضة الخالصة
مثل الحلية او اقل ان باع بالذهب جاز كيف ما كان من جنس انا فضة ثم اقر قام وقد قبض بعضه
يبطل البيع في الم يقبض وجه فيما قبض وكان لانا تركه بينهما وان استحق بعض لانا كان المشتري بالتجار

ان شاء اخذ الباقي بحسنه من الثمن وان شاء دده وان باع قطعة فقرة فاستحق بعضهما
ما بقي بحسنه ولا خيار له وان باع دراهم بدرهمين كل واحد منهما بعضه فاستحق احداهما بطل
او كلاهما بطل ان يفرق في الم يبطل وله ان ينفذه جزمها قبل ان يفرق قال فرقة يبطل البيع
بما لا يتبينان ولا ينفذ ان يملكه ويعطى غيرهما خلافاً لفرقة من البيع فاسد
بدرهمين وبيع الدرهمين ولم يقبض الثمن حتى اقر قام بثلثه ان شاء المشتري بعد البيع وكان
للبيع على المحرف بثلثه وان شاء اجاز وانع المحرف فان اجاز وانع المحرف فارقه البايع
قبل ان يقبض المشتري الثمن من المحرف لا يبطل البيع في قول ابي يوسف لا جاز في قوله
الاول وهو قول محمد يبطل وكذلك من اشترى عبداً ولم يقبضه حتى قطع رجل يده واختار
المشتري بعض القاطع ولم يخذ منه حتى مات ملك لا سيل له على البايع عند ابي يوسف
الاخر وهكذا روي عن ابي حنيفة رحمه الله وقال محمد وهو قول ابي يوسف او لانه يرجع
على البايع بحسنه ولو نكحها فاقبل قبضه ورثه عشرة دراهم ثم خط من الفين ورتما صحت الخط
عند ابي حنيفة رحمه الله وبطل البيع وقال ابو يوسف رحمه الله الخط باطل والبيع جاز وقال
محمد رحمه الله الخط جاز والبيع جاز وان زاد درهما عند ابي حنيفة وبطل البيع وقال الزيادة
بطلية والبيع جاز وعلى هذا الاختلاف اذا اشترى عبد بالف درهم ثم زاده في الفين حملاً
يبطل البيع عنده وقال الزيادة باطل ولا يبطل البيع ومن اشترى درهما وبناتاً بدرهمين
ودينارين جاز البيع وجعل كل واحد من الجنس بجنس لا يخرجه ذلك سبيلاً ليدرك الصف
بالصف والجنس بالجنس والرضا من الرضا محرم في الذهب والفضة ومن باع احداً
عشر درهما بعشرة دراهم ودينار جاز البيع وكانت العشرة بمثلها ودينار بدرهم وان اشترى
توباً وفترة فضة بتوب وفترة فضة بالتوب بالتوب والفضة بالفضة وان اشترى توباً
وعشرة دراهم بتوبة واحدة عشر درهما ففقدت عشرة دراهم والتوبة بالتوب واذا دفع
درهما وقال اعطني بنصفه فلو تبا واعطيت بنصفه درهما صغيراً وزنه نصف درهم لا
حبته جاز البيع في حصة الدرهم وبطل في حصة الدرهم قبل ما س قبل ابي حنيفة
رحمه الله يفسد في الكل في كل الدرهمين انما بطل البيع وكانت القلوس والنصف احده بدرهمين
ويكون بيع درهمين صحيحين درهمين غلة ودينار صحيح ودينار غلة وان كان الغالب على
الدرهم الفضة فهو درهم وان كان الغالب على الدينار الذهب فهو ذهب بعينه فمخرجه التفاضل

ما بعث الحباد وان كان الغائب عليها الغش في حكم الدراهم والدينار فاذا بيعت بحسب
 منها صلاحا وان كان الغش من الحاضر او غيره وبعثت بحسب حكم الناس لا يباع
 بالحاضر امثلا بغيره فاذا اشترى بها سلعة فكسوت ونزك الناس المعاملة بما يقبل البيع عند
 له حيفه رحمه الله وقالت ابو يوسف رحمه الله عليه فبها يوم البيع وقال محمد رحمه الله عليه
 فبها اجز ما تعامل الناس به واذا لم يكن مع كل واحد من المتعاضدين فبها ففداه واستقرضا
 وقد قيل ان يقرضا جان وقال رحمه الله البيع فاسد واذا كان لشريه اليار بالدراهم
 بعد ما يبعه دين وجب عليه بغير من ادعى بغيره قبل الفوت فاجتمع على ان لا يخلو
 من الدينار وضاحا بذلك له بن جاز وقال رحمه الله لا يجوز ان يكون له باعه بذلك
 الدراهم وان اجمعا عليه لم يضر فضا ولا كان ذلك له بن وجب عليه بعد الفوت من نصب
 او فريه وهو مثله من رجه ووزنه وصنعه فقد صار قضا وان لم يتناضوا وان كان
 ذلك الدين وجب عليه بعد الفوت ولا فرق من غير قبض بعينه من العقود فانه لا يكون
 قضا وان اجمعا عليه **فصل** ويجوز البيع بالنفوس فان كانت نافقة
 جاز البيع وان لم يقرب ان كانت كاسن لم يجز البيع حتى يبعها واذا اشترى شيئا من النواك
 بالنفوس فلم يتقد النفوس حتى يباع بالنفوس النافقة كسدت بطل البيع في الروايات الظاهرة
 وعن ابو يوسف رحمه الله ان عليه قيمة النفوس ولا يند البيع وان اشترى النفوس بدراهم
 فلم ينفذ النفوس حتى كسدت فبها البيع فيل سناه ان جاز المشتري رد اليه اما الورعي
 به جاز البيع وقبله وان رجي به وهذا اظهر وان اشترى بدراهم فليس جاز وبدرتهم
 فلس الناس مثل اقل وفي الدراهم الخشن ومن محمد رحمه الله انه اذا اشترى بدرهم فليس ودرهمين
 فلس لم يجز وان كان اقل من ذلك جاز وقال رحمه الله في الرجل يبيع الدجاجة في درهمين
 النفوس ولز افرض نفوسا فكسدت فعليه مثله عند ابي حنيفة رحمه الله وقال عليه قيمة من نصب
 انه نفقة واستهلكه ونفى عليه بالقيمة فلم ينفذ منه القيمة حتى افرض فله بطل القضا وقال
 رحمه الله بطل ومن اعتصب دراهم فاجله المضمون منه بعد استهلاكه جاز وقال رحمه الله لا يجوز في
 الف من لا يجوز ان يجل وان حلف الغائب تلك الدراهم بدراهم نهى له وعليه مثله عند ابي حنيفة
 رحمه الله وقال ان شاة شاركه فيها وان شاة ضمتها مثله واذا اشترى عبدا بانه دينار ونفقت
 لم وجبه عينا ينقصه دينارا فصالح الباع على عشرة دنانير جاز عند ابي حنيفة رحمه الله وقال

لا يجوز

لا يجوز الاعتداد بالغيب وعي خلاف حيفه حاربك ما كان واذا اشترى بغيره فبها
 بغيره من الحجة فان كان النزع من الذهب فابيع حاربك ما كان وان كان النزع دراهم فابيع
 حاربك ما كان الرواية عن ابو يوسف رحمه الله باطل **فصل** واذا دخل رجلان باخر
 وكيلين في غنم الغنم بالوكيلين لا بالوكيلين وحقق العند بتعلق العاقلة لا العنود
 عليه واذا دخل رجلان بان يقرض له دراهم بدراهم فبها بغيره كونه او شاة جاز في ابي
 حنيفة رحمه الله وقال ابو يوسف رحمه الله لا يجوز اليوم الا ان يقرض بالاشاة وليس فيه خلا
 فكل من يقرض انما قال على ما كان عليه النقد في نفسه والوكيل يشري اذا رجي بيعه فحين
 يجزى حواء على نفسه لا على الوكيل وفي الناحية يجزى في الوكيل في نفسه استحقاقا وذكر السير
 البيرة فيس قول ابي حنيفة رحمه الله يجوز على الآمر وان كان فاحشا واذا باع على الزينة الثمن
 بالبرقة فان وقتك وقتا جاز البيع وان لم يوفت للدين حمل وموتة فسد البيع وكذلك ان
 لم يكن له حمل وموتة في ظاهر الرواية ومن ابي يوسف ان البيع جائز وبطالته اي وقت شاة
 وفي اي مكان شاة وان كسر حلية له او سواها ضمت من غير حنيفة وانه سبحانه لحكم

كتاب الرهن

الرهن يتعقد بالاجاب والقبول ولا يتم الا بالقبض واذا قبض المهرن من الرهن محوزا مفرقا
 متيناً من العتق فيه وما لم يقبضه فالرهن باجنادان شاة وانه وان شاة رجع عن الرهن فاذا
 سله اليه دخل في ضمانه وبدا الوكيل والعدالة القبض كده ولو قال لرب الدين اسك هذا
 حتى اعطيك مالك فهو رهن عند ابي حنيفة رحمه الله وقال ابو يوسف رحمه الله لا يكون رهن
 وهو ودعة ونفقة الرهن على الراهن وان كان فيه فضل على الدين وحفظ وموتة الحفظ
 على المهرن واجز البيه الذي يجزى فيه الرهن على المهرن واجز الراعي على الراهن وسقي
 البكم والخراج على الراهن ومداو انه وملاجه على المهرن ان كان فيه فضل على الدين فويلها
 جفيا بمحصر وان ابي الراهن ان ينفق امر القاي المهرن حتى ينفق عليه لم ينج الرهن حتى
 يسوفي النفقة وان ملك الرهن بعد ذلك سقط النفقة وهذا قول رحمه الله وقال ابو يوسف
 ليس له ان يبيع الرهن بالنفقة وان ملك الرهن لا يسقط النفقة وكل ما وجب على الراهن فيعمل
 المهرن بغير امر الحاكم فهو سقوط فيه وان كان باهر رجع وكذلك ما وجب على المهرن فيعمله الراهن
 وانه الرهن الراهن مثل الولد واللبس والقر يكره رهنه مع اصله فان ملكه بغيره وان ملك

الارض بنى القلعة افنتك الراهن بحسنه بنسب الدين على قيمة الرهن يوم القبض على قيمة القلعة
يوم الغنائ كما اصاب اصل سقط من الدين وما اصاب القلعة افنتك الراهن به وان من
كروا اذ ارضا اودا اذ ارض في الرهن كل ما كان متصلا به ولا يجوز رهن الارض دون النجر
ولا ارض النجر دون الارض والجزء للرهن من حفظ الرهن بنفسه وزوجيه وولده وحادية
الذبيبة عباله وان حفظه بغيره عباله اذ اودعه ضمنه ولو وضع احد المهرتين عند صاحبه
وحفظه لا يخل القسمة لاضمان عليه وان كان يخل القسمة لم يضمن فنانا وهو قولنا ومن عند
لج حنيفة رحمه الله استحقاقا وان غصبه الراهن اذ اعان منه خرج من ضمان المهرتين فان هلك
في يد الراهن هلك بغيره وللرهن ان يبيع في يده فان اخذه عاذ الضمان وللمهرين ان
يطلب الراهن بدنيه ويحبسه به وان كان الرهن في يده وليس عليه ان يبيعه
حتى يقبضه الدين من قيمته فان رهن عبد بن فقد حصه احداهما او مائة سنة باليت
ورم فتد عشرة اذ قال كل ثا عشرة لم يكن له ان ياخذ الواحد في رواية كتاب الرهن
وقال في الر ياد ان ياخذ الواحد قبل ان يفرق لهما اول قولنا وللمهرين امساك الرهن ما
يقى له درهم سواء كان الرهن شيئا واحدا او شيئا مختلفا وسواء كان الراهن واحدا
او اكثر وللراهن ان يبيع من يملكه حتى يخرجه من الرهن فاذا اضر فيل للراهن سلم الدين
اليه او لا لم يقبض الرهن كافي لبيع وان مات الراهن وعليه دين فله من ارضه ما يملك
وباستيفاء دينه منه فيبيعه وصلى الراهن وبنى الدين فان لم يكن له ومضى بقيت العاقبة
له وصبا وامر يبيعه والله سبحانه اعلم

صفة ضمان الراهن

الرهن مضمون بالاقبل من قيمته من الدين فان كانت قيمة الرهن مثل الدين فاذا هلك بيد
المهرين صار موقفا لدينه حكما وان كانت قيمة الرهن الزا لفضل للراهن ولز كانت اقل سقط
من الدين بقدره ورجع المهرين بالفضل ولا يبيع الراهن بالامانة كالاوداج والمخاريك وما لا يشرع
واذا كان العبد هتبا لث وذلك قيمته ثم اعطاه عبدا آخر قيمته الف ذهنا مكان الاول
فلا اول رهن حتى يرد له الراهن والمهرين في الاوامين حتى يجمع مكان الاول فان مات الراهن
ثم استخبر رجل وصلى الراهن فقدمت العبد بالدين وان ضمن المهرين التبعة رجع باضمن وبيد
على الراهن وان ابراد المهرين الراهن من دينه ولم يرد العبد ولم ينع فالت العبد في يده ولم يضمن

وقال من رده الله بغيره مقدار الدين **مسألة** رجل رهن عبد باليت وذلك فتمت فقبض
سبعين من حنيفة قيمته بمائة مائة عام الراهن المهرين فباعه فانه يقبضه بحقه وبجميع
الراهن بنسج مائة وان فنتك رجل فخرم قيمته مائة فان المهرين يقبض المائة بحقه ولا
يرجع على الراهن بشي وان قتله عبدا قيمته مائة فذبح به افنتك الراهن بجميع الدين
وقال من رده الله بغيره ان عند حنيفة والي يوفى ردهما لانه لا خيار للراهن به ان يرد
بدنيه وقال محمد رحمه الله لا الخيار ومن رده الله ان رجلا لو رهن عبد رجل بغير امر
نوردهن آخر عبد الله بغير امر فاجاز مما حكك الاول بجميع الدين ولز هلك الثاني هلك بغير
الدين وان رهن ارضا وخلا باليت قيمته كل احد منهما حنيفة فاحرق النخل سقط حنيفة
وان بنتا فخلت في دي حنيفة فالتقوا الارض رهن بثلثي الدين عند الي حنيفة ومحمد وعلي
قباس فخل الي يوسف ان بنتا من عروق اذ لم يماره رهن بثلثة ارباع الدين وان بنتا
من الارض بثلثي رهن بثلثي الدين **مسألة** رجل رهن ارضا بثلثي الدين ورجل رهن
فادتها منه ارضا وبقضاها ثم قال احد المهرين لثالث الذي عليه باطل وكرار
في ابيات النجيجة يطل الرهن وقال محمد لا يطل ويبرأ من حنيفة وان استعار منه عبدا
او ثوبا لبرهنة فاعان لذلك مطلقا فله من رهن ياتش وان سئل له فذاد ان تبيعينه
فليس له ان يتعذره وان لم يفتك الراهن افنتك المبيع ورجع عليه والله الوفي

وضع الرهن على يد الغافل

اذا انفق على وضع الرهن على يد عدل جاز وليس للمهرين رده للراهن اخذ من يده وان
هلك في يده هلك ضمان المهرين اذا كان العدل ضيالا لا يعقل فالرهن باطل فان بلغ ثوبا
جان برفه قبل ان يفرق اما عند الي حنيفة لا يجوز واذا امر العدل ببيعه اذا خل لرجل لخل
والراهن فاني لم يبيع لغيره على بيعه وان غرك لم يغررك وهذا اذا شرط وجب على الراهن
وان لم يكن شرطه اختلف البيع فيه فاما صح ان يجسر وكذلك الرجل يركل ويقتل بالحسنة
وعاب لكل فاني لم يجام اجبر على الحسنة ويجوز لكل الراهن المهرين ببيعه واستيفاء الدين
سنة وان وكل الراهن رجلا ببيعه فالت الراهن او المهرين فلو قبل على كماله ولز كانت الاول
انقضت لو كان وليس للمهرين ان يبيعوا لاي رهن الراهن فان سلط الراهن على بيعه ثم مات الراهن
فله ان يبيعه بغير محرم من الودية **مسألة** رجل رهن ارضا وادى المهرين النثر ثم استحق الرهن فضمن

العدل فان تارة العدل من الرهن القيمة وان تارة ضمن المهرن المهرن الذي اعطاه

باب ما يجوز من الرهن وما لا يجوز

لا يجوز رهن السلع ولا رهن ثمر على ريس العجل ودها وان رهن بئنا من دار بعينه جاز
وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله لا يجوز رهن السلع **فصل** رهن اقام كل واحد منهما
البينة على رجل انه رهنه عبدا الذي به يده وقبضه فهو باطل في القياس وبالفن ان اخذ
ولومات الرهن والعبد في ايديهما واقاما البينة على ذلك قال ابو حنيفة ومحمد رحمهما الله
يتحقق للعبد رهنهما وهما ادب بئنه وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله لا يفتي رهنهما واذا رهن
عيا واحدا عند رجلين برهن عليه لكل واحد منهما جاز وجميعهما رهن ثمعد كل واحد منهما
والصحيح على كل واحد منهما حصه دينه منهما فان انقضى احد ما دينه كانت له رهنه في يده
الاخر حتى ينوفيه بئنه ومن باع عبدا على المهرن رهنه المشتري باليمن شيئا بعينه فاشنع
المشتري من تسليم الرهن لم يجز عليه ثم البائع ان شاء رهنه بترك الرهن وان شاء فسخ البيع الا ان
يفسخ المشتري الرهن حالا او يدفع بئنه الرهن رهنه ويجوز رهن الدراهم والديناير والخيول
والموذون فان رهنه بئنه هذا كفت يمينها من الدين وان اختلف في الجوده فذلك
ومحجزة الزيادة في الرهن ولا يجوز الزيادة في الدين عند اي حنيفة ومحمد ولا يصير الرهن رهنه
وقال ابو يوسف ومحمد واذا باع الراهن الرهن بغير اذن المهرن والبيع موقوف فان احب
المهرن جاز وان فضا الرهن دينه جاز البيع وان اعنى الراهن المهرن جاز يوم يفسخ
دينه ان كان حلالا وهو مؤسرا وان كان مؤجلا فعلى الراهن قيمته بئنه رهنه مكانه ولو كان
معترا سعى العبد في اقل من قيمته من الدين يرجع على الراهن وان كان الرهن امة قادري
الراهن حملها ثم وضعت كجولب كذا ذلك ان كان الرهن حلالا فانها تسعي في جميع الدين
عند غيبه ولم ترجع على الراهن وان كان مؤجلا سعت في قيمتها بئنه رهنه مكانه ياخذها
المهرن بئنه اذا حل الاجل ثم سعت بئنه دينه وان ولدته بئنه الرهن على
قيمة الام يوم الرهن وعلى قيمة الولد يوم الدعوى فسعت لام في نفسها ولم ترجع وسعى الولد في اقل
منه ومنه فبئنه ثم ترجع به على الراهن ويرجع المهرن بئنه دينه على الراهن وان دبر المهرن
خرج من الرهن وحكمه في البتة عند غيبه حكم امة التي يذمي حملها فاذا رهن اب
عبد الصبي بدين على ابي جاز وسقط الدين بطلاقه فلا يبرأ على اب والوجه في ذلك

كلاهما وهذا سخي والقياس لا يجوز وعن يونس انه اخذ بالقياس ولا يجوز للمهرن
ان يرهين شيئا بدين بئنه عليهم والودعة صغار جدا او سبيلين على الصغار خاصة
فيل على الاغاف وقيل انه قولنا ما في قياس قول ابو حنيفة جاز والرهن بالدرن بطل اذا
قال الراهن لرجل بئنه بئنه الى كذا ولا يملك بئنه ابيع لك بئنه لم يجز وهو من
على حاله ولا يبيع احكام رهنه بئنه وقاله يبيعه واذا كان على رجلين ما ان ارجو كل
واحد منهما كقبض على صاحبه فاعطاه كل واحد منهما رهنه يجمع المال بدينه فذلك جاز وايضا
هذه صفة صنف المال ولذلك لو كان المال على احد ما والاخر تسلف في اختلاف
منه اذا كان لرجل على رجلين دين وبه قبض فاعطاه المطلوب رهنه واوطاه الكتب رهنه
فانما يملك هلك بالدين كله عند من رهنه له وقال يونس رهنه له لرجل الثاني فان
علم حين رهنه هلك بئنه وان لم يعلم هلك بالدين كله ولو كان اصل المال على احد ما
من رهنه الثاني سقط فان الجواب سئل لا قبل بئنه لرجل معناه لرجل الثاني لو هلك هلك بئنه
وان هلك من اقل هلك بالدين كله وقيل ايها هلك هلك بالنصف والاول صحيح واذا
كان لرجل على رجلين دين فاعطاه رهنه وقال هذا بئنه من هلك بئنه بئنه المهرن عند
يونس وقال من رهن الرهن فاسد ويملك بالقيمة واذا اخذ الراهن الرهن فشهد الثاني
على اقران لم يجز في قول ابو حنيفة الاول جاز في قوله الثاني ويروى قولهما وان اقام البينة انه
ارهن هذا التوب مع فلا تداكر فلا تداكر الراهن رهنه الرهن عند اي يوسف وقال
محمد يثبت ويكره في يد المهرن في يد عذله لو اذا ارهن المهرن عبد ابا له جاز فان ابيع
فانعتق الثاني المهرن ثم عاد الا بئنه بئنه رهنه والعنف ما جاز وقال من رهنه العبد للمهرن كذا ذلك
في سائر الدين بئنه العبد للمهرن كذا نصيبه اخص القيمة وان لم يقض به الثاني حتى ظهر العبد
فهو رهن في قولهم وعن يونس رهنه ان كان هذا الاول ابي سقط من الدين بحسب ما به
فصل حربي مستامن رهن بئنه لم يرجع لاداء الحرب وظهر عليه المسلمون اجدا استر بطل
الدين والرهن المذني في يديه عند اي يوسف وعند محمد يبيع وبئنه دينه الدين وما في هذا من
استر وهو قول سفيان عن ابي حنيفة رهنه رواه قول اي يوسف رواه قول محمد ومن المهرن
ما اكتسبه في الردة بدين في الردة او ما اكتسبه في الاسلام بدين في الاسلام جاز ورهنه ما اكتسبه في الاسلام
بدين في الردة او على العبد في رد عند اي حنيفة وقال جاز ولو اسلم جاز الرهن بالانفاق وان

اعاد احد المتأولين ما قبله جاز على نفسه وصاحبه عند اي حبة رحمه الله وقال لا يجوز على صاحبه وهذا كالا خلافا في كفايته والله سبحانه وتعالى اعلم

القليل

اذا رهن قبل فدية وزنه عشرة فدية فهو على ثلاثة اقسام ان كانت قيمته مثل وزنه او اكثر او اقل اما ان يتركها ويتركها فان كان وزن القليل اكثر من قيمته وكل وجه على وجهين يملكه ويتركه عشرة اما اذا كان وزنه عشرة ان كانت قيمته دون ان انكر ضمن المهرن قيمته موصوفاً من الذهب بالاجماع والتكسر له وان هلك قال ابو حنيفة رحمه الله يملك بالدين وقال ابو حنيفة فيكون بها مكانه وان كانت قيمته مثل وزنه عشرة ان هلك هلك بالدين بالاجماع وان انكر غرم المهرن قيمته فيكون بها مكانه عند اي حبة واي يوسف رحمه الله وقال محمد رحمه الله بحزب الراعي ان شاء جعله بالدين وان شاء اقتطعت بكل الدين وان كانت قيمته اكثر من وزنه اثنا عشر ان هلك هلك بالدين بالاجماع وان انكر وان المهرن انكر غرم كل قيمته وكان وصفاً مكانه وقال ابو يوسف بغرم غنة اسداس قيمته ويكره عدايه له فيكون مع السدس القليل ههنا بالدين وقال محمد رحمه الله لكان السدس في رهن او اقل بحزب الراعي على اقتطاع بكل الدين وان كان المهرن خبزاً كان وزنه الوجه الثاني اذا كان وزنه اكثر من الدين اثنا عشر وان كانت قيمته اكثر من ثلثة عشر فان هلك يملك بما فيه وان انكر ففي قيس مولى ابى حنيفة رحمه الله غرم غنة اسداس قيمته وفي قيس مولى ابى يوسف رحمه الله عشرة اجزاً من ثلثة عشر جزاً وادى في قيس قول محمد رحمه الله ان كان النقصان درهمين او اقل اجبر وان كان المهرن خبزاً كان وزنه مثل وزنه يملك بما فيه وان انكر ففي قولهما يغرم غنة اسداس قيمته وعند محمد خبز بين ان يفتك بدنه او يضمنه غنة اسداس قيمته وان كانت قيمته اقل من الوزن واكثر من الدين احد عشر يملك بما فيه عند اي حبة رحمه الله ولا رواية عندهم وقيل يملك بما فيه عندما ايضا وقيل يغرم المهرن عشرة اجزاً من احد عشر جزاً ومن قيمته وان انكر فعند ابى حنيفة رحمه الله يغرم غنة اسداس قيمته وعند ما عترة اجزاً من احد عشر جزاً وان كانت قيمته مثل الدين عشرة يملك بما فيه عند اي حبة رحمه الله وهو قيس قولهما وقيل يغرم غنة ومن قيمته وان انكر غرم غنة اسداس قيمته عند وعند ما جمع قيمته وان كانت قيمته اقل من الدين ان هلك هلك بما فيه وانكر غرم

عنه الربيع

غنة اسداس قيمته عند اي حبة رحمه الله وعند ما غرم قيمته هلك او انكر وانما اذا كان وزنه اقل من الدين ثمانية فان كانت قيمته اقل من وزنه سبعة يملك بما فيه عند اي حبة رحمه الله وعند ما يغرم قيمته وان انكر غرم قيمته بالانفاق وان كانت قيمته ثمانية يملك بما فيه بالانفاق وان انكر يغرم قيمته عند اي حبة رحمه الله واي يوسف رحمه الله محمد رحمه الله ان شاء افكته وان شاء قيمته ثمانية وان كانت قيمته سبعة يملك بما فيه عند اي حبة رحمه الله وعند ما يضمن قيمته وان انكر ضمن قيمته بالانفاق وان كانت قيمته عشرة اجزاً من احد عشر جزاً وان انكر قال ابو حنيفة رحمه الله يغرم كل قيمته وقال ابو يوسف رحمه الله عشرة اجزاً من احد عشر جزاً وقال محمد رحمه الله ان كان النقصان درهمين او اقل اجبر على الفكاك بالدين وان كان المهرن ثلثة افكته بالدين وان شاء جعله بالدين

جناية الرهن وعلى الرهن

جناية الراهن على الرهن مضبوطة بحيث عليه قيمته فيكون ههنا مكانه ان كان مؤجلاً وان كان حالاً امر بفضاء الدين ان كان مؤجلاً وان كان معجلاً سعى العبد في قيمته وان استهلك اجنبى فالمرهن هو المحض في قيمته وجناية المهرن عليه سقوط من بينه بقدر جناية الراهن على الراهن وعلى له هدر وجناية الرهن على المهرن هدر عند اي حبة رحمه الله وفي قولهما معسر يجب الدفع او الفداء وان كانت قيمته ضعف الدين فاجابة معتبر بالانفاق وان جنى العبد الرهن فقتل رطل خطاة فقتله على المهرن ان احب ولا يرجع به على الراهن وان ابي فداءه الراهن او دفع وابما يغفل الرهن وسقط الدين وكذلك لو استهلك العبد الرهن مالا يستغرف رقبته فان ادب المهرن الدين الذي لزم العبد كان العبد ههنا في بدنه على حاله وان ابي لزم يودي الدين قبل للراهن بغنة في بدنه الا ان يختار ان يودي عنه الدين فان اذى الراهن الدين الذي لزم العبد بطل دين المهرن على الراهن وخرج العبد من الرهن وان لم يود الراهن الدين الذي على العبد فله ذلك وبيع العبد في الدين الذي يحقه فاحد صاحب بن العبد وبنيه وبطل بغير ذلك من دين المهرن ولزم بقى من العبد ما يمكن وقاية دين المهرن استويا وان فضل منه قبضة المولى وذكر النقيب ابو الليث رحمه الله ان العبد الرهن اذا جنى فان كان في قيمة الرهن فضل فبطلت رقبته عليه فان فداء المهرن فله والراهن حاضر كان متطوعاً وان كان غائباً لا يجزى سقوطاً ههنا

بوسنة الرشد وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله يحجر على السفيه وينعم من النعم في عالم نازا
بمع لم ينفذ فان كان فيه مصلحة احيان الحكم ينفذ عنه وعلى العبد ان يسجد في قنينة ويجوز
وصح الامم وبقوله من لم يزل ينادي وقال لا يرفع ماله اليه ابدا حتى يوشى ربه ولا
يجوز فيه بقره ويخرج الزكوة من مال السفيه وينفق من ماله على اولاده وزوجته ومن يجب
نفقته من ذوي ارحامه وان اراد حجة لم اسلام لم يمنع منها ولا يملك التاجي النفقة اليه
وسلمها اليه نفقة من اكله ينفق عليه في طريق الحج فان مر من نادى بوجاهة الزب واولا الخبر
جاز من ثلثه وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله من فلتسه التاجي حال بينه وبين عظمه الا ان
يقوم البينة انه حصل له مال وان لم يعرف للعبد مال وطلب من اذ حبه وهو يقول
يا مال في حبه التاجي في كل دين لزمه بدلا عن مال حصله بده كمن البيع وذل القرض في كل
دين لزمه بغيره كالمهر الى كفاية ولم يحبه فيما سوي ذلك كعوض الغيب او شرا كفاية الا ان
يقوم البينة ان له مالا **فصل** ويلبغ الغلام بالا حلالا ولا حلالا ولا انزال اذا وطئ
فان لم يوجد ذلك فحين تم ثمانية عشر سنة عند ابي حنيفة رحمه الله وفي رواية حين تم تسع عشر
سنة ويلبغ الحارثة بالا حلالا والحيف والحبل فان لم يوجد فحين تم لها تسع عشر سنة وقال
ابو يوسف ومحمد رحمهما الله اذا تم للغلام والحارثة خمس عشرة سنة فقد بلغا واذا اهن الغلام
والحارثة واشكل امرهما في البلوغ وقالوا فذلكا فان ابو يوسف رحمه الله في القول فاعلموا واحكامهم ^{المبلغ}

كتاب الصلح

الصلح على ثلثة اشياء على قراره على انكاره او سكوت الذي لا اقرار عنه ولا انكار وكل ذلك جائز
اذا كان المدعي به مالا او حقا بغير الجبال كان الدين محققا ولو جهولا اذا صاح على مال معلوم
من ذراهم او دينار او مكيال او موزون او منافع معلومة مثل سكنى الدار سنا او ركوب الزانية
على كذا فان كان المصالح عليه مجهولا لم يجز اذا وجب التسليم والمصالح عنه فان كان مجهولا جاز
ثم الصلح اذا كان عن اقرار بعينه فيبذل بينا على من دفع عن مال قال يرد بالغيث وان وقع عن مال
بمنافع بعينه بالاجابات والصلح عن الشك والانكار حتى الذي عليه لا تملك البينة وقطع الخصومة
وفي حق المدعي معنى المعاوضة واذا كان الصلح عن اقراره سخي اذ صاح عنه بطل الصلح وان سخي بعض
المصالح عنه رجح المدعي عليه بحصة ذلك من العوض وان كان عن سكوت او انكار سخي المتنازع
فيه رجح المدعي بالخصومة ورذ العوض ولز استحق بعض ذلك رذ حصة ورجح بالخصومة فيه وان كان

الصلح

الصلح عن انكاره بعد الصلح مينا فاحارده وعاد له دعواه وان كان غير نكاح كان الصلح
ما ضلوا وان كان الغيب فاحل لان حتى على بطل الصلح واحذر منه ثم وحده بغيره حتى
من البطل على دعواه ولو صاح على سكنى بيتا وخدمته عبدا وركوب ابنة سنا لخدمته العبد
النهر وسكنى الدار او ركوب الزانية نصف النهر ثم ما زاد المدعي او المدعي عليه بطل الصلح عند
محمد رحمه الله كالا حان وقال ابو يوسف رحمه الله ان مات المدعي لم يطل الصلح وان مات المدعي
عليه لا يطل الصلح سخي الدار وخدمته العبد ويطلق ركوب الزانية ولو صاح على خدمته عبدا
العبد او قتله المدعي عليه بطل الصلح وان قتله اجبتي بطل الصلح عند محمد وفي رواية بوسنة
المدعي بفسخ الصلح ورجع على دعواه وان سنا سخي على الصلح باخذ من القابل فمضى العبد
عبد القابل فمضى وان قتله المدعي بطل الصلح عند محمد رحمه الله وقال ابو يوسف لا يطل ويؤخذ
من المدعي قيمة العبد فيشترى عبدا او فسخه ولو كان الصلح على سكنى دار فمضى من داره
الاختلاف ولو صاح على خدمته عبدا ان المدعي آخر العبد المدعي عليه جاز ان جاز عند
ابن بوسنة وقال محمد لا يجوز وان ادعى خفا في دار لم يبيته فمضى بالخصومة من ذلك على
نهر سخي بعض الدار لم يرد شيئا من العوض لان دعواه بغيره ان يكون فجابتي او الصلح جائز
من دعوى موالك المتنازع وجباية العبد والحظ او اذا ادعى امرأه متخا خادمي محمد فمضى
على مال بذلته حتى يترك الدار جاز وكان في معنى الصلح وان ادعت امرأة نكاحا على رجل
فمضى على مال بذلته لهما جاز وان ادعى على رجل انه عبده فمضى على مال اعطاه جاز
وكان في حق المدعي كالعقود على مال وان كان الصلح عن المهر على مال بعينه ما بعينه عقد
الزوي من الزوي بالغيث وصار الزنية والشرط وان كان يتعلق بالعرف برأى فيه سنا بطل
ان كان على خلاف جنس المدعي وان كان من جنسه فمضى على ماله او اقل جاز وانما
هو بمنزلة الخطأ والبراءة عن بعض حقه والقبض ببعضه كمن له على الف درهم جاز
فمضى على خمسينه زئوف جاز وكانه ابراء عن بعض حقه وان صاح على دائره الى شخصه
يجز وان كان عليه الف مؤجلة فمضى على خمسينه حاله لم يجز وان كان عليه الف سورة فمضى
على خمسينه بيض وتقدر في المجلس جاز وان تفرقا قبل القبض بطل الصلح وباخذ المدعي خمسينه
سورة عند ابي يوسف لا اقل في قول الآخر وهو قول محمد رحمه الله بطل الصلح تفرقا ولم يفرقا عليه
الف سورة كان واذا كان له رجل على الف درهم فمضى عليه خمسينه ان قال حطت عليه خمسينه

الصلح

على ان تعطيني حسنة فانه لم يوفد ليعطاه برئ اعطى امر لادان قال حططت عنك حسنة على
 ان تعطيني اليوم حسنة فان لم تعطيني اليوم حسنة قال لعل عليك على حاله فلم يعطه حتى مضى
 اليوم قال لعل عليه وان قال حططت عنك حسنة على ان تعطيني اليوم حسنة فلم يعطه حتى
 مضى اليوم فعليه المال كله عنداي حسنة ومحمد رحمه الله وعنداي يوسف رحمه الله
 عن حسنة بدهوان قال اصالحك على انك تني ما اصب اليك حسنة فانت بري من الباطل فاقاه
 وابي القليل ان يني بذلك كان له ذلك ولم يزل من الباطل في سواد ذكر فيه الصلح ولم يزل ولم يعلم
فصل واذا تقابلا الرجلان في شئ دار بينهما او دار بين اذلة دارين جاز
 وكذا على حدة عبيد بينهما او عبيد بين ولا يحكم على غلة عبيد واحد على لرب واحد هذا
 سندا وهذا سندا على عبيد بين ولا يحكم عنداي حسنة رحمه الله وقال لا يجوز دلوها على ركب
 وابنة او غلها او ركب ابن او غلها لربها عنداي حسنة رحمه الله ويجوز في قولها لاني غلة
 وابنة واحدة وان صاح من دعواه واذا على جارية على انكار فولدت المديني اسحت واخذ
 منه غفرها وقبضه ولد رجع على دعواه وان اقام البينة على ادعي من الدار فقي له بها وبقيته الولد
 على الذي صاح على الجارية وان لم يبق له بينة فلا يني له على المديني من اشتد بيته بدرهم
 سنها جاز الصلح وربي من العجز من وكل رجل بالصلح عنه فصالح لم يزل الوكيل صاحب عليه
 الا ان يفضله والمال لازم على الوكيل **فصل** وان صاح عنه رجل بغير امر فهو على ربه
 اوجه ان صاح بما له وصنعه الصلح وكذلك لرب قال صاحك على الف درهم هذه ثم الصلح والزمه
 تسليمه وكذلك لو قال صاحك على الف وسلمها وان قال صاحك على الف فاعند برقوق فان
 احاز المديني عليه جاز لزمه الف وان لم يحز بطل واذا كان الدين بربك بكن فصالح احدهما
 من نصيبه على ثوب فتر بكم بالخيار ان شاء اتبع الذي عليه الدين بنصيبه وان شاء اخذ
 نصف الثوب الا ان يفضله سركه ربع الدين ولو استوفى نصف نصيبه كان لسركه
 ان يسركه فيما قبضت منهم بينهما ثم يرجعان على العزم باني ولو اشترى احدهما بنصيبه
 من الدين سعة او غصبت ثوبان وي نصيبه كان لسركه ان يفضله ربع الدين ولو لوق ثوبا
 للدين فبسته مثل نصيبه قال ابو يوسف رحمه الله لا بركه وقال محمد رحمه الله بركه وان استاجر
 منه على حسنة ثوبا روي لرب ساعته عن محمد رحمه الله ان استأجره على حسنة بركه وان استأجره
 بدرهم ثم خلع فصالحا سركه وقال ابو يوسف بركه في الوجهين وهو كالمبيع وان كانت الزكاة بين الورثة

فوقها

فاخرجوا احدهم منه بالاعطى اياه والزكاة عناد او عرو من جاز فليلا او كثيرا وان كان الزكاة
 فضة فاعطى ذهب او كانت ذهبا فاعطى فضة فهو كذا ان كانت الزكاة ذهبا وفضة
 وغير ذلك فصالحه على ذهب وفضة فلا بد ان يكون ما اعطى الزمن نصيبه ليكن الذهب مثلا
 والزيادة بحقه من بقة الثياب واذا كان في الزكاة دين على الناس فدخلوا في الصلح
 ان يخرجوا الصلح عنه ويكون الدين لهم فالصلح باطل وان شرطوا ان يرا العروة منها ولا
 يرجع باقي الورثة عليهم بنصيب المصالح فالصلح جائز والله سبحانه وتعالى اعلم

باب الصلح القاييد

اذا صاح المشتري الشفع بال بطله على لرب له الذار فالصلح فاسد وبطلت الشفعة
 وان صاح الكفل المفقول له على درهم على لرب من الكفاية بالنفس فالصلح باطل والكفاية لازمة
 واذا ادعي على رجل ما لا فاكرك فصالح المديني على ان حلف فهو بري فحلف ان ليس عليه شيء فالصلح
 باطل وهو على دعواه ان اقام بينة يمينه عند الحاكم وكذلك ان صاح المديني على لرب حلف
 فان حلف فدعواه روضة وان ادعي على امرأه فحلفا فصالحا ما يدرى على لرب فله بالمناج
 جاز ولذلك لو ادعي عبيداني بدم وهو منكر فصالح على اية درهم على لرب فله بالبعد فان ادعي عليه الف
 درهم قال اقر بيه على لرب اعطيك ما يدرى وهو باطل وكذلك لو صاح القاذف على لرب بعت
 عنه ولو صاح انت هديك على لرب لا ينفذ عليه او اراد ان يرفع الزاني او التارق فصالح فالصلح
 باطل ولا يقبل شهادة في هذا ولا في غيرهما ان يوثق ويزد للمال في جميع ذلك **فصل** رجل غصب
 عبدا فصالح مولا له على الزمن فبسته العبد قائم جاز وان كان هالكا فصالحه على الزمن فبسته
 لا ينفذ انما ينفذ مثله جاز عنداي يوسف رحمه الله لا يحكم المودع او المستعير والمهر من
 المضاد والمستبضع اذا قال رد ذمت او هلك عندك وكذلك صاحب المال فصالح
 على مال لم يحز عنداي يوسف رحمه الله وهو قول اي حسنة رحمه الله وجاز عند محمد رحمه الله
 ودوي الحسن رحمه الله عن يوسف انه رجع عن ذلك **فصل** من يفتي بعبدان ربي الله
 بلاءه لا ياتي بالسنة وهو قال لعن قال ابو حنيفة و ابو يوسف ان شاء المشتري عجل الف
 درهم فان شاء نقض البيع وقال محمد ان شاء عجل ثلث الف وان شاء نقض البيع والله اعلم

باب الصلح في الجناية

مدير مثل قتل فصالح المولى عبيد ودفعه الى الولي ثم قتل قبله لو ان شاء الثاني اتبع الاول

حينئذ وقال ابو

وان شاذ اتبع المولى نصف القيمة اذا كان بغير نفاذ عند اي حبيب رحمه الله وقال ياخذ
من المولى وان كان بفضا ثم يرجع المولى على ذبي القبل قال بعض من يجاهد اخوه لهم لان
الاول اخذ على وجه الصلح والصلح باؤة على الخط والمقتضيان واما الاختلاف في الذي رفع
القيمة **فروع** مدبر قتل رجل خطأ ونفى عن اخي فموت في ماله فقتله بينهما اثلاثا وان منع
صاحب العين على مائة واربعة مائة قبل القبض القيمة اربعة وان ابراه بعد القبض
وقسم ما قبض الاثلاثا لقيمة ما قبضه وان قبض المائة ثم ابراهن المائة قبل القيمة فنقل
لله يوسف الاول رحمه الله بنفس المائة الاثلاثا وفي قوله لاخوه وهو قول محمد رحمه الله بنسب اخوانا
فروع عبد ما دون قتل رجل عدل لم يحز ان يضاع عن قيمه وان قتل عبده رجلا عدلا
فضاع عنه جاز **فروع** عبد من رجلين اعتقه احدهما وهو مؤثر فضاع لآخر على اخر من نصف ثمنه
قال بعض اهل العلم ان صاحب مريض جاز **فروع** رجل قال لاخوه لا افر لك بالحق حتى تخرجني
او تخط عني فتعجل جاز عليه **باب من الصلح**
واذا كان له على رجل مائة درهم وعشرة دنانير فضا على مائة درهم وعشرة دراهم على رجلين
منهما عشرين مائة الى اجل جاز الصلح عند اي يوسف رحمه الله وقال محمد لا يجوز
فروع سلم رجل دار الحرب باعها فاعتقت مسلم اسلم هناك مالا او الذي اسلم اغتصب
من المسلم الاصل امان مالا او من اسلم هناك واستهلكه لاصحان عليه عند اي حبيب رحمه الله
وقال ابو يوسف رحمه الله يعني ولو دخل مسلم بلغان فاستهلك رجل او استهلك رجل
ماله او حره لم يضمن فلو ضاع من ذلك فالصلح باطل عند اي حبيب رحمه الله ومحمد وقال ابو
يوسف رحمه الله حتى لو اسلم كان له ان يطالب به **فروع** رجل اشترى طعنا وقبض ولم يتقد
التمن حتى احدثه الطعام ميتا فضا على من يريده البائع طعنا موقفا وقد المشرى في التمر
فان كان الطعام الذي زاده من جنس طعنه جاز وان كان من غير جنسه لم يحز عند اي
حبيب رحمه الله ويحز عند محمد وهو نظير الاختلاف في الملامد اس مال السلم اذا وجد المشرى في البيع
ميتا فضا على من يريده التمر او يريده شيئا آخر فان كان البيع يحز بجوز زده الى البائع
اوله المطالبة بنفسه بغيره دون الرد فالصلح جاز وان كان البيع بخلاف ذلك لم يحز الصلح مثل
اخره عند اخذ بعه المشرى او رهنه او قتله وان كان البيع بحال يحز الصلح بغيره ثم رآه العيب
من العيب او طهره جازية فان رجع عليه باحد ما يتا فضا على من يريده بالقيمة ثم يريده

هذا هو الوجه في البيع
والصلح في البيع

من آخوه ثم توفي قول اي حبيب رحمه الله لرد جاز وان يادة باطله وقال ابو يوسف باطلان

الحكم

اذا اختلف الرجلان على حكم حكم بينهما جاز لكل واحد منهما ان يرجع عنه ما لم يضر الحكم
الخصوصية فاذا امساه لم يحز لواحد منهما ان يرجع منه فان حكم بينهما بينة او باليمين لم
يرتفع الحكم قال في البلد فان كان موافقا لرايه امساه وان كان مخالفا لرايه ابطله وان كان
ذلك ما يختلف فيه الفقهاء فان كان الحكم امرأة جاز وان كان صيدا او اعي او محمدا فانه
فريق او ذنب او سائر سلب لم يحز من اهل الذمة بحجة وان حكم رجلين لم يحز حكم احدهما ولا يرد
لو قضي احد ما على هذا الاخر على آخوه وان كان احدهما عبدا لم يحز حكمه وان رجع الحكم من
مقتضى م قضي للاخر فالنفس الاول باطن والثاني باطل وخرج الحكم من الحكم حين افضت
واذا حكم الخصمان رجلا بينهما حكم بينهما بعد مدة او بعد مرض او بعد اعما براسه او بعد
او في بلد آخر او بعد جسد دين او حكم بينهما وهو محبوس في دين جاز حكمه وكذلك لو كان
يحوي شديدا بينهما او يدبر احدهما وكذلك لو رتب الفضا ثم عزل عنه فهو على حكمه **فروع**
رجلان قال لذي انا اسلمت ما نكحتم بيننا او قال لرجل اذا اهل الهلاك فساكم بيننا
لو يحز في قول اي يوسف رحمه الله ويحز في قول محمد رحمه الله والله سبحانه وتعالى اعلم

الحالة والحقبة والصلح

الحالة ضربان كالة بالقبض وكالة بالمال كالة بالنفس جاز في كل ما يلزم المكفول عنه
والمضمون احصا المكفول عنه اذا كان محصا مندو راعيه وان احضر وسلم في مكان
يقدر المكفول له على خاصيته يربى المكفول من الكفالة وان لم يفعل اذا دفعته اليك فانا يربى
وان مات المكفول والمكفول له بطلت الكفالة وان مات بآخره لا تجب المكفول ولكن معمول
مهلة مقدار المساقفة في ذهابه ونجيبه فان احضر ولا حيز كذلك لو سرق في الكفالة
سليم في وقت بعينه لزمه احضار اذا طال به في ذلك الوقت فان احضره لا حيز وتقدر
الاخصار مثل تغدر المال ينقطع الوقت زوال العسر عنه حتى لو ارتد المطلب والعباد باسه
ويحز به ارحب ان قدر الكفيل ان ياتي به احدى والا فلا كذب فيه ومحمد رحمه الله ونحوه
اذا قال كلفت بنفسه ابر قبيته او بروجه او بجده او براسه او بنصفه او بثلثه وكذلك
اذا قال كلفت نفسي او عني او ابني او انا عيمه لو قيل به فان كلف على سبيل المجلس الثاني في قتل

في السوق يرى وان لم يشرط شيئا ولم يلبس في بيته لا يلبس وان سلم اليه في مصر بيه سلطان غير
 المير الذي كفل له يرا في قول له حنيفة رحمه الله وقال لا يرا وان اخذ كفيلا بنفسه ثم اخذ كفيلا
 اخر فاما كفيلا ب ولا كفالة في الحدود والقصاص عندا في حنيفة رحمه الله وقال لا يرا في
 ان يحضر على اخطا والكفيل بنفسه ولا يجلس فيها حتى يشهد شاهدان وشاهد عدل يعرفه
 القاضي **فصل** في رجل له عيلة مائة درهم ففعل رجل بنفسه على ان لم يوف به غذا فعليه المائة
 فان سلم اليه قبل الوقت يرى وان لم يوف به غذا ضمن ولا يرا من الكفالة بالنفس وان
 مات المكفول عنه ضمن الكفيل المال وان ادعى عليه حاكم لا يجوز ان يقال خلت انا كفيلا بنفسه
 فان لم او اذ لك به غذا فعليه مائة دينار ثم ادعى الطالب عليه مائة دينار ولم يوف به غذا فعليه
 مائة دينار وعندا في حنيفة رحمه الله ومحمد بن يوسف وقال محمد رحمه الله لم يرا في ذلك ولم يصح
 الكفالة والصلوات والحالة على هذا الخلاف وان قال ان لم اسلمه اليك غذا فعلى من قال
 اخرا وقال مالك على فلان اخر فهو على قال كفالة عن فلان لا يرا في قول على هذا الخلاف
 ولو قال ان لم او اذ لك به غذا فعلى فلان اخر فهو على قال كفالة على الثانية باطلة في
فصل اذا كفل بنفسه رجل ولم يخاطبه احد لم يخرج عن كفايته حنيفة ومحمد رحمهما
 وقال ابو يوسف رحمه الله او اخبره وان خاطبه اجني جازا اذا احار الطالب وان خاطبه
 المطلوب وهو صحيح لا يخرج عن كفايته ولو كان الطالب مريضا وان اكلوا عني فكلوا
 عنه لا يخرج عن كفايته في كل مكان بخلافه ولم يذكر ان كان اجنبا ساكن الورد هو
 مثل الورد وفي لا يخرج عن كفايته في كل مكان بخلافه ولم يذكر ان كان اجنبا
 ساكن وفي قول ابي يوسف اخر اخبره هذا كله واذا ادعى كفايته بنفسه رجل وانكر الكفيل
 فان القاضي يحلف بما له قبلك هذه الحفالة ولا يحلف ما كفلت به في قولهم وعن ابي يوسف رواية
 لغوي انه يحلف باسمه ما كفلت وفي الفرع من يحلف باسمه ما استقرضت لرا ان يرضى المطلوب
 القاضي قد يكون لرجل على رجل حق ثم يخرج منه شيئا في يحلف باسمه عليك حتى

باب الحفالة بالمال

والحالة جارية بكل دين صحيح مضروب كان في ذمة رجل او امرأة وعبيد وحتى جازا اخذ
 الدين والكفيل يخرج واذا جازا الحفالة فلهما جيب الحق ليرى منهما جميعا ايلا وكما را غير ان
 لا يمنع الكفيل من التفرغ بغيره وفوت عياله بالمعروف ويحجز الحفالة بان يقول انا كفيل بلك

عليه او ضمن او رجع او قبل او مالكت عليه لان على عهدي او نبي هذا كله صحت صحح يحيى بن عبد الله
 بشرط بان يقول ما يابعت فلانا فعلى او ما يردب لك فلان ليرى على ويحجز الحفالة باسم الطالب
 ويغير امره فان كان باسم يرجع عليه ويغير امره لا يرجع وليس للكفيل ان يطلب المظلوب او استولي
 منه برقي الكفيل وان لم يرا الكفيل لم يرا الاصيل وان لم يرا اصلا فغيره من الكفيل وان لم يرا الكفيل
 لم يكن ناجزا عن الاصيل وان صاح الكفيل رب المال من كالت على عياله ولم يفعل على ليرى
 برقي الكفيل الاصيل عن الزيادة وان قال على ليرى برقي الكفيل عنها حاشية وان كفل يدبر على
 سنة ومات الكفيل حل ماله ولا يرجع وروى عن المظلوب حتى فخل لاصل وقال من روى
 رحمه الله يرجع في الحال وان مات المظلوب عنه والكفيل حتى فكل ذلك وروى الطالب هو على
 الكفيل والمظلوب كان وان كفل بغيره مؤجلا هو على الاصيل حال وعلى الكفيل مؤجلا وان
 قال الطالب للكفيل برقي الحق رجع الكفيل به على الاصيل ولو قال ارا لك لم يرجع وان
 قال برقي قال ابو يوسف رحمه الله يرجع وقال محمد رحمه الله لا يرجع واذا قال كفلت بالحق عليه فقامت
 البيعة بالحق عليه ضمن الكفيل وان لم يقر بيعة واخر المظلوب عنه حتى وانكر الكفيل لم يصدف
 المظلوب الكفيل وان ضمن ما ذاب له عليه او ما فني له عليه فوجب الكفيل عنه فقام الدعي البيعة
 على الكفيل بالثلم فكل ما كان جازع الصغير قال ابو يوسف رحمه الله له **فصل** رجل اقام
 البيعة ان له على فلان كذا وان هذا الكفيل عنه باسم فانه يتقضى به على الكفيل وعلى المكفول
 عنه وان كانت الحفالة بغير امره فهو على الكفيل خاصة ولو ادعى على رجل انه كفل عن فلان باسم
 فانكر الكفيل فقامت عليه بيعة رجع به على المظلوب قال من روى رحمه الله يرجع **فصل** رجل وعلم
 دبر فابراه الطالب الميت وقيل الورد نه جاز ولو رد الورد فالدبر على حاله عند ابي يوسف
 رحمه الله وعند محمد رحمه الله وقيل البراءة وقال ابو حنيفة رحمه الله لا ينعى الحفالة بالدين عز
 مفلس وقال يعقوب **فصل** رجل كفل عن رجل بالثلم باسم فاسم بان يتقضى عليه حريته ففعل قال شري
 للكفيل والرجح الذي رجع الراجع هو له **فصل** رجل باع عالا وكفل له رجل بالدين فهو مسلم
 وان لم يكفل له كنهه شهيد وحكم فليس مسلم

باب كفالة التماس

متنا وصان اخره فلهما جيب الحق ليرى منهما جميعا ايلا وكما را غير ان
 حتى يودي المير من التماس **فصل** رجلان كفلا عن رجل بالثلم باسم ولم يكفل كل واحد منهما عن صاحبه

فكل واحد منهما قبل نفسه واي بني اذاه احد مما لا يرجع على صاحبه انما يرجع على اصيل وان
فكل واحد منهما ابقا عن صاحبه فبني اذاه احد مما يرجع على صاحبه بنصفه وان شاء
رجع بالجميع على اصيل وان ابر لذت المال احد مما اخذ لا يرجع بالجميع **فصل** رجلان اشترى عبدا
بالف درهم وكفل كل واحد منهما على صاحبه لم يرجع واحد منهما على صاحبه حتى يؤدى الزم
الضيق **فصل** سنان كتابه واحدة وكل واحد منهما قبل عن صاحبه فاي بني اذاه احد
رجع على صاحبه بنصفه ان لم يؤد شيئا حتى اعق المولى احدهما جاز العتق للمولى المقتض
مكة الذي لم يعق ابنا متا فان اخذ الذي عتق رجعا على صاحبه يؤدى وان اخذ الآخر
وان اخذ الآخر لم يرجع بني اذا قبل احدا لثقا وضيق بالزم صاحبه عند اي جنبه رجلا الله
وقال لا يلزم والله اعلم

قوله العبد وعنه

اذا ادعى على عبيد قد فاء اقام عليه بيته بخمس من ماله حسب العبد وبوصد من ماله قبل
عند اي جنبه رجلا الله وقال ابو يوسف بوجد من العبد قبل ولا يؤخذ من المولى قال محمد
رحم الله بوجد العبد من العبد والمولى عتقا **فصل** رجل ادعى على عبيد مائة وكفل له رجل
فما من العبد برب الكفيل وان ادعى فيه العبد فكفل به رجل فاق العبد فقام المدي البينة
ان كان له ضمن الكفيل فتمت **فصل** عبد كفل عن ماله مدين يامن فعتق فاذاه بعد العتق لم
يرجع واحد منهما على صاحبه وقال رفر رجلا الله يرجع والله الهادي

باب ما لا يجوز به الكفالة

لا يجوز الكفالة بما لا يمكن استيفاؤه من الكفيل نحو الحدود والفصا اذا قبل عن المالك
بالمعز جاز وان كفل بالبيع عن البايع لا يصح وان استأجر امة للجل فان كانت بعينها لم يصح
الكفالة باحل وان كانت بغير عينها جازت الكفالة واذا كان الكفيل من المخرجة نهر عه
بفماله لم يجز الكفالة مثل الصغر والعبد وبوصد به قبل العتق وما لم يكن مضمونا على الذي ي
به مثل الودائع والحواري واموال الشركات والمضاربات فانه لا تصح الكفالة في اعيانها ولا
في قيمتها ولا يصح الكفالة بيد الكفالة حرا قبل عه او عبدا والله اعلم

باب الخوالة

الخوالة جارية باله بن كان له على المختار عليه مال او لم يكن والمبايع برضا العبد والمختار له ولو كان
بمقتضى الخوالة والعتان على شرط لربها الذي عليه لاصل جازت الخوالة واذا تمت الخوالة بربي

العبد

المختار من الدين وقال رفر رجلا الله لربها في الخوالة ولا يرجع المختار على الجبل ان يبي حقه والزوج
عند اي جنبه رجلا الله احد امرين فان كان الخوالة ويجلف ولا يمنة عليها او يمنة مملوكا وقال
ابو يوسف ومحمد رحمهما الله بعد من وبالث رهول يحكم الحكم بتقليب حال جبهة واذا اذن المختار
عليه المال او ذهب له وقبل او نقد عليه وقبل او ذرة او ذاه درهم او ذراير او ذراير او ذراير
الدرهم رجعا على الجبل بالمال بنزلة الكفيل وان ابراه وقبل صح ولم يرجع على اصيل وان كانت الخوالة
بغير ابراه عليه فهو وما لو كان يامن سوا ابراه اذا اذى لا يرجع ان لم يكن عليه شي وان كان عليه مال
كان عليه كان عليه على حاله واذا طالب المختار عليه بنيل مال الخوالة فقال المختار املت بدين لي عليك
لم يقبل قوله وكان عليه مثل الدين وان طالب المختار له ما حاله به وقال لما املتك لتقبضه
بذوق المختار له املتني بدين كان لي عليك فالقول قول المختار **فصل** رجل ادعى رجلا فاق
به عليه لا فرق هو جاز وان هلك بربي وبكره المتنازع وهو كل فرض استفاد به المهر من امر
الطريق ومنع عبدا مالا واحاله بربها على المشرقي ثم اسحق العبد او وجدرا بطلت
الخوالة وان رده بعيب او بخيار لم يطل الخوالة وقال رفر رجلا الله يسطل والله سبحانه اعلم

باب الضمان

واذا قال انتد فلا تالف درهم عني اذ دفع لي فلان الف درهم قضاه من ديني او عني فاعطاه رجعا
عليه ولو قال ادفع لي ابي فلان الف درهم فضاء او قال انتد فلا تالف درهم ولم يقل عني لم يرجع
لان يكون خديطا للامير وقال ابو يوسف رحمه الله ارجع ولو قال ادفع لي فلان ولم يقل
فضاء فان كان خديطا او بعض عياله لم يرجع وان لم يكن خديطا لا يرجع وفي قباس قول ابي يوسف
لا او محتمل واذا قال المدي عليه لا افر ولا انكر فخرج له جنبه رجلا الله لا يستحق منها ان
يستحق كلواست عن جواب الجهم **فصل** رجل باع رجلا فو باه ومن له الثمن او مضارب من
من الشاع رب المال او رجلا باع عبدا صفقة واحدة ومن احد ما لصاحبه حصته
من الثمن فالضمان باطل **فصل** رجل ضمن حرة مالا لا يحب عليه حتى يعق ولم يسم حاله ولا
غيره من حال **فصل** رجل ضمن عن رجل فواجره ونوايه وقسمته فهو جاز **فصل**
رجل قال لرجل فو لك على مائة التي شهده قال المهر له حالة قال لفلان قول المدي وان قال صحت لك
عن فلان مائة بلا شهده قال لفلان قول العاصم رجعا ابو يوسف وقال القول قول المهر لم يصح بينه
فصل رجل اشترى جارية وكفل له رجل باله ذكر فاستحق لم باخذ الكفيل حتى يقضى على البايع

قوله رجل اشترى عند الفحل له رجل بالعمدة قال نعمان باطل عند أبي حنيفة رحمه الله ومما ان العبد
عنده ضمانا لصك القديم وقال ابو يوسف وهو رحمه الله يجوز وهو عند ما ضمان الدرك
قوله مسلم كسر ليل يربط او طيلة او من مازا او دقا او اعراف سكر او مصفاة من ضامن
ربيع هذه الاشياء جاز عند أبي حنيفة رحمه الله وقال لا يضمن ولا يجوز البيع والله سبحانه اعلم

كتاب الشركة

الشركة هي وجوب شركة الاملاك وشركة العقود وشركة الاملاك العينية برأها وجوبان او بشرائها
فلا يجوز لأحد مما لم يشترك في تعيب صاحبه ان يبايعه وكل واحد منهما في تعيب صاحبه لا جنتين
والغرض الثاني شركة العقود وهو على ثلاثة اوجه شركة الاموال وشركة الاعمال وشركة الاجور وكل واحد
منها قد يكون منفعة وقد يكون عتقا وشركة الاموال لا يكون الا باي صاحب من الدراهم او الدينار
وقال القنوس النافعة بحصة الشركة عليها عند محمد رحمه الله وهو قول أبي يوسف رحمه الله ولا يبرح
وقال لا يجوز ولا يبيع بال غائب ولا دين ولا عود جز لان يتعامل الناس بالبراءة في بيع الشركة
و اذا اراد الشركة بالو وصار كل واحد منهما نصف ماله بنصف مال صاحبه ثم عند الشركة
فان فضل فيه احدهما صاحبه في الربح فجز مجزاة بجزه ومن يله يوسف انه لا يجوز وبيع الشركة
وان لم يخطا وقال زفر رحمه الله لا يبيع مالم يخطا ولكل واحد من الشريكين في الشركة مادام
المال عتقا او اصارت عروضا مالم يكن له ذلك فان ضحك احدهما فالشركة على حاله مالم يعلم ضاح
بمنحه وان مات احد الشريكين اذ اردت وكفى مدار الحروب بطلت الشركة ولم يعلم صاحبه والله اعلم

باب شركة العتبات

شركة العتبات تتعدد على الدلالة في التصرف دون الكفالة وانما يكون ذلك خاصا في نوع من
التجارة وبيع في بعض المال دون بعض وجوز اذا كان من جهة احدهما دراهم من الآخر ونابذ وقال
زفر رحمه الله لا يجوز وما يؤوله احد مما من بيع اشترى او اجاز او مدينية طوبى به دون الآخر وله
ان يرجع على صاحبه بحصة من ذلك واذا كان رؤس اموالهما سواء او متفاضلا وشركة الربح
تعتك او متفاضلا جاز وان شرط ان يبعلا جميعا وشروط ذلك الفضل في الربح لا فلما راس
المال جاز وان قل على احد مما لم يعمل شيئا فان شرط العمل على احدهما على لزم فضل ربح على
راسه جاز ولا شرط في الفضل للذي لم يعمل فلا يجوز له ذلك ولا يستحق الربح بغير مال ولا عمل
وقال زفر لا يجوز شرط الربح لا يندرس المال الوصيفة على قدر راس المال حتى لو فاق ذلك في راس المال

والله

المال وشركة الوصيفة نعمان لم يجوز اذا حدث مال الشركة او مال احد مما قبل ان يشترط
بطلت الشركة وان اشترى احدهما باله وحدث مال الآخر قبل الشراء فاشترى بينهما على
شرطه يرجع على شريكه بحصته من مثله ولكل واحد من الشريكين ان يبيع مال الشركة ويشترى
بالنقد والعتبة وينفع ويورع ويوكل بالبيع والشراء وما باعه احدهما فليس بالآخر فبعض شيء
ولا حصونه ولا يجرى حقوف البيع وان ادعى احدهما صلبا للمال مريجة قال قول لم يبيع
وان قال كل واحد لصاحبه اهل فيه براك جازان بطلا في ذلك ما يبيع في التجار من الرهن وما رهن
ودفع المال معارضة وتاجيل الرهن والسنة بالمال الا الرهن من العتبة وان لم يبدل اهل فيه براك
فاجل الرهن وكان هو الذي يولي العقد صحيح في الكل وان كان صاحبه ولي العتدا وكلاما لا
يبيع تاجيله لابي نصيبه ولا في تعيب صاحبه عند أبي حنيفة رحمه الله وقال ابو يوسف رحمه
رحمهما لا يجوز تاجيره في نفسه ولا يبيع في تعيب صاحبه ويكره له ان يشارك الشريك في بيع
ان يشارك العتبة المأذون والصبي المأذون والمرأة واسد اعلم

باب شركة المقايضة

وهو ما يتوب الشريكان في راس المال والربح والوصيفة ولا يكون لاحد مما مال تجس راس المال
ولا تجارة ولا عمل من العتبات ولا ضمان دون شريكه وان كان راس مال احدهما دراهم
سودود وراهم لآخر يضمن ويحاسب في الوزن والقيمة وراس مال احدهما دراهم والآخر
دينار وفيههما سواء جازت وقال زفر رحمه الله لا يجوز فيها ولا يجوز المقايضة الا بين من
بالعين سلبين ولا يجوز بين حرة وملوك ولا بين حبي باله ولا بين مسلم وكافر وقال ابو يوسف رحمه
يجوز مع الذمي ومقايضة المبرور موقوفه لشرائط او قتل عتقا رتبة بطلت وقال ابو يوسف
محمد رحمه الله بطلت عتقا وكل جاز في العتبات جاز في المقايضة يعني بعد العقد ويجوز في
ذلك ما لا يجوز في شركة العتبات من الاقرار بالدين على نفسه وعلى شريكه والرهن والامانة
والكفالة بالمال عند أبي حنيفة رحمه الله دون الكفالة بالنفس والقبض والحضرة واقامة البينة
ومسخرات وتاجيل الرهن وهو بمنزلة الوكيل له والقبض عنه وما يشترط به كل واحد منهما بحصة الشركة
الا طعام اهله او ثمن ثمنه وان اشترى احدهما جارية ببطا فباذن شريكه واذا انقضت من الشركة
لم يرجع عليه شريكه مني عند أبي حنيفة رحمه الله وعند ما يرجع عليه بنصف الرهن لو اشترى طعاما
لا اهله يافته وان اشترى احدهما بدين لاسية او لاسية لم يرجع على شريكه عند أبي حنيفة رحمه الله ولا في

لعبه او مكانه وقال لا يجوز في النصيب وان عصب احد مما لا يصح فيه الشريكة او ذهب له
ووصل اليه بطلت المفاوضة وصارت عتقا اذا اذني رجل عن رجل فادسه واغلام بينه
فان شهد داله بالمفاوضة على اقام نفق نصف المال لم اقام الله على عليه بينة على عيبا ونوب
الله واجت الملك من جهة غيره لا تقبل بينة عند اي يوسف رحمه الله قال لو شهد داله بمفتر
انه مفاوضة والمان بينهما بقضبان وقال محمد رحمه الله تقبل كالوايت الملك من جهة المدعي
بشركة اذ صفة وان رد على احد المتناوين عيب فانكر خلف في نصيبه على البنات وفي نصيب
صاحبه على العلم وقال الكجاص العيسر وجلبين باع من رجل عبدا ومات احد الباعين واما
واوته ثم وجد المشتري وعينا وانكر الوارف خلف المشتري على البنات فسقط عنه البين في
نصيب المت عذابي يوسف رحمه الله وقال محمد رحمه الله بخلف في نصيبه على بنات وفي نصيب
صاحبه على العلم قال وكذلك المتناوين والله سبحانه وتعالى اعلم

باب شركة الصبايح

وذلك نحو الصباغين والكجاصين والفقارين او الصباغ مع الفقير بشرطان في عند شركتهما ان
يتقلا الاعمال ويجلاها على الزمان ان الله تعالى في ذلك فهو بينهما جاز وليس شرط المساواة في
الزبح والوصيعة فانه يكون ذلك مفاوضة بينهما وليس شرط الزمان في ذلك ولا وضعا
فعلى احدهما الظن من العنان والوصيعة على الآخر المثل فذلك جاز بغير شركة عات
بينهما فان قال الوصيعة بينهما بقتان لم يجر لكل واحد منهما ان يطالب بالاجرة ويرد الي
صاحبه ولما جمل التوب لزج في الاجرة ايمانا وبطال به برد التوب اليه وان قال احدهما
دون الآخر فلكسب بينهما وان جنت بواحد منهما فالعنان عليهما جميعا وان اشركه الوجوه فارجل
بشر كان ولا مال لها على شر بواحد منهما ويبيعان فبيع الشركة على هذا وكل واحد منهما
وكل الآخر فيما يشريه وان شرط على ان المشتري بينهما نصفين فالزبح كذلك

باب الشركة الفاسدة

لا يصح الشركة في الباطل كالمقامات التي لا خلد مثل الخطيب والاحتقير والامطباد والاستقاء
والنار والاعادن فان اشترط ان ما اصاب من ذلك فهو بينهما فالشركة فاسدة وكل
واحد منهما ما اخذه والآخر ان اعانه في جميع ذلك اجر مثله لا يجاوز ما سمي حتى لو شرط له النصف
لا يجاوز به فبعض النصف عند اي يوسف رحمه الله وقال محمد رحمه الله بجوز مثله بالفتح بالفتح

بمع الشركة اذا شرط لاحد مما دراهم مساهمة من الزبح وكل شركة فاسدة فالزبح بينهما على قدر المساهمة
فصل واذا كان لاحد مما بفعل ولا اجر حاد فاشتركا على الزبح او اذ كان فادسه فادسه فادسه فادسه
فهو بينهما ففقد فاسدة وان لم يجر على ذلك فاشتركا على الزبح او اذ كان فادسه فادسه فادسه فادسه
رجل اذ يجر على الزبح بينهما كان ذلك فاسدا ولا اجر حاد فاشتركا على الزبح او اذ كان فادسه فادسه فادسه فادسه
اليه الدابة ليكتسب على الزبح بينهما ففقد فاسدة ولا اجر حاد فاشتركا على الزبح او اذ كان فادسه فادسه فادسه فادسه
رجل اشترى شيئا فاشترى آخر في بيته ففقد فاسدة كذلك كان قبل القبض لغيره ولا كان له
جاء وزم نصف الثمن وان لم يعلم بالثمن فله الجواز اذا علم واذا اشترى رجلا عبدا فاشترى غيره فادسه
بعد القبض فله في الباقي النصف وفي لا سخن الثلث ولو اشترى احد من شركته احد من شركته نصيب نصيب
صاحبه فاجاز شره في ذلك كان للرجل النصف وللآخر النصف اذا اشترى رجل عبدا فقال له
رجل اشترى في بيته فاشترى فيه ثم لقيه اخوه فخرج العبد من ملك الاول والله سبحانه وتعالى اعلم

كتاب الوكالة

باب ما يجوز فيه الوكالة وما لا يجوز

كل ما جاز ان يعقده لغيره جاز ان يوكل به ويجوز التوكيل في سائر الحقوق ويجوز التوكيل في سائر الحقوق
الا في الحدود والنفقات فان التوكيل في سببها لا يجوز مع عيب الموكل عن المجلس وقال ابو يوسف
رحمه الله يجوز التوكيل في قامة اليهود وفي النفقات ولا يجوز التوكيل في كفرة من غير رضا الحاكم
اي حبيبه رحمه الله لرا ان يكون الموكل مريضا او غائبا مبررة ثلاثة ايام فضا عذا وقال ابو يوسف رحمه الله
في جرح التوكيل من غير رضا الحاكم في سببها الوكالة ان يكون الموكل تلك النصف ويلزمه لاحكام التوكيل
من بعد العقد ويقصد اذا وكل امر بالبيع او الما دون مثله جاز واكتفى اليه وان وكل شيئا
فجرح التوكيل البيع والشري او عبدا فاجاز ولا يتعلق به الحقوق ويتعلق بموكلها عندهم
رحم ابو يوسف وقال هذا اذا علم المشتري لرب البيع فحجته عليه اما اذا لم يعلم لم يعلم به فله الجواز
ان شاء فسخ البيع وان شاء اضاء والعقد على الامر فحجته التوكيل بعقد الصرف والسلم فان كان
التوكيل في حصة قبل القبض بطل العقد ولا يعتبر مشاركة الموكل

فصل في حقوق الفقير

الحقوق التي بعقد الوكالة على ضريه كل عند بضيته التوكيل اليه مثل البيع والرجاء فان حقوق
ذلك العقد يتعلق بالتوكيل ولو لم يسلم البيع ونهض الممر وبطال بالثمن واذا اشترى بغير البيع
في القيد وكل عند بضيته التوكيل على موكله كالسكنى والكيل والبيع عن دم المهر فان حقوقه يتعلق بالتوكيل

شركة

الله

صم

دون الوكيل ولا يطالب بطلب الزوج بالمرء لا يلزم وكيل المرأة تسليمها واذا طالب الموكل المشتري بالنشر
فله ان يبيعه اياه فان دفعه اليه جان ولم يبيعه للوكيل ان يطالبه ثانياً والله اعلم

باب ما يجوز من تصرف الوكيل وما لا يجوز

الوكيل مخصوصة اذا افرج من موكله عند انفا في حجة عند ابي حنيفة رحمه الله ومحمد بن وهب ولا يجوز في غير
مجلس انفا في قال ابو يوسف رحمه الله يجوز فيها وقال زفر رحمه الله لا يجوز فيها والوكيل
مخصوصة في دار اذا شهد لموكله بعد ما خاصم لا يجوز وان شهد قبل ان يخاصم جاز عند ابي حنيفة
ومحمد رحمه الله وقال ابو يوسف لا يجوز وليس للوكيل ان يوكل فيما يوكل به الا ان ياذن له الموكل
او يقول اكل براك فان وكل ببيع بغير اذن موكله فباع الثاني بحضر الاول في غيبته فبلغ
الاول فجاز وان وكل الوكيل بالشراء فاشترى الثاني ولا اذ اخاصم جاز وان كان غائباً لم
وقال زفر رحمه الله لا يجوز ويجوز ان يخاصم الموكل في البيع والشراء والتكليف والصلح عن
دم احد من مال والعنف على مال الطلاق على مال الا ان يجزى الا في حجة ويجوز ان يخاصم الموكل
في العنف على مال والطلاق بلا مال ودفع الودعة وفشاء دين عليه وان وكل وكيلين بخصوص
فلا يجزى ان يخاصم ولا يقضيان الا معاً وقال زفر لا يفرأ احد منهما بخصوصة والوكيل بخصوصة
يملك التقاضي لك لا يفتي به في ضمانا واذا شهدا احداهما شهد به انه وكله بخصوصة في دين فشهد
لاؤاؤه وكله يقضيه جازت شهادتهما وهو وكيل بخصوصة والتبصر عند ابي حنيفة رحمه الله وقال
هو وكيل بالتبصر لا بخصوصة وقال زفر لا يكون وكيلاً بغير ما فعله الوكيل فبطلت الوكالة فغير نائبة
فان بطلت الوكالة ففعل ما وكل به وكان الذي اخبره بذلك رجلاً او امرأة وكان الذي بطلت
جاز ما فعل **فروع** رجل دفع لرجل عشرة دراهم بشفعة على اهل فانفق عليهم عشرة من عند فاعترفت
بعشرة والله اعلم

باب ما يبطل الوكالة وما لا يبطل

والموكل لا يغير الوكيل عن الوكالة فان لم يبدف العزل فهو على كالتة ونصف جاز على التام
حتى يحل يبطل الوكالة بوف الموكل وخوفه بدار الحرب مرئداً او جنونه جنونا مطبقاً ولا يبطل بالجنون
القليل والجنون المطبق عند ابي يوسف رحمه الله شهر فضاغداً وعند محمد رحمه الله سنة وفي رواية
اكثر السنة وان جنى الوكيل فبطلت كالتة وكذلك ان اذ نام يحكم بالجنونة وان بقي بالخوف
بعد الحرب ثم رجع مسلماً لا تعود الوكالة عند ابي يوسف رحمه الله وعند محمد رحمه الله يعود وفي السير
نعود الوكالة في الوكيل الموكل جميعاً وليس يجزى كل جلتا بخصوصة بطلت خصمه ان يعزله عن ذلك الا

والوكالة

نحو

يجوز من موكله واذا باع الشيء الذي وكله ببيعه انزل الوكيل وان لم يعلم انما يثبت العلم له ففعل
وعلما لغيره لثبوتها طينة الموكل لغيره او يسلطه اياه عنه رجلاً او رجلاً وامرأته او رجلاً
عزل عند ابي حنيفة رحمه الله وقال من اخبر بذلك وكان حراً حقاً انزل وان كان
واحد على وجه الرسالة او كتب اليه كتاباً اخرج من الوكالة في قولهم جميعاً

باب الوكالة بالبيع

الوكالة جازية في الشراء والبيع مع بيع الجفالة استحباباً واذا وكله بشيء في قلايد
من نسجته وصفته او حنيفة ومبلغ منه الا ان يوكله وكالة عامة فيقول اشتر لي ما رايت
فان قال اشتر لي عبداً او جارية او ثياباً او بقر او حملاً او فرساً ولم يبين له صفة ولا شيئاً فوكالة
باطلة فان اشترى الوكيل فهو من زعم له دون الامر وان بين له فذلك المثل فقال بالف درهم او نغماً
من الغنيم فقال عبداً من حملاً او روثاً او سبداً باصحة الوكالة ولزم الامر وان كان صغيراً او لم
قال اشتر لي ثوباً او دابة او مملوكاً او عرضاً لم تصح وان بين المثل وان قال اشتر لي دابة او ثوباً
المثل لم يجز وان سمي ثوباً جازد هو على المثل الذي فيه الوكالة دون ما يوازيه ابو يوسف رحمه
الله وقال لا يجوز وان سمي المثل حتى يشتري بغيره ولو اشترى بغيره ما ذكر له او بغير المثل
سماء له لم يجز على الامر ولو اشترى بغيره باقل منه او باعته بالثمن امر جاز وقال زفر رحمه الله لا يجوز
ولن امر ان يشتري له عبداً او جارية او ثوباً او مملوكاً او عرضاً فاشترى بغيره ما ذكر له او بغير المثل
للشراء وان قال اشتر لي هذا العبد بحسبة فاشترى بغيره ما ذكر له او بغير المثل
التيه وقال ان كان حصته حصة يجرى على الامر **فصل** في الوكيل في الشراء بجزم عند
مجلس القسمة وزيارة ما يتفان الناس مثله ولا يجوز فيما لا يتفان الناس مثله والذي يتفان
الناس مثله ما يدخل من تقدم القومين والذي لا يتفان الناس مثله ما لا يدخل من تقدم القومين
وقال الطحاوي رحمه الله ما يتفان الناس فيه نصف العشر او اقل وليس للوكيل ان يشتري لغيره
الا بالدرهم او بالدينار وان امره لغيره لغيره لغيره فاشترى بغيره ما ذكر له او بغير المثل
لغيره وان كانت بغيره او بيني من الجبل والوزن موصوفاً جاز عند ابي حنيفة لا اذن وزفر
وفي قوله لا يجوز يكون مشترياً لغيره وهو قولنا ولو اشترى بغيره ما ذكر له او بغير المثل
جارية عبيداً او مملوكاً او ثوباً او مملوكاً او عرضاً فاشترى بغيره ما ذكر له او بغير المثل
ما يتفان في الشراء او في البيع دون كيم الوجع والبر والسمك والسمك والسمك وفي المراس

الدين

يعرف الى السوي دون التي وان دخل بشري عشرة ابطال محم بدرم فاشري عن ابن طلال
 بدرم من محم ساع مثله عشرة ابطال بدرم لزم الموكل عن ابطال بتصرف محم عن اي حصة
 وعند ما يرد العتق وان اشري الموكل فبعض ثم اطلع على عيب بركة ما دام في يده
 وان سئل الموكل لم يرد ما ياد به واذا انقضى الموكل فمن مال نفسه وبفصل السبع فله ان
 يرجع على الموكل له ان يحسنه حتى يفيض الف **فصل** واذا وكله بشري عبيد
 بعينه فقال الموكل اشري فان كان العبد في يده قال قول فذبح الموكل الف الف ام
 لا وان هلك العبد يد الموكل فان كان دفع الف الى الموكل قال قول فلو ان لم يكن
 دفع الف اليه قال قول فلو ان كان دخله بشري عبيد بعينه فقال الموكل اشري
 فان كان العبد ملكا قال قول فلو ان لم يكن دفع الف اليه وان كان دفع الف
 اليه قال قول فلو ان كان العبد فلياتي بده وقال الموكل اشري لم يكن دفع
 الموكل اشري لك فذبح الف اليه الف الف فلو ان لم يكن دفع الف اليه فقال
 ابو حنيفة رحمه الله العول قول الموكل قال قول فلو ان لم يكن دفع الف اليه فقال
 الافاق **فصل** رجل على الف درهم فامر بشري له بها هذا العبد فاشريه وان امر
 ان بشري له عبيدا بعينه فاشريه فان في يده قبل ان يقبضه فاشريه من مال الشري
 وان قبضه فاشريه فلو قال ابو يوسف رحمه الله لو لم يرد له فاشريه المأمور ولشريه بيع
 عبيد في الف فباع احدهما بقدر قيمته او اشريه وان باعه فاشريه لم يرد له فاشريه فلا
 في الاجل وذكر ما كان مع الصغار ان امر ان بشري له هذين العبيد فاشري احدهما جاز
 ان لم يتم مثله وان قال باليف فاشري احدهما بمائة او اقل جاز وان اشري بالآخر فاشريه
 لم يلزم الا ان بشري بالآخر فاشريه باليف قبل ان يقبضه فاشريه في حصة درهم له وقال ان
 اشري احدهما بالآخر من نصف الف باسقاط الناس فيه وقد بقي من الف ما يشري بمثله
 الباقي جاز وان امر ان بشري له عبيد باعيا فاشري احدهما جاز **فصل**
 واذا وكله بشري بعينه فليس ان يشريه لغيره واذا وكله بشري عبيد فاشريه فهو للموكل
 الا ان يقول فاشري للموكل او يشريه بمال الموكل **فصل** عبد قال لرجل اشري نفسي من مالي
 بالثمن درهم فان قال للموكل اشريه لغيره فاشريه وباعه في هذا فهو له والاولى للموكل وان لم يبين للموكل
 مضمون الشري والالف للموكل على المشيئة فاشريه لغيره ولا ينعقد منها

ويجوز من اب في مال الطفال كذلك ابو طالب وان ملأه من الوحي فاشريه فاشريه
 للبيتم عند اي حصة درهم له وقال لا يجوز بيع الوحي ماله للبيتم ولا شراؤه فمال البيتم
 ولو دفع الى رجل الف وامره ان يشري بها حاربه فقال اشريتها بمائة وقال المأمور
 بالثمن قال قول فلو ان المأمور ان لم يقبض دفع الالف اليه قال قول فلو ان امر ان يشري
 له هذه الحاربه ولم يتم مثله فاشريه على هذا الوجه وصدر المأمور قال قول
 المأمور **فصل** مكاتب او عبيدا وذوي رقيق ابنته وبيعت حرة مسلمة او باع لها
 او اشري له بجزء من ماله او بغيره وكذا ذلك المهر اذا قبلت فاشريه لغيره ولا ينعقد

الوكالة بالبيع

اذا امره بالبيع ونحوه قد اذن من الممن او حث لم يجز ان ينعذه فان خالف قال سلم على ملك
 صاحبها انما ان يجوز فعل الموكل واذا اذن الموكل لبيع الف الف من المتاع فاشريه فاشريه
 بالثمن دفعا ففعل من يده او اخذ به كيلا جاز ولا ضمان عليه وان امره بالبيع وبيعت الجار
 مثلا فاشريه لثلاثة ايام جاز عند اي حصة واي يوفى رحمه الله وقال محمد رحمه الله لا يجوز
 واذا قال بعه وارثن الممن دفعا فان يده دفعا فليلا جاز عند اي حصة رحمه الله وقال ابو
 يوسف رحمه الله ان كان لا يتعاس للناس مثله لا يجوز ولو وكله ببيع حاربه فاشريه فاشريه
 فباعها بالثمن بشرط الخيار لم يقبضه ففعلت في الفين فجاز البيع او حثت الملاف جاز البيع
 في قبض قول ابو حنيفة رحمه الله وقال محمد رحمه الله لا يجوز وقال ابو يوسف رحمه الله ان اجاز لا يجوز
 وان سكت حتى مضت الثلاث جاز **فصل** عبيد من رجلين باع رجل نفسه بالثمن بغير مهر
 فاشريه احدهما قال ابو يوسف جاز البيع في نصيب الذي اجاز بيعه وقال محمد رحمه الله لا يجوز
 على النفيين ويكره البيع في نصف نصيب المحجز بنصف الفين **فصل** رجل قال لرجل امرك ببيع عبيد
 بالثمن ففعلت منه مائة فان الموكل امرت ببيع ولم يقبل شيئا قال قول فلو ان لم يرد له فاشريه
 ذلك مضارب ووقف المال قال قول مضارب وان وكل بيع عبيد عدا كان دجلا في يده وجوز
 ولا يجوز دجلا فله وان وكله بان يبيع في السوق فباعه في منزله او في قبضه في المهر غير الشوف

الوكالة ببيع الدين والعين

يجوز وقال محمد رحمه الله لا يجوز بيع الدين بالدين ولا بيع الدين بالدين في يده
 الموكل ببيع يبيع بعينه لا يكره ولا يجوز بيعه حتى لو وكل دجلا ببيع عبيد فقام الدين في يده
 البينة ان الموكل باعها او اقام العبد بئنه على الحق والمراة بئنه على الطلاق اثلاث وث

وقال لا يجوز اذا وكله بان
 يبيع شيئا فاشريه بغيره
 عند اي حصة

الاراضي محضر الغائب ولا يقضي بيع ولا عتق وطلاق والوكيل يقض الدين بكون خصما فيه عند
حينته رحمه الله حتى لو اقام من عليه بينة انه اوفاه قبلت وبني من الدين وعندنا لا يكون
خصما ومن قال اننا وكيل الطالب يقض الدين وصدة المطلوب الوكالة والدين امر تسليم المال
اليه وان صدق في الوكالة وانكر الدين فلا حضومة بينهما ولا يمين على المطلوب ببل هذا
قوله اما على قول ابي حنيفة رحمه الله ان يجعله وان اقر بالدين وانكر الوكالة فلا يمين عليه
ايضا عند ابي حنيفة رحمه الله وقال ابو يوسف رحمه الله عليه اليمين وان قال نادى وكيل فليكن يقض
الوديفة نصدة المودع لم يؤمن تسليم المال اليه **فرض** رجل فضل رجل بال فلو كان صاحب
المال يقضه من العزيم لم يكن وكيلة في ذلك ابتداء وما يقضه الوكيل فهو في يده امانة كالمودع
قالوا في هلك المال قوله مع يمين وفي تسليمه من امر بالتسليم اليه ويرى هو ولا يقض
على غيره حتى لو وجد المشتري به عتاردة عليه واخذ الثمن منه وادفعه على امره واذا دفع
للمدعي ما لا وامر ان يدفع الى غيره فقال دفع صدق براءة ولم يقض في الزام المال على امر
بالدفع اليه واذا دفع الدين الى من ادعى الوكالة ثم جاء صاحب الحق وانكر الوكالة واخذ المال فهو
على ثلاثة اوجه ان كان صدق حين سلم اليه المال بائه وكيله لم يرجع عليه الا ان يكون ضمنه
حين سلم اليه وان كذبه او لم يقضه ولم يكن به رجع واسه ساءة لعلمه

باب الوكالة بالترويج والاجارة والصلح عن الذم

الوكيل نكاح اذا زاد في المهر الا يتغابن الناس فيه او زوجته امته او ذمينة او امرأة لبيث
يكفوله جاز عند ابي حنيفة رحمه الله وقال لا يجوز ذلك الوكيل بالكل وان زوجته ابنته العجزة
لم يجوز ذلك الكبير عند وقال لا يجوز وان زوجته امرأتين عند جاز نكاح الواحدة في
قول يوسف لاوله البيان الى الوكيل في قوله لا يجوز وهو قولها وان وكله بكل فلائنة
فان دنت والعياذ بالله تعالى وكفنت ثم سببت فزوجها الوكيل وهي امته جاز عند ابي حنيفة رحمه الله
وقال لا يجوز **فرض** امته بين رجلين لها زوج سند الاوليان ان الزوج طلقها رادعت لامة الطلاق
لم يجر وان لم يزوج جازت منها دنيا عند يوسف رحمه الله ولم يجر عند محمد رحمه الله ولو وكل
بان سبوا له ارضا فاستأجره لم يجر عند ابي حنيفة رحمه الله ولا يجوز والوكيل بالصلح عزيم
العهد من الولي اذا صلح على قبل او كثر جاز عند ابي حنيفة رحمه الله عليه وقبل القاتل اذا زاد على الدية
كان لم يجر بكونه على الوكيل وان ضمن جاز على يمينه دون الوكيل وقال ابو يوسف ومحمد رحمه الله لا يجوز

على الموكل بعد اكله الا بقدر ما يتغابن الناس فيه واذا وكل رجلا بالعلم من نجه قبله فصار وكيله على
الاجابة فان برأه من النجدة لم يجر وان مات من جاز على الوكيل ان كان ضمن ولا يجوز للوكيل وان
كان الوكيل صالح عن النجدة وحاشا منه على حمايته والنجدة خطاؤه ثم برأه من النجدة موصى فان
النجدة يرد نفعه ائنا والمال ونفعه عشره ويسلم له نصفه عن عند ابي حنيفة رحمه الله وقال العلم
جازيك الموكل لا يردن **كتاب**

الاقراء

اذا اقر المحض الى النفع العاقل يحن لزمه بجهونه كان ما اقره او معلوما وبقال له بين المحض

باب الاقرار بالمعقول

والمحض اذا قال للثلاث عني يني ولزمه ان يبين حاله فيتمه القول قوله مع بينة ان ادعى المعقل انكر
منه وان قال له على مال فامر حرج للبينات والقول قوله في القليل والكثير والقران لا يعطيان او قيل
لم يقض في اقل من مائة درهم عند ما رواه رواية فيه عن ابي حنيفة وقيل على قياس قوله بحكم جاز
المعقل عليه فيبقى عليه قدر ما يكون كبره عند وان قال امورا لا اعطانا فهي مستثناة درهم وهذا ايضا
عند ما رواه وان قال درهم كثيرة لم يقض في اقل من عشرة دراهم عند ابي حنيفة رحمه الله وقال عليه
ما يفي درهم وان قال مائة كثيرة فادعوا مائة والاكثرة فحسنة وعشرون وهذا عند ما رواه قياس
قوله ابي حنيفة بما يستكره الحكم وان قال درهم ثلثة لان بين الثمنا وان قال على الف
ادعوا ثمانين بين مائة وان قال له على كذا درهما لزمه مائة وان قال كذا في كذا فاحد
عشر وان قال كذا في كذا فاحد وعشرون وان قال له على عشرة دراهم فهو ضمان وان قال غير
الف فهو القاتل وان قال مائة درهم ونصف فالقول في الميث قوله الف لا دليل او قال له
عني فريته من الف مائة فمما يبيد القول الزيادة قوله وان قال له على عبد فاقضه في
ينبغي عليه بجد وسطي او قيمة عبده وسطي وقان محمد بن يحيى عليه بنية العبد والقول قول المشرك
اذا بين قيمة العبد لا يجب عليه اكثر من ذلك لو قال عبدا فريته بنية ابي العبد قوله
مهر اولاد قوله يوسف بن يحيى كذا في قوله له على عشرة دراهم فاعليه عشرة دراهم درهم
ولو قال عشق وثوب او عشرة وثوبان فعليه ثوب او ثوبان والقول العشرة من ان صيف
هي قوله مع بينة ولو قال عشرة وثوبان فعليه ثلثة عشر وثوبا ولو اقر رجل بامر او بغيره
صح ولزمه اذا قال عبته من هذا الامر هذا وكل واحد منهما يرد على اصطلي باضدا ولا يخلفانه
فان حلفا لم اصطلي ان باضدا البس لهما ذلك عند محمد وابي يوسف لاوله اذا اقر ابا في بطن فلانة

بالت درهم لم يلزمه عنى عنداي حينه رحمه الله كالوقال افرضني واشترت منه وقال رحمه الله بلزمه
ان ولد جينا كالوقال استملك ما لا دورته ما بي بطن فلاه واسه سحابة وقال لم

ما يكون اقرار وما لا يكون

اذا قال له عني او قبلي كذا في اقرار بالدين وان قال عندى او معي فهو اقرار بالوديعة وان
قال له من مالي كذا في هويه وان قال له مالي فهو دين وان قال له عليك الف درهم فقال له اني
ادفعه او اجعلني او قد قضيتك بهذا اقراره بخاتم فله اكله والنقص وان اقر ببيع فلان النخل
والجوز والكميل وان اقر له بحمل فله العبد والكنز وان قال له على الف درهم من من شيئا ثم قال
لكن لم اقبض الشئ لزمه عنداي حينه رحمه الله وقال ان صدقة المقر له قال له لم اقبضه
قال له نعم وان قال له على الف درهم من هذا العبد فقال له ابعك هذا العبد ولكن بسبب آخر
قال له لا لفر ولا لي عليه ولو قال له على الف درهم من جارية فقال له لا ولكن من من عبيد او قال له لا
من فريض او قال له الف درهم فقال له لا ولكن الف حبات فانه باخذ الف وياخذ الف بوف في الوجه
الثاني وقال رحمه الله يبطل اقراره ولو قال لك على الف فقال له ليس عليك شيئا وانما الف
لغلاب فان لا الف للثاني استحقاقا وقال رحمه الله يبطل اقراره ولو قال افرضني الف ولم تدفعها الي
فان فضل لا يصدق وان وصل صدق وان قال دفعها الي او قد تني الف درهم فلم اقبضها فقال
ابو حنيفة رحمه الله لا يصدق وهو مطلق كقوله قبضت او اخذت منك الف درهم لكن لم تدفعني حتى
اذهب به وقال رحمه الله القول قول المقر ولا ضمان عليه كقوله افرضتني او اعطيتني او استغفرتني
ولكن لم تدفع الي ولو قال اخذت منك درهم ودفعه فقال له غصبا قال المقر من ووقا اعطيتني
او اودعني الف درهم فقال له بل اخذته غصبا قال المقر قول المقر مع عيبيه ولو قال لك على عتق
او على هذا الخابط يلزمه عنداي حينه رحمه الله وقال لا يلزمه كقوله عشرة ابري لو قال له على عتق
درهم وما الغلاب قال ابو يوسف رحمه الله لا يلزمه شي كقوله لغلاب عني مائة او لغلابي وقال رحمه
الله لا يلزمه المائة الا ان لا يبي للغلاب الثاني كقوله لغلاب عني الف درهم ولما للغلاب عني الف دينار
ولو قال لمحت فلانا عني هذا الم لوجهه والمساكن يدي ايت او قال لمحت فلانا هذا النوب وهذا
الدائم اخذت منه قال ابو حنيفة رحمه الله القول قول المقر وقال المقر له وعلى المقر البينة
كالوقال اودعك فلانا واخذت منه وقال فلان هو لي وقد اخذت عني بغير حق اذا قال للغلاب عني فلانا
الف درهم او عني مائة الف درهم قال كل وقال سرفزان قال كان معي تسعة ادينس لم يحجب عليه الا الف

ولو قال

ولو قال هذه الدار التي بيدي كان لغلاب اشترتها منه واراها ان يقيم البينة على الشراء
قبيلت بينه وقال رحمه الله لا يثبت كقوله سكت من الغلابين ولو قال له عني الف درهم من من جرة او حنظل لزمه الف
ولم يثبت بغيره والله اعلم **باب من اقر بالغلاب يختلف**

اذا قال لك على عشرة دراهم في عشرة دراهم فعليه العشرة كقوله ان قال عشرة دراهم
الا ان يقول عني هذه وهذه او مع هذه ولو اقر وسرط الخبار لزمه اقراره وبطل الخبار من
اقر بدار واستثنى بئنا لثقه فله المقر له الدار والبناء وان قال بئنا هذه الدار والبناء
لغلاب فهو كالوقال ومن اقر بغيره فوصره لزمه النمر والفوسر وان اقر بدانية في اقبيل لزمه الدانية
خاصة وان قال عني ثوبان في ثوبان لزمه ثوبان وان قال ثوب في عشرة اواب لم يلزمه ثوبان واحد
عنداي حينه واي يوسف رحمه الله وقال رحمه الله اقراره ثوبان وان قال له درهم عتق
عندي لغلاب فقيهه روايتان واذا شهد شاهدان ان فلانا اقرانه ذهب لغلاب هذه الدار والبناء
فبعضه لم يعاين الشهود البين قال ابو حنيفة رحمه الله لا لا يجزى وقال المجوز وهو قول الآخر واذا اقر
موظن بائة لغلاب وشهد شاهدان في موضع ما ياله واستشهد شاهدان في موضع آخر في الغلابي
فعليه ما بينا درهم عنداي حينه رحمه الله وقال مائة وكان ابو يوسف يقول لا يقول ابي حنيفة
رحمه الله وان شهد في كل موضع شاهدا واحدا فعليه مائة قال سرفزان رحمه الله لا يفي بئنا لثقه
فصل ولو قال له عني من درهم لبع عشرة او مائة درهم لبع عشرة فعليه تسعة عند
حينه رحمه الله وقال رحمه الله لبع عشرة درهم لبع عشرة درهم وتسعة دنانير عنده وان
قال مائة مائة درهم الي ما بين ثمانية وتسعة وتسعون وان قال مائة كخر حنطه اني شجرة فخر
حنطه وكسر شجرة لا تغير بحمل الاستثناء من افضلها فقدم او اخر وقال ابو يوسف رحمه الله
يلزمه كله ولا يندفع منه شي ولو قال له عني من هذا الخابط لبع مائة او مائة درهم من الخابط
فلين له من الخابطين **فصل** اذا قال لي في يدي هذا النوب هذا الحاضرة قد اودعته

فلان الغائب يؤمر بالتدفع الي الحاضر فان دفع اليه ثم حضر الغائب قال رحمه الله لا يفي وقال
ابو يوسف رحمه الله ان دفع اليه بغير رضا الغائب في يدي رحمه الله سحابة وقال لم

باب اقرار بالزبوف

اذا اقر بالزبوف من او ممن مع ثم قال هي زبوف او بغير حجة قال ابو حنيفة رحمه الله لا يصدق فعليه
الحباد وصل اذ وصل وقال لا يصدق لزمه زبوف اقر بالف درهم غصبا او دفعه ثم قال لي زبوف

سالكبير من ابي كبير بن بدي رجلين قال احدهما الكبش بني وبين فلان
نصفان وقال شريك بل فلان في الثلاث فان صدق فلان صاحب النصف احد
من الميزان ذلك خمس مائة فيصير ما في يدي صاحب النصف ويجعل بينهما نصفين كذلك
اذا صدقها جميعا وان كذبا جميعا اخذ من صاحب النصف خمس مائة ودر من صاحب النصف
خمس مائة وهذا كله قول حماد بن عيسى وفي قياس قول ابي يوسف رحمه الله ان كذبا جميعا
ياخذ من صاحب النصف نصف ما في يده من صاحب النصف ثلث ما في يده وكذلك اذا صدق
احدهما فانه ياخذ من الآخر ثلث ما اقر به ويقيم اب النصفين ويجعل بينهما نصفان ٥

انوار الصبي المأذون والعبد والمكاتب والمناقب

اذا كان في يدي الصبي المأذون عبد ميراث له فاقرب له رجل جان اقر له في رواية لافراد ولدان
ولم يجرى رواية الحسن رحمه الله عن علي بن حنبل رحمه الله انهما هو من جازيه واذا اقر العبد انه اذهب
عز من صبيته فافقها فان كانت شتمك البول فلا تجز عليه عند ابي حنبل رحمه الله فان
عنى فاشترى له فاقض عنه ولا تجز في الاقضاء وقال ابو يوسف رحمه الله عليه العقرة ذهاب
العقد في اكله لمرسكاته شتمك البول فلا تجز عليه وان اقر العبد النكاح انما انتفى بالصبي
فان اقر بطلت عسدهما وقال ابو يوسف رحمه الله ولو اقر انه تزوج امرأة وذهب بها لم ينزل له واقتضاه
العبد بركه ذلك فان اقر بولي له امرأته فذهب فلا ضمان عليه حتى يعترف ولو انكر النكاح
وصدق في الذهاب لم ينزل له فله لغيره ما اقتضاه من المهر في الدار ما لم ينزل له واراد
ان يضمنه الاقضاء ضره فوعلى الاختلاف الذي ستره ولو جرح على عبيد ثم اقر العبد بدين في يده
مال جاز اقران عند ابي حنبل رحمه الله ولزم بكنى ربه وقاله ان كان في يده مال لا يجوز اذبحا
فروع انه في يدي رجل اقرت انا ام ولد فلان او مدين فلان او مكاتبه فلان او معتقه فلان
وصدقها فلا بد لك وقال الذي هو في يده بل انت ام لي قال قول الذي هو في يده عند
حنبل رحمه الله وقال ابو يوسف رحمه الله القول قول امه والمقر له **فروع** رجل في يده غلام فقال
انا ابن فلان وامي ام ولد له وقال ذواليد انت عبيدي وامك امي قال ابو حنبل رحمه الله القول قول
ذواليد وقال القول قول المقر له ولو اقر المكاتب انه اقتض امرأته باصبه وصدقته المرأة ثم عجز
قال ابو حنبل رحمه الله بقطع عنه الضمان سواء تقي القضي او لم يقض وقال ابو يوسف رحمه الله واجت عليه
تقي النكاح او لم يقض وقال محمد بن الحسن رحمه الله لا يقطع عنه وان لم يقض شفا ولو قال

المولي كاتبتك ولم اسمع الا وقال العبد كاتبتك على حنبل رحمه الله في قياس قول ابي حنبل رحمه الله
العبد وفي قياس قول الاول وهو قولهما القول قول المولى واذا قال المصاريب كان راس المال
القادر تحت القاد وان رب المال كان راس المال القدر في قياس قول ابي حنبل رحمه الله الاول وهو
رحمهما الله القول قول رب المال وفي قوله لا اقره قولهما القول قول المصاريب واسم المولى ٥

الوديعه

الوديعه امانة توضع بيد المودع اذا اهلكها او ضلها نقص غير فعله لم يضمنها وبشر من يحفظها
بمثل ما يحفظ به ماله من حرز او يد يحفظها بنفسه وبمن عياله فان حفظها بغيرهم واودعها
الا ان يقع في دار حريق فبطل الجان ولو بكر في سفينة بخلاف الغرق فيلقبها بالاسفينة
اخرى وان بعث اليه صاحب الوديعه برسول من اهله وعياله لم يضمن وان ادعى المودع هلاكها
او ردّها او انكر ان يكون اودعها شيئا قال قول قوله مع نفسه واذا اتفق بالوديعه بالبلد لغر
والطريق آمن وليس لها حمل مؤتمنه يضمن وان كان الطريق محققا يضمن وان كان لها حمل مؤتمنه فاقتر
بها في طريق آمن روي عن ابي حنبل رحمه الله انه لا يضمن وقاله يضمن ان سمّاه ان يخرج بها فخرج
بها ضمن وان سمّاه ان يدفعها اليه احد من عياله فمرفعه اليه من لا بد له منه لم يضمن وان كان له منه يد
ضمن وان قال احفظها في هذا البيت او في هذا الصندوق او في هذا الكيس فحفظها في بيت آخر
وليس وصندوق آخر ضمن وان قال احفظها في هذه الدار او في هذه الحلة فحفظها
ضمن وان قال لا تحفظها في هذه الدار فحفظها في التي سمّاه ضمن **فصل** في حفظ
الوديعه ودعيته عند فان كان يمتز ويصل الى صاحبه عين ماله فلا ضمان عليه ولو كان لا
يتمز فلا سبيل لواحد منهما على ذلك على الحال فان مثله سبيل او موزع او عند ابي حنبل رحمه الله
رحمهما الله وقالوا ان سمّاه اقتسمها فانفقت ولزم كانت جميعا وراهم او دنا من ذلك وان كانت
حظية او سغير او غيرهما من الجبل وانفقت على البيع فانما يقتسمان الثمن بينهما ياخذ صاحب
الحظية من الحظية مملوطة بالسجيرة وصاحب السجيرة من السجيرة مملوطة بالحظية وكذلك
ان حلت الوديعه بالماله وان اخلطت الوديعه بالماله من غير فعله فهو شرك
لصاحبه وان اتفق المودع بخصه ثم ردّها لم يخلط بالمال في ضمن الجميع وان اودع رجلان ودية
ثم حفر احدهما بطريقه وان اودع كل واحد منهما نفسه فان دفع احدهما الى صاحبه ضمن
عند ابي حنبل رحمه الله وقاله لا يضمن وان كان مما لا يضمن جاز ان يحفظه احدهما دون الآخر لئلا ياتي

رجلان ألفا في بده كل واحد منهما يدعي ان له اودعه اياه فقال لا ادري انما اودع واي منكما
انما قال له فبينما وعليه ألف لفرقتهما وان حكمت لهما يري منهما ولم يكن لهما عليه كالف الذي
في بده **فصل** اذا تعذر الودع في الودعة فكل شئ كان في يده او في يده فليس له
عبد اذا سجد له او اودعه عند غير ثم ازال الاعتراف لم يرد من الضمان وان سجد فليس عليه
البينة او ان يخطف ضمن القول قوله في قيمته ومقداره وصفته وليس ادعى هلاكها بعد
اقامة البينة عليه لم يرد من الضمان وان ادعى هلاكها قبل حوذاها حلف القاضي الودع
بانته ما تعلم هلكت قبل الشرح بها فان حلف ثم الودع ضمان الودعة وان نكل يري
من ضمانها وكذلك هذا الجواب في العارية واذا مات المودع ولم يعرف الودعة بعينها
فهو دين في تركته الميت ويجوز عرق الصحة ويكون كالحدم ولو علمت سلفها بعد موته
في بدو وصيته في امارة بدين ولا ضمان واذا اودع المودع ضمن الاول خاصة عند ابى حنيفة رحمه الله
وقال مما صامان وهو بالخيار فان ضمن الاول لم يرجع على احمده وان ضمن الثاني رجع على الاول
فصل ولو اذع صيدا او عبدا او دبة ففعلت فلا ضمان عليه ما دام كان في حجره
فان استملكه الصبي المأذون او العبد المأذون بغير ضمان وان استملكه الصبي المحجور او العبد
المحجور لم يضمن الصبي اذ لا عند ابى حنيفة رحمه الله ويضمن العبد اذا اعتق وقال ابو يوسف
رحمه الله يضمن الصبي وبواحد العبد للمالك كالف كالجاسع ولو اذع عبدا المحجور او العبد
عبد المحجور لا يضمن له الثاني فان ابو حنيفة رحمه الله ان يضمن الثاني للمالك لا يضمن
المأذون ان يضمن وقال ابو يوسف رحمه الله ان يضمن كل واحد منهما في الحال فان لم يدره له
ليس ان يضمن الاول ولا الثاني ما لم يعترف واحده منهما ولو اذع الثاني عبدا المحجور انما يضمن
في بده في حكم الاول الثاني ما لم يضمن الثالث وان عتق وعندي يوسف يضمن ابى التلا
ثناه للمالك عند محمد لا ضمان على الاول حتى يعترف وهو بالخيار في تفسير الثاني او الثالث في الحال والله اعلم

باب العارية

العارية امانة ومن ضمان عليه ما لم يتعد فيها ولمضاجها ان ياخذ مني شئ ويراعه فليك الشاغل
بغير عوض ونصح بقوله اعزتك واعطتك هذا المرض ومنحك هذا الثوب وعلقت عصى هذه
الدابة ان لم يرد به المصيبة واخذ منك هذا العبد وداري لك سكني او غرس سكي وان استقر
ارضاً بيضاء واراد ان يبت بكتب اذن الطمعي ارضاً عند ابى حنيفة رحمه الله وقال يكتب انك لم توتي

الزكاة

وان استعار ذاة ليركبها او ليجعل عليها ولم يسم مكانا ولا وقتا ولا ما يجعل عليها فله ان يرد بها حيث
يجعل عليها ما شاء كما يجعل في العادة فان سجد وسكنا ومقدرا ما يجعل عليها فله ان يرد بها حيث
يجعلها ما هو عليه او اخف منه واقل ضررا لم يضمن وان اشترط في الدابة ان يركب هو وفي الثوب ان
يلبس هو فوكت البس غير من يخالف وان اختلف فيما يجعل على الدابة او في مساقاة الركوب فكل
ادعى الوقت قال لقول فيه قول الغير مع يمينه وكذا ذلك من استعمال شئ من ماله او فرفق في بده
من حله ثم ادعى الاذن من جهة فعله ضمانه لان يمين البينة على ما ذن منه او فكل صاحب
عن البين كان رد العارية عليه على يري رسول من اهله وعياله او على يري اجير فلا ضمان عليه
وكذا ان رد على عبد رب الدابة او اجيره الذي يضمن بحفظ تلك العارية وان ربه الدابة
على اربها اودعها على ما صطلح مالها لم يضمن اليه ففعلت فلا ضمان عليه سخاها وان وضع
الثوب في يمينه ولم يسلم اليه او الى امر عليه خطا ضمن وذكر القدر في فعل استعار عارية ورد العارية
الا اذا حالكها ولم يسلها اليه لم يضمن وان رد الودعة الى دار مالها ضمن وليس له ان يواجر
ما استعان وله ان يودعه ويغيره اذا كان مما لا يخلط لا يفتاح با صلاص البنون والعارية
الدرهم والدينار والميل والوزن فرض وان ضرب فيه ٢٢ حل لم يثبت لعوده العين المستأجرة
على الماخر واجرة رد المقتضى على القاصب واجرة رد العارية على المستعير ومن استعار راضا لبيبي
فيها او لغيره من جازو للغير لم يرجع فيها وبكلية قطع الشجر والبناء فان لم يكن وقت العارية فلا
ضمان عليه وان كان وقت العارية من حج قبل الوقت ضمن له قيمة الثوب والبناء الا ان
يبريد رفعه ولا ضرر صاحب المرض وقال زرارة رحمه الله لا ضمان عليه وقت اول وقت قال
ابن ابي ليلى رحمه الله يضمن وقت اول وقت

باب الغصب

من اخذ ما لغيره بغير اذنه وبغير حق وجب له فمواثم وعليه لزم بده بعينه وان اخذ بغير
وجه حيلة في الظاهر ومن الماثلين فعليه لزم بده ايضا وهو غير اثم فان ادعى القاصب
هلكت حيله الشاغل حتى يعلم انما لو كانت بائنة اظهر ثم قضى عليه بمثلها او بقيتها فان
تمرد عنه بفعله او بغير فعل فهو ضامن لقيمته يوم اخذ ان كان مما لا مثل له ولا يحجز
فيه السلم والغرض كالحجر وعزير وان كان له مثل مما كان له او يوزن او يقد أو يوزن ويحجز فيه
السلم والغرض فعليه رد مثله ولا يضمن فيه الزيادة في الشجر والمقتان وان كان قابا بعينه فائنة

صاحبه من بري من ضاها وصار كالود بعة عند ابي يوسف رحمه الله وقال من فرجه الله عروضا
 على حاله وان رده وفي يده ابي وصار نقصا في يوم صحيحا ثم يقوم ناقصا فيمن قدر
 ذلك صاحبه اذا كان مما يحجز بعه منفا ضلاد ان كان لا يحجز ذلك لحظته بعينها
 ما او اناه فضة او دراهم صحاها فيكسر او دنانير فيصير في فراضة كان صاحبه بالخيار
 ان شاء اخذ ذلك ولا يخفى عليه وان شاء ترك ذلك وضمنه مثله وفي الاثبات ان كان من
 النقص لشرائه ضمنه قيمته من الذهب والزر كان من الذهب لشرائه ضمنه قيمته من الفضة وان
 شاء اخذ من غيره وفي ذلك ابنه الصغر والنجاس والنسب والرضا من اذا كانت ثيابا ورتنا
 وان تلفت ثيابه بنعل الغاصب ضمنه في ثلثه مائة وان غصب جارية فزني بها فجلدت فزني
 فولدت وماتت في ثلثه مائة مائة يوم علف عند ابي حنيفة رحمه الله وقال لا ضمان عليه كافي
 الحرة وعن محمد رحمه الله ان من غصب جارية فجلدت عند فزني بها فولدت وماتت من الولادة
 ان تقوم غير حامل ولا ذانية وتقوم ديها حاصلا وذا ذانية فيضمن فضل ما بينهما وان غصب عصفرا او صار
 خلا او غيبا فصار ربيعا او بشا فصار اربعا فصاحبه بالخيار لشرائه اخذ ذلك منه ولا يخفى ولا
 شاء ضمنه مثله وسلم ذلك له والزر كان بزر ذهب او فضة فصاحبه انا او اصلها او دراهم
 او دنانير قال ابو حنيفة رحمه الله باخذ ذلك كله ولا يعطيه لعله يشاء وقال لا سبيل له على
 المبيع وعليه مثله والله اعلم **باب اعتبار حالة التغير**
 ومن غصب ثيابا من الكيل او الوزن ثم انقطع من ايدي الناس فعليه قيمته يوم يحنث ويملك
 ابو يوسف رحمه الله قيمته يوم الغصب موقوف على الحين رحمه الله وقال محمد رحمه الله قيمته يوم
 الانقطاع وان غصب حيوانا فزاد في بدنه عند قباضه وسلم ذلك عند المشتري فان شاء
 صاحبه ضمن المشتري قيمته يوم قبضه وان شاء ضمن الغاصب قيمته يوم الغصب عند ابي حنيفة رحمه
 الله وقال بعض الغاصب بيمته يوم البيع والنسب ان استهلك الغاصب ضمن قيمته الاصل والزيادة
 وذكر الطحاوي عن ابي حنيفة رحمه الله انه ان كان من غير بني آدم لم يضمن الزيادة والزر كان من
 بني آدم يضمن الزيادة وكذلك لو غصب شاة فسمت فذبحها واكلمها ضمن ثمنها يوم الغصب عند
 ابي حنيفة وقال بعض ثمنها يوم الذبح والزر كانت الزيادة ولذا ابتاعه مع الامم وسلم ضمن قيمته الامم يوم
 غصب وقيمة الولد يوم سلم ولو ملك الولد عند الغاصب هلك امانته وكذلك كل زيادة من غصبه
 كالنمل والبق او متصلة كالتمين والجمال والزر لم يمت الولد وفي قيمته وقال ابو حنيفة في الولادة وقال في

بغير

بعض نقصان الولد قبل كل حال ومن استخذه مملوك وجعل يفر اذبه او بعه في حاجته او ركب
 له او حمل عليه سبب فذلك فهو مملوك وكذلك اذا غصب عبدا فاستغله ونقصه العلة ضمن
 النقص وان رده سالما فلا اجر عليه وان لم ينقل ثيابا من موصعه مثل ثيابا جلس عليه او دار
 سكة لم يفرغ من عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمه الله وان هلك ثيبي من ذلك لم يمس عليه او سقط
 من الارض يمسكها فهو مملوك وان غصب فانما كان قد صفت من غير سكة لم يضمن عند ابي حنيفة
 وابي يوسف الا في موضع عند محمد وابي يوسف الاول **فصل** كل ما يقع من الغصب
 في بدل الغاصب فعليه ضمانه والهدم نقص وفيما ما كان يحسنه من الزلزل والصنعة تفقد يقوم
 وهو يحسن ذلك ويقوم وهو لا يحسن نقص النقصان وخرج المحنة للعبد ليس ينقص بغير ان ياد
 الغصب عنه في بدنه ينقصه عليه او كان مريضا فاداه حتى صح او كان انجارا او زروني فبها
 حتى تم وانتهى فانه باخذها ولا يخفى عليه والله اعلم

ما ينقطع فيه حق المالك

فان غصب حطه فطحنه او دقته فخرن او قططه وصوقا ففقر له او عرقه ففسخه او حرقه ففوقه
 ففقره او بفضا فحضره ينقطع حق المالك على الغاصب مثله ولا ينفع به قبل القبض وان غصب
 حطه فزروقه فعليه مثله وبصفت بالفضل بعد اللوثة وفي قول ابي يوسف لا ينصرف بالفضل والزر
 غصب فيلا وغرسه فبكر فعليه قيمته وان كان ثوبا فزقطه وخطاه فعليه قيمته والزر لم يخطه
 فان شاء صاحبه اخذ وضمنه النقصان والزر كانت ثابة فذبحها لشرائه اخذها ولا يخفى له وان
 تركها وضمنه قيمتها والزر كان ثوبا ففصبه لغيره او سوبه فلهه يمين فان شاء ترك وضمنه قيمة الثوب
 ومن ابي يوسف والزر شاء اخذ ولم يضمن لشرائه عند ابي حنيفة رحمه الله وعند ثمال السواد كغيره والزر
 كان صاحب الثوب هو الذي يبيع الصنع به ثوبه فعليه مثله والثوب له وان غصب ثوبا فنقص
 اخذ صاحبه ولا يخفى عليه والزر غصب جرة او حطه في بناء او لغوة او حطه في به فعليه قيمته وليس له
 ان ينقص ابناءه ومن غصب ارضا فبني فيها او غرس فيها اقلع الفرس والبناء وروها فان كان القلع ينقص
 الارض فلا لكها لغيره لقيمة البناء والفرس متلوقا ويكس للزر غصب دابة فنقطع رجلا فغصب ابي حنيفة
 رحمه الله لشرائه صاحب الدابة اخذها هو في ثي لم يشره تركه واحد قيمته ثمانية وقال ان اخذها باخذ
 نقصها ان شاء **فصل** نظري غصب نظري غرام اسلي مطلقا لا يبي له ولا لشرائه الغاصب ولا يبي ابو
 يوسف عن ابي حنيفة رحمه الله انه لا يخفى عليه به اخذ ودعي عن محمد عن ابي حنيفة ان عليه ثمنه الخمر وبأخذ

و هو قول زفر وان غصب حرم مسلم فلا يبي عليه وان صار خلا اخذوه وان كان عتق ارضا عند قرا
 فعليه ضمان الصغير ان صار خلا فان شاء اخذ الخلق ان شاء منه قيمة العتق والركبات هذه
 اخبر لذي حصة قيمتها وان كان الغاصب ذميا فعليه مثلها وفي الحنابلة قيمتها وان اراق مسلم او
 ذمي حرم مسلم فلا يبي عليه ولز غصب جلد اذا جازد بغيره كان كالقوب اذا صبغته ولز كان صلبا
 فذ بغيره يبي له فيه لم يهلك بغيره فلا يبي عليه وان استهلكه من قيمته وان دبره يبي له فيه فذلك
 لا ضمان عليه ولز استهلكه فذلك عند ابي حنيفة رحمه الله وقال بغيره قيمته مدموقا ويغطيه
 ما زاد له باع فيه وان غصب جارية فولدت منه بغيره لم افرأه غصبها فلا يبي له بغيره ولا يبي له الجارية
 لكن يبي قيمتها وان يبي قيمته الولد وعند زفر يبي قيمتها وقيمة الولد والعتق وقال ابو يوسف لا يبي
 قيمة الولد ولا العتق ومن غصب عينا فقيمتها ومن لالكت قيمته ملكه الغاصب والقول
 في العينة قول الغاصب قيمته الا ان قيم المالك البينة بالشر من ذلك ولم يجل له لا شفع به حتى
 يرد به لانه كان ظهر العين وقيمة الشرا من قيمته وقيمة بقوله المالك او ببينة اقامه او بتكول
 الغاصب عن البينة لا حيا ولا ملكا ولز كان ضمنه بقول الغاصب مع بينة قلنا لا تكاير لشره لا يبي
 الثمن وان شاء اخذ العين ورد العوض ولز غصب عتقا فباعه ضمن قيمته جاز بغيره وان لفته
 وضمن قيمته لم يجر عنه **فصل** رجل عصى لثقا شرب ما جارية فباعها بالدين ثم اشترى بالدين
 جارية فباعها بثلاثة اشواق فانه يفتدق بجميع النزع ولز اشترى جارية بالدين ثم اشترى
 او طفا ما كان له لم يفتدق بغيره وليس سجانه دفن الحلم

كتاب الشفعة

لا شفعة فاسري لدور العتق ولز كان مالا يفتدق واولي الشفعة الشريك الذي له
 بقسم الشريك في الطرقي الخاص والمزب في غير خاص ثم الجار الملاصق والشريك بالحيثية
 على جاريه اذا جازوا الشفعة تجب بعد البيع وتستقر بالطلب وشرها اذا لم ينفذ فيه
 وبذلك لا اخذ اسلم المشتري او حكمه با حكم سوا سلم الدراهم اليه او لم يسم في الحار ولا يفتدق
 ان يفتدق من اخذ بالشفعة حتى ينفذ به الثاني والمشتري ملك الدار بالثبوت ولز باع بغيره يبيعه
 فان علم الشفع بعد بيعه لشره اخذ به ببيع الاول لشره اخذ به الثاني ولز وهبه المشتري ماخذ
 الشفع الدار وينقض الحصة فان انكر الشفع لم ان يفتدق شفعها فلا حصة بينهما عند ابي حنيفة
 ومحمد رحمه الله قال ابو يوسف هو حرم **فصل** رجل باع دارا وله عبد ما دون عليه دين هو شفعها

فلا شفعة وان اشترى لغيره الصغرة اذا هو شفعها فلان لم يخذل نفسه بالشفعة
 وقال زفر رحمه الله ليس له حتى يبلغ الصغير ولا شفعة في العوض والسفن والبيات والتجمل
 اذا بيعت دون العتق وانه سجانه دفن الحلم

كتاب الشفعة والحصص

اذا علم الشفع باسح استهدى محله ذلك على المطالبة ثم يخرج البايع لشره الذي له اربعة ابد
 والي المشتري لشره كانت في يده فبشهادته ان كانا معا او عند العتق اذا فعل ذلك ابي
 المشتري ان يدفع اليه استقرت شفعته ومرو على شفعته اذ لم يطل ولا يطل ان خبر عند ابي
 رحمه الله وعن محمد رحمه الله ان الجارية بين يمينه لا يطل ولا يطل لشره من بعد استخراجه
 بطلب شفعته ومرو رواية عن ابي يوسف رحمه الله عن ابي يوسف انه انزل محبت من محال
 الحكم لم يطلب بطلت شفعته وذكر الطحاوي قول ابي يوسف مثل قول ابي حنيفة رحمه الله
 وقال زفر رحمه الله ان الجارية بين يمينه بطلت وهدا اذا اشترى لشره في البينة انما
 وان قال المشتري ان الثمن اخذته فغن لم يفتدق ان لم يفتدق باخذ الثمن بطلت شفعته
 وان كان الثمن كثيرا يوزع لثلاثة ايام وعن ابي حنيفة رحمه الله ان اذ لم يفتدق باخذ الثمن لا يطل
 شفعته ما لم يفتدق لثلاثة ايام واذا انزل الشفع لا يفتدق حتى يعلم وهو يفتدق على ذلك بطلت شفعته
 وكذلك لشره في المحل لم يفتدق على احد المسايعة او عند العتق ولز ترك لا قرب لم
 يشهد عليه وذهب لا يفتدق بطلت شفعته واذا كان بين المشتري وبين الطلب جاريه فبشرطه

فصل

واذا تقدم الشفع الى القاضي فادعي الشري وطلب الشفعة فان القاضي لم يجز
 عليه فان العرف يلكم الذي يشفع به ولا كلف باقامة البينة او استخلف المشتري باسمه ما يعلم انه
 مالك الذي ذكره مما يشفع به فان نكل ادعت البينة للشفع سأل القاضي هل ابيع
 ام لم يان انكر قبل الشفع ام البينة فان جاز استخلف المشتري باسمه ما ابيع او باسمه ما اشترى
 عليه هذه شفعة من الوجه الذي ذكره ويحرم النازعة في الشفعة ولز لم يجر الثمن لابي حنيفة
 فذا قضى القاضي بالشفعة لزما احضار الثمن والفتق عليه جسر الدار حتى باخذ الثمن وعن محمد رحمه الله
 ان لا يفتدق في شفعة حتى يجر الثمن واذا حضر الشفع البايع والذاريه بية فله لشره حصة الشفعة
 على البايع ويجعل العتق عليه ومحمد الشفع على من يفتدق من الثمن وشره لشره في الغرض انهم
 للشفعة ان يسمي الى الموكول وذكر الطحاوي في هذا قول محمد رحمه الله اعند ابي يوسف يقال له سلم الى

الامر بما اخذ الشئ منه والعمدة عليه وان جاء الشئ بعد ما سلم الى الامراء اخذها منه والعمدة عليه

ما ينقص من الشئ وما لا ينقص

واذا اشترى او غرس ونحو الشئ بائنة فهو بائنة وان شاء اخذها باليمن وفيه البناء والغرس وان شاء كلف المشتري قلعه وقربه يوسف رحمه الله ليس ينقص البتة واذا كان الجار البائع فلا شفعة فيه وان كان للمشتري فيه الشفعة وعن لي يوسف ان علي بن عباس قال في حصة الجار في الشفعة والمشتري اذا اشتراها بائنة فلا شفعة فيها وان سقط الشئ وجب الشفعة عند اي حصة رحمه الله لا انقطع حق البائع وعند ما لا ينقطع حق البائع فلا شفعة للمشتري والمشتري يدفع الجار بمضمون فقامه البائع اخذ الشئ النصف الذي جاز للمشتري او يذرع وروي الحسن بن علي حصة رحمه الله ان الشفعة لمركات بغير قضاء فله المشتري لمركاتهما واذا اخذ الشئ بدين وغرس ثم استخف دمج باليمن ولا يرجع قيمة البتة والغرس واذا اخذ من البتة او احرق بناؤه او خيف من البتة بغير قيل اخذ الشئ باليمن والمشتري اخذ جميع اليمن وان شاء ترك وان نقص المشتري البناء قبل الشئ لم يمسك الشئ من العينة بحصة من اليمن والرسنة دفع وليس ان ياخذ النقص والمشتري ايضا فاخذ ما بقية الشئ احق به وينقص فعل المشتري وعن لي يوسف ان ليس للمشتري باخذ وان كان المشتري فاسدا فاخذ ما سجد فعلى المشتري القيمة عند اي حصة رحمه الله وقال برهان بن علي الباق وذكروا لابي الرازي في كتاب الوقف ان عند اصحابنا جميعا ينقطع حق الباع بالتخلفه سجدة **فصل** حصة الشئ واذا اخذ الشئ من البائع او باخذ نصيب احدهم ولا ياخذوا احدهم شيئا حتى ياخذ البائع جميع اليمن وان اشتراها رجل من حصة اخذها كلها او تركها ولم يشتري دارين صفقة واحدة واداد شفعها ان ياخذ احدها ويترك الاخر لم يكن له ذلك وقال الحسن رحمه الله له ذلك والمشتري دارين اصلهما بالعراق والاخرى بالشام وشفيعهما واحدة فليس ان ياخذ احدهما دون الاخرى وقال زكريا رحمه الله له ذلك وللشئ ان يرد الدار بخيار روية او عيب وان كان المشتري شرط البراءة منه وان سلم الشئ الشفعة ثم رد المشتري بخيار روية او شرط او عيب بقضاء فلا شفعة وان ردها بغير قضاء فله الشفعة والله سبحانه وتعالى اعلم

الشفعة في الارض وما تحل

ومن اقله اربعة وفيها تحل عليا ثم اخذها الشئ بغيرها وكذلك ان اشتراها وليس به التحل ثم امر به المشتري وان ذهب الثمرة في سائر ما اخذها الشئ بجميع اليمن ان شاء وان قطع المشتري سقط عنه حصته من اليمن وكذلك ان كان المشتري قد قطع المشتري بعض شجرة اخذ الباقي حصته من اليمن ان شاء وان كان المشتري او شافيا فيها ربح اخذها الشئ بزرع بئلا كان او مستحذا فان حصتها المشتري سقط عن الشئ حصته المربع ويقوم يوم دفع العقد له علم **باب** الهدية في الدار والمجاعة في اليمن والبرادة

اذا اهدى الدار بغير ثمن لا يجوز من مال فلا شفعة فيه لما ان يجوز وهبها بغير ثمن فبقيت الشفعة وعلى هذا اذا وهب مال ابنه الصغير بشرط العوض في قول ابي حنيفة لا يرد بغير ثمن له يحجر وفي قوله لا يرجع كذا وكذا في الاختلاف في الوصي والكتاب والعبد المأذون والمহারب والشريك وان تزوج به على اير او ضاع على اير او استاجر بدار او اعقن عبدا على اير فلا شفعة فيها فان شرط الزوج في التحل ان يرد النكاح او شرط المرأة في النكاح ان تبيدها فذلك في قول ابي حنيفة رحمه الله وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله للمشتري الشفعة في حصة الباق وان حط البائع عن المشتري بعض اليمن سقط ذلك عن الشئ وان حط جميع اليمن لم يسقط عن الشئ واذا اراد المشتري البائع في اليمن لم يلزم الشئ واذا اقيم الشئ كان العتق فلا شفعة كذا في القيمة **فصل** اذا باع المربع ارضا وحاصبا في اليمن مجاعة فاحسنة والوارث شفعه فلا شفعة له وكذلك لزم بطل القيمة عند اي حصة رحمه الله وقال الحبيب وان باع من وارثه ما يبيع بطل عند وان كان الثمن بطل القيمة ولا شفعة للشئ وقاله ان كان البيع بطل القيمة جاز وللشئ الشفعة وان كان باق فللوارث الشئ كالمجاعة وبخبر الشري وياخذ الشئ بذلك

الاختلاف

اذا اختلف الشئ والمشتري في اليمن فالقول قول المشتري والبيضة بينة الشئ عند اي حصة ومحمد رحمه الله وقال ابو يوسف رحمه الله البيضة بينة المشتري والمشتري بائع والمشتري ما دعى البائع الثمن اقل ولم يقبل الثمن بعد وادعى المشتري اكثر اخذ الشئ باقل وكان ذلك حطاً للمشتري وان كان قبض الثمن اخذ باقل المشتري ولم يثبت للقول البائع وان كان الثمن عرضا فاختلف في قيمته فالقول قول المشتري والبيضة بينة الشئ عند اي حصة وقال البيضة بينة المشتري واذا اختلف البائع والمشتري في الثمن بعد ما بائنه المشتري فالقول قول المشتري عند اي حصة ولي يوسف

رحمهما الله وفي قياس قول محمد رحمه الله بخلافه وينبغي ان بالقيمة ثم الشئع باخذها بالقيمة لا بالميزان
اشترى اذا تقدم بناءها سقط عن الشئع حصه البناء فان اختلف المشتري والشئع في قيمة البناء
قال قول قول المشتري والمينة بينة الشئع في رواية ابي يوسف عن ابي حنيفة رحمه الله وفي رواية
محمد عن ابي حنيفة رحمه الله القيمة بينة وهو قولهما واذا اشترى دارا وبجانبها جاز ساكن في
دار قال يكره المشتري ملكه الذي هو فيه ساكن قال قول قول المشتري وقال زفر الغول قول
ذي البديله ان باخذها بالشفعة واذا اطلب الشفعة وجب الشئع فقال المشتري الشئع
ثم الشفعة وانكر الوكيل فانه يقضي بالشفعة ثم يحلف الشئع اذا اصر ومن لم يثبت رحمه الله انه
لا يقضي بالشفعة حتى يحلف الشئع فيجوز ان يثبت الشئع بقيمة وان اشترى
مساكن او مودون اخذها بثلث وان باع عقارا بغير اخذ شئع كل واحد منهما بقيمة لا آخر
فان اختلف في القيمة فبعض لا خلاف الذي ذكرنا وان اثنى من دفع اليه ثوبا عنه قال زفر

باب ما يبطل به الشفعة وما لا يبطل

اذ لمات الشئع بطلت شفعته وان مات المشتري لم يفسد الشفعة وان باع الشئع ما فسخ
به قبل ان يقضى له بالشفعة بطلت شفعته وذلك الباع اذا باع وما شفع فلا شفعة له
ووجب المشتري اذا ابتاع فله الشفعة واذا باع دارا لم يمتد ادراعه في طول احد الذي يملك الشئع فلا
شفعة فيها وان باع منها شيئا بمن ثم باع بغيره فاشفعه للجاري في السهم الاول من الثاني وانه
يكون الحيلة لا يفسد الشفعة عند ابي يوسف ويكره عند محمد رحمه الله واذا ابتاع بغير مؤجل
فالشئع بائع وان اشترى ما بغير جاري وان شاء مبرح حتى يقضى لاجل ثم ياخذها

باب تسليم الشفعة

اذا سلم قبل البيع لم يكن تسلما وبعد البيع يصح التسليم وان لم يعلم بالبيع او علم ولم يعلم بحق الشفعة
وبطلت شفعة القيمة عليه وان لم يطل بطلت شفعته وان سلم جاز ذلك على القيمة وهذا
كله عند ابي حنيفة رحمه الله واي يوسف وعند محمد رحمه الله لا يجوز عليه وله الشفعة
اذا بلغ وان كان في البيع محاباة كثر في حق حنيفة انه يجوز التسليم وقال محمد لا يجوز وهو رواية
عن ابي يوسف وان البيع بالكر من قيمته بما لا يتغلب الناس فيه جاز التسليم ولو صاح من شفعة على مؤجل
اخذ بطلت شفعته ورد العوض واذا بلغ الشئع انما يبعث اليه وسلم شفعة ثم علم انما يبعث
بافل او يحطه او يغير قيمته الف او اكثر فتسليمه باطل وكذلك لشرط يبعث بغير علم ثم علم انما

بغير

هذا هو الوجه في تسليم الشفعة
في البيع بالكر من قيمته

بيعت بغير علم فلا شفعة له واذا قيل ان المشتري فلا علم ثم علم ان غيره فله الشفعة وان بين
انما اشترى بها احد نصيب الذي لم يعلم شفعة وان اشترى بغير علم ان سلم ثم علم ان باع الكل
فله الشفعة ولو كان على العكس فلا شفعة والله سبحانه وتعالى اعلم

باب شفعة اهل الكفر

واذا اشترى الكافر من الكافر دارا بغير شفعة كان احداهما بغير شفعة فله الشفعة وان اشترى
وان اشترى بها بغيره او دم قال لشرى باطل وله شفعة فيها وان اشترى بها بغيره وسلم
ذلك فله حصة الشفعة وباعه المسلم نصف قيمته بغيره وباعه الكافر نصف قيمته بغيره
نصف قيمته فان سلم قبل ان ياخذ لم يطل شفعة وباعه الكافر بالقيمة واذا سلم احد المشركين
والكافر بغير ميثاقه والدار مقبوضة او غير مقبوضة انتقص البيع ولم يطل حق الشئع وباعه
الشئع بغيره ان كان مسلما او كان الماخذ منه مسلما واذا اشترى الكافر الدار بغيره او كنية
او بيت بار فانه ياخذ ويطل جميع ذلك **فروع** في اشترى من ديني دارا بغيره بغير علم ثم اسلم
معا او المشتري فقط او المشتري او لاهم الباع واشتري نصف الدار وقد صار الكفر خلا فاما كان
بارا او مسخيا فله الشفعة ان ياخذ لكل ليس ذلك وما كان بان الذي لم يسخى فله الشفعة في الجار
ان شاء اجاز البيع وان شاء رد البيع واخذ لكل ليس له غير ذلك لرسكان الكفر بغيره وان كان
بغيره فليس له جاز ليس ان يفسد ولو اسلم الباع لا غير او اسلم الباع او لاهم المشتري فان في
قول ابي حنيفة الذي روي عنه ابو يوسف ومروان ابي يوسف هذا لما دل سواد وعند محمد وهو
رواية زفر دعائه عن ابي حنيفة رحمه الله ما كان بارا او مسخيا فهو الجار ليس واخذ لكل
وصحبه قيمة القضاة وان شاء ترك لكل ضمنه قيمة الكفر وما كان بارا الذي لم يسخى فان كان
الكفر بغيره فله الشفعة بالجاري ان شاء اجاز البيع وان شاء رده ووجه بقيمة الكفر والله العاقل

باب الشفعة في الصلح

اذا ادعى حقاني دار فصار كما بعض اهل الدار بال على رجل له حصة وكان الصلح عن اقرار بقيمة
اهل الدار بذلك الشفعة وان كان الصلح عن انكار فلا شفعة لهم فيه ولو صار بغير اقرار
الصالح بغيره الذي صاحبه فاذا اقام بينة على ذلك اخذ وكان لهم ان يطلبوا حصتهم
من الشفعة وان ادعى حقاني دارا او اجزا او ادعى ودفعه او ميراثا فصار كما على دار فني ذلك
كل الشفعة والقول في قيمة ذلك قول واحد والله سبحانه وتعالى اعلم

كتاب
القسم
في
الاراضي
والدارين
والاوقاف

كتاب القسم

قسمه لأملاك بن المثل كآ على صري من قسمه بقسمته فيما بينهم من ارضها او اوقافها
انصبا بينهم جاز وان كان في ذلك ضرر بقدر الرضا به وما ارتفعوا اليه حاكم بان طلب احدا من
القسمه ابي لآخر بحجة او كان ذلك ما ينتفع به وان كان ما لا ينتفع به بان كانت اقل
لورخل ولا فخر بها مفضل قليل فاد صاحب الارض قسمته وان كان صاحب الشقص اراد ذلك
لم يقسم وان كان ذلك بحيث ينصف كل واحد منهما بان كانت ارضه ضيقة لم يقسم الا بينهما
فصل وينبغي للثاني ان ينصف قاسما وبرد من مبيع المال ليقسم بين الثاني وغير
اخر فان لم يفعل نصب قاسما يقسمه باجر ويحكم لغيره عدلا ما مواتا عالميا بالقسمه وحر
القاضي ان يمسح قاسم واحد ولا يترك القاضي يترك واجرة القسام على عدد الرؤس عند
حيز رعايه وقال على قسما لا نصيبا وينبغي للقسام ان يقر ما يقسمه وبعد له وبذره ويعزم
البينة بقيمة موك وغيره وكل نصيب الباقين بطريقه شرية حتى لا يكون نصيب بعضهم نصيب
لكلهم فعلق ثم لم يبق نصيبا الا ذلك والذي يليه الثاني ثم الثالث على هذا ثم يخرج القسمة
من خرج اسمه اوله فله الاول ومن خرج اسمه ثانيا فله السهم الثاني وعلى هذا اورد الشارح
ان يحجز بنصيبه بين اربعة وان كان بقدرها يط جارة والله الهادي

قسمه الدور والمنازل والارضين

اذا ارتفع الشرك كالمالك في قسمه دارا وصياح فان قالوا هي بيننا شري او غير من وجوب القسمة
قسمه بينهم على قولهم وان اقرارهم وان قالوا هي بيننا ميراث لم يقسم بينهم حتى يقسموا
البينة على اصل الميراث وعدة الورثة وينظر هل بينهم غائب او صغير وقال ابو يوسف
ومحمد رحمهما الله الشري والميراث سوا يقسم بينهم باقرارهم وان كان بين الورثة خرموف
الاموال غير العقار والصياح قسمه بينهم باقرارهم في قولهم جميعا واذا حضر وارثان واقاما
البينة على الوفاة وعدة الورثة والدارين ابدىهم ومعهما وارث غائب قسمه القاضي بطلب
الحاضر بنصيب الغائب وبكلا ويقبض نصيبه ولزك فواشترى ليرقب القسمة بينهم مع غيبة
احد من لم يحضر وان اضررا جميعا وطلبوا القسمة قسمه بينهم واذا كان العقار في يد
الوارث الغائب لم يقسم وان كان بينهم صغير يقسم للصغير او له او وصيه او ينصب له
الحاكم انشا او وصيا ان لم يكن ويقسم له وله غير العقار ايضا اذا كانت دورين فممن قسمت كل دار

بلاصة

على حدة فعل وان كانا بمنين مع نصيب كل واحد منهما من ارضه من ارضه او اوقافه ولو كانا
منزلين لزمنا من ارضه من ارضه او اوقافه وان كانا من ارضه من ارضه او اوقافه وان كانا من ارضه من ارضه او اوقافه
او دارا وحانوت قسم القاضي كل واحد منهما على حدة واذا قسم الارض بينهما فمما لم يقسم
بعضها في النهر لصاحب الارض عند ابي حنيفة رحمه الله وقال لا لصاحب النهر حرم للمقاطعة
واذا قسم الارض بغير امر القاضي وبعضهم غابت فله سهمه موفى على اجازة الغائب وان مات
قبل ان يحجز له بحزب جارة الورثة فبنا عند محمد رحمه الله وبحزب استحقا عند ابي حنيفة
رحمه الله واذا انقسم دارا فباع احدهما نصيبه مقدم المشتري بناءه ثم وجوبه عينا يرجع
على البايع بالنقصان ولا يرجع البايع على شريكه شي في قياس قول ابي حنيفة رحمه الله وفي
قولهما يرجع بنصف النقصان وفي العلوة والسفل يعدل عند ابي حنيفة رحمه الله دراقان
اليسل بدرعين من العلوة وقال ابو يوسف دراع من السفلى يدراع من العلوة وقال محمد
ينظر الى القسمة ولا ينظر الى الدراع ولا يدراع الدراع والدراية في القسمة لما يرضيهم ولا يدخل
مقبلا او موزونا لم يحجز حتى يبين مكان لا يبقا عند ابي حنيفة رحمه الله وقال لا يحجز ويؤخر عند الدار

باب الاستحقاق

فاذا استحق نصيبا احدهما بعينه لم يقبض القسمه عند ابي حنيفة رحمه الله لكنه يرجع بنصيبه
من ذلك في نصيب شريكه وقال ابو يوسف رحمه الله بنفس القسمه واذا احدا احدهما من مقدم
الدار واحد لا آخر ثلثي موزون وفيها سوا ثم استحق نصف جاني يدي صاحب مقدم والقسمه بغير
قضاء قال ابو حنيفة هو باختيار ان شاء اجازة القسمه ورجع على صاحبه برجع ماني يدي
وان شاء نقض القسمه والكل بينهما وقال ابو يوسف القسمه منتقضة وقوله محمد مضطرب
هذا اذا كان المستحق ساقا ولو استحق من ذلك بعض موزون القسمه جازة فهو باختيار
ولو ظهر شريك ثالث استقضت القسمه عندهم جميعا واذا انقسم دارا وارضاهما فبينة لارض القان
وقية الدار الف فاحد الذار والمأخر الارض على ليزد صاحب الدار عدا فبينة الف فاستحق
من الدار علوة يكون العلوة مع السفل عند الدار له ليزد على صاحب الارض بينة عند القاضي
درهمه عند ابي حنيفة رحمه الله فباخذ منه الدراهم وقال لا ياخذ من ارضه واذا انقسم دارا فبينة احدهما
في نصيبه لم استحق من يدي فانه لا يرجع على صاحبه بينة البناء وليس كلبس لو كان لهما داران فاخذ
كل واحد منهما دارا فادونا لهما فبينة بناء ثم استحق فان كانت القسمه بغير قضاء رجع بنصف قيمة البناء

على صاحبه عند الوحيه كالبيع وقال لا يرجع كالوكانت القسمة بقصة واذا اقتسموا دارين فاحد
هذا او اوهذا اذا اهدم احدهما وبنا بناء آخر فاشترى من يدي صاحبه بنتا حابطة
او طريقا فربما ياتي ربحا في حصة ربحه له لشيء اجاز القسمة ورجع بنصف حصة المشتري لا
يخدم بناءه وان شاء نقض القسمة ويكر ما في يده بينهما ياخذ نصف حصة ما في يدي الآخر وقال
ابو يوسف ومحمد رحمهما الله ان ينقض بناءه وهو في حصة ثياب الشفعة ان المشتري يبرأ
فاسد ايضا وقد مررت وانه لم يلزم **قسمة الجوز والعروض وما لا**
يسمى من العقار اذا كان غنم او ابل او بقر او مملوكا فاقسمت فيما بينهم وكذلك لشر
كانت ثباتا من صنف واحد وان كانت ثباتا مختلغا او ثوبا واحدا او سواهم مختلغا لا يتسموا
الغاصبي بينهم الا ان يكره لاوكس من الثياب والحبول لدرهم سميان ولا ينضم الرقب عند
في حصة ربحه الله الا ان يكره معها غيرها وكذلك العتق والراينة من الرقب او العتق او
الغصن وان كان شرا من ذلك او شيا ما يكال او يوزن او يدرج او يقدح ليس في قسمة ضرر
عليهم فانه ينضم بينهم وان كان بينهم مصحفا وسيف او غير ذلك مما يكره في قسمة
ضرر فانه لا ينضم اذا كان بين رجلين فخر حنبل فاحد احدهما للمئين فقبض الآخر عشرون
افقره ونوب ثوب اشترى من المئين عشرون افقره فالقبض ان يرجع عليه بثلث الثوب ودر
العشر وفي الاستحسان يرجع عليه بنصف الثوب ولا ينضم الثاني ما فيه ضرر من الشركاء وما لا
ما به يشتهن قسمة وما يحتاج الى قسمة ولعادة قسمة مثل قسمة الحكم والباطل والبر والرحا
الا ان يراه من الشركاء وانه اعلم **باب اختلاف في القسمة والغلة فيها**
اذا اختلفوا في الطريق يفرج بينهم على قدر باب الدار واذا اختلفوا في النفاذ فما في يده
القائم قبلت سهامه واذا اختلف بينهم ولا حدم مسبق ملك الآخر او طريقا بشرط في القسمة
فان امكن صرف الطريق المسبل عنه فليس له ان يسقط ويبطل ملك الآخر وان لم يكن تقف
القسمة وان ادعى احد ما الغلة في القسمة وزعم ان ما اصابه في يد صاحبه وقد شهد على
نفسه باستناده وان قال اصابعي للموضع كذا فلم يسمه في يد ولم يشهد على نفسه باستناده
حقه وكذا به شريكه فانهما يتحالفان وتخت القسمة بينهما وانه سبحانه وتعالى اعلم
باب المضاربة
المضاربة عند علي الشريكة بالمال لا يملك له ولا يبيع المضاربة بالمال الذي بينا ان الشريكة لا يملك له ولا يبيع

بالمقار

بالمقار عند علي يوسف وشجرة عند محمد ومن شرطها ان يكون الربح جديدا ما كان يستحق احداهما
منه اتم شرا من الربح ولا بد من كسب المال مثلا الى المضاربة وان يدارب المال فيه ويجوز له ان يبيع
والجدة ولو صيها ان يدفع مال ليقيم مضاربة وما يبيع ربح المال من الربح فانه يستحق بالمال وما
يستحق المضارب فانه يستحق الشرا والعلى ان قال له اخذ هذا المال معاولة او معاوضة وعمل
به على شرط الذي فهو جائز وان لم يسم المضاربة وان شرط له نصف الربح ثم زاد سدس الربح او حظ
المضارب سدس الربح بعد القسمة جاز الخط والزيادة عند ابو يوسف رحمه الله كالمقار قبل
القسمة وقال محمد رحمه الله بغير الخط ولا بغير الزيادة **قوله** اذا اشحن المضاربة مطلقا
جاز للمضارب ان يشتري ويبيع بالمقد والنسبة ويشتري في الطريق الذي ينفق فيه الثياب
ويودع ويضع ويؤكل وليس ان يدفع المال مضاربة الا ان ياذن له رب المال بذلك وله ان
يسافر لاجرة والدواب والبيوت وبرهن ويرفق واذا لم يامر رب المال بالسفر فله ان يسافر
بما له حيث شاء في بحر وبرية ورواية محمد عن ابي حنيفة وهو قولنا في رواية امامنا ابي حنيفة
رحمه الله ليس له ان يفر به بغير اذن رب المال لكن له ان يخرج الى موضع يندر على الرجوع
منه الى اهله ويشت فيهم ولا يفرض ولا يستبدن ولا يباخذ شفعة حتى يامر بذلك ولا يبا
عبدا ولا امة من المضارب وليس له ان يشتري اب رب المال ولا ابنه ولا من يعق عليه
استراه كان حشره انفسه دون المضاربة وان كان له في المال ربح فليس له ان يشتري من
يعق عليه وان استراه ضمن مال المضاربة وان لم يكن في المال ربح جاز له ان يشتريه وان زاد
تبعه يعق نصيبه منهم ولم يضمن لرب المال شيئا ويسحق العتق في قيمة نصيبه ولا يشتري ام ولد
ولا ام ولد للمال لرب المال في المال ربح فان لم يكن فيه ربح جاز الشري فيهما وان دفع لهما
رب المال شيئا بفضلة فاشترى ولا يبيع في المضاربة اذا حصل له رب المال النصيب في يده يعينه
اربع رجل يعينه لم يجز ان يتجاوز عن ذلك فان خالفه ضمن وله ان ينسأه عن العمل اذا كان
للمارعة واذا اصابته غرضة فليس منه من البيع اذا باع لا يجز له ان يشتري بنفسه شيئا لغيره

باب نفقة المضاربة

ليس للمضارب ان ينفق من مال المضاربة ما امة مصرع واذا سافر فطعامه وكسوته وكنى وملئها
ونفقة اجرة من مال المضاربة وما كان مخرج ولا لاجرة عجم او نحو ذلك فليس في المضاربة ويجب
نقته كلها من الربح فان لم يكن ربح من راس المال وان استوطن بلدة ائتمن من مال المضاربة وان باع

باب هـ هَذَا كَيْفَ الْمُنَافِقَةِ

واحد مما كان به طلا وان لغتني رث المال معا او متفقا جاز وضمن للمساوي فتمت ربحه
 من اكان او مقرر **فصل** في معاريض مع الف بالنصف اشترى بها بزارا بعه بالفين اشترى
 بالالفين عبدا فلم ينفقهما حتى ضاعتا فانه يوم رث المال لثا وجنينة والمضارب خمسة ويكون
 ربع العبد للمضارب وثلاثة ارباعه على المضاربة ورأس المال الثمان وخمسة دنانير بيعة **المبيع**
 ما على الفين ولو دفع اليه الناقض اربعة باله نصف فخرج الثمان ودفع اليه الثلث وفي الاول
 به اثنان فخطت خمسة من ارباع الثمان بالاول لم يهلك منها الف فيكون ابو يوسف هذا خامس الزجر
 قيل انه قول ابو حنيفة رحمه الله وقال محمد رحمه الله هلك من المائين اربعة اخماسه من المال اذ دفعه
 من المال الثاني وانه لم يملك **باب** **المضارب يدفع الى غيره مضاربة**

23

باب الاختلاف في المضاربه

ما يكون من راس المال وملكون من الزرع في المضاربة المجازية والناطقة

مضارب مع الف اشترى بها ثيابا فقصد او جعلها بابه من عند وقد قيل له اقل رايتك تنقطع
هكذا اذ كره في الجاع الصغير وذكر الغيبة بواليت في مختلف المدايه انه ان او ادبيعه
مراحة فان في قول من لم يبين قابله وقيل انه قول ابي حنيفة رحمه الله يبيعه مراحمه على الف
وماية وحصة المائة للمضارب وقال لا يبيع مما على الف والمضارب منقطع وان صبيحه لم
فهو شركته بازاد الصبيح فيه ولا يضمن **فرض** مضارب اشترى نصف ابرخ الا عشرة فالضاربة
قاسدة والربح كله للمال وله لو شمل ومن يحدده لسان له لو شمله بالف ما بلغ وان لم يربح ومن
له يوسف رحمه الله لا يجاوز به النصف وان لم يربح فلا يله وفي المضاربة العجيبة اذ لم يربح فلا
يخيه واذا استأجره دفع اليه الف درهم مضاربة بالنصف فالربح كله للدافع عند ابي يوسف
ولا يضمن مضاربة وقال محمد **المضاربة جارية** والربح على الشريك والوضيعة في المضاربة العجيبة

والسادة على رب المال فان شرط ذلك على المضارب او على غيره لم يلزمه شيء من ذلك وان شرط على المضارب ان يبيع بالثمن فخرج الى البصرة فان اشترى بالمال ضمن الزرع له وبقي من ان يتصرف به عند ابي حنيفة وقال لا ينفذ من بالتصدق به **فروع** مضارب شرط لقبه تلك الزرع ولعبد رب المال تلك الزرع ورب المال تلك الزرع على ان يعمل العبد معه هو جازي واذا اشترى رب المال عبدا احتسابه وباعه من المضارب من رب المال جازي عندنا وقال من شرط لا يجوز بيع المضارب من رب المال **فصل** مضارب اشترى شيئا ثم باعه بربحه فابيع فاسد الا ان يعلم المشتري بالربح قبل الربح فلو برى به فان باع البس قبل ان يسهل الى المشتري من رجل لقوان باعه قبل ان يعلم المشتري بالربح جازي وان علم المشتري فلم يرض به ثم باعه المضارب من غيره قال كتاب المضاربة يجوز وروي ابن سماعة عن محمد رحمه الله انه لا يجوز ما لم يبين رضا المشتري او رده **فروع** مضارب اذا انديت افرقا وفي المضاربة فضل فانه يجزى على النجاشي وان لم يكن فيه فضل لم يجز لكونه بقاء له اجل رب المال حتى يتفاضل لبقية ولا يكره المضاربة ببناء قبل اذ يها او قبضة **كتاب المساقاة**

قال ابو حنيفة رحمه الله لا يجوز المساقاة على حال من احوال **قال** ابو يوسف ومحمد رحمه الله يجوز في النخل وحدائق العنب وشجر الاثمار الممنوع والطراب على جزو معلوم مشترك في الوقت معلوم شرط العمل فيها على ابي في من تلتفح ثمرها وحفظها والربح ينظر في المعاملة تلتفح ثمرها وحفظها على المساقاة فان كانت تحتاج الى الحفظ والتلفيح فالمساقاة فاسدة ولزك كانت لا تحتاج الى ذلك كانت المساقاة جازية واذا سدت المساقاة فكانت لعاصب الارض الكرم وللعاقل ليوصله وان دفع خلا فيه مرة مساقاة والثمر تزيد بالعمل جازي وان كان قد انتهت لم يجز وتبطل المساقاة بالموت وينسخ باعذاره ولا يفسخ بغير عذر ولا جازي وله علم

كتاب الاجارات

الاجارة عندنا على المنافع بعوض ولا تقع حتى تكون المنافع معلومة وما جازي معلومة وكل ما جازي ان يكون ثمنه في البيع جازي ان يكون له في الاجارة والمنافع ثمة فمعرفة معلومة بالثمن كاستئجار الدور للسكنى والارضين للزراعة فيصح العقد على حدة معلومة اي حدة كانت وثمنه فمعرفة معلومة بالثمن كاستئجار رجلا على ايجاع نوبه او جبا طينه اذا استأجره انة ليجل عليه مقدار معلوم او بركته مسافة سماها وثمنه فمعرفة معلومة بالتعويض لا شأن كمن استأجر رجلا لينقل له الطعام الى موضع معلوم وله سجانة ونعال علم

باري

الدور

كتاب اجارة الارضين

وجوز اجارة الدور والخوانيت للسكنى وان لم يبين ما يعمل فيه وله ان يعمل فيها كل شيء كاعمال الحداد والفقار والطحان ويجوز استئجار الارض للزراعة دون البيع العقد حتى يمتد ما يرضى فيها او بقول علي ان يزرع ما يشاء وكان له الشرب والطريق وان لم يشرط وان لم يسم ما يزرع فيها وصح ما جعله من حق حتى ويجوز لربها ان يسحبها من الساحة للبناء وبطل ما عدا ذلك ان كان صاحب الارض لم يرض له فانه ذلك منقوضا وتلكه اذ يرض بركته على حاله فيمكن البناء لهذا والارض لهذا واذا اشترط في الدار سكنى واحد فليس لغيره غير ومن استأجر دارا كل شهر بدراهم فلعقد صحيح في شهر واحد فاسد في بقية الشهر لانه ان يفسخ شهره اعلونه فان سكن من الشهر الثاني صح العقد فيه ولم يكن للواجر ان يخرج حبه الا ان يفسخ في ذلك كل شهر سكن في اوله وله لملح **فصل** وان استأجر دارا سنة بعشرة دراهم ولم يبين قسط كل شهر من الاجر جازي فان كان راس الشهر فلما كانت عشر شهر الا ان كان في بعض الشهر فله ان يفسخ شهره بالايام ثلثين ثلثين عند ابي حنيفة رحمه الله وقالوا احد عشر شهرا بالاقلية وشهر واحد بالايام بقية الشهر الاول واول الشهر الاخر فان اخفت الدار قد سكنها استأجره قالوا لا يجوز ان يفسخ به عند ابي حنيفة رحمه الله وقالوا لا يفسخ به واذا انقضت المستأجر الدار والارض والدكان فغلبه لاجره وان لم يكن ولم يعلم في الدكان ولم يزرع الارض ولم يستعمل الاخر فان عصبها فاحتسب به سبعة اشهر واذا وقع اليه المفتاح وهو مسلم ومن استأجر دارا سنة لم يدخل بعد فلا جازي **فصل** اذا اجره وان لم يباعه قبل مضي المدة قال ابو حنيفة رحمه الله ليس له ان يفسخ المستأجر منها ويقتضى البيع فان فسخ لم يعد اياه وان لم يفسخ حتى مضت المدة ثم البيع وهو قول ابي يوسف الا ان عنه في ما ملأه انه ليس له ان يفسخ البيع ولا جازي فيها قاله في كان المستأجر عالما به بركي البيع سنة وان لم يكن يعلم به فله ان يفسخ وان فسخ وان شاء امضى ولزك ارجى استأجر قبل ان يفسخ لم يجز وبعد القبض ان ارجى بالزما استأجر لم يجز لان يكون قد زاد فيها زيادة واصلاح الدار وميزانها ونظمتها ودفع كل ما يفسد السكنى على رب الدار فان لم يفعل لم يجز للمستأجر ان يفسخ

كتاب اجارة الثياب

يجوز استئجار الثياب للركوب والكل ولا يفسد الركوب جازي له ان يركبها من شاء وكذلك الثياب للتعويض ولا يفسد على بركتها فلا ان يفسخ لغيره هذا الثوب فلا ان يركبها ولا يفسد على بركتها فلا ان يفسخ

ومحمد وابي يوسف

وذلك في مختلف باختلاف المستعمل وان سمي بوقاد فذلك اجل على الدابة بخلاف بسم حنة
 انقرة خطية فله ان يحمل ما هو مثل الخطية في الصراط اقل كالسج والشم وليس له ان يحمل ما
 هو اضر من الخطية كالخيل وان سمي بطناطيس له ان يحمل مثل وزنه حديد او ان استاجر
 لركبها فادون معه دخلا فخطيت من نصف فبنه ولا معبر بالقل وهذا اذا كانت الدابة
 تحمل كوكبتين اما اذا كانت تحمل من جميع النية وان استاجر ليجعل منها ارضا من الخطية
 فحمل ارضه فخطيت من ما زاد القتل لئلا سوي اكل فعله لراو كاسلا مع ذلك وان لم
 يستوفي اكل فعله من لراو فبذلك ومن استاجر خلا يحمل عليه يحمل وراكبي جازوله الحمل للعتاد
 وان ساهل كالة الحمل هو اجدو لراو ليجعل عليه الزاد فكل منه في الطريق فله ان يزيد
 عوض ما اكل وان كبح الدابة بلحما او صرنا فبعض فبعض عند اي حنينة ودمه ليس له باذن له
 صاحب بذلك وقال اذا ضرب مثل ما يضرب الناس من بعض واذا سار في دابة اب الركب فلم يتم
 مدينة من مديان قالاجان فاسدة وروي مقام من مجرد له انها جازية اسحقا وان
 استاجر حاطا بغداد بدمهم ولم يتم ما يحمل عليه فحمل على عتبة الناس فخطيت فلا ضمان عليه وان
 بلغ في بغداد فله الاجر المسمى اسحقا وان اقصى قبل ان يحمل عليه فخطت اجارة وله الحلم

باب اجارة القطير

يجوز استئجار القطير باجرة معلومة ويجوز بطعامه ونسوته وان لم يبين مقدار الطعام ولم يبين
 صفة الشاة عند اي حنينة ودمه له اسحقا وقال لا يجزى الا ان يبين مقدار الطعام وصفة
 النسوة في ثاويين في ان يكون اجرة ومن الرضاع معلومة وعليها ان تصنع طعام البهي وعليها
 مع الرضاع ما يعالج به الصبيان من الفضل وغيره وهي من له الاجر كالحاص لا يرضع غيره وليس له
 ان يشع ذوجه من وطيه فان حبلت كان لم ان يفسخ الاجارة اذا خافوا على البهي من لبنها
 وان ارضعت للذرة يمين ثاية فلا اجرة لها **فصل** الام احق بولد ان اذنت فان
 فان كانت ذوجه فلا اجرة لها وان كانت معذرة منه فلها الاجر وقال الحسن بن زياد رحمه
 لا يجتمع لها النفقة واجر الرضاع وان اقتصت عنه فلها الاجر ورضاع البهي على ماله
 النفقة على قدر موارثهم وان لم يكن وارث ولم ينقطع احد فعلى بيت المال واذا استاجر
 المكاتب طيرا ثم عجز بطلت اجارة ولو كانت مكانة فبوجف نفسه طيرا او امته طيرا ثم عجزت
 لا تقتضى الاجارة عند اي يوسف رحمه له كالمادونة اذا اجر عليها وقال محمد رحمه له تقتضي وليس له

باب اجارة القاصد

اذا انتفع لاجارة على ما هو مجهول في نفسه او اجر او مدة فسدت لاجارة ولا اجارة بقسط
 الترخا لا يفسد البيع وما يفسد البيع من اجارة لا يفسد لاجارة ولا اجارة بقتل ولا الواجب لاجارة
 الكسرة اجارة لا يجازى به ما سمي ولئلا يستاجر نصيبا من ارض غير مسماة قالاجان فاسدة عند
 اليه حنينة رحمه له وجازي قول اي يوسف لآو ومحمد بن يحيى اذا علم بالنصيب لم يرفع الي
 حايك عن لبيد بن ربيعة بالصف اجارة استاجر رجلا وجاز ليجعل طعاما يقتضيه قالاجان فاسدة ولا
 يجاوز لاجا ما سمي ولا كثر منه جاز ليجعل عليه طعاما بينهما او رجلا ليطحن طعاما بينهما فبذلك
 فان حمل او حمل فلاله ولا لئله ولا كثر منه جازا او دوات بعينه او لركبها الى مكانة فاسدة
فصل في اجارة احماء واحكام ولا يجزى اجرة غنم ليس له ان يستجير بها الا اذا كان
 ولما قامه ولا اقامه وتعليم الزمان والعقود ولا تعلم العتاة واللاقي والنجح ولا العمل ولا يجزى
 لاجارة على تعليم اللغة والهجاء والخط **فصل** اذا استاجر طرفا في ارضه فبذلك ولم يبين
 موضع الطريق او سقيا بمنزله لم يجز عند اي حنينة رحمه له وجاز عند ما اذا استاجر رجلا
 ليجزى له هذه العشرة بخاتم دقيقا اليوم بدرهم لم يجز عند اي حنينة وقالاجان ويضع على العمل دون
 اليوم وعن محمد بن ابي حنينة رحمه له انه ان قال لتعمل هذا العمل اليوم فبذلك اليوم لا يجزى
 وعلى بعد الكفاف اذا استاجر دابة ثلاثة ايام الى بغداد ولا يستاجر رجلا لم يذبح له كذا وليس له
 له كذا ولا يجزى ولا يستاجر يوما او سنة او سنة لبيع له ويشترى جاز ولا يستاجر ارضا على
 ان يكرهها ويتركها او يبيعها ويتركها جاز ولا يشترط ان يشتريها او يتركها او يكرهها فانها
 لم يجز والثنية عند بعضهم الكراب مربيين وعند بعضهم ان يعيدها مكرمة وان استاجر ارضا
 بربع بزر لعمه ارض لغوي فلا جاز فيه وان استاجر رجلا ليقفل وجلا في قضا من محرو وفي السير الكبير
 ان لا يستجير للفصل لا يجزى عند اي حنينة واي يوسف رحمه له لا يجزى عند محمد رحمه له **فصل**
 رجلا استاجر عبد المجرة اعليه سيرا فعمل له عطاء لاجا حنينة وليس له لاجارة لاجارة حنينة
 والناس ليس لاجارة **فصل** رجل غصب عبدا فاجره العبد نفسه وسلم من العمل صحت لاجارة ولا يجزى
 للعبد ونفسه لاجارة وان اخذ القاصد لاجارة منه فاكل فلا ضمان عليه وقال ابو حنيفة في رجل
 لاجارة فبذلك **فصل** لاجارة اجارة الشاة عند اي حنينة وروى عن سريكة وقال
 اجارة الشاة جازية واذا استاجر من رجلين فان احدهما او ايو من رجلين فان احدهما وانفق لاجارة

نفسه لم ينتفض في الباقي قال من ينتفض في الباقي دانه سبحانه وتعالى اعلم

السرطان في اجزاء

اذا شرط على الصانع ان يجعل نفعه فليس له ان يستعمل غيره ان اطلق له العمل فله ان يستعمل
بجمله اذا قال ان حطت رد سبعة فلك درهم وان حطت فارتبة فلك نصف درهم لم يجز في قوله
لغيره حطت الاول زفر درهم له وفي قوله لا يجوز ولو استاجر بيتا على ان سكنه فبدرهم وان
اسكن فيه احدًا فبدرهم من الزب دابة على ان ان عمل عليها شغل محنة وان عمل حنطة فحط
منى قول ابي حنيفة لا يجوز وقال لا يجوز وهو قوله الاول لو قال ان حطت اليوم فلك درهم وان
حطت غدا فلك نصف درهم وان حطت اليوم فله الدرهم وان خاطه غدا فله درهم فلا يزداد على درهم
ولا ينقص من نصف درهم عند ابي حنيفة رحمه الله وقال الشيطان جازي لزم وقال زفر درهم له الشيطان
فان كان **فرض** رجل استاجر رجلا ليدهب الي البصرة فيجي بعباله فذهب فوجد بعضهم قد مات
فجاء من بقي فله الاجر بحسب ذلك ولزم استاجره ليدهب بخلافه فلا ينقص بالبعثرة ويجوز ان يجر
ذهب فوجد فلا تأتينا فرد الكتاب فلا يجره وقال محمد رحمه الله له الاجر في الذئب ولزم استاجره
رجلا ليدهب بطعه الي فلان بالجره فذهب فوجد فلا تأتينا فرد فلا يجره لانه عند زفر
فان له الاجر وهو ما من في رد الطعام **فرض** رجل استاجر عبدا هذين الشهرين ثمان مائة
وسنة اتمته فهو جازي د السهم الاول اربعة والثاني خمسة وثمانون عية الحذية فليس له ان يجره
به ان يشرط ذلك **باب ما ينضم فيه الاجر**

ما تضمن فيه الأخير

الأجزاء على ضربين أحدهما مشترك وأجبر خاص فالشرك من لا ينفق أجر حتى يجعله كالصالح والقار
الذي ينتقل أحواله العامة فالتشاع أمانة في بدن عند أبي حنيفة رحمه الله أن هلك لم يضر شيئا وعندنا
يضر وما تلف بعد تخلف النوب من دفعه ورأى الحال وانقطع الجهل الذي يندبه الكائن في
الحال وفي السفينة من مدتها حتى إلا أنه لا يضر به من غلام من عرف في السفينة أو سقط
الذئابة وفي زلق الحال لم يضره فتمته وقت الوقوع وأعطاه كالأجر بحسبه وإن شأه فتمته
فتمته عند أول الحمل والبوله وإن نفد الكسر فكذلك وقال زفر رحمه الله ضمان على ما جبر المشترك
بما تلف من غلام وإن نفد لثلاث لم يضمنه الكافي سكان الكبر بوطيه كالأجر ونيل الزبير في قول
بأبي حنيفة رحمه الله في لو استهلك كقول زفر رحمه الله وإذا فسد الفقد أو بزع النزاع ولم يجازد الوضع
المعاد فلا ضمان عليه ولا أجر الخاص من سخر الأجرة بغيره في المدة وإن لم يعمل من استأجر رجلا

من الحزمة او الرعي الغنم ولا ضمان على الجراح كما هو فيما تلف فيه ولا فيما تلف من ماله حتى ولو وقع
الحجز من الشئ واخرى من غير فعله فلا ضمان عليه واذا سلم العمل لسخي لاجره واذا اعلت ملكه لاجره
وفزع من على ابي عبد الله كان قد سلم العمل المشروط وله لاجره ولو تلف بعد ذلك حتى يتلافى به
او يبرئها راو فرب خوف وان لم يكن في ملكه فلا اجر له حتى يملك اليه عا ولا راعي المترك فيما تلف
عنده ككبار الضعاع على اختلاف ومن استأجر فسطاة ودفع اليه غير موصوف من عند ابي يوسف
وعند محمد لم يعرض **فروع** رجل استأجر ارضا واستعارها فاحرق احصايد حرق في ارضه اذ
لغتم لغوب فلا ضمان عليه **فروع** رجل استأجر رعا وتلفها بالبيت بغيره انفق المدة فربها

العامل متى يحب له الأجر

الاجرة لا يجب بالاعتد ونفخ ما حد صفاني ثلثة بالنجيل او سطر النجيل او استبقا العتود
 عليه وراستا جرد اذا اوبتتا فلوب الداران يطالبه باجرة كل يوم الا ان ييسر وقت الاستحقاق
 بالاعتد وكان ابو حنيفة يقول ولا في كرا ابل المكة لا يعطيه لاجر حتى يرجع وكل من
 يحمل حنولة على ظمرة او دابته وكذلك في سكني البيت لا يعطى لاجر حتى يتم المدة وهو قول من
 رحمه الله ثم يرجع وقال في كرا ابل كل ما سار رحلة فعليه لاجر بحسب ما وفي كرا البيت كل من
 يبيتا فعليه لاجر بحسبه وهو قولهما وعن جلي بن يوسف في انا في ابل ان باخذ بالاجر ما لم يذ
 لهذا الطريق او ربحه ولو استاجر شيئا بعشرة دراهم وعجل له دينار امكن الدراهم جاز عندنا في
 الاول ونجد وفي قوله لاجر لا يجوز الا بعد المدة ولراستا جرح لجره بزيادة سعة كذب
 وعن كذب تخفف بعضه لم يكن عليه شي من لاجر حتى يفرغ منها ولراستا جرح لجره في جنة
 فخير امن وبقدرهم لم يستحق لاجر حتى يخرج الخبز من التور ولراستا جرح طباطبا لم يطبخ له طعام
 الوليمة فالعوف عليه ولراستا جرح لم يفرغ له لبناني ملك المستاجر فعند اي جنبه استحق لاجر اذا
 اقام اللبن وعند ما لا حتى يسره ولراستا جرح في غير ملك المستاجر فعند اي جنبه استحق لاجر اذا اقام
 اللبن وعند ما لا حتى لا يجب لاجر لا بعد ان يتم بعد ما اقامه عند وبعوا مزرعا عند ما

الخلافة في الجاهلية

رجل استجد ابتلى بالحيرة فجاودها إلى القلاسية ثم ردها إلى الحيرة بربى عندي حينئذ لما ولى فزقوني

فصل في ما منع لعلمه اثر في العين كالنقار والصباغ فله لربح العين بعد النزاع من قبله في
مستوفى ما اوجبه اذا صير فضاء فلا ضمان عليه ولا اجاره ومن ليس لعلمه اثر في العين لربح العين
كالكال والذبح

قوله لا يجوز وهو قولنا هو ضامن حتى يملكه الى صاحبه وكذلك هذه الامتيازات في الودعة والعقار
فصل رجل اشترى ثيابا من رجل فخرج فخرج ذلك الشترج واسرجه شترج بميله فلا ضمان
عليه وان اسرجه شترج من رجل فخرج ذلك الشترج بالكلين يوكف بميله ضمن عند ابي حنيفة
رجله له وقال لا يضمن **فصل** رجل استأجر حمارا ليعمل له في طريق كذا فحذبه طريق
غيره فبطلت له الشترج فلا ضمان عليه وان لم يلحقه الاجر وان عمل في البحر فبطلت له الشترج
ممن وان لم يلحقه الاجر **فصل** رجل استأجر ارضا ليزرعها فحضره ريح فطبت رعيه فضمن ما تقصه ولا
اج عليه **فصل** رجل دفع الى حياض ثوبا فحضره ريح فطبت رعيه فضمن ما تقصه ولا
ضمنه الثوب ولزمت له ارض الغنم واعطاه لغيره فبطلت له الشترج وان لم يلحقه الاجر
ثم انكره يضمن الطريق قال ابو يوسف يلزمه الاجر قبل ان يتركه بلزمه بعد ان يتركه
وقال محمد رحمه الله لا يضمن عنه الاجر وان اقام البيئته فسكنه وهو موقوف

باب نفق الاجارة وانقضاءها

يصح شرط الاجارة وان استأجر دارا لم يبرأ فله جبار الروبة وان وجد بالدار المشقة
فيها فليس بالشكر فله الفسخ **فصل** ونفسه الاجارة بالعذر فان استأجر دارا في السوق
ببشرطه فانفسه فانفسه فله الفسخ فله الفسخ فله الفسخ فله الفسخ فله الفسخ فله الفسخ
داية لئلا يظن انما بد الشكر ان يفسخ الشترج فله الفسخ فله الفسخ فله الفسخ فله الفسخ فله الفسخ
وان وجد الشكر في كراعه منته او وجد الشكر في كراعه منته واحف وادق فليس بعذر ولزمت الاجارة
الحيطة فانفسه فله الفسخ فله الفسخ فله الفسخ فله الفسخ فله الفسخ فله الفسخ فله الفسخ
وان لم يجد عذرا لم يفسخ فله الفسخ فله الفسخ فله الفسخ فله الفسخ فله الفسخ فله الفسخ
ولو وجد عذرا لم يفسخ فله الفسخ فله الفسخ فله الفسخ فله الفسخ فله الفسخ فله الفسخ
سويج ذكرنا عذرا فانفسه فله الفسخ فله الفسخ فله الفسخ فله الفسخ فله الفسخ فله الفسخ

فصل واذا احد العاقدين قد عجز عن الاجارة لغيره انفسه فله الفسخ فله الفسخ فله الفسخ فله الفسخ فله الفسخ
الدار او انفسه فله الفسخ فله الفسخ فله الفسخ فله الفسخ فله الفسخ فله الفسخ فله الفسخ
بكتاب الشترج فله الفسخ فله الفسخ فله الفسخ فله الفسخ فله الفسخ فله الفسخ فله الفسخ
وفي الارض رعية فانفسه فله الفسخ فله الفسخ فله الفسخ فله الفسخ فله الفسخ فله الفسخ
اذا قال لا استأجره فله الفسخ فله الفسخ فله الفسخ فله الفسخ فله الفسخ فله الفسخ فله الفسخ

بلا يفسد

والمعنى

عليه بعد او يوفى له ما اقره ان يهد عليه شاهد انه اقره به شراسته وشهدا على من
واختلاف في اول الفسخ فله الفسخ فله الفسخ فله الفسخ فله الفسخ فله الفسخ فله الفسخ
في الفسخ فله الفسخ فله الفسخ فله الفسخ فله الفسخ فله الفسخ فله الفسخ فله الفسخ
نصفه لغير نصيبه امسكنا لنقول فله الفسخ فله الفسخ فله الفسخ فله الفسخ فله الفسخ فله الفسخ
الحيطة وان قال فله الفسخ فله الفسخ فله الفسخ فله الفسخ فله الفسخ فله الفسخ فله الفسخ
رجله له وقال ابو يوسف رجله له ان كان حيا فله الفسخ فله الفسخ فله الفسخ فله الفسخ فله الفسخ
وقال محمد رحمه الله ان كان المصانع معوقا فله الفسخ فله الفسخ فله الفسخ فله الفسخ فله الفسخ
واذا قال الحيطة فله الفسخ فله الفسخ فله الفسخ فله الفسخ فله الفسخ فله الفسخ فله الفسخ
لنقول فله الفسخ فله الفسخ فله الفسخ فله الفسخ فله الفسخ فله الفسخ فله الفسخ فله الفسخ
وقال ابو يوسف رحمه الله ان كان حيا فله الفسخ فله الفسخ فله الفسخ فله الفسخ فله الفسخ
للمصانع ولزمت له الفسخ فله الفسخ فله الفسخ فله الفسخ فله الفسخ فله الفسخ فله الفسخ
الأم يجوز عند ابو يوسف رحمه الله لو كان في حيا فله الفسخ فله الفسخ فله الفسخ فله الفسخ فله الفسخ

كتاب المزارعة

باب المزارعة بالنفق والمالك

قال ابو حنيفة رحمه الله لا يجوز المزارعة فان كرس الارض وزرعها ولم يخرج شيئا فله لغيره وقال ابو
يوسف رحمه الله لا يجوز المزارعة على جرح من الخارج من الارض وقال محمد رحمه الله المزارعة
على اربعة اوجه فثلث منها جارية وهو ان يزرع المزارع البذر او المال كله من المزارع او البذر
والمال كله من المزارع او البذر او المال كله من المزارع او البذر او المال كله من المزارع او البذر
والبذر او المال كله من المزارع او البذر او المال كله من المزارع او البذر او المال كله من المزارع
ومن ابي يوسف انه يجوز المزارعة على اربعة اوجه فثلث منها جارية وهو ان يزرع المزارع البذر او المال
المزارعة فله الفسخ فله الفسخ فله الفسخ فله الفسخ فله الفسخ فله الفسخ فله الفسخ
على اربعة اوجه فثلث منها جارية وهو ان يزرع المزارع البذر او المال كله من المزارع او البذر
مستأجر او من كان المزارع من قبله فله الفسخ فله الفسخ فله الفسخ فله الفسخ فله الفسخ
لا يجوز اذا عجزت المزارعة فله الفسخ فله الفسخ فله الفسخ فله الفسخ فله الفسخ فله الفسخ
اجرة الحاكم على العمل **فصل** البنية المزارعة الاجارة عند محمد رحمه الله ولا يصح المزارعة الا اذا

الشرط بخلافه في وجه بل في قول أبي يوسف رحمه الله انه لا يجوز المزارعة الا اذا شرط لكل واحد منهما
جزء من الثمن ولزم دفع ارضه معا لمدة معلومة يفرق بينهما العامل على الثمن والزارع
بجانبها جاز فان شرط الثمن لم يستحب الاخراس من ثمن الثمن كما بينا واذ قال صاحب
الارض واليد شرطت لك الثلث وقال المزارع بل النصف وعشرون افقره قال قول الدافع
عند أبي حنيفة رحمه الله وقال في قول المزارع والله سبحانه ونفاه لمعلم

المزارعة القاسية

اذ لم يسم ما يزرعه في سنة فان احتسما قبل ان يزرعها فسخ في ان لم يختصما حتى يزرع وحده
وانقضت مدة هذه المأجورة فله رب الارض المستحق لا غير وان شرط للاحد منهما فسخا فمعلومة في
قاسية وان شرط في المسيات والسواقي فكذلك واذ افسدت المزارعة فالحاج للاحد من البذر
فان كان من رب الارض فلهما بل ليعمله ليزاد على المشرط وقال محمد رحمه الله ليعمله بالثاني
ما يطلع وان كان البذر من العامل فلهما صاحب الارض ليعمله متى كان الزرع للعامل ودفع اجر
الارض فانه يدفع البذر ليعمل الارض وموسمه ويتصدق بالفضل وان كان النوع لرب الارض
واعطى العامل لا يتصدق بالفضل واذ افسدت المزارعة ولم يخرج الارض شيئا فان كان البذر
من العامل عزم اجر الارض والبذر ان كان البذر من رب الارض عزم للعامل ليعمله واذ ادفع البذر
مزارعة على لزوم دفعه العامل في ارضه في قاسية وقال ابو يوسف رحمه الله انما هي جازية
فروع ارض بين جبلين دفعها احدهما للاحد صاحبه ليربها يدبره في لزوم ذلك الاحتاج قال
بعض النسخ هي قاسية وقال في بعضها هي جازية والله سبحانه ونفاه لمعلم

ما ينسب المزارعة من الشروط وما لا ينسب

احرة الخضاد والرفع والديار والتدريه كلها باختيار شرط على العامل من شرط كافي المعاملة
اذا شرط قطع التمر على العامل عن ليه يوسف رحمه الله لشرط الخضاد على العامل لا يفيد وهو احراز
المنع وان شرط عليه ما ينفع الزرع على ان ينفق لا يفيد واذ دفع ارضه للاحد وجعل على الزرع ربحه
يضمنه ويقره ومعه هذا الرجل على الاحتاج بينهما اثلاثا ففوق قاسية فان دفعه على هذا فالثالث
لرب الارض والثالث للاحد البذر وعليه العامل مع اجر عمله ولا يتصدق هو ولا رب الارض بشي
لان العتق لم يدخل من فعله ولو كان البذر من قبل رب الارض في هذه المسئلة فالمزارعة جازية
والثالث لرب الارض والثالث للعاملين واذ شرط ان يزرع في اقل رجب فذلك النصف وان زرع في

لله

في اخره فذلك الثلث هو على اختلاف الدعي في الاجازة ولودفع ارضه الى جبلين على ان يزرعا
بشراهما على من لا حدما على رب الارض مائة وروعم فالمزارعة قاسية في قياس قول أبي حنيفة
رحمه الله وتبين انهما المزارعة بينة وبين الذي شرط له مائة قاسية وبين آخر جازية والله اعلم

الشرط للعبيد

اذا اشترط بعض المحتاج لعبد احداهما والعبد ما دون فان كان البذر من رب الارض وشرط لعبد
ولا بد من عليه جازية شرط عليه العلم لا وان كان عليه دين وشرط عليه العمل جاز وان لم يشترط
عليه العمل فشرط للعبيد يكون الدافع على اختلاف المذهبين لشرط لعبد المزارعة ولا دين عليه
او كان عليه دين وشرط العمل عليه جاز ولو كان عليه دين ولم يشترط العمل عليه في قياس قول
أبي حنيفة رحمه الله ما شرط للعبيد بكون رب الارض والبذر في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله واما اذا كان
البذر من المزارع فشرط لعبد ودين عليه جاز ولو كان عليه دين وشرط العمل عليه فالمزارعة
بين الدافع والمزارع جازية وبينه وبين العبد قاسية كانه دفع الى رجلين مزارعة والبذر بينهما
ولو لم يشترط على العبد العمل فشرط للعبيد ان على اختلاف المذهبين ولو شرط للعبد رب الارض
فان لم يكن على العبد دين ولم يشترط عليه العمل جاز ونصيبه لرب الارض لشرط عليه العمل فالمزارعة
قاسية كشرط المقر ولو كان على العبد دين فان شرط عليه العمل فالمزارعة في حق العبد قاسية
وفي حق المزارعة جازية وان لم يشترط على العبد العمل جاز وما شرط للعبد فهو المزارع في قول أبي حنيفة
رحمه الله على قياس قول من اجاز المزارعة وعلى قولهما لرب الارض والله سبحانه ونفاه لمعلم

العذر في المزارعة

وينسخ المزارعة باعذار ومن العذر ان يكون عليه قاذح لا يمكن اداؤه من ثمن هذا الارض فاذل
انقضت مدة المزارعة والزرع لم يبدك بعد فعمل المزارع اجر مثل نصيبه من الارض الا ان يتحصن
والنفقة على الزرع عليها على من ادركها والله سبحانه ونفاه لمعلم

العسر في المزارعة

ارض عسر فتم مزارعة فالعسر كل عسر لا يرضى به في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله فان شرف الزرع بعد
ما سقط عنه نصف العسر وعليه ان يفرغ نصف العسر وان شرف قبل الحصاد سقط عنه العسر وقال
العسر عليه من الخارج ولشرف قبل الحصاد او بعد سقط العسر منه ولا ينقصه من عسر او فروع
وزرعها ان لم ينقص المزارعة فالعسر والخارج على الزرع وان نقصه فعليه النقصان والعسر والخارج

صدد

عليه ربنا عند أبي حنيفة رحمه الله وقال لا على الغائب ولما انفصلت بنظر لزر كان انقضت اقل
من مقدار الخراج فخرج على الغائب وسقط عنه النقصان وان كان النقصان اكثر فعليه النقصان
وعلى رب الارض الخراج **باب ما إذا كان الزوج من ارضه بالنصف ولم يملكها غيره جاز النكاح** وسقطت المزارعة
اذا تزوج امرأة على ان تزرع هي ارضه بالنصف ولم يملكها غيره جاز النكاح وسقطت المزارعة
ومهر مثل ربع نصف الارض وان طلقها قبل الدخول فله ربع اجر مثل الارض وهذا قول أبي يوسف رحمه الله
واما عند محمد لعامة مسلمة لا يجاوز به ارض وان طلقها قبلها النصف فان كان البذر من الدافع فلها
المهر عند محمد جميعا وان كان الارض من قبل المرأة والعل من قبل الزوج فان كان البذر من قبلها
فعلى اختلاف لزر كان البذر من قبلها فلها مهر مثلها بالانفاق وان نكحها على شرط فله مهر
بالنصف فلها مهر مثل عند محمد فان شرط ان يعمل الزوج في تحصيلها بالنصف فعلى اختلاف فقهاء
مشيئة بل ذلك هذه المسائل الست في النكاح والمهر الذي قبضت وكذا هذه المسائل
الست في المهر عن دم الفداء لان في دم العويك الدية فصارت احوال فان عثرته تسعة فها
اختلاف وتسعة فها انفاق فان عثرته في المزارعة وستة في العاملة والله اعلم

كتاب أحكام الأرض المتعاقبة

كل ارض يملكها مسلم او ذي لا يزدل ملكه عنها بخلافها وما قرب من العام فليس يملكها ولا يجوز احياؤها
ويترك مرغبا لو ابنى اهل القرية ومطروحا كحيا يدوم ويحتطهم وما بعد منه ولم يملك قبل ذلك
تتفاوت فان بعضهم الموات ما لا ينفع به من الاراضي لا تسقط اعانة او لحيلة الماء عليه وما
استنه ذلك مما منع الزراعة فاما كان منها عا ديا كان ملكا له اذ كان مملوكا في الاسلام لا يعلم له
مالك بعينه وهو بعيد من القرية وحد البعيد عن ابي يوسف رحمه الله في املاله انه الذي
اذا وقف الرجل على ارضه من العام فنادى باعلى صوته لم يجمع اقرب من العام اليه من احياء
ياذن الامام ملكه من احياء بغير اذن الامام لم يملكه عند أبي حنيفة رحمه الله وعند مالك ويملك
الذي بالاحياء كما يملك المسلم من حجر ارضه باذن الامام ولم يعرها ثلاث سنين اخذها الامام ودفعها
للمغرم ومن احياء ارضه بآء السماء في ارض حشره ان سقاها من بئر من احياء المسلمين قال ابو
يوسف سقاها من ماء الخراج في ارض خراج ولن سقاها من ماء البئر في ارض غير خراج قال محمد رحمه الله
ان كان سقاها من احياء العظام التي هي لله تعالى كالينابيع والفرات وما استنه في ارض حشره وان
سقاها من بئر حفرها الامام من مال الخراج في ارض حراج ومن حفر بئرا في ارض موات فلا حريم

له عند أبي حنيفة رحمه الله وقال لا حريم حريم وهو ملكي طيبه ومن كان له بئر في ارض غير مباح حريم
له عند أبي حنيفة رحمه الله لان بئره يملكه على ذلك واستناه لغائب ارضه قاله مسند النبي
عليه وسلم يملكها طيبه ومن حفر بئرا في ارضه فله حريمه فان كان للمعطل حريمها من كل جانب
اربعة اذ كان اياها بئر ايجل نجاد واربعة بئر ايجل ما بيناها اليه ايجل وحريم بئر الناحية من
درافق من كل جانب حريم العين حشابة دراع من كل جانب وفي رواية لزر مائة دراع ومن كانت في
ارضه بئر اربعين كان له منع الناس من دخول ارضه لان يكون الناس اليه حاجه ولا يجدون بدا
منه فيكون عليه ايا حريمها او لئلا يفسد عليهم اياها حريمه ذلك لزرعهم ومن غلبه دخل ارضه فله
شيء من ماء اياها وانها قد ملكها وليس لرب الارض اخذ ذلك منه وكذلك النخل والاشجار
في ذلك والماء سوار ولا يجوز احد سواي حفر في بئر من الماء ولا يبيع كلابه ولا يارب ارضه
الا ان يخذ ذلك فيكون ماله له باخذ اياه فيجوز له بيعه بعد ذلك كما يجوز بيعه لسائر امواله
سواء وما ترك الفرات والدجلة ويعدل عنه ويجوز عوده اليه لم يجر احياؤه وان كان لا يجوز لزر
يعود يجوز احياؤه وهو كالنوايا اذ لم يكن حريا للعامر يملكه من احياء باذن الامام وليس بجائز لحرم

كتاب الوقت والصدق

اذا جعل الرجل ارضه وقتا في حياته وصحة على اقل ما عاينهم او الفقراء او المحتاجين للكنة
او جعل غلة ذلك لهم وامضا على ذلك في حيوة جاز فان مات كان ميراثا بين ورثته على ارض
الله تعالى عند أبي حنيفة رحمه الله لان بئره الى الحكم فيحكم بعهدة ذلك وبمضيته او الورثة اجاز ذلك
وامض على ما راي الميت او جوي بان يوقف بعد موته ويخرج من ذلك ماله فيكون فقا جاز **قال**
ابو يوسف ومحمد رحمهما الله بئره الوقت يخرج عن ملكه في حيوة ولا يصير ميراثا ولا يكون الرجوع فيها
ولو انه قال لا يفي هذه صفة موقوفة في حيوة بعد وفاته فيجوز في قول أبي حنيفة ايضا فيصير ميراثا ومن
اهل البصرة يجز وان لم يخرجها من يده ولا يجوز عند محمد وابن ابي ليلى حتى يخرجها من يده وبئره الى
البنم الذي يترجم عليه ويرى ويعرف لاني فيها جعل رجعة وقت الشاع عند أبي يوسف رحمه الله وقال محمد لا يجوز
وان اشترط لنفسه من شئ في الوقت شيئا او اشترط عليها لغيره ما دام حيا جاز عند أبي يوسف كما
لو وقف على ارضه او ارضه وقال لا يجوز لان لا يشترط اليه من شيئا ومن قول اهل البصرة ولا يجوز
الوقت عند محمد رحمه الله حتى يجعل لغيره بجهة لا يقطع ابتداء الفقهاء المسلمين وقال ابو يوسف رحمه الله جاز
وصار لغيره الفقهاء وان لم يجعل لغيره الفقهاء بل يبيع وقت العتار ولا يبيع وقت فائيل ويحذر قال ابو يوسف رحمه الله

اذا وقف ضيفه بغيره واكثره دم عيده بن جابر واذا صح الوقف فلا يجوز بيعه ولا هبته الا ان
 يكون ما عدا ي بوقف فبطل الشريك النعمة فيصح ما سميته والواجب ان يمتد من
 ارتفاع الوقف بغيره شرط ذلك في الوقف او لم بشرط وان وقف انا على شئ والد له فله ان يبي
 من الشئ في ان امتنع من ذلك او كان فقيرا اجزا كما وعده باجره ثم دة الى الشئ كما انهم
 من الوقف ان الله يعرف الحاكم له عان الوقف ان احتاج اليه وان استغنى عنه امسكه حتى يحتاج
 الى عان فبصرفه فيها ولا يجوز ان يسميه من مستحق الوقف بشرط الوافق قسمه غلة الوقف
 لنفسه او جعل الولاية اليه جاز عند اي حينة رحمه الله **فصل** اذا بني مسجد لم
 يزل ملكه عنه حتى يورثه عن ملكه بغير بيعه وباذن الناس بالصلوة فيه ثم عند اي حينة
 ويجهل لا يصير سجدا لم يضل بغير اجماعه باذن اقامه باذنه وبطل الشئ عند بيعه اذا ضل فيه واحد
 صار سجدا وفي قول اي بوقف رحمه الله بغير حجة بقوله جعلته سجدا وان لم يضل فيها من
 بيعه شاة للمسلمين او خاتبة كسبه بنو السيل او ربا ظا او جعل ارضه مقبرة لم يزل ملكه عن ذلك
 عند اي حينة رحمه الله حتى يحكم به حاكم فان ابو يوسف يزول ملكه بالقول **فان** محمد اذا
 استغنى الناس من الشاة وسكنوا الكان والرباط ودفعوا المقبرة زال الملك ولو وقف منه
 على انه بائع ثلثة ايام صح الوقف والشرط عند اي بوقف رحمه الله وعن محمد رحمه الله ان الوقف
 باطل وهو قول هلال بن يحيى رحمه الله وقال يوسف بن خالد رحمه الله الوقف جاز بشرط
 باطل ولو وقف ارض على شرط ان يبيد له ارضا لغوي فالوقف جاز بشرط باطل في قول
 محمد وهو قول يوسف بن خالد وفي قول اي بوقف الوقف جاز بشرط جازين وهو قول هلال
 وانفقوا ان لا يبي مسجد على ان يبي ارضي لم يبيد له فهو جاز بشرط باطل

فصل فان ابو يوسف ومحمد رحمه الله لم يجز بيعه في سبيل الله فانه يبيع
 ما هدم من ذلك او صار محال به ينتفع به في ذلك ومن قال داري هذه صدقة في المسكين فعليه
 ان يصدق ما لم يصدق بغيره الله ارجاه وترى ان جميع مالي صدقة او قال جميع ما املك
 صدقة المساكين فانه يصدق بجميع ما يملك من السوايم والصلوات واموال التجار غير العتق والرفق
 استحق ما وان كان له عرو من لغير التجار لا يلزمه ويكفي فانه اذا اصاب ما لا يصدق بمثلها
 امسك في قول اي حينة رحمه الله في قول محمد ايضا وقال رحمه الله يلزمه التصرف بجميع امواله
 وعن لي يوسف رحمه الله انما قال في امسك صدقة بغير التصرف بجميع ما يملك من الرقة وغيره ان كان له سواها لم

كبر اليمين

باب في الصدقة

الصدقة تصح بالايحاب والقبول والتبعض فان تبعض الموهوب الموهوب له في المجلس بغير الوهاب
 وان قبض بعد اقرار لم يجز ان ياذن له الوهاب في التبعض وان وهب له ودفعه في يده
 او عاينه قبلها صح ملكه وان كان رهنا في يده او بقا لم يجز له التبعض مستألف وان وهب له
 لابنه الصغير هبة ملكه لا يذن له عند وان وهب للصغير اجنبي تمت قبضه له واذا وهب لغيره
 هبة تبصره وله له وان كان في حرامه فبصرفه له جاز وكذلك اذا كان في حرام اجنبي يريه
 فبصرفه له جاز وان قبض الصبي الهبة بنفسه وهو يصدق جاز والهبة للفقير صدقة والصدقة

باب في النكاح التي تمنع هبة والتي لا تمنع هبة

وتصدق الهبة بقوله وهبت وخلت واعطيت والطعنك هذا الطعام وجعلت هذا النكاح
 والفرق هذا الذي اداري لك عري وجعلت على هذا الدابة اذ ادركت الهبة بمن هبة والشرط
 نفسه البيع لا نفسه الهبة ولو وهب له دارا على ان يرد عليه شاة منها او بغيره منها او وهب له حاربه على
 ان يرد عليه ارضي لم يبيعه او يتخذ اثم ولله فله هبة جازية والشرط باطل وان قال جعلت داري هذه
 لك عري او عري او حيتي او حيتي فاذممت فهو لك رد على فيكون الدار له والشرط باطل
 وان قال هذه الدار لك برقي او حيتي ودفعها اليه فهي عارية باخذ منه مني شاة وقال ابو
 يوسف رحمه الله اذا تبصره فهي له مثل العري وقوله برقي وجعلت باطل وهذا الذي لك عري
 او هذه الشاة او هذه الدار لك مبيحة فهي عارية في قول محمد وجعلت الشاة انما يكون لغيره وكذلك
 لو قال دارك لك هبة شئ او شئ هبة فهي عارية ولو قال هذه الدار لك شئ عري او عري شئ
 فهي عارية ولو قال عري شئ فهي صدقة شئ ونحوها وفي غير مستوفق والله سبحانه اعلم

باب في الصدقة من الهبة وما لا يجوز

الهبة والصدقة لا تصحان فيما ينقسم المحوزة مقسومة ولا يجوز ذلك في شئ فان وهب دارا
 منقولة بمساحة او طر فاستحوذ راقصا فيها زرع لم تصح الهبة فان وهب له التمر دون النخل او الزرع
 دون الدار لم يصدق له لم يجز فان سلم الارض والنخل اليه لم يصح ايضا وكذلك لو وهب نصف دار
 او نصف الدار وسلم الجميع لم يجز وفي شئ ملك الوهاب وان فرقه وسلمها او كانت مائة فاقسمها
 اليه جاز وان وهب رجلان دارا او غيرها ما ينقسم لا يقسم لرجل جاز وان وهب لرجلين او تصدق على
 رجلين عشرين دارا او الف درهم او كلى او وزني او عدد دي لم يجز عند اي حينة رحمه الله ان يقسم ثم

سلم اليها وقال لا يجوز ان لا يوجب شيئا لا يجعل النفس كجسد اداة ولا لو تصدق به على
 فقير من ولو ذهب نصف اير غير منقسم لرجل لم يجر وان ذهب نصف عبد بخره وان
 ذهب اثار الرجلين بشرط واحد مما تملكها ولا لاخر لملكها لم يجر عندنا في حبيبة وابي يوسف
 وجاز عند محمد رحمه الله ولو ذهب له ما في بطن جارية ما في بطن غنمه او منافي سمسم
 او دفت في حنطة لم يجر وان طحن وسلم لم يجر ايضا وان ذهب له دين في ذمته عربية فبعضه
 باذنه جاز وان ذهب له جارية او حبل ثا واستغنى ما في بطنها جازت الهبة في الام والكل
 جرمها واذا شهد شاهدان على ان اثار الواهب بالهبة والتبضع والتصدق والتبضع والرهين
 والتبضع لا يجوز في قول ابي حنيفة رحمه الله ما اذا لم يشهدوا على معاينة التبضع ويجوز في
 قوله لا لا وهو قولنا في رجل اعطى رجلا اذرا على لزم نفسه صدقة ونصفها هبة جاز عند
 ابي حنيفة وقال زفر رحمه الله لا يجوز **باب الرجوع في الهبة**
 الهبة على وجهين وجه في الرجوع ووجه لا يجوز فان خلت الهبة من العوض لم يرد
 في نفسه ولم يخرج من يد الموهوب له فلو اهب الرجوع فيها ويكره له ذلك وللموهوب له الاستماع
 من دونه اليه وله التعرف فيها ما لم يحكم الحاكم عليه بردا والعوض قد يكون مالا وقد يكون ثوبا لله تعالى
 فان ذهب لعيني فوضعه المال فان اعراض عنه ولو كان له الرجوع وان ذهب لغيره فمقتضى
 ولا يرجع فيها وكذلك اذا ذهب لذي رحم حرم منه الرجوع او للزوجة ولو ذهب لعبد
 احبته او لامة امرائه فلا يرجع عند ابي حنيفة رحمه الله كالودع لراحمته وهو عبد او لمراته
 وهي امه وقال له ان يرجع واذا ذهب لمالك فعتق يرجع فان عجز يرجع عند ابي يوسف رحمه الله
 لزم له بكن مولاه وذو رحم محرم منه وقال محمد رحمه الله لا يرجع ولو اراد الرجوع في حال كتابته قالوا
 ينبغي الرجوع **فصل** من ذهب شاة فذبحها الموهوب له فلو اهب ان يرجع وان ضحى بها
 كذلك عند محمد رحمه الله وقال ابو يوسف لا يرجع ولو ذهب له ثوبا فجعله الموهوب له صدقة
 لم يجر كان للواهب الرجوع في قول ابي حنيفة ومحمد رحمه الله ولو عجز عن الرجوع لزم الواهب لا يرجع
 ومن ذهب لمريض ثم رجع بقبضه قاضي جاز ولو رجع بغير قبضه بخره هبة مبتدأة من المريض وفي
 بعض الروايات الرجوع بقبضه وبغير قبضه سواء وهو جاز وتعلم الفرق بينه وبين الخط والفقارة
 والخبازة مانعة من الرجوع عند ابي يوسف رحمه الله غير ما نفعه عند زفر رحمه الله جاز ولو اهدى ثوبا فابت
 به ثوبا به ثوبا اذ يبي بها بيت او دكا او اريا كان ذلك زبادة فيها وليس للرجوع في ثوبها ولو باع

عنه

صنفه غير منقسم فلو ان يرجع في النصف الباقي ان لم يبع شيئا منه فله ان يرجع في نفسه **فصل**
 له على احوال قد رجم فقال اذا جاءه عذ فهو لك او انت منه بري او فان اذ اذ انت النصفان
 فلك النصف اولت بري من نصفه هو باطل **فصل** ان اقال الله له هبة كان
 حبيرا فذكر عند ابي ادم وزفر رحمه الله عند ذك الوهاب وملك هدي قالوا لو اهب
 ويرجع وقال زفر رحمه الله قول الموهوب له كالمو قال الموهوب له انا صبيغته وقال الواهب هبتك
 هدي والله اعلم **باب الرجوع في الهبة**
 رجل ذهب لرجل هبة على ان يهب له عينا فليس شيء حتى يقبضه ثم هو كالبيع برهان بالقبض والقبض
 الموهوب لمن هبته فقال هذا جاز لا هبتك او هذا عوض لك من هبتك او بدل هبتك او مكالفا
 هبتك وقبضه فليس الرجوع فيها وكذلك ان عوضه الاجنبي امره او بغير امره وليس الرجوع ايضا
 ان يرجع في عوضه على احد مما دلر استخفت الهبة روح العوض في العوض ولزكان العوض
 مستلحا صفة ومن ابي يوسف انه لا يفسد العوض ولا يفسد نصف الهبة رجع بنصف العوض
 وان استحق نصف العوض فليس الواهب ان يرجع في الهبة لا ان يرد ما بقي من العوض وقال
 زفر له ان يرجع في نصف الهبة ولو استحق جمع العوض كان له ان يرجع في الهبة ان كانت قايمة
 وان كانت هائلة لا يرجع **فصل** ويمنع الرجوع لغيره او لا وفي العطايا والعاد
 في ذلك عند ابي يوسف التسوية بينهم في قول محمد رحمه الله على سبيل مواريثهم منه ولو لو
 فان لوي على خلاف ذلك كرهناه وامضينا عليه والله سبحانه وتعالى اعلم

باب المقتطعة

اذا وجد لقطه وخشي ضايقها قال لا حيل له ان يخذها ويهذله احد بالقطعة وليؤثر ليردها
 على صاحبها فاذا اخذها واستبدل ذلك فهي امانة لا ضمان عليه لزمه ان كان اقل من عشرة دراهم
 عرفه اياها ولزك سعة فضا عدا عرفها ستمه ولزك مائة او اكثر عرفه حتى في الاسواق وعلى ثوبا
 المساجد فان جاء صاحبها واستخفى بينة دفعه اليه ولا يصدق به على الكس اذا كان ذاهبا جرح
 له الاستماع بها ولزك ان عيانا لم يجر له الاستماع به ولا يصدق به على عيني ويجوز له ان يصدق به اذا كان
 عيني على ابيه او ابنته وزوجته اذا كانوا فقرا فاذا تصدق بها ثم جاء صاحبها فليس باليأس والمضي
 الصدقة وله ثوبها ولزك من المقتطعة ولزك اخذها ولم يشهد بها فضاقت له من ثوبها حبيبة
 رحمه الله خلافا لابي يوسف فانه قال لا ضمان عليه بعد الرجوع ان انا اخذها لم يجره ولزك ان الذي

فرض

وصف اللقطة واي الملقط ان يدفع اليه لا يمينه كان له ذلك ولم يجز الحاكم على تسليمه الى
المدعي وان اراد ان يسلخ ذلك ان كانت اللقطة مما لا يمتدحى على الفاد عزها حتى
اذا جنى الفاد دفعه بها ويحتمل ان لا يمتدحى في الفاد والبقر وان استقر الملقط على غيره
اذن الحاكم هو مستريح وان استقر امر كان ذلك رتباً على صاحبها وان رغب ذلك الى الحاكم نظر
فيه فان كان للبيضة منفعة اوجها وانفق عليها من امواله لم يكن لها منفعة وخاف من يستوف
النفقة فيمتدحى بها وامر بحفظها ثم حكم النبي حكم اللقطة نفسها ولزكان اصلها لانفاق
عليها اذن في جعل النفقة رتباً على مالها فاذا حصل الملقط لم ينعوض عنه حتى ياخذ النفقة واللقطة
في الحبل والحرم سواء فاذا اخذ لقطه ثم رده الى الموضع بري من العنان عند رده له وقال ابو
يوسف رحمه الله ان اخذها لنفسه فهو حرام ولا يبرأ حتى يرد الى صاحبها وذلك اذا وجد
خاتمة فركها ثم ردها الى الموضع الذي وجد في الموضع وعند ابو يوسف لا يبرأ ولو جاء الى
رجل يابم فاجع الحاكم من اصابه او دراهم من كتمه اخفى من رجله ثم عاده في هذا اليوم اذ في يوم لو
يبرأ عند فرد قال ابو يوسف اذا رده في هذا اليوم يبرأ وان استقطم ثم نام فاعاده لا يبرأ واذا
اقر الملقط ان يلاين ودفع اليه بغير مظنة فاقام رجل البيضة انما له فهو حرام وان كان دفع بفضاء
ففيه روايتان في رواية يعنى وهو يوافق فمجرد رده له وفي رواية لا يعنى وهو يوافق فمجرد رده
يوسف رحمه الله واصل الاختلاف فيمن قال او دعني فلان ودفع اليه بفضاء ثم اقر به لغيره او قامت
عليه البيضة فهو على الاختلاف الذي بينا واخذ البعير وتعرفه اخفى من رده اذا خاف عليها
الضياع والهلاك والله سبحانه وتعالى اعلم **باب اللقطة**
اللقطة حر ونفقة من بيت المال فان التقط رجل لم يكن لغيره الاخذ من يده ولا ردي مدعي انه
ابنه قالوا لقولك ولز ادعاه اثنان ووصف احد ما عاله في جسد فواوي به وان لم
يصلح احد من شيا جعلناه انهما جميعاً فاذا وجد غيرهم امضار المسلمين اذ في قرية من قراهم وادعي
ذمي انه ابنه بنفسه منه اسما تاو اما بينه قال في كتاب اللقطة العبرة للمكان لا بغيره للواحد
كان كان الواحد سماً او كان اهل الذمة فهو كافٍ ولا كافٍ على العلى فوسم وقال في رواية
ابن سماعه هو على دين الواحد وفي رواية كتاب العبرة ان كان مسلم فهو مسلم وادعي اللقطة
لم يثبت منه وان ادعي عبداً انه ابنه بنفسه منه وكان حراً وان وجد مع اللقطة مال مسد عليه
فقاله ولا يجوز لللقط تزويج اللقطة ولا تعرف في مال اللقطة ويجوز لغيره ان يبيعها وان ادعت امرأة

اذا كان لم يثبت وان ادعت انه ابنه من زوج وصدر في الزوج على ذلك فيعنى به لهما وجعل بينهما
وما يتفق الملقط على اللقطة كان فيه مستوفى ولا يرجع به على احد الا ان يتفق عليه باي الحاكم
فانه يرجع على اللقطة اذا ملك في الساعات وتركها الا ان كان لبيت المال لم يكن له وارث واذا
قتل اللقطة بعد اقل سلطان باخبار الساعات قتل فانه وارثه صالح على الدية عند ابي حنيفة
ومحمد رحمه الله وقال ابو يوسف رحمه الله لا يجوز له ان يقتل ولكن له ان يأخذ الدية ولا يجوز
له ان يعفو عندهم جميعاً **باب اللقطة**
اذا ابن مملوك ورد على مولا من ميرة لئلا ايام فمعا عدا فله عليه ليجعل الميرور دية
وان رده اقل من ذلك يحسب له ولزكان قيمته اقل من ربعين فغنى له قيمته لئلا ردها عند
لج حنيفة رحمه الله واي يوسف الاول ثم قال ابو يوسف له ان يعفو ردها وان كان قيمته درهما
وحكم لا يتقضى نفقته عليه وفي صباه من يدعي اخذه بعد اشهاده على انه انا اخذه لغيره او
ليده حكم اللقطة فان ابن من الذي رده فلا يجزى عليه ولزكان العبد ردها فاجعل على الرهن ولا
كتاب القاضى في العبد لا يتقضى عند ابي حنيفة ومحمد رحمه الله كافي الرواب والحواري وقال ابو
يوسف رحمه الله اذا شهد اليهود عند علي حليته بدفع الحجاب وبين حليته وبطل ذلك القاضى
كافي وبدفع العبد اليه ويأخذ منه كتيلاً وهو قول ابي يوسف الاول في الحواري ان يقبل ويرسل
على يدي امين واذا جاءه ابن واراه ولم يسل اليه حتى مات المولى فلا جعل له عند ابي يوسف
وقال محمد له ليجعل فيل وهو قول ابي حنيفة واذا قيم على العبد بيضة بقذف او قضا حراً لا يقيم
عليه حتى يجزى ميره عند ابي حنيفة واي يوسف وقال محمد يقيم كافي الرهن العبد والله اعلم

باب المفقود

اذا غاب الرجل عن اهل وقد خبره ثم انت عليه مدة يعلم فيها انه لا يعيش الرهن من ذلك حكم
بموتة وتزوج امراته وتفق ام ولده ومديره وتفق لابين ورثته ووقت ذلك ابو حنيفة في
رواية الحسن عنه مائة وعشرين سنة من يوم ذروته وعن ابي يوسف مائة سنة وهو احدث ما
يلح ومات قبل ذلك من ورثته لم يرث منه وينصب القاضى من يحفظ ماله ويقوم عليه بسبب
حقه ويتفق على وجهه واولاده من ماله لا يعرف بيئته وبين امراته والمفقود من احد
كان في حال مفقده والقاضى من ماله على اولاده الصغار ولزكانت والزمى الجار وعلى ابيه
ويتفق من ردها اذا كان المودع مفقوداً بذلك ولزكانت ولا حصص من بيتها ويبيع الحاكم من مالها ما يجزى

بالتسعة الثمن النصف فزاد على الاخوة وارواحهم والذين ما يعلو به الذين ابغى لنا هاهنا

سبلات ولد الملاعة وولد الزنا والمجوسي

اذا مات ولد الملاعة وولد الزنا ورثته امه واخوته لأمه وان كانت امها مولاة برها مولاة
امها وولها بنو ابي المجوسي بالنكاح لاما كان منه صحيحا حلالا **فصل** في مجوسي مات عن امه هي امه
التي ولدته وهي ايضا اخته لانيه كان ابيه تزوج اخته فولد له اياه ورثته تلك المال بانها
امه ونصف المال بانها اخته وكان ما بقي من المال ردا عليها لرحمتها للذين ورثت المتوفى بها برة
عليها بكون احد منها بقدر ما ورثته به ولما ترك امه هي بنته وهي اخته لانه كان تزوج له
فولد له اياه كان له نصف ما اتيه من ابيه ولا يجزيها لانها اخته لان لا اخت له من ابيه من ابيه
البنات **فصل** في الرد الفاضل عن فرض ذوي السهام مردود عليهم بقدر سهامهم كاعلى الزوجين

دوي الارحام

واذا لم يكن لليتيم عصبة ورثه ذوا الارحام وهم عشرة ولد البنت وولد الاخت وبنات
الاخ وبنات الاخ والخال والخاله اب لأم والعم لأم والعم وولد لأم من لأم وحسب ادبي ههنا فادام
حسب كون ولد البنت له ولد لابوين او احد ما دم بنات لاخته وولد لاخته من ولد ابوي ابويه او احد
وهم لاخته والخال اب والعمات واذا استوي ولدان في درجة فادام من ادبي بوارث والذين
ادبي من بعدهم واب لأم ادبي من ولد لأم ولخت وعمن لحيته رحمه له في اولاد البنات من الجد
اب لأم روايتان في رواية الجد ادبي وفي رواية اولاد البنات وانفتحت الروايتان عند الجد ادبي
من اولاد الارواح بنات لاخته وقالا اولاد الارواح بنات لاخته ادبي من الجد اب لأم

فصل ابو يوسف رحمه الله يعبر لا بد ان في اولاد البنات ولا يعبر بخلاف اصل ومحمد رحمه
يعبر بخلاف اصل ولا يعبر بخلاف لا بد ان في اولاد البنات ولا يعبر بخلاف اصل ومحمد رحمه
عند ابى يوسف لا بد ان في اولاد البنات ولا يعبر بخلاف اصل ومحمد رحمه
يوسف لا بد ان في اولاد البنات ولا يعبر بخلاف اصل ومحمد رحمه
متفرقات عند ابى يوسف المال كله للبنت لآب وام وعند محمد رحمه الله المال بينهما على حصة
كما هما نعمه وانفقوا انه لو ترك تلك الخالات متفرقات من المال كله للخالة لآب وام وكذلك لمتفرقات
فصل انه بين اخوين ولدت انتا فادعياها ما ماتت ابوها وترك هذا وعصبة قال ابو يوسف
رحمه الله النصف للبني للعصبة وكان من تركها الثلثان لانهما بنان من وجهين واسه سجان لمحمد

الحاصل

يجوز ان امرأة حامل لا يقسم الميراث ما لم تلد فان ارادوا ان يقسم الميراث روي ههنا من
ابى يوسف رحمه الله انه قال يحسن ميراث غلامين قال كذلك قول محمد رحمه الله وذكر الكشاف

الولاية

عن ابى يوسف انه يوقف نصيب ابن واحد **فصل** في الولاية
والعتيق اخو من دوي لارحام ان لم يكن معه عصبة ومولى المولاة يرث ان لم يكن له
وارث من رحم او عتاق واذا ترك العتيق ابنا مولاة وابن مولاة من مولاة مولاة قال
ابو يوسف سدس الولاية للابن الباقي للابن ولما ترك اخا مولاة وحيد مولاة قال ابو حنيفة
رحمه الله الولاية للجد وقال هو يعينها والولاية لابن يوسف وهو يبيع واسه لمحمد

اصول الشحيح

اذا كان في المسئلة نصفان نصف ما بين فاصلها من اثنين اذا كان بينهما ثلث وما بين اذ ثلثان فاصلها
من ثلاثة والربع وما بين او الربع والنصف من اربعة والعين او النصف وما بين من ثمانية
والسدس او الثلث والنصف من ستة وتقول الى سبعة وثمانية وتسعة وعشرة واذا
كان الربع والثلث والسدس من ثمانية عشر وتقول الى ثلاثة عشر وخمسة عشر وسبعة عشر
واذا كان ثلثان او ثلث او سدس من اربعة وعشرين وتقول الى سبع وعشرين

فصل اذا قسمت سهام المسئلة على الورثة فاستغنت لم يحجب الى ضرب فان لم تستغنى
فوزن منهم فاضرب عددهم في اصل المسئلة وعولها ان كانت على ثمانية فاضرب ثمانية
واخوين للمرأة الربع سهم ولا خوين ما بين ثلثة لا يقسم عليها ضربا البنين في اصل المسئلة وخوار
ثانية فتنها نصف ولما وافق سهامهم عددهم بان عددهم عدداك فوق الواحد فاضرب في عددهم
في اصل المسئلة كامراة وستة اخوة للمرأة الربع سهم ولا اخوة ثلثة فاضرب ثلثة عددهم في اصل المسئلة
فتنها نصف وان لم تقسم سهام فزيعين او اكثر فاضرب عدد الزوجين في لاقوم ما اجمع في عدد
الزوجين لثلاثهم ما اجمع في اصل المسئلة وان كانت اعدادا متساوية لاجزاء فاضرب احد الاعداد
في اصل المسئلة كامراة واخوين اضر بنين في اصل المسئلة ولما كانت احد العددين زوجا والآخر
فأدفع كل من عن لاقول رابع عشرة واخوين اضر بنين اربعة اجزاء من اثنين اذا كان العددين موافقين
لاؤخرين فاقسم ما اجمع في اصل المسئلة لاربعة عشرة وسنة تمام فاقسم ما اجمع في اصل المسئلة
فاضرب نصف احد ما في جميع الاخرين في اصل المسئلة وارضب سهام كل وارث في الزكاة فاقسم ما اجمع على

الذي يخرجه حتى ذلك الوقت ولم يعلم
 واذا لم تقسم الزكاة حتى مات احد الودين فان كان نصيبه من الميت الاول ينقسم على عدد ورثته
 فتدعى المسلمين باصحة منه لاوي وان لم ينقسم صححت من بقية الميت الثاني بالطريقة
 التي ذكرناها ثم ضربت احدي المسلمين في الاخرى ان لم يكن بين سهم الميت الثاني وبين
 ما صح منه من بقية موافقة وان كانت بينهما موافقة فاصرب وفق المسئلة الثانية في الاولي
 فاجتمع حتى المسلمين من ذلك من كان له من المسئلة الاولى حتى مضروب فاصحت منه المسئلة الثانية
 ومن كان له في المسئلة الثانية حتى مضروب في زكاة الميت الثاني فاذا اصبحت المسئلة وادركت
 معرفة ما يصيب كل واحد من صاحب الدراع فتمت ما صححت منه المسئلة على ثمانية واربعين فما
 خرج اخذت له سهام كل واوي على حدة واسه سبحانه وتعالى يعلم

باب افراز الورثة بداريت

اذا افر احد الابنين بعد الموت بزوجية للاب وكذا بآخر بقاسمه ما في يده عيشة اسم لهامنه
 سمان وله سبعة اسهم ولز افر باي لاب وكذا بآخر قاسمه المقر له ما في يده نصيب وان افر باخوين
 لا يقدرة اخو باصدا دون لاخر قال ابو يوسف رحمه الله ياخذ الصدة في يمين الذي اقر
 به خاصة بقاسمه ما في يده نصيبين وهو في قول ابو حنيفة رحمه الله وقال محمد رحمه الله ياخذ
 المصدق به منها من يدك المفريه وبالاخر خمس ما في يده فيضمه الي ما في يدك المفريه خاصة فيقتسمانه
 نصيبين ويرجع المكذب به على المفريه وبالاخر فيقاسمه ما في يده نصيبين وهو رواية الحسن
 عن ابي حنيفة رحمه الله وهذا اذا كان المفريه يكذب كل واحد منهما صاحبه فان كانا معصدا فبشر
 فيما بينهما قال محمد ياخذ المصدق به من الذي اقر به ذلك ما في يده فيضمه الي ما في يده لاخر ثم يقتسمانه
 والمفريه لاقر بالبنوية ولم يحكم محمد فيه خلافا واذا افر احد الابنين ما بين مجهول كذبه فيه اخو
 لم يثبت نصيبه وان كان ياخذ من الميراث ما ذكرنا انه ياخذ منه ومن مات وترك ابين معوفر
 او ورثة سواهم معوفرين فاخر باباين للمالك غير معروف ببن سببه من المالك وجعل الله وان
 كان المالك لم يترك لا وارثا واذا اقر باباين للمالك فان ابا حنيفة رحمه الله ومحمد قال لا يدخل الميراث
 ولا يثبت نصيبه وهو المشهور في قول ابو يوسف وروي صاحب المصنف عن ابو يوسف انه يثبت نصيبه للميت المسلم

باب الخشني

اذا كان للولود ذكر وفري فخشني فان كان يولد من الذكر فهو غلام وان كان يولد من الفري فهو ابنتي

الزكاة

لان كان يولد منها انما ان الولد يثبت من احد عاصبت الي السابق ولزكاة في السابق سواء
 فلامعينة بالكر عند ابي حنيفة رحمه الله وقال ابو يوسف ومحمد رحمه الله يثبت الي المزنا وادخل
 الخشني وخرج له بحدته ويصل الي الفري وهو رجل ولزكاة له نكح في الفري او نكح في الفري او نكح في الفري
 او خاضته او جعلت واسكن الوصول اليه من الفري فهو امارة وان لم يظن احدي هذه العلامات
 الثلاث فهو شك ولزكاة له كزكاة الرجل قال محمد رحمه الله لا يشكالي في من لم يبلغ فاذا كان البلوغ ذهب
 الاشكال ولم يظن بالبلوغ في من العلامات ايضا في شكلا وموقفه في الصلابة بين صفتي
 الرجل والنساء ومن يقفح واحد منهما فان احتياج الي اثنان ان كان له مال يستره فله جارية
 ختانه فختنه وان لم يكن له مال شري له الامام من بيت مال المسلمين ختانه فاذا ختنته
 باعها ورد منها في بيت مال المسلمين قال الطحاوي رحمه الله سمعت ابن ابي عمير رحمه الله يقول
 القياس عندي لشره وجه الامام فان كان ذكرا كانت زوجته ختنته ولزكاة ابنتي
 كان مباحا لها ذلك ثم الخشني يثبت مع ابان نصيبا لبيت عند ابي حنيفة رحمه الله وباب يوسف
 وهو قول محمد رحمه الله وذكر الفقيه ابو الليث رحمه الله وعند السعدي رحمه الله يورث على بنات
 له احوال واختلف يخرج الي يوسف قول السعدي كان يقول اولاد له اربع ابان فيكسر المال
 بينهما على سبعة ثلاثة للخنثي واربعة لابان فكان يفر بهذا ولا ياخذ به معان بعضهم ذكر
 لهذا قول ابو يوسف ثم قسره ابو يوسف بنغير آخر واخذه وهو لزم الثلث في حال النصف
 في حال ينصف السدر الزايد فيصيبه خمسة من اثنان عشر وللان سبعة وذكر الفقيه ابو الليث
 ان هذا قولك يوسف لآخر وذكر الطحاوي لزم هذا قول محمد وهذا الاجم من قول ابو يوسف رحمه الله

كتاب الوصايا

الوصية مستحبة غير واجبة ويحتمل مال بغير رضا الورثة والميراث بعد الوصية والوصية
 بعد الدين فان اوجي وعليه دين فمحرط باللم يحز لا ان يسهل الغرامة عن الدين ولا يحز الوصية
 بما زاد على الثلث لان بجز الورثة فان اجازت الورثة في حيوة فلم يبرجوا عنه بعد وفاته
 وان اجاز بعض ورثته بعد موته ولم يحز بقية بعد جاز له الثلث من مال الموصي وحاله من
 نصيب من اجاز ما كان يرجع اليه لولم يحز له ما سوي ذلك ويثبت لزم كان ماله قليلا ان
 لا يوجي منه بشي ويبقى لورثته ولا فضل لزم كان له مال كثير الوصية بالمال الثلث والافلا
 بما زاد الثلث والموصي بذلك بالقبول الثاني من واحدة وهو من الوصية في قول ابو حنيفة

القدوس الوارث بالوصية وشهادة الشهود

الوجه عن الوجه

۴۰۰

الوصية بنتي بي بي

الوصايا بما يجمع في الذب والملك الربيعي ٤

عزده **مسألة** السيف اذا رمي لرجل بسيف فقتله مائة ولا فساد من ماله وله سوي السيف
خمسة مائة ودعم ولم يجر الودعة قال ابو حنيفة رحمه الله السيف على الشاعرة وما وكل مائة على الشاعرة
سما فلما حب السيف لحد عشر ولما حب السيف واحد من السيف عشرة اسم من الدراهم تصار
وحسبها جميعا اثني عشر وسيف للودعة خمسون هو اكثر من اثنين وفي قولهما يجعل السيف
سبعة اسمهم على طريق العول وكل مائة على سنة فلما حب السيف من السيف سنة ولما حب السيف
سهم السيف مائة من الدراهم وان ارمي بسيف ولا فساد من ماله ولا فساد من ماله وله سوي
الودعة فعند ابي حنيفة رحمه الله يجعل ذلك ماله على مائة وسنة وعشرين السيف من ذلك ثلاثة
وستون فلما حب السيف تسعة وعشرون ولما حب الثلث خمسة ولما حب السيف سمان وعطي
من السيف سبعة وعشرون فيدفع الى الودعة ويؤخذ منهم من الضمان الى تمام تلك الحال تسعون
درهما فلما حب الثلث ستون ولما حب السيف ثلاثون وفي قول ابي يوسف ومحمد جعل السيف على ارمي

والسيف اثنا عشر لصاحب جميع سنة ولصاحب الثلث سهران ولصاحب السدس سهران وبقية السيف
لثلاثة فربح له الورثة ويؤخذ سهم من القامت الى تمام حصة عندها حصة الثلث عشرة ولصاحب
حصة وان تركه بعد اداء الدين وادعى له رجل العبد وادعى له الثلث فان المال بينهم على سنة لصاحب
العبد ستم واحدا كل في العبد والباقي حصة اسهم للورثة اربعة وللوصي له بالثلث ستم في قولهم
جنبوا باختلاف الذميين اذا ادعى له رجل الثلث ماله ولا يجمع ماله فان اجازت الورثة فعند
لصاحب حصة المال على سنة لصاحب الثلث سهم ولصاحب الثلث حصة وعند ما ادعى له رجل
الجميع ثلاثة ولصاحب الثلث سهم وهكذا يروي الحسن عن علي حصة رجمها له واما اذا لم يجزها
فعند أبي حنيفة رجمها له الثلث بينهما نصفان وعند ما ادعى له الورثة وله العلم

باب الوصية بالبيع والربية

اذا ادعى عبده لرجل او ادعى بان يباع ذلك العبد من رجل بالف درهم وقبضه الف درهم اما له
غيره قال ابو حنيفة رحمه الله العبد على ابي حنيفة ستم سهم منه للوصي للعبد وبيع احد عشر ستم
من صاحب البيع وقال سده لصاحب العبد وبيع حصة اسداسه لصاحب البيع ولو لم يورث رتبة
العبد ولكن ادعى جميع ماله لرجل او ادعى بان يباع هذا العبد بالف درهم فعند أبي حنيفة
سهم منه لصاحب العبد وبيع احد عشر ستم لصاحب البيع باحد عشر ستم من الف درهم وعط
من الثلث لثلاثة اسهم للوصي له بالمال حتى يكمل الثلث وثلاثة اسهم للورثة اذا لم يجزها والوصية
وقال محمد رحمه الله يباع حصة اسداسه حصة اسداس لالف ويعطى صاحب المال ستم من العبد
وسهران من الفين وادفعه اسهم من الفين للورثة وقال ابو يوسف يباع العبد كله بالف درهم لصاحب
البيع ويعطى ثلث الفين للوصي له بالمال وثلثا الفين للورثة وانه سبحانه ونوال العلم

باب الوصية بمثل نصيب الابن

اذا ادعى نصيب ابنه وله ابن او بنون فالوصية باطله وان لم يكن له ابن فله مثل ما كان يكون لابنه من
تركته لو كان له ولو ادعى بمثل نصيب ابنه جاز فان كان له ابان فلولي له الثلث ولو ادعى بمثل نصيب
لو كان صحيح الفريضة ثم رددت عليه مثل ذلك النصيب للوصي له فيكون له ذلك يخرج من الثلث وان زاد
على الثلث لم يكن له الا الثلث وان ادعى به سهم ماله فله حصته سهم الورثة لان ينقص السدس من ثمة
السدس عند أبي حنيفة رحمه الله وقال ستم نصيب احد الورثة لكن يوزن ادعى الثلث لرجل له يجرؤ من ماله او
يحط من ماله بثلث الورثة يعطى ما شئتم وله العلم

باب الوصية

اذا ادعى

اذا ادعى لرجل قبل الوصية وجهه الوصية لرجل وان ردوا في غرضه فليس رد وان ردوا في الوصية
فليس رد وان لم يقبل حتى مات الوصية فباع شئ من ثمة فقلنا منته وان لم يقبل حتى مات الوصية فقال
لا يقبل ثم قال لا يقبل فله ذلك ان لم يخرج منه الثاني من اوصاء وان لوجه من الاوصية حين قال
لا يقبل فقد خرج من اوصاء وان لم يعلم الوصية اليه حتى يباع شئ من المرحمة جاز ولم تكن له بعد ذلك
رد الوصية ان لا يفي له لولا ان يبلغ فلان من القصة او جبرك انه فلا يكون الوصية لادنى الثلث
والرسالة ان وصي لرجل من رجل هذا الوصية ستم في هذا فاشي في ذلك الوجه له بكن وصيا
وان ادعى اليه في خايس كان وصيا عند أبي حنيفة في كل ماله وقال لا يكون وصيا فيما ادعى به خاصة
والوصي لرجل من رجل ما ادعى له به اطلق له الوصية ولم يطلن والثاني وصية جميعا ولو ان هذا الوصية قال
لثاني جعلت له وصيا في ثمن روي عن أبي حنيفة رحمه الله انه وصي في المالين جميعا وعنه ما انه وصي
في ثمة الثاني خاصة وليس للوصي لرجل كل مال البنيمة فرضا او غيره ووصي لرجل مال البنيمة
للخبر فان لرجل من ابي حنيفة فكل خبر له لرجل روي عن أبي حنيفة رحمه الله
الاوصية على ثمة مرات في ثمن مضطرب للمقام به فلا يبيع لرجل حصة الثاني ماله يعلم منه خوجا
من الواجب عليه وروي ما من غير مضطرب للقيام به فبني في لرجل حصة بغيره ووصي تخوف
على ما ادعى به فواحد على الثاني لرجل حصة وروى الامر الى غيره ومن ادعى لرجل العبد او وصي لرجل او وصي
لرجل حصة الثاني من الوصية ووصي بغيره فان لم يفعل حتى بلغ الفين وعق العبد واسلم الكافر
فالوصية اليهم ما صبة اذا كانوا عدلين ومن ادعى لرجل حصة في الورثة كان له يبيع الوصية وان لم
يكن فيهم كبير جاز عند أبي حنيفة رحمه الله وقال ابو حنيفة جاز كل حصة جاز ومن ادعى لرجل حصة
لاحد ما لم ينفذ عند أبي حنيفة رحمه الله لاني سنة اسية يرب الكفن ويحضر الميت
وفقاة الدين من العين والنفاد وصية بغيره وروى دبعة بغيره وشرب الخنزير والطعام للصغير
وقبول الهبة للصغير والحفوة في حقوق الميت وقال ابو يوسف رحمه الله لكل واحد منهما لرجل حصة
في مال الميت قبل الاختلاف فيما اذا ادعى اليهما جميعا اما اذا ادعى لرجل واحد منهما ينفذ كل واحد
بالعرف بالاجازة وفي الاختلاف في الفصل والاول اصح ولزمت لحد الوصيين وادعى لرجل
الباقي منها جاز عند محمد رحمه الله وهو قياس قول أبي حنيفة رحمه الله عن أبي حنيفة رحمه الله ان
يخبر وهذا لمن لرجل يوسف انه لا يجوز ويضم الف الى اليه او من ادعى الرجلين شيئا له فكل واحد وحده ان يقر
بنصفه فيكون في يده فان كان حيا لا ينقسم كان في يده هذا بقرينة هذا بقرينة وله العلم

بيع الوصي

للموصي ان يبيع عروضا الميت في قضاء دينه بغير محض من غلبته ولا يجوز بيع الوصي شيئا من مال الميت لا
شرا ولا بابتعا من الناس فيه **فبيع** رجل اوصى لزوج عده وبتصدق بمنته على المسكين فباع الوصي
ويفض الممنوع هلك الممنوع يده ثم استحق العبد قال ابو حنيفة لا اول بغير الوصي ولا يرجع في التركة
بشيء من زوج وقال يرجع في مال الميت ونيل انه قوله او روي ابن جماعة عن محمد رحمه الله انه يرجع
في ذلك مال الميت لا غير يعني بالتمن اذا كتبت كتاب الشري على وصي كتب كتاب الوصية على حذبه
وكتاب الشري على غيره ولا يجوز شري الوصي مال اليتيم لثبته لا بالكر من فتمت عند ابي حنيفة ولا يبيع
مال ثبته لا باقل من فتمت وقال لا يجوز في احوال كلها ولا شري لا سيما مال منه لثبته بغير بيعته
وبتقصان يتفان الناس فيه وقال نضر بن يحيى واذا كانت الورثة معارفا فباع الوصي ما للميت
البيع عروضا كان او عقارا اذا ارآي العلاج في البيع ولو كانت الورثة كلهم جازا جازا جازا لا يجوز
البيع شيئا من ماله وان كانوا غيبا جاز له ان يبيع العوض دون العقار ومن يبيع ماله
وان كانا عقارا وكما قال ابو حنيفة رحمه الله يبيع العوض والعقار نصيبا لصغار والكبار
جميعا وقال لا يبيع نصيب الصغار دون الكبار اذا غابوا فبيعت بيع العوض من نصيبهم خاصة ولو كان
على الميت دين ففقد ابي حنيفة رحمه الله للوصي لبيع جميع التركة لاجل الدين ولا جل انقاذ
الوصية وقال يبيع مقدار الدين ومقدار الوصية خاصة ليس له الترخيض ذلك والقوي هذا وروي
للام والعمد ومراة في الصغير والكبير الغائب كوصي لآب في الكبير **فصل** ستامة

شهادة الوصي

وهو بان شهد ان الميت اوصى لي فلا يحد هذا فالشهادة باطلا الا ان يدعي الشهادة وكذلك
لا يثبت وصي شهد الوارث صغيرا من مال الميت او غير فسادها باطلا ولا شهد الوارث كبير
من مال الميت لم يجز ومن غير مال الميت جاز عند ابي حنيفة رحمه الله وقال ابو يوسف ومحمد رحمه الله ليس
شهد الوارث كبير غائب جاز في الوصية **فصل** ما يقبل فيه الوصية
اذا قال انا وجيل فلان يبيع منته ووديعته فصدق ذوا اليد امر بسلام الدين اليه دون الوديعة ولو
قال انا وجيل فلان فصدق ذوا اليد كان محمد رحمه الله يقول في الوديعة لا يجزى تصديقه في الدين بغير تصديق

من زوج

ثم رجع وقال لا يجوز تصديقه وهو قول ابي يوسف رحمه الله ولم يثبت رجع محمد بن يحيى في اثنين
احدهما هذو وسبي وصايا الكاسع والثاني في ابواب شركة الكاسع **فبيع** رجل امر رجلا
ان يخلعه عنه دين عليه فخلعه واديا من ماله بينهما بالشركة ثم رجعا على كثر فباعا فبعتا شيئا ركه
الاخر رجعا وقال لا يثبت ركه وهو قول ابي يوسف رحمه الله ولو لم يكن با ذليلين وكنهما مملوكين
فابا احدهما ركه لا يثبت ركه الا في قوله جميعا ان اديا من مال بينهما بالشركة **فصل**
الوصي اذا قال انفقت على اليتيم من مال اليتيم او على عبده او استربت له شيئا او استجرو صديقا
نقته مثله ولز قال قضى القاضي بنفقه ذبي رحم محمد من ماله وانفقت لم ينفق لابيئته ولز قال
ادبت خراج ارضه او ادبت جعل عبده لآب في لا يوف الا بقوله صدق عند ابي يوسف ولم ينفق
عند محمد رحمه الله **فصل**

النكاح

النكاح عند محمد بن حنبل عليه من غيب فيه من خطب امرأة فلم تزل في خطبته باها لم يكن عا غير
الم في خطبته ولز كانت قد ركت الى خطبها كره للثاني خطبته والنكاح بالخطبة في العدة
مكروه والتوفيق بذلك مباح والنكاح ينعقد بالايجاب والقبول بل يفتن بغيره عن الماضي او
بغير عهد مما لا يؤمن المستقبل مثل ان يقول زوجني فبقول زوجتك وينعقد النكاح بلفظ
النكاح والشرا ذبح والبيع والتملك والهبه والصدقة ولا ينعقد بلفظ الا باجابه ولا اجاره

المحرقات

المحرقات هي الام والحداث من قبل الرجال والنساء والبنات وبنات الولد والرسفك ولاخت وبنات
الاخت وام المرأة دخل بها اولم يدخل بنت المرأة التي دخل بها كانت في حجره اولم تكن وامرأة
الاب ولا جراد وامرأة لآب في لا ولا دحر نسب او رضاع ولا من الرضاة ولا اخت من الرضاة
والجمع بين ما حبين مباح او مملوكين والجمع بين المرأة وعمها وخالتها وبنت اختها وبنات
بابا بجمع بين امرأة وبنت زوج كان لها قبله ولا يترقح الرجل بامته ولا المرأة بجدها ومن تزوج اخته
من الرضاة ما حبيش في عقد واحد صحيح كالاخت ومن ملك مملوكين لا يبيع الجمع بينهما في
النكاح لا يجل الجمع بينهما في الوطى فان وطى احدهما لم يجل له وطى الاخرى حتى يحرم من وطى الاخرى عليه
بملكك او تزوج او كابة ونحوه وقال ابو يوسف لغيره اذا كانت امراة في موطوءة لم يجل له وطى الثانية
دادا اهلك او زوج لم يجل وطى لآخر حتى يترقح طهرها ووطى لآب في حبيفة كاملة ان كانت مملوكه

نكاح الشراكات

لاجل نكاح المحرقة والوثنية ولا وطها ان كانت أمته ويحرم نكاح الصابية عند أبي حنيفة رحمه
وقال لا يجوز قبل الاطلاق فان جواب أبي حنيفة فيما كان أبو منزر يدين أو يترادون كالأول
جوابها فيما اذا كانا عبيدون الكواكب ومن كان احدا يوبه كتابا واخر محرمات كخاني
ومن تزوج كتابية لم يكن له اجبا ولا على العليل من المحرمات له منها من الحريم ولا كتابا للمصاهرة
واعبادهم ولو كانت نصرانية فلو تزوجت خبي ينها وبين ما اختلفت من اليهودية وهي امرأة على حالها
وكذلك لم تنص اليهودية **باب ما يحرم بالبر**

ومن وطئ امرأة حرة فله حلال الا اذا حرمت الموطوعة على الزوج والى ولد له وان سفل
وعلى اب الزوج حرة وان علا من نسب او رضع وام هذه الموطوعة حرام على الزوجي حرة
وان علت وابنتها ولم تنكح من نسب او رضع وله ان تزوج باختها ولها ان تزوج باخيها وكل
من حرمت عليه بالوطي حرمت بالبر شهوة **باب ما يحرم في العدة**

واذا طلق الرجل امرأة طلاقا بائنا او رجعا لم يزوج اخنها ولا اربعا حتى تنقضي عدها
واذا قال احببني ان عديت فذا انقضت في مدة تنقضي مثلها العدة وكذا بته حل له نكاح
اخيها واربع سواها ولها النفقة والعكس قال من تزوج باخيه لم يرث لها فبذلك لم يرثها فقول
في حنيفة رحمه الله ابي يوسف ان له ان يجعلها بائنا عند ما فلما ادعى انقضاء عدها فكان جعلها
بائنا وفيه نكاح بعد ردها لئلا يبرأ ان يجعلها بائنا واجعل له من هذا نكاحهم جميعا
انه لا ميراث لها ولم يكره العدة بعد الركب مرتدة فله زوج اخنها واربع سواها فان
عادت مسلمة قبل ان تزوج ثم اراد ان تزوج اخنها فعليه حنيفة ان له ذلك وقال لا يجوز ولو كان
تزوج اخنها ثم عادت مسلمة هل يطل النكاح فعليه يوسف رحمه الله فيه روايتان **فصل**
بصل طلق امراته بائنا ثم زوجها في عدها ثم طلقها قبل ان يدخل بها فعلى الزوج المهر كاملا بالنكاح
الثاني وعليها استئناف العدة عند أبي حنيفة رحمه الله وابي يوسف وقال محمد لما نفق المهر وعليها اقامة
العدة الاولى وقال بعضهم ليس عليها اقام العدة الاولى وهو قول بشره لو تزوجها بعد نفقة عدها
وطلقها قبل الدخول **باب ما يحرم في النكاح**

لا يجوز للولي اجبا او ابكر الباقية في النكاح وان قال الولي للبكر فلان يذكر كمنسكت تزوجها ثم قالت
لا ادعي فالنكاح جائز وكذلك ان تزوجها قبلها لم ينكح منسكت من عت ولزمتها فصحت بذلك
اذن ولزمت لم تزوجها واذا قالت ابكر لم ارض بالنكاح وادعي تزوج رضاء فانكول قولها وقال من تزوج

المرزوق

القول قول الزوج وهذا لا خلاف فيه قال العبد ان لم تدخل هذا الدار اليوم فانت حق
ففي اليوم فقال الولي دخلت وقال العبد لم ادخل فالحق قول الولي وقال من زرع العنق فوال
العبد واذا استاذن النبي فلا بد من رضاه ولو اذنت بكاه بها بغير علم النبي
دخول لا يجب به المهر العدة عند أبي حنيفة رحمه الله وقاله تزوج كالنبي ولزمت بكاه بها بغير
ادوية او جارية تزوج كالأبكار ولا بد من نكاح ولا رجوع ولا في ليلة ولا نسودف
ودية عند أبي حنيفة رحمه الله وقاله فيه البين واسه سبحانه ونقل لمعلم

باب ما يحرم في النكاح

لا يصح النكاح ما يحرمه شاهد من رجلين عاقلين مسلمين او رجل وامرأتين ولو كانا
متقاي او محرودين في ذنوب وان تزوج مسلم ذميمة بشهادة ذميين جان عند أبي حنيفة
وابي يوسف وقال محمد وزفر لا يجوز **فصل** رجل امر رجلا ان يزوج بنته فزوجها لم يرث
بشهادة شاهد واحد جاز ولو كان ثاب غايما لم يحرم **فصل** رجل تزوج امرأة بشهادة اخيه
جاز وابها محمدا جازت منها ولو كان ثاب هو الذي ولي العدة لم يحرم جازت منها
ولو كان ثاب هو الذي لم يحرم منها عند أبي حنيفة وابي يوسف ويجوز عند محمد رحمه الله وكذلك
كل عند لا يرجع احكام العدة اليه ابها فان كان عندا يرجع احكام العدة اليه ابها كالمسح والبر
ولا جاز لا ينسب منها دنيا في قولهم حنيفة واسه سبحانه ونقل لمعلم

باب ما يحرم في النكاح

يجوز نكاح الصغرى والصغيرة اذا زوجها وليها بكر اكانت ابنتا والولي العصبان وان زوجها
مولاه الذي اعنته جان ان لم يكن لها عصب من النسب او جدولي صراف عند أبي حنيفة وفيه نكاح
تولما في الجرائع ما ولبان وقال ابو حنيفة ان لم يكن عصبه فالام من لا ولي له وددوا لرحام اوليائه
عند أبي حنيفة رحمه الله وقال محمد لا يجوز تزوج الامم العصبان وقول أبي يوسف مع قول محمد يرد
مع أبي حنيفة رحمه الله واذا كان للمجنونة اب وابن فعند أبي حنيفة وابي يوسف والابن لا ينكح
وعند محمد اب لابك تنكح في ما لا وقال ابو مطيع فلاما ولبان ومن طلق عاقلا ثم جن فلا بد من تزوج
كالولي المجنون وقال من تزوج مولاه لا ية للاب واذا خطبها واستغ الولي من تزوجها رفع اليها
لزوجها **فصل** اذا زوجها لراب اذا خطبها فلا جناح لها بعد بلوغها ولم تزوجها بغير راب
واخذ جاز ولو كان احدهما كاهنا اذا خطبها عند أبي حنيفة رحمه الله ما ولا عند أبي يوسف الا اذا خطبها

فان كبراد قد علمت بالنكاح فسكنت هو رضا وان لم يعلم فالنكاح فلهما الخيار حسن تعلم وللغلام
 خيار ما لم يذل رحمه او يوجد منه ما يعلم انه رضا وكذلك الكبارية اذا دخل في زوجه قبل البلوغ
 وابها سات قبل البلوغ ورثته لزوجها ان ابنته ابن اجنبه فلا خيار لها ولا ابن الخيار عند ما
 فان رده لم يفسخ ردها حتى ينقضه القاضي وان ردها القاضي فعن يمينه ردها ان ليس لها
 خيار والبلوغ ومن محمد بن الحسن الخيار **فصل** اذا تزوج رجلان من رجلين بامر من
 يورثهما اول ففسخ النكاح احدهما ولم يكن له خيار فامسك بهما فان كان بامر من يعلم الباطل
 اول جاز ويطل الثاني واذا تزوج اثنان ابنته الصغرى ونقص عن مهرها سلفا او تزوج ابنته الصغرى
 ودا في مهر امراته جاز عليها عند اي حين رده له وقال هو باطل لا يجوز ذلك من غير اطلاق الجدة
 وعلى هذا الاختلاف النزوح من غير كفن وعلى هذا اذا تزوج ابنة امه او ابنته عتدا واذا تزوج ابنة
 الصغرى من امره ولم يورثه مات واخذت من تركته فلو رثته لم يورثها في ذلك قال من رفسر
 رحمه له لا يورثون وله علم **باب**

الحكمة في النكاح معيرة فاذا زوجت نفسها من غير نفقة فلا وليان لزوجها وانكحة معيرة في النسب
 والدين فاما الصانع قال محمد رحمه له لا يعبر في نكاح في المال لزوجها فاما المهر
 والنفقة واما النكحة في النسب ففرق بين بعضهن كما لبعض لا يكون الزوج لهم الكفاة والزوج بعضهم
 اقله لبعض من له اب واحد لا يكون كفو المهر من ابول من لا يجد مهر او لا نفقة فليس كفو
 ويعبر في الصناعات ما تربي كالمطارد مع المزار فاما ما بعد فليس كفو كالمزاج مع الحجام والمايك
 وعن محمد رحمه له ليس من ذلك النفقة ولا يملك المهر فلو كفو وعن محمد رحمه له ليس من ذلك النفقة
 من لا يقدري النفقة والمهر لا يمتنع ان يكون كفو اما الخاسر والحجام ليس كفو لثاخر وصاحب جحر
 فاما من بعضهن كفاة لبعضهن والغرب كفاة بعضهم لبعض لرجل كان ثناء او خجلا واذا
 زوجت نفسها من غير كفو فاجاننا حد لا وليا فليس للاوليين ان ينفخي عند اي حين ردها له
 وقال ابو يوسف لا يجوز حتى يجرى الاول والباقي

النكاح بعد ولي
 ويعد نكاح امرئ العاقلة البالغة برضا وان لم يعقد عليها ولي عند اي حين ردها له بكر كانت
 او بنتا والزواج كفو او غير كفو ولهم حق التفرق لزوجها كفو او غير كفو وعن محمد رحمه له انه لا
 يجوز ان يجزى الولي ثم رجع وقال لرجل كان الزوج كفو اجماع النكاح والرجل كان غير كفو لا يجوز
 ان يجزى الولي ثم رجع الى قول اي حين ردها له وقال محمد رحمه له في كتاب النكاح النكاح موقوف على

اجاز

اجازة الولي فان اجاز جاز وان رده رجع اليه الا ان كان حتى يجزى او يجرى وذكر القاضي رحمه له ان
 عند محمد رحمه له ان اجاز الولي جاز وان رده بطل وزوي بكر العتيق عن محمد رحمه له ان
 في قول اي حين ردها له واذا زوجت نفسها من كفو وقهرت في مهرها فلا وليا ان يطلعوا
 بها مهرها عند اي حين ردها وقال ابو يوسف جاز النكاح بتلك التسمية ولا حق للولي في قول
 محمد بن الحسن النكاح ولو كانت من اصله ان النكاح جاز كان قول الكوفي اي يوسف قال في
 كتاب لا كراه اذا اراد الولي حتى ردها وقهرت مهرها فلا وليا ان يطلعوا بها مهرها عند اي
 حين ردها له وقال البيهقي رحمه له ذلك اذا كان الزوج كفو او رضى المرأة **فصل**
 عينة الولي اذا غاب الولي فماتت عينة سقطت فلا يجرى بزوجها حتى لو عاد الزوج فاد
 ردها النكاح ليس له ذلك وقال من ردها له بطل النكاح اذا رجع لآخر واختلفوا في حد العينة
 المنقطة فعن محمد بن يوسف رحمه له من الكوفة يلا بعداد وعنه من جاليف الى جانب
 مدينان احداهما بالشرق والآخر باليوب لا يدري ابن هرو هو قول عمر بن محمد رحمه له
 من الكوفة الى الزبي وعنه من بعداد الى الرقي وقال سعد بن محمد رحمه له ميرة ثلاثة
 ايام وقيل محرم سنة ردها له اذا كان في بلدة لا يختلف اليها العواقل وقال بعضهم لا يعمل القوا فل
 في السنة لا ترة وقال محمد بن عثمان رحمه له ميرة شهر وقيل الشيخ امام ابو بكر محمد بن الفضل
 رحمه له اذا كان لا ينظر القوا محرم الا من من الغائب وبه اخذ شيخنا رحمه له وله علم

الوكالة في النكاح والرسالة والحكاية

الوكيل في النكاح جاز وكفوف تزوج بالاسم له العتد لا الى الوكيل **فصل** رجل امر رجلا
 ان يزوجه امرأة فزوجه امراتين عنده لم يلزمه واحدة منها **فصل** امر امر رجلا
 يزوجه امرأة فزوجه امه اخبره جاز عند اي حين ردها له وقال لا يجوز الا ان يزوجه كفو
 اذا اقره وكيل الرجل او وكيل المرأة او ولي الصغرى او مولي العبد على هو كفاة بالنكاح لا يصدق عند
 محمد بن الحسن رحمه له لا يمسية وقال لا يصدق من غير يمينه كوفي الامه اذا اقر عليها بالنكاح واذا ثبت
 في امرأة بخطيب واستشهد على الكتاب ولم يقرأ عليه لا يجوز عند اي حين ردها له حتى ينقضهم
 على ما في الكتاب وقال ابو يوسف رحمه له يجوز هكذا في كتاب القاضي في النكاح كان او غير
 محتوم فهو سواء وعلى هذا الاختلاف وقال ابو يوسف في الاما في النكاح محتوم لا يجوز
 عند اي حين ردها له سواء شهد الشهود باقية او لم يشهدوا وقال ابو يوسف اذا شهد بالباقية جاز

وان لم يشهدوا بما فيه لا يجوز واذا خطبها الرسول وضمن لها المهر وقال اربي الزوج بذلك فان صدق الزوج
بذلك فالتكاح جائز والعصاة لا تهم وان انكر الزوج المهر ولا ينعى للمرأة لا يجوز التكاح ويغرم الرسول لها
نصف العدة وان تزوج به على الزوج وهو قول ابي حنيفة وابي يوسف الاول قال محمد بن بعض كتب
الوكلاء ان الرسول يغرم جميع العدة **فصل** اذا تزوج امرأة بغير مهرها او زوجت امرأة
نفسها من رجل بغير مهرها فالتكاح موقوف فان اجازها زوجها ولو بطل او اذا عتد على الزوج وان زوجت
اجنبي بغير مهرها وقبل العدة فتصوب لولا فان كانا صغيرين كان العدة موقفا على اصابة وليها
وان كانا كبيرين فعلى مهرها ولو قبلت بغير المهر فزوجت وفوت وقال محمد بن ابي ذر قالوا
ولا يبين عليها عند ابي حنيفة خلا قاله **فصل** اذا استهدت وقالت زوجت فبقي خزان
القائمت ببلعه فاجاز او قال الرجل تزوجت فلانة القايمة ببلعه فاجازت او قال اجنبي
زوجت فلانة من فلان ببلعه فاجاز ان لم يجر الوجب الثلاثة عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله ويجز
عند ابي يوسف لا ولو قال الرجل للمرأة زوجي بشك مني فزوجت نفسها منه بغير مهرها وهو
غائب او المرأة كانت لمسلن الى رجل فزوجها او كتبت اليه كتابا بذلك فزوجها عند الشهود
بغير مهرها او الرجل وكل رجل والمرأة وكلت ذلك الرجل فزوجها منه بغير مهرها جاز التكاح
في هذه الفصول الثلاثة وقال محمد بن محمد بن ابي حنيفة ولو قال للمرأة زوجي بشك مني فقال
زوجت او قال رجل لرجل زوجت فلانة منك فقال الرجل قبلت ببلعه فاجازت او قال رجل لاجنبي
زوجت فلانة من فلان فقال زوجت ببلعه فاجاز ان كان في هذه الفصول الثلاثة
عندنا وهو قول محمد بن ابي حنيفة لا يجوز ففادى الاصل نسخ ما قبله الله لعلمه
باب بيع من النكاح وما لا يقع فيه

حج

حتى تصح عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله وقال ابو يوسف رحمه الله النكاح فاسد ان تزوج امرأة من
ابنتي حاملها النكاح فاسد وان تزوجها من ولد له ويحمل منه فالتكاح باطل **فصل** رجل تزوج
اجنبي عنده من متفرقين لا يدرى ايتهما اولى فزوج بينه وبينها ولها نصف المهر ولا يصح الاحتجاب
فدواني رحم محمد كالتفريق بين الزوج والاحالة مع بنت لا تحت فان تزوجها معا بطل نكاحهما وان تزوج
بها المتأنيص صحيح لا ادب وبطل نكاح الثانية كافي لاجل **فصل** رجل تزوج صغيرة وكبيرة فزوجت
الكبيرة الصغيرة ولم يدخل بها واحدة منهما وقطعت الكبيرة من الصغيرة امرأته فعليه للصغيرة نصف
المهر ومن جرح على الصغيرة لا اذا تزوجت الفادى على الصغيرة في الزوجين **فصل** تزوج امرأة
بالعشرة ايام فالتكاح باطل قال محمد بن محمد رحمه الله يصح النكاح وبطل الثاني وقال الحسن بن زياد
رحمهما الله ان كانت المدة مقدار ما يعلم انها لا بعين اليه جاز النكاح وان كانا باعنا من
اليه فالتكاح باطل ويجز للرجل لزوج امرأة بنت فزوج ابنتها او اخن او ابوة **فصل**
امرأة ادعت على رجل انه تزوجها واقامت بيعة فجعلها الف في امرأته ولم يكن تزوجها وسماها الف
معه وان تدعى بكاهن عند ابي حنيفة رحمه الله وابي يوسف لا اذن عند ابي يوسف لا ولو تزوجها
بجعة **فصل** علم لم يلع ومثله كجامع جامع امرأته فعليه الفل ويجز له لزوجها لا ادب **فصل**
امرأة مسترجلة بنووة حرمت عليه امها وابنتها كالرجل والسفارة لزوجها ابنته او اخن على
ان يزوجه ابنته او اخن ويكره ذلك مهر فالتكاح جائز والسفارة باطل ولكل واحد منهما مهر مثلها
واذا تزوج الفاحشي من الزوجين في النكاح الفاسد قبل الرجول فلا مهر لها وكذلك بعد الكوفة وان
دخل بها فلها مهر مثلها لا يزاد على المسمى ببلعه العدة وبنت سب ولد له لم يلحق

المهر

اقبل المهر عشرة دراهم فان سجن اقل من عشرة فعليه العشرة وقال محمد بن محمد رحمهما الله مهر مثلها
وان سجن عشرة فاذا دفع عليه المسمى لزوجها او ماتت عنها ولم يملها قبل الرجول والحلو فله نصف
المسمى والمرأة لا تنعه نفسها حتى يعطيه جميع مهرها ودخل بها ولم يدخل بها عند ابي حنيفة رحمه الله
وقال ان دخل بها فليس لها ان تنعه وان لم يجرى دخولها فلها ان تنكح حيث شاءت وليس للزوج
ان يمنعها من شيء من ذلك حتى يوفى جميع مهرها وان تزوجها على مهر مفضل فله ان ينيها قبل دفع
الصداق وليس لها ان تنكح غيره وان حل المال عند ابي حنيفة ومحمد وابي يوسف رحمه الله لا اذن عند
ابي يوسف لا ولو يسر له ان ينيها حتى ينفق المهر وان تزوجها على مهر مفضل فله ان ينكحها بذلك وليس لاجنبي

من لا ولي له ولا عاقل عليه بكنها كانت او بنتا ولها ان تنكح ان يخرج عنها والذبي يدين عنها النكاح
لا بد له من قبض صداق البكر من زوجة ويسر الزوج اذا اذى اليه وكذلك الحجة وليس لغير
الاب واجبة ذلك وان تزوجها ولم يسرها او تزوجها على ليلها فله مهر مثلها ان دخل بها
ما لم يمسسها وان طلقها قبل ان يمسسها فله النكاح ومهر مثلها معبر ما حرمتها وعانها وثبت عمرها ولا
يجوز لها ان تخرج من قبيلتها ويغيب مهر المثل للزينة وفي المراتب في السنين
والجمال والعدل والدين والبلد والشرف والنفقة ثلاثة اوثاق من كسوة مثلها ودرع
وخمار وملحفة ثم ان يكون صداق المرأة عشرة دراهم ينقصها خمسة دراهم واذا تزوج الرجل سكران
عاجزا وخشن برفا فيكاح جائز ولها مهر مثلها وان تزوجها ولم يسرها فله مهر مثلها على قسميه مهر
لها مهر فان طلقها قبل ان يمسسها فله النكاح عند اي حينه رحمه الله ويهرق اي يوسف تراخى فقال
ابو يوسف الا ذل لها نصف المهر ومن لم يسرها فله مهر مثلها ثم زاد في المهر بعد العقد لزمه الزيادة
ويقطع الطلاق قبل الدخول وكان ابو يوسف يقول تنكح الزيادة ثم رجلا قولها وان
خطت عنه من مهرها صح الخط **فصل** اذا احتل الرجل بامرأة وليس هناك مانع من
الوطي لم يملكها قبل ان يدخلها فله كالالمهر والزر كان احدهما مريضا او صابا صرم رمضان او حيا
مخمس مفرض او قطع او بعث اذ كانت حرة فليس بخوة صحبة والزر كان صابا تطهرت المهر اذا
مضى اليه المهر صح صماته وللمرأة الخيار في مطالبة زوجها او وليها **فصل** ولا يراد العقد
بعبى يبيد ويرى بعيب فاجتنب وقال في زهر برد ايضا بعيب يسر والزر استحق عليها فله قيمته على زوجها
وان وجدته حرة فله مهر مثلها عند اي حينه رحمه الله وقال ابو يوسف رحمه الله فله قيمته
لو كان عبدا ولو تزوجها على عذر العبد من فاذا احدهما خمر قال ابو حنيفة رحمه الله ليس لها الا
العبد الباقي اذا سوي عتقه وراهم وقال ابو يوسف رحمه الله لها العبد وقيمه ان لم يكن
عبدا وقال محمد رحمه الله الباقي وتمام مهر مثلها وكذلك ان تزوجها على بنت وخايم وكادام حتى
ولو تزوجها على هذا الدن من الخلل فاذا هو مفر قال ابو حنيفة رحمه الله مهر مثلها وقال لا لها مثل ذلك
الدن من الخلل وذكر ابن رستم عن محمد انه لو تزوجها على هذه الالة البينة فاذا هي يزوجها فله
تمام ذلك ولو تزوجها على هذا الخمر فاذا هي خل فلها مهر المثل وعن ابن يوسف عن اي حينه رحمه الله
رواية لولي ان لها مهر مثلها في الوجهين ولو تزوجها على نوب هروى فاذا هو مفرى قال ابو يوسف
لا يسيل لها عليه ولها نوب هروى على هذا الصنف وقال في زهر رحمه الله هي بالخيار وان تزوجها على ثلاثة

انزله

اوثاق هروى اجبرته على قبول قيمته وقال في زهر رحمه الله يجبر على دفع الثاب وقال ابو يوسف رحمه الله
ان ينزل اجل والصنفه كما في السلم اجبر على دفع الثاب واذا اجبرت على اخذ القيمة واذا اخذت المرأة بعد
رهنه فندى لم يملكها الرهن ثم طلقها قبل ان يدخل بها فله مهر مثلها وان طلقها قبل الدخول
ثم طلقها الرهن فلا يبي عليها استحقاقا وقال في زهر رحمه الله فله الصداق وان لم يكن حتى لها مهر
لهذا الرهن قبل الطلاق عرفت مهر المثل لا قدر النكاح والزر بعد الطلاق فله ذلك عند
زفر رحمه الله وفي قول اي يوسف اذ لم يمسسها بالنكاح ولا يبي على الزوج ولا على المرأة
وموقوف محمد رحمه الله وفي قوله لا آخر بملك امانة وعلى الزوج النكاح **فصل**
ومن تزوج امرأة على دراهم او دينار او ماسواها لم ينقص ذلك منه حتى وهبته منه ثم طلقها قبل
ان يدخل بها فلا يبي لها عليها وان كانت بنصفه لك منه ثم وهبته له ونقصه ثم طلقها قبل الدخول
فان كان ذلك من الجليل والوزن والعدد فلا يبي لها عليها ولز كان ذلك من الدراهم والدينار
كان له ان يرجع عليها بعد القيمة قبل فسخها ولو تزوجها على الف فنقصت منه عتقها ثم
وهبت لرافقه منه ثم طلقها قبل الدخول لم يرجع عليها يبي عند اي حينه رحمه الله وقال لا يرجع
عليها بنصف قيمتها **فصل** حر تزوج حرة على حرة لها سنة او على عليم
الفر لفرها مهر مثلها وان تزوج عبدة حرة باذن مولاه على حرة لها سنة جاز ولها حرة
سنة وقال محمد رحمه الله في الحر بنمة الحرة ومن اقترن امته على ليرتزوج به فوفت فلها مهر مثلها
وعن ابن يوسف رحمه الله انه لا يبي لها وعتقها صداقها وان ائبت سعت في قيمتها ومن تزوج امته
على ثياب غير موصوفة فلها مهر مثلها ولو تزوجها على حديد بعينه او موزن او معدود لم يكن له ان
يمسكها ويعطيها غير ما ولو تزوجها على دراهم او دينار بعينها كان له ان يمسكها ويعطيها غيرها **فصل**
ان قبضه منه ثم طلقها قبل ان يدخل بها في قاية بعينها في بدوا كان لما ان يوطئها قبل فسخها
فصل اذا تزوجها على عبيد بعينه وسلم اليها فاداد العبد في بدوا ثم طلقها قبل
الدخول بها فلا يسيل له على العبد وعليه نصف قيمته عند اي حينه واي يوسف رحمه الله وعند محمد
رحمه الله له ان يافق نصفه واذا هو موقوف زفر رحمه الله ولو تزوجها على اير بعينه وسلم اليها
واستغلتها او على عبيد بعينه وسلم اليها فاستغلتها ثم طلقها قبل الدخول فله نصف الدار والعبد واما
الغلة فهي لها ولو تنقص العبد والدار من الغلة لزمه قبض نصفها ولو ضمت قيمتها ثم سلم وان
حدثت في الدار بيتا لم يكن للزوج سبيل على الدار لير طلقها قبل الدخول وعليه نصف قيمتها يوم سلم وان

تزوجها بعد بيعته ولم يملكه اليها حتى انقضى العبد او وضع له هبة ثم طلب قبل الدخول
 والنفقة والعتق لها عند اي جنبة كان لو كان بعد التسليم وقال الكلب والعتبة بينهما اعتقان
 وان لم تاتي اربعة العتق او النسيئة الصداق او انقضى الخلق قبل الطلاق فلا سبيل للزوج
 على ان يفسخ ذلك واسم علمه **وهو** اذا تزوج على جوارح موصوفات صحة التسمية لها
 الوسيط منه والزوج بحجر ان شاء اعطاها قيمته وان شاء اعطاها الوسيط منه وان تزوج على
 عبد يبيعه وسلم العتق اليه لم يملكها قبل الدخول فالعبد على حكمه كالمملوك بالبيع الثاني حتى
 يملكه بالزوج او يفتي به القاضي لم يملكها فان اعترف من العبد وعليه نصف القيمة واعتان الزوج
 اياه بطل وقال من تزوج رجلا لم يملكها اعترف صح عتقه في النصف كما بعد النكاح ومن تزوج امرأة
 عبيت وحاديم ولم يملكها شيئا فلها خادم ووسط وبيت ووسط قيمة كل واحد منها اربعون
 دينارا عند اي جنبة رجلا له وقال لا يفتي بك القيمة ولكن بعين قيمته الغلا والرضع والادوية
 من الثبوت في البلد الذي يقع فيه النكاح ولزكان في البادية كان لها خادم ووسط وبيت من بيوت النضر
 على ما يجازف الاصل عليه اصل البادية ومن تزوج امرأة على وصف بعض بغير عتبه جان ولها
 عليه خمس دينار عند اي جنبة رجلا له فان اعطاها وصيفا ايسر من ذي ذلك كان لها ما
 اخذته بخير بناراد قال ابو يوسف ومحمد رجلا له هذا على وصف ووسط على قدر الغلا
 والرضع وليس في الاصل هذا اختلاف **فصل في جهالة المهر**
 اذا تزوج امرأتين في عقد واحد على صداق واحد جاز وقسم المهر المسمى على مهر مثل كل واحدة
 منها وان تزوجها على هذا العبد فان كان مهر مثلها اقل من ذلك او كسرها فلها الاوكسر ولزكان للز
 من ادفعها فلها الادفع وان كان بينهما فلها مهر ايسر فان طلبها قبل الدخول بها فلها الاوكسر في ذلك
 كله عند اي جنبة رجلا له وقالها الاوكسر على كل حال وان تزوج على الف او الفين فلها مهر مثلها
 عند اي جنبة رجلا له لا تنافي بين الف ولا تنقص من الف وقالها الف درهم ولز تزوج امرأتين
 بالف واحد في العدة او لما تزوج قال الف لكل للجنبة صح نكاحها عند اي جنبة رجلا له وقال لا يقيم
 على مهر مثلها ولها حصتها من الف فان دخل الزوج بالجنبة مستبكا فهي قبل من قبل اي جنبة لم يملكها
 بالف ما بلغت وقالها مهر مثلها لا يجاوز حصتها من الف وان تزوج على هذه الاثواب العشرة فاذا
 هي احد عشر فلها من ذلك عن يعطيها الزوج ما شاء من ذلك قياس قول ابو يوسف ومحمد وفي قياس
 قول اي جنبة رجلا لها اربعة العتق لكان ذلك مهر مثلها فقال لقوله على احد هذين العبدان وان جردت

نحوه

تسعة فله التسعة وقام مهر مثلها عند محمد قال ابو حنيفة رحمه الله لما انقضت ليل النكاح فذلك
فصل في المهر شرط اذا تزوج على الف على الف لم يملكها الا ان يملكها على الف على الف
 ان لا يخرجها من البلد او على ان لا يزوج عتيق فان كانا شرط فليس لها الا المسمى ولو يفتي بطلانها قام مهر
 مثلها وقال من تزوج رجلا لم يملكها الا ان يملكها على الف على الف لم يملكها الا ان يملكها على الف على الف
 فوجوه على الشرط الاول فلها الف وان وجده على الشرط الثاني فلها مهر مثلها لا يزاو على الفين ولا يتيسر
 من الف عند اي جنبة وقال الشرطان جائزان وعلى هذا الخلاف لم يزوج على الف ان قام ما ذكر
 الفين ان لغزها وان تزوجها على الف لم يملكها الا ان يملكها على الف على الف لم يملكها الا ان يملكها على الف على الف
 ولها ما عتق الزوج لان حكمها قبل من مهر مثلها **فصل في اختلاف في المهر**
 اذا اختلف الزوجان في المهر فقال الزوج من رضى على الف وقال المرأة على الفين فان كان مهر مثلها
 الفين فصاعدا فالقول قوله مع الجين ولزكان مهر مثلها الف او اقل يقول قوله مع يمينه ولزكان
 مهر مثلها الف خمسين قال قول قوله الف خمسين قال قول قوله فيما زاد وقال ابو يوسف والقول
 الزوج لان باي يبي مستكر حذرا قال بعضهم المستكر لم يزوج من العشرة وقال بعضهم ان
 يدعي مهر الا يزوج مثل تلك المرأة بذلك المهر ولم يملكها قبل الدخول عام اختلف قال ابو حنيفة ومحمد
 رجلا له القول قوله الى مائة مثلهما وقال ابو يوسف والقول قوله الزوج في هذا الفصل الحاشي الكبير
 ولولا ما اختلفوا في خلافه ونسبه مع لا فاقول بغيره في حال الحيوة وفي حال الجوارح ولو وقع
 لا اختلاف بين الورثة بعد موتها جارية فان وقع لا اختلاف في النكاح فالقول قوله الزوج في قول
 بغير جنبة رجلا له ولا يفتي بغيرها بشي من الزيادة على الف درهم الزوج حتى يفيها البينة
 على ذلك قال ابو يوسف رجلا له القول قوله ورثه الزوج لان باي يبي مستكر قال محمد له
 ينظر في مهر مثلها كما قال في حال الحيوة ولو وقع لا اختلاف في وجه التسمية فالقول قوله لغير التسمية
 بالانفاق وما كان تزوجها ولم يسم لها مهرام ما تفي قول اي جنبة رجلا له لا يفتي بشي قال محمد له
 يفتي مهر مثلها كافي حال الحيوة والقول قوله ورثه الزوج في الزيادة وقال ابو يوسف والقول قوله الزوج
 الا ان يدعيها بشي مستكر **فصل في التسمية في المهر والتكليف** اذا تزوج امرأة نكاحا عتيقا
 في الظاهر واراد بذلك التسمية هو الظاهر والارادة باطنية ولم يزوجها على مهر في الظاهر
 بالزمن ذلك واراد بالزيادة والتسمية فان استشهد انه اراد به التسمية فلها مهر البتة لان في قول ابن ابي ليلى
 رجلا له فان لها مهر العتق ولو لم يسمها على ذلك فلها مهر العتق عند اي جنبة ومحمد رجلا له ومن ابى

يوسف رحمه الله

الحسين

ان المهر مهر الزينة والله اعلم
اذا اوجرت المرأة زوجها عتيقا ودفعته لبل الفاني جده الفاني حولا فان وصل اليها اكل ولا
موت بينهما الحكم ان طلبت المرأة ذلك وسرته كان الرجل يفصل بين سواها من ان اجد واما
اذا وصل ودوي الحسين عن حبيته رحمه الله ان لا يقع الزينة باختياره سالم بقض الفاني بالفرقة
فيقول فرقت بينكما ودوي عن يني يوسف ومحمد رحمه الله للفرقة تقع باختياره اذا اختارت
في المجلس الذي خبزها كما كان فان فاحت من مجلسه بطل اختياره وان ادعى الزوج الوضوء اكل
واكرت ان كانت بكر اراها الناس فان قلن بكر خبرت وان قلن نجس قال قولوا حرم بينه بانه
على نكاح المرأة لم يطلعت بمسنة ومن جامع امرأة مرة ثم عن لم ينزل هي امرأته ولا ضابطا ولو كان
زوج امانة عتيقا قال ابو حنيفة ومن فرجهما لله الخيار الى الولي وقالوا اخبار الى امانة ذكره الكافي
والحفي وهو الذي لو حبث انبياء وبقي ذكره حكمه علم العتيق جميع ذلك ولزكان يحبوها بترقي
بينهما في الحال ولا يوجع كما يوجع العتيق فان خلاها المحبوب لم تفرق بينهما قال خلاف في كمال المهر
قد مر وعليه العدة فانها لا تناف فان جازت بوليد بعد ما فرق بينهما في سنتين ثبت الشبهة والمهر
كما لا يفي قوله جيتا وان كان الرجل محبونا لا يستطيع معه الوصول الى امرأته فعنداي
حينئذ واي يوسف لا يفرق وعن محمد لزر كان هذا المحبوب حادنا او مرضا حادنا عتيقا من الوصول
الى امرأته اهل سنة كما يوجع العتيق ولزكان المحبوب مطبقا فزوج احوال المحبوب وان ازوج
الرجل لابنه الصغير امرأة فاذا الزوج محبوت فطلب الفرقة في جامع الكبير يفرق بينهما وعمر الى يوسف
انه لا يفرق ما لم يبدك والحنثي لزر وصل اليها فله امرأته ولز لم يفرق اليها فهو كالعتيق **فزوج** رجل تزني
امراة ثم دفعا دفعة فاذهب عذبتها ثم طلقها قبل لزر فلو بما قال ابو حنيفة فلها نصف المهر وكذب
روي الحسين بن زياد عن يني يوسف وقال محمد ومن فرجها كل المهر وكذب روي عن يني يوسف واذا وجد
امرأته ثوبا او ثوبا او مخبونا او ابرص او جدام فليس لزر برد لان الطلاق يده وان وجرت المرأة
بزوجه هذه العيوب بن رجل او جدام او نحو ذلك فلا جبار لها عنداي حنيفة واي يوسف وقال محمد اخبار

العزور

ومن انتب لزوج فزوجها ثم علم انه ليس كالتب فلهما ابطال نكاحه ومن تزني امرأة على ان فرقة قولت
منه ثم قامت البينة امانة ونفي ذلك فلو كان المهر نكاحا او وسطا والولد على ابيه بقيمة
يوم يختم فيرجع الاب بتلك البينة على تزني لزر كان خرا ارجع عليه في الحال ولز تزني رجعا عليها اذا عتقت

عليه

وعليه عتقها ولا يرجع به على اجد وان ظلمها سكتا فان كان اجبي غزوة ووجهه من فعله لم يثبت
الولد للابنة ثم يرجع به على الذي غزوه وان غزته هي قال ابو يوسف الاول لا يحسن في حال اجزلا
ومن قول محمد يحسن في الزوج الفينة للحال ثم يرجع عليها اذا عتقت **فزوج** عبد تزني امرأة على ان
فرقة فاذا الفاني امرة قال ابو حنيفة رحمه الله لا يرد دارقا وقال ابو يوسف ومحمد اوار بالقيمة والله اعلم

القسم

اذا كان للرجل امرأتان فعليه لزر بعد بينهما في القسم كبر من كانتا او يمين او احدهما بكر والا فوي
نيت ولز كانت احدهما حرة والا فوي امرة فليختر الثلثان من القسم ولا من الثلث ولا من الثلث
في القسم حالة التسوية في الزوجين ثلثا سهمين ولا يول لزر يفرق بين النساء وبقي من فرقة حرة
واذا رضى احد الزوجين بزر كسما لهما جاز ولها ان ترجع عن ذلك ولو كانت له
زوجته واحدة فطالبة لها من القسم من كان عليه ان يفرقها بوتا ولبنة ثم يفرق في امرئته ثلاثة
ايام وثلاث ليال ولز كانت امرأته هذه امرة والمثله كما كان لهما كل سبع ليال وليدة واحدة
والتي فرقة ذلك سواها ومن تزني بكر او بنتا وله يمين سواها فاقام عندنا دفعا فان يمين
عنده كل واحدة منهم مثله ولا يفصل في ذلك على احدى منهن وليس لزر يفرق عن امرأته
الا بانه ان كانت حرة ولز كانت امرة فالان في الغزل الى الولي عنداي حنيفة رحمه الله وعن
يوسف روايتان كذا في القسم الفقيه الزاهد ابو الليث ويول عن امرة بغير اذنها والمنفعة
واجبة للطلقة قبل الوصول لزر لم يكن سمي لهما مزا وكل مطلقة سواها المنفعة مستحقة ونفي ما تقدم

الدعوى

اذا تزني احد الزوجين على كل واحد منهما اقامت البينة انه تزني فليان الى الزوج وان الى لزر
بين يمين يمينه وبينها وعليه نصف المهر بينهما نصفان ودوي يمين عن محمد لزر عليه مهر كامل بينهما
اي يوسف في الاما لي لا يني عليه لواحدة منهما وقال في الحاشية **الذي** في الدعوى
رجل ادعى على امرأته انه تزني فقامت البينة عليها واقامت هي يمينه انه تزني فاحضر قبل
لزر يمينه قبلت يمينه الزوج ولا يفصل بينهما عنداي حنيفة رحمه الله وقال لا يفتي بنكاح واحد
فزوج رجل قال لامراة ان زوجك طلقك وامري ان ازوجك منه ثانيا ومن لها المهر في الزوجة
وانكر الطلاق ولا امر بالنكاح ولا يفرق الا بيمين عنداي يوسف كرجل قال لبي لرجل موقوف
النسب استحي لا يفرقه سني وقال من تزني على الوكيل المهر بالثلاثة والله اعلم

كتاب العبد والامانة

بجدة رجل ان تزوج امته كانت او كانت ابنة اذ لم يكن تحت حرة وان كان يتدبر على ملك الحرة
وان تزوج حرة دامت بنة عتيده واحدة جاز بكنى الحرة وبطلت كرامة لا يجوز بكنى الامنة في
عدة حرة من طلاق باين عند اي حبة رجم له كافي عدة من طلاق رجعي وقال لا يجوز اذا تزوج
امته فليس عليه ان يزوجها بينا تزوج بكنى كخدم المولى ويقال للزوج ان طوفت بها وطيتها وان
يو الامنة بنة المنة والافلا ولا اذن في العزل للمولى فان طلقها وانقضت عدتها فقال قد
راجعتك في العدة وانكرت وصدة المولى فالعزل فليها عند اي حبة وقال العزل قول المولى
وان قالت انقضت عدتي وقال الزوج والمولى لم تنقض فالعزل قولها وان تزوج استتم فليها
قبل الدخول فلا مهر على الزوج عند اي حبة رجم له وقال عليه المهر كالمهر فليها نفسها قبل
الدخول للمهر قال من تزوج رجم له امهر لها فان زوجها لم اعنتها فليها كالمهر وان كان زوجها او
عبدا فان تزوجت بغير اذن المولى لم اعنتها جاز ان يتزوج حرة فان كان دخل بها والمهر
الف مهر مثلها مائة ثم عنت قال الف للمولى ولزوجه بدول حتى اعنتها قال الف لها وقال من تزوج
بيطل النكاح في ذلك كله ولو لم بعثته ولو كنى المولى فزهرها ابنة فان كان لا بئس بطل النكاح
ولو كان وطهر لآب لم ملكها ابنة او ورثها اذ باعها المولى امر اية فله من بجز النكاح وقال من تزوج
لا يجوز اذا ان المولى تزوج عبدا اسن في رواية محمد بن ابي حنيفة رجم له بغير اذن
بشهر وفي رواية ابي يوسف عنه بعدد في العبد دة بغير اذن الامنة وقال لا يصح في الوجهين
ولو تزوج امه ابنة او الوصي امه البنين او المالك ابدا واحد المتنا وحين جاز النكاح في الوجهين ولو تزوج
امه ابنة او الوصي امه البنين وان تزوج المضارب او الشريك سزاؤه له وان العبد الماذون
قال النكاح باطل عند اي حبة رجم له رجم له بغير اذن يوسف رجم له ولو تزوج احد هؤلاء
السبعة العبد لم يجر الا نفاق وان تزوج امه ابنة من عبدا ابنة لا يجوز في ظاهر الرواية وعز ابي
يوسف رجم له انه يجوز **فصل** مكانة تزوجت باذن المولى ثم عنت فليها كالمهر وقال من تزوج
رجم له وعن ابي حنيفة رجم له انه لا يجوز لبرصاء ولا يجوز للعبد ان يتزوج الزمر من الزمر ولا يجوز
نكاح العبد ولا امه الا باذن المولى فان تزوج ما ذم فالمرء في ذنبه ببيع فيه وان تزوج بغير اذن ودخل
ما ذم في الغنم والمولى نكاحها فليها المهر اذا عنت ونكاح العبد دامة اذن المولى موقوف على اجازة
فان اجاز جاز وان رد بطل فان تزوج بغير اذن وطلعت فلا تأول ولم يجر المولى ذلك النكاح لكن اذن له ان يتزوجها

من زوجها جاز وان اجاز المولى نكاحه فطلعت فلا تأول اذن له في نكاحها لم يجر لطلعت فلا تأول اجاز
المولى ذلك النكاح ثم اذن له ان يتزوج حرة لغوي قال ابو حنيفة ومحمد رحمهما الله لم يكن ان يتزوج
منه اخوي وقال ابو يوسف رجم له بكنى فان تزوج بغير اذن ثم باعها جاز المشتري النكاح
جاز بخلاف الامنة وقال من تزوج رجم له لا يجوز وعلى هذا اختلاف اذا تزوج العبد بغير اذن امته
فان ابود قبل الاجازة فان اجاز النكاح وكذا ان بالنكاح عند اي حبة يقع على الجاز والامانة
وقال ينع على الجاز وان اذن له بالنكاح فتزوج امرأتين لم يجر واحدة منهما وفي قياس قول ابي يوسف
يجوز نكاح واحدة والبيان للمولى كما اذا وكل لغيره رجم له امرأتين فتزوج ابي يوسف
الاول جاز نكاح واحدة والبيان للمولى وقال لا يجوز وهو قول ابي يوسف **فصل** في عتق
بغير اذن مولا فقال للمولى طلقها او فادنها فليس جاز وان قال طلقها فليها بملك الرجعية
بها جاز **فصل** رجل تزوج عبدا الماذون والدمية امرأة جاز وهي اسوة للفرما وليس للعبد
لنكاح وان اذن لمولا **فصل** رجل وطى امه ابنة فولدت منه نبي ام ولد وعليه قيمتها ولا
مهر عليه وان كان لا يزوجها اباه فولدت لم تضام ولده وعليه مهره وليس عليه قيمته ولده
هو من اعق له ولده ثم تزوج باختها في عدتها لم يجر عند اي حبة رجم له وقال لا يجوز في
حتى تنفي في عدة اختها ولست تزوج اربعاً سواء اجاز عندنا وقال من تزوج لا يجوز نكاح اختها في اربع
سواء حتى تنقض عدة ام ولد **فصل** حرة تحت عبدا قالت لمولا اعنته عن عايف درهم ففعل فسد
نكاحه والولادة لها وقال من تزوج بغير اذن وقال اعنته عنى ولم يستمى ما لم يفسد النكاح والولادة للمعتق
عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله وقال ابو يوسف رجم له بغير اذن النكاح وليس له علم

كتاب اهل الذمة

ذي تزوج ذمبة بغير شهوة وذلك بجهنم جاز ثم اسلم لا يفرق بينهما وقال من تزوجها باهل
فصل مسلم طلق امراته الذمينة او ماتت شهيدة فتزوجت بغير اذن مسلم او ذمي فمرفق بينهما
فصل نصراني تزوج نصرانية على غير مهر وذلك ما ذمهم جاز وطلعت قبل الدخول او بعد الدخول
او ماتت عنها فلا مهر لها وكذلك الخريجات في دار الحرب وكذلك لو تزوجها على مسينة فلا يثن
لها وهذا عند ابي حنيفة وقال ابي الحريز كذا في الذميين لها مهر مثلها لم يسم لها
مهر او لطلعت قبل الدخول فليها المنة **فصل** ذمي تزوج ذمبية على غير مهر بغير اذن او بغير
ثم اسلمت للمهر فليها المنة لئلا تأول ولم يجر المولى ذلك النكاح لكن اذن له ان يتزوجها

او طالق طالق ان لم يكن لم ينفذ في واحدة رجعية وان نوي ثلثا كان ثلثا ولو قال بذلك طالق
او نكح طالق في طالق وكذلك لو قال راسك او سمكت او ربتك او ذرك او
روحك او جزمتك طالق او عسرك طالق يقع الطلاق ولو قال يدك او رجلك طالق لا
يقع وقال من فرغ يقع ذكر اليد والاصبع وطلاق المكره والمعاذك والسكندر واقع وكذلك طلاق
الذي اراد شيئا غير مسمى بالطلاق فهو واقع ويقع طلاق الاخرى بالاثبات ولو قال
انت طالق من واحد لثلاث او مائة واحد لثلاث في ثلث من عند ابي حنيفة رحمه الله وقال
يقع الثلاث وقال من فرغ يقع واحدة ولو قال انت طالق واحدة او لا او قال واحدة او لا
في واحدة عند ابي يوسف الاول وهو قول محمد بن داود ابو يوسف وقال لا يقع في وقال ابن
حنيفة رحمه الله في الجاهل الكبير لا يقع في قوله انت طالق او لا او قال انت طالق او لا في
او قال انت طالق او غير طالق ولو قال انت طالق ثلاثا او لا في ثلثي الاصل ولو قال انت
طالق واحدة في ثنتين ونوي كتاب المهر في واحدة ولو قال ثنتين في ثنتين ونوي
كتاب المهر في ثنتين وقال من فرغ يقع ثلثا في الاول يقع ثنتين ولو نوي في الاول واحدة
وثنتين او واحدة في ثنتين في ثلاث واذا طلق امرأة ثلثا قبل الدخول يقع عليها وان
مردف فقال انت طالق واحدة وقعت واحدة واذا قال لها لم يدخل بها انت طالق واحدة وقعت
في ثنتين وقال من فرغ واحدة ولم يقل احد حزين يقع ثلث وقال من فرغ واحدة
وان طلقها نصف تطليقة او ثلثها كانت طلاقا واحدة ولو قال انت طالق ثلاثة اقسام تطليقة
في ثلاث واختلفوا في ثلث اقسام تطليقة قال بعضهم ثلثان وقال بعضهم ثلث وقال
لها لم يدخل بها انت طالق واحدة مع واحدة او معها واحدة او قبلها واحدة او بعد واحدة
في ثنتين وان قال قبل واحدة او بعد واحدة في واحدة ولو قال انت طالق واحدة قامت
بعدم قولها قبل قوله ان شاء الله لم يقع في **فروع** رجل شوي امرأة لم يطلقها لم يقع في رجل
بها ولم يدخل ولو قال انما منك طالق لم يقع ولزني ولو قال انما منك باين او انما عليك حرام يقع
اذ انوي ولو قال انت طالق اسرا وانما تزوج اليوم لم يقع ولزني وجه اول من اسر وقعت السعة
ولو قال انت طالق قبل الزمان وجك لم يقع ولو قال انت طالق وانت مريض يعني مرضك لم يصدف
فصا خاصة ولو قال انت طالق بائنا او البينة في واحدة بائنة ولم يكن له بينة دخل به او لا ولو قال
لها وقد دخل بها انت طالق ثلث بواين في ثلث سبيل قال ابو يوسف يقع في الاول السنة الاولى بائنا

الثلث

وان في السنة الثالثة كذلك وكذا في قول محمد وقال من فرغ واحدة رجعية في السنة الاولى كذلك
لثالث ولو قال انت طالق اسرة الطلاق او الطهر الطلاق او كالف او ملة البيت او ملة البيت
او طلاق المسبطين في واحدة ثمانية اثنان بنوي الثلاث وذكر الطحاوي فيمن قال انت طالق ملة
القول انها واحدة بائنة عند ابي حنيفة الا ان بنوي ثلاثا وقالوا واحدة رجعية الا ان بنوي ثلاثا
ولو قال انت طالق ثلثية ثلثة القول كان بائنا في قولهم ان بنوي الثلاث ولو قال انت طالق
افرح الطلاق في بنو باين الا ان بنوي الثلاث وقال ابو يوسف رجعي ولو قال انت طالق مثل فم
راس المارة قال ابو يوسف يقع بائنا وقال من فرغ رجعي ولو قال مثل الجمل او مثل الجمل او جمل
عند ابي يوسف باين عند من فرغ قال ابو حنيفة ان قال مثل الجمل او مثل حبه جمل بنو باين
اذا سئلها بنو حنيفة كبر قال ابو يوسف اذا ذكر العظم ومثله بنو صغير او كبير كبر بائنا وان لم
يذكر العظم ومثله بنو صغير او كبير كبر بائنا وان لم يذكر العظم ومثله بنو صغير او كبير كبر رجعي
وذكر الطحاوي في قول محمد مثل بنو ابي يوسف واما من فرغ بنو المسبطين لسان بنو يوسف بالشره
او بالعظم بنو باين والآخر رجعي ولو قال انت طالق ثلثية شديدة او طوبى او عريضة
هو واحدة بائنة الا ان بنوي الثلاث ولو قال انت طالق من هذا الى الشام فهي واحدة رجعية
وقال من فرغ بائنة ولو قال انت طالق بكرة فهي طلاق في كل البلاد وكذلك انت طالق في الذار
ولو قال انت طالق لزوجك حتى لم تطلق حتى يدخل مكنة ولو قال انت طالق مع موتي او
مع موتك فليس بنفي ولو قال لها دعي انت طالق ثنتين مع عتق مولاك اياك فاحسبها للولي
يملك الزوج الرجعية ولو قال فاجا عينا فانت طالق ثنتين قال المولى اذا جاءته عينا فانت
حرة فاجا عينا لم يخل للزوج حتى تنكح زوجا غيره وعندها ثلاث حرة قال محمد بن داود
الرجعية ولو قال انت طالق هكذا يسير بالايام والسبابة والوسطى في ثلاث فان نوي المصير
في هذا اذ لم يصدف فصا والطلاق الرجعي لا يحرم الوطى اذا كان الطلاق بائنا دون الثلث
فانه ان تزوج في عتقها وبعد انقضاء عتقها ولو كان الطلاق ثلاثا في الحرة او ثنتين في كاهنة
لم يخل له حتى تنكح زوجا غيره نكاحا صحيحا ويدخل بها لم يطلقها وتنفق عنها او يوت عنها
والصبي المراهق في التحليل كالباتح فان تزوج بها بشرط ان يحللها لزوجها ما ذل النكاح حائضا
ويحل للزوج الاول لكونه مكره وهذا قول ابي حنيفة ومنه قال ابو يوسف في المأذون النكاح
طلو ولا يخل للزوج الاول قال محمد النكاح جائز ولا يخل للزوج الاول وهو رواية عن ابي يوسف وان

تزوجت بنو آخو بعد ما طلقها كاذب واحدة او اثنين عادت الى الاول ثلاث عند اي حنة
واي يوسف وحمها له وقال محمد بن زهره حمها له عادت اليه با بني واسه لحلم

باب الحكايات

الحكايات كلها يوان لا تلتا عند اي واستري رجك وابت واحدة وقال زهره في لم واحدة
ينع ايضا وانما ينع الطلاق بالحكايات اذ انوي فان نوي واحدة او لم يزوجا فهو واحد باينة
وان نوي اللانما صلت الا في قول اختارك فانه لا يكون الا واحدة باينة وان نوي اكثر منها ولز
نوي اثنين في جميع الحكايات فواحدة باينة وقال زهره اثنين وذلك مثل قوله باين
وبله وخلة دبره وحرام وجعلك على غاربك والحفي باهلك ووهبتك لاهلك وفوقك
وسرحتك وخلفتك ولا ملك لي عليك ولا سبل عليك وانت حرة فتعني تحري استري
توحي خوجي اعدي وانسخ ما رواج وان لم يكن له بنت لا ينفع بعده لا لفاط طلاق والعزل فزلمع
يحييه انه لم ينو الطلاق الا ان يكون في هذا اخر الطلاق ينفع به الطلاق في الفسخ ولا ينفع فيما
بينه وبينه فقال لا ان بنوي ويصدق هذه الحكاية انه لم ينو الطلاق فيما يفسخ رد الكلام لقوله
توحي اوجي اعدي اذ هي تحري فتعني استري وان لم يكن في هذا اخر الطلاق لكنه في
غضب وخصوصة فكل من طلق لليب والشيعة يصدق انه لم ينو الطلاق لقوله خلية برية
باين بنت حرام ولا يبعد في ثلثة الفا انه لم ينو الطلاق وان كان بيدك اختاري اعتدي
ولا اعتدي اعتدي اعتدي وقال نوب الطلاق وبالباب من حيث صدق فضا وديانة
وان قال لم انو بالباب من حيث ثلاث ولو قال نوبت من طلقه من ثلث ولو قال انت طالق
فاعتدي او قال انت طالق واعتدي او قال انت طالق اعتدي فان نوي اثنين في اثنين
وان لم يكن له بنت فذلك في ظاهر الرواية وعن لي يوسف في قوله فاعتدي تكون تطليقة وفي قوله
اعتدي واعتدي تطليقتان وقال زهره في كل تطليقة باينة اذا لم ينو اثنين ولو قال لبت
لي بامرأة او ما انك تزوج كان طلاقا للنوي ولا فلاح عند اي حنة ولا ليس بطلاق وان
نوي لقوله ما انت لي بامرأة او ما لي امرأة ونوي ولو قال للحنه تلجة اعتدي ونوي الطلاق
كان طلاقا وقال ابو يوسف في كماله لا يكون طلاقا بمنزلة الحكايات ولو قال اطعميني او استعيني
ونوي طلاقا فليس بشي ولو قال ادهي كل ادهي وبيع هذا النوب واراد بقره ادهي طلاقا
لا يكون طلاقا عند اي يوسف وقال زهره في كماله اذا قال للمختلعة والمبانة انت طالق ولم قال

باب اول

المرأة

المرأة بالثاوية هنتي او قال انوي هنتي لنوي الطلاق يكون تطليقة باينة وما فلاح عند
حينة وقال ابو يوسف في الاول كقولك واماني الثانية ينفع تطليقة باينة وان لم ينو وقال
محمد بن زهره في قوله بهتتم ان نوي لثلاث قبلت وان نوي واحدة فواحدة باينة وان لم ينو
سبب فواحدة باينة قال محمد بن زهره ان نوي لثلاث قبلت وان نوي واحدة فواحدة باينة وان لم ينو
مطمع عن اعلم بالثاوية منهم قبلت واحدة رجينة في احوال كلها نوي اوله نوي قال
محمد بن زهره رجل ارتد وكفى به اراكب وامرأة في عدة منه لم اسلم هناك وطلتها لا ينفع ولز خرج وطلتها
ينفع **فزع** حينة خرجت مسلمة ثم خرج زوجها باين وطلتها لا ينفع فان اسلم الزوج او صار
ذميا لم يطلق ينفع عنه محمد بن زهره في قوله اي يوسف الاول وفي قوله لا ينفع واذا طلق الزوج امرأة
ارسقا منها او ملكت زوجها او سققتا منه ونفت الغرة ومن شك فلم يدر اطلق امرأته
ام لا فلا يفي عليه حتى يستيقن بوقوع الطلاق ومن طلق طلاقا رجعا ثم قال في انفساء العدة
جعلته باينا قال جعلته ثلاثا قال ابو حنيفة رجعه له كما هو جعل قال ابو يوسف ان جعله باينا
يكون باينا وان جعله ثلاثا لا يكون ثلثا وقال محمد بن زهره لا يكون باينا اذا ثبت الطلاق في لوج طلاق
حايط او ارض فاما ان حنينا فهو بمنزلة الحكاية لا ينفع الا ان بنوي وما كان غير مستبين فلا حكم
له ولز ثبت على وجه الرسالة كما يكتب بعضهم بغيره ليرجع له بالشرط وقع حين ثبت ولز
على الشرط وقع عند وجوده والاحسن لنوي كما بينا دلالة لحلم

باب الطلاق المضاف الى وقت

اذا قال انت طالق عند او وقت الطلاق بطول النحر ولو قال انت طالق في العدة لا ينفع في
اول النهار ولو قال نوبت لولاها صدق فضا عند اي حنة وقال زهره فضا
ولو قال انت طالق اليوم وعندا ينفع واحدة كرا ان بنوي اليوم واحدة وعذالي ولو قال انت
طالق عندا اليوم ينفع اثنين لكان دخل وقال زهره الوجهين بين واحدة ولو قال انت طالق
اليوم عندا او عندا اليوم فانه يؤخذ باول الوتين الذي يتقوه به ولو قال يوم انز وجك فانت طالق
فتن وجهك لطلعت ولو قال امرك بيدك يوم تقدم فلان قدم فلان ولم يعلم بقدره حتى
الليل لا حيا لها وفده حل انت طالق كل يوم فان عني ان ينفع كل يوم واحدة تطليقتان وقال محمد
رجعه انه في الرقيات عليه اربع مهور ونصف كانت ثلاث ولو قال كذا زوجتك فانت طالق باين
بكالها كانت منه ثلاث في كل مهر ثم عليه حنة واحدة ونصف فباس ابن يوسف رجعه له وكذا في باس

ولو قال لها ع

قوله اي حينة رحمه الله وفي قول محمد رحمه الله عليه اربع اصدمه ونصف **فصل**
 اذا قال اذا تزوجت فانت طالق وطالق وطالق او قال اذ كان فلانا طالق وطالق وطالق
 وطالق فزوجه او كل فلانا قبل الدخول لم يقع الا واحدة عند اي حينة رحمه الله وقالوا ينفق
 ثلاثا لو قدم الحزن او فيها ولم يكن مستحولا بها فكلية طلقت ثلاثا ولو قال لها قبل الدخول انت
 طالق طالق طالق ان دخلت المراء وقع لا ولي وبطلت الثانية والثالثة ولو كان دخل في دفع
 طليقتين في الحال وتعلقت الثانية بالمرحول فان دخلت المراء في العدة طلقت ولو لم يكن الحزن
 فقال لزوجتي انت طالق طالق طالق في مخرجها تعلقت الاولى وتخرجت الثانية وبطلت
 الثالثة ولو قال انت طالق بزوجتي طالق ان دخلت المراء في الحال لم ينفق قول اي حينة
 رحمه الله عليه في الدخول يتعلق الاولى وينت الثانية والثالثة في غير الدخول يقع الاول ويبطل
 الثانية والثالثة وقال ابو يوسف رحمه الله في الدخول في غير الدخول يقع الاول ويبطل
 فاذ كانت طلقت ثلاثا ولم ينفق المراء فقباس قول اي حينة رحمه الله لزوجات مخرجها تعلقت
 الاولى وتخرجت الثانية والثالثة ولو كانت غير مخرجها تعلقت الاولى وتخرجت الثانية وبطلت
 الثالثة كقول طالق طالق في قباس قول اي يوسف رحمه الله عليه في غير الدخول لا يقع
 جزيئي الا واحدة عند الكلام ولو قال انت طالق فطالق فطالق لزوجتي فلا تافان في قولهم
 جميعا يقع الطلاق مالم تكمل ثلاثا فاذا اخلت يقع الثلاث مخرجها كانت او غير مخرجها ولو افر
 الحزن لم يخل في مخرجها يقع الثلاث متتابع في غير الدخول يقع واحدة في قولهم جميعا
 واسلمه **فصل** ولو قال اذا حضت فانت طالق طلقت حين ترى الدم لم يمسدها
 ثلاثا ايام ولو قال اذا حضت حيضة لم تطلق حتى تطهر ولو قال لزوجتي بوطا طلقت حين
 توجب السمن ولو قال اذا حضت حيضة فانما طالق ان اذ قال اذا دلها فلانا طالق فانما طالق ان تملك
 على حيضة بكر من اصدمها وولد بكر من احصمها ولو قال اذا اكلت المراء ووايا يوسف فانما طالق
 فان كلمته في ذلك طالق ولم يكله في غير ذلك او اذ اكلت المراء في غير ذلك لم يطق واخلى
 لاول غير ذلك والثاني في الملك طلقت قال من زوجه له لم يطق ولو قال اذا اجامعتك فانت
 طالق ثلاثا فجامعها فلما التفتا اختلفا ان ايش سعة لم يحب المراء عن اي يوسف رحمه الله انه يحب المراء وان لم يفرج
 لم ادرج في المراء كذلك لو قال انت اذا اجامعتك فانت حرة ومراق لا حبيبة اذا تزوجت
 فانت طالق فزوجه وحده وحده فعلية نصف المراء بالطلاق وهو ان يملك المراء ولو قال لمرأيتي اصدمها

طالق

احد طالق ولم يزوج واحدة بعينه وقع الطلاق على احدهما بعينه ويؤخذ بان لا يمسدها
باب الاستثناء وغيره
 اذا قال انت طالق ثلاثا او واحدة او قال لا انتين يقع ما يعني ولو قال انت طالق ثلاثا لا
 يقع ملك ولو قال لثلاثا او واحدة او واحدة قال ابو يوسف يقع ثلاثا ولو قال لثلاث
 يقع واحدة وعلى هذا الاختلاف ثلاثا لا اثنين واحدة وكذلك لو قال لثلاث اربع استواء
 استثنى طواقي لا فلانة وفلانة وفلانة قال ابو يوسف طلعت جميعا وقال محمد
 طلعت اربعة خاصة ولو قال انت طالق عشرين استثناء يقع واحدة ولو قال لا ثمانية يقع ثمان
 ولو قال لا سبع يقع الثلاث وكذلك لمن يفرع عن السبع يكون ثلاثا ولو قال لثلاث طالق لثلاث
 انه موصولة لم يقع ولو قدم الاستثناء فكل لثلاث انه فانت طالق فهو سله ولو قال لثلاث
 انه انت طالق فعن اي يوسف انما تطلق عن محمد انما تطلق وكذلك لو قال ان شاء
 الله وانت طالق ولو قال انت طالق لثلاث لثلاث انه لم يطق ولو قال لثلاث فثلاث فهو مؤثر
 على مبيده الله ولم يعلنه عينة من لا يعلم مبيدة حتى لا يملكه وغيرهم فهو باطل لا يقع
 شي ولو قال انت طالق لثلاث لثلاث استثناء الله قال ابو حنيفة رحمه الله يقع الثلاث وقال لا يقع
 وعلى هذا الخلاف انت طالق لثلاث واحدة لثلاث الله ولو قال انت طالق واحدة وثلاثان
 لثلاث الله تعالى صح استثناء ولم يقع شي في قولهم جميعا ولو قال لعبد انت حرة ولثلاث
 الله فهو على الخلاف ولو قال لكل من علي حرام او قال ما احل الله فهو على حرام فهذا على الطعام
 والشراب خاصة فان نوي ح ذلك اللباس او امره وقع والله سبحانه اعلم

باب الشهادة في الطلاق وغيره

اذا شهد انه طلقها مما يندر ان جازت وكذلك عن امره وفي عن العبد لا يحضر عند اي حينة
 رحمه الله مع الشان وقال بجواز اذا شهد انه طلق احدي امرأته بعينه وفيها ما يحرم وقال
 من جازت وكان لرافرا من الزوج ولو شهد انه قال احدي امرأتين طالق جازت استثناء
 احدهم رحمه الله ولم يجز له غير اذا شهد احدهما على تطليقة والآخر على تطليقتين او ثلاث
 لا يمس عند اي حينة رحمه الله وتقبل على اقل عند ما ولو شهد احدهما على تطليقة بآية والاخر على
 رجعي جازت اي رجعي ولو شهد احدهما قال الشاهدين شهد الاخران قال الشاهدين او حينة او برة او بنة لم تقبل

باب الخيار

اذا خير امرأه او جعل امرأه بيدها فلها الخيار ما دامت في مجلسه وان سكت برأها وان اخذت
 به عمل الفرج لا من بد لها وان كانت قايمة ففقدت اذ فاعده فاستأنت او سكتة ففقدت
 او قال ادعوا الي استنبروا او سنوا الشهد ثم نهي على خيارها وان سكت فاعده ففقدت
 خيارها وان كانت حالمة فاضطجعت بطل خيارها في رواية عن علي بن يوسف وهو قول سفيان
 وعن علي بن يوسف واية لوفد انما على خيارها وان سكت ففقدت خيارها وان سكت
 ورسا بطل خيارها والاشيئة كالبيت لرسا بطل خيارها وان سكت ففقدت خيارها
 نسبه ولم يعلم لرسا بطل خيارها قال ابو يوسف اختيارها باطل وليس لامرئ بد ما لم يعلم
 وقال زكريا بن عيسى بن ابي اسباط بن محمد عن الحسن بن علي بن فضال قال قلت
 انا اختار نفسي من طالق اذا نوي الزوج يقول اختاري لرسا بطل خيارها او باه ولو قال طلقني
 سكت فقلت انا اطلق نفسي لم تكن هي طالق ولو قال لرسا بطل خيارها فقلت اختار
 نفسي واحدة او احببتان يقع الثلاث ولو قال اختار لرسا بطل خيارها او باه ولو قال طلقني
 عنداي حتى يرحم الله وقال يرحم الله واحد وعلى هذا الخلاف لو قال اختاري واختار
 ولو قال اختاري اختاري باللف درهم فاختارت الاولى والوسطى او الاخرى يقع ثلاثا
 ولو قال اختارني اختارني اختارني باللف درهم فاختارت الاولى والوسطى او الاخرى يقع ثلاثا
 ولو قال اختارني اختارني اختارني باللف درهم فاختارت الاولى والوسطى او الاخرى يقع ثلاثا
 باللف درهم ولو قال اختارني سكت فقلت طلقني بقي او اختارني سكت فقلت طلقني فذكر في بعض
 نسخ الجامع الصغير انها تطليق فقلت الرجعة وذكر في الجامع الكبير ان يقع بآية وهو الصحيح
 ولو قال اختارني تطليق او امرك بيدك في تطليق بك الرجعة ولو قال اختارني فقلت اختارني
 هو باطل لرسا بطل اختارني سكت فقلت طلقني فقلت طلاق في الطلاق ولو قال اختارني سكت
 فقلت اختارني صحيح ايضا ووقع الطلاق ولو قال اختارني احببتان فقلت اختارني صحيح ايضا ولو
 قال اختارني اليوم وغدا وبعد غد فزوت اليوم فلاحيارها في الغد وذكر ابو يوسف في الاملا
 ان لها انما في الغد وان ردت في الغد فلها الخيار بعد الغد ولو قال اختارني اليوم واختراري
 فقلت او قال اختارني بعد غد فزوت اليوم فلها الخيار في الغد ولو قال اختارني ثلاث تطليقت
 ما سكت فطلقت ثلاثا لم يخرج عندي في حجبها وانما يجوز لها ان تختار واحدة او اثنتين وقالوا اختارني

ثلاث

لا تبيع **شرح** حربي بني مع امرأته ثم عشت فلها الخيار وقال ابو يوسف في الاملا لا خيار لها ان

باب الامر باليبس

اذا جعل امرأته بيداً او قال لما طلقني سكت فهو على المجلس وليس له ان ينهاها عن ذلك لا يخرجها
 من يدها ولو جعل ذلك بيد غيرها بان قال طلقها فهو على المجلس وما بعده وله ان ينهاها ولو قال
 طلقها لرسا بطل فهو على المجلس وليس له ان ينهاها وقال سفيان بن عيينة في ذلك وان ردت امرأته يومها بطل
 امرؤ ذلك اليوم وكان في يدها بعد غد ولو قال امرك بيدك اليوم وغدا بطل المبيع ذلك
 وان ردت امرأته يومها لا يبيع امرأته في الغد ولو قال امرك بيدك بنوي ثلاث فقلت
 فداخرت بنبي بواحدة نبي ثلاث ولو قال امرك بيدك فقلت قد طلقني سكت فداخرت بنبي بواحدة
 فداخرت بنبي بواحدة نبي ثلاث ولو قال امرك بيدك فقلت قد طلقني سكت فداخرت بنبي بواحدة

باب المشيئة

رجل قال لمرأته طلقني سكت ثلاثا فطلقت نفسها في ثلاث وان نوي ثنتين لم يقع لان تكسر
 امرأته انه يقع من طلاق واحدة ثنتين وان كان زوجها حراً وطلاق الحرة ثلاث ولو كان زوجها
 عبداً ولو طلقته ثنتين ولا يبيته لثلاث في العدة او نوي واحدة نبي واحدة رجعة ولو قال
 اختارني سكت فقلت طلقني سكت واحدة او قال طلقني سكت بنوي واحدة او لمرأته
 بنوي سكت فطلقت نفسها ثلاثا لم يقع نبي عنداي حتى يرحم الله وقال يرحم الله واحدة ولو قال
 طلقني سكت ثلاثا فطلقت واحدة يقع واحدة ولو قال بطلاق بك الرجعة فطلقت بآية
 او على العكس وقع ما يريه الزوج ولو قال طلقني سكت ثلاثا فطلقت واحدة
 لم يقع نبي ما لم يسل سكت ولو قال لمرأته اذا سكتا فانتا طالق فقلت واحدة
 سكتا لم يوجد سكتا في طلاقها وقال سفيان بن عيينة في طلاق نبي سكتا فقلت واحدة
 غدا ان سكت او قال ان سكت فانت طالق غدا فان في قولها ومقول الي حجبها في رواية
 الزيات لو قال انت طالق غدا ان سكت بكونها المشيئة في الغد وان قال لرسا بطل
 فانت طالق غدا بكونها المشيئة في المجلس ففقدت ونع الطلاق في العدة وروي عن ابي يوسف
 في الاملا عن ابي حنيفة ان لها المشيئة في العدة المسلمين جميعا وقال سفيان بن عيينة في المجلس
 في المشيئة ولو قال ان سكت فانت طالق اذا سكت فلها مشيئة في المجلس ومشيئة في يدها

ثلاث

يقع التقيد والناظر فيه سواء وصار قوله لزيت حقا او لو قال انت طالق لزيت فقالت
 زيت لم يكن كذا كذا لم يماضي طلق ولو قالت زيت لم يكن كذا كذا لم يماضي
 لم يماضي ولو باطل وجب ما مر من يداه ولو قالت زيت ان زيت فقال الزوج مجيبا لها قد نيت
 بترب الطلاق لا يقع الطلاق الا ان يقول الزوج نيت طلاق فيكون هذا ايقاعا
 سبوا فيقع ولو قال انت طالق مني نيت او نيت ما نيت فزوت كذا لم يكن رد او لا يقتصر
 على المجلس ولا ينعى لها ان تطلق نفسها واحدة ولو قال طلق نفسك اذا نيت اذا نيت
 فذلك ولو قال انت طالق كذا نيت فلها ان تطلق نفسها واحدة بعد واحدة حتى تطلق
 نفسها ثلاثا والزيت ان الثلاث جلة لم يقع الثلاث وهل يقع واحدة فعلى اختلاف
 ولو قال انت طالق نيت او نيت لم ينعى حتى يثبوت ولو قال نيت من مجلسه قبل الز
 نية فلا نية لها ولو قال انت طالق كيف نيت طلق واحدة بلك الرجعية كما قال
 هذه المقالة ولم يماضي عن مجلسه قبل الز نية وهذا قول ابي حنيفة رحمه الله وقال لا تطلق
 حتى نية ما اذا نيت في مجلسه فان كان الزوج نوي ثلاثا نيت ثلاثا وان نوي واحدة
 لم يقع الا تلك الواحدة عند ابي حنيفة رحمه الله وان نوي اليقين بغير نية الطلاق بانها
 وقال ان نوي الزوج واحدة فطلقت واحدة او نيت او ثلاثا لم يقع الا واحدة وان نوي
 ثلاثا فطلقت ثلاثا وقع ثلاثا ان طلق نيت او واحدة وقع ولو قال انت طالق لم نيت
 او ما نيت طلق نفسها ما شاءت ولو زوت لامة طلق اصلا واسه سبحانه لحكم

طلاق المريض

اذا طلق ثلاثا او واحدة بنية ثم مات في العدة فلها في الميراث والتمات بعد انفساء
 عدها لم يرث فان صحتمت مات في العدة لم يرث وان طلق ثلاثا بامر او قال اضارني
 فان ماتت نكرا او اخلعت منه لم يرث والرسالة طلق الرجعة فطلقها بنية ورثته ولو
 طلقها فان ردت ثم اسلمت ثم مات في مرضه لم يرثه وان طاعه ابن الزوج في الجماع ورت
 ولو قال انت طالق ثلاثا قبل موته بشهر او ببلانته اشهر ثم مات تمام المدة لم يرث عند ابي
 حنيفة وقال لا يرث وان قال قبل موته بشهر ونصف ثم مات تمام المدة ورثته قوله ولو قال
 انت طالق قبل موت فلان وفلان بشهر فان اشهر طلق قبل موته بشهر عند ابي
 ابي حنيفة رحمه الله وقال لا يطلاق بعد ادا اطلق المريض واحدة بنية ثم تزوج ثم طلقها قبل الدخول

فلا

واي يوسف

فلا الميراث كماله والميراث وعليه كذا نيت في العدة عند ابي حنيفة رحمه الله وقال محمد لما نصف الميراث
 اقام العدة الاولى في نيت قوله لا ميراث لها **فصل** اذا قال الميراث لا ميراث كذا
 طلق ثلاثا في صحته وانقضت عدته وحده لم يرثها بدين او اوصى لها بوصية فلها الاقل
 من ذلك ومن الميراث عند ابي حنيفة رحمه الله وقال لا ميراث لها الا ان يوصى لها بوصية من الثلث
 طلق في مرضه ثلاثا بامر او اوصى لها بوصية فلها الاقل من ذلك ومن الميراث وقال
 زفر رحمه الله لما جمع ما يوصى له من الثلث واذا ارادت المريضة ثبات من الزوج
 وماتت من مرضها ففي الميراث للزوج وهو قول ابي يوسف في ما يوصى له وفي الاستحسان له
 الميراث واذا نيت في مرضه بعد ما طلقها الميراث سبب ثم ماتت ولدت المرأة فلا ميراث
 لها عند ابي حنيفة رحمه الله ومحمد وقال ابو يوسف لما ميراث **فصل** رجل محصرا وفي نصف الثال
 طلق امرأته ثلاثا لم يرثه وان كان قد بارز رجلا او قد تم ليقول في فضاير او رجم وطلق امرأته
 ثلثا ورثت لمرات في ذلك الوجه وبني في العدة **فصل** اذا غلق الطلاق
 بشرط او نحو في ثلاثة اوجه اما ان يغلق الطلاق لا يفعل بعد قوله اذا نية او امر الشبهة فان طلق او
 بفعل الجنبى او بفعل نفسه او بفعلها وكل وجه على وجهين اما ان يكون التعليق في الصحة والكنة
 في الارض او كلاما في الارض اما اذا كان التعليق بفعل نفسه فلها الميراث سواء كان التعليق في الصحة
 او في الارض والميراث بفعل الجنبى او لا بفعل اصدان كان التعليق في المرض فلها الميراث ولو كان التعليق
 في الصحة والكنة في الارض فلا ميراث لها وقال زفر لما الميراث ولو كان التعليق بفعلها ولو كان
 كلاما في الارض ولو كان لا بد منه فلها الميراث وان كان لها منه بد فلا ميراث لها ولو كان التعليق
 في الصحة والكنة في المرض فان كان لها منه بد فلا ميراث ولو كان لا بد لها منه فلها الميراث عند ابي
 حنيفة وابي يوسف وقال محمد لا ميراث لها وان تزوت المرأة وهو صحيح وكره عن في المرض وفزق
 الثاني بينهما لم مات في العدة ورثت وقال محمد لا يرث وان كان الفزق في المرض ورثت في قولهم
 ولو ابي منها وهو صحيح ثم ماتت بالابلاء وهو مرض لم يرث ولو كان بالابلاء في المرض ورثت

الحمل

اذا وقع بينه وبين زوجته شقاق وحافا ان لا يفي حدود الله فلا يرثها على جمل ما اخذ منها
 بعد ان لا ينجي اذ لم يمسها اليها وكان في الجماع الصغير لكان النشور منها طاب الفضل للميراث ولو كان
 النشور منه لا يطيب الفضل ولا ينفى ان ينفى عن ذلك شيئا ولو اخرجت في النفقة والشارف في الجماع

لما لا يكون احدا من المهر وليس للمهر ان يجعل الزوج اليها ذلك والخلع تطليقة
 بالنية ولما التفتة والسكنى فان خلعها على نفقة العدة صح واما السكنى فلا يجوز ابراعها فان ابرأت
 عنها الخلع قال بعضهم لا يسقط عن الزوج اجرة البيت وقال بعضهم يسقط ويلزمه وكل
 جازل يكون مهرنا فخلع جازل وما لا يجوز له ان يخلع جازل ولا يخلع جازل ولا يخلع جازل ولا يخلع جازل
 فلعين الطلاق بالشرط كاليمين بخبره بالشرط ويتوقف على ما ورد المجلس ولا يملك الرجوع عنه
 ومن جازلها ساء له مال بالبحر بخبره بالشرط ولا يتوقف على ما ورد المجلس ولا يملك الرجوع عنه
 على حكم اجتناب من زنا على حكم من جعل اليه ولا اعتذر المهر لا يتم ولا ينقص منه الا برضا ولا يرد
 عليه الا برضا ولا يرد عليها على ما لم يرد قبلت في الطلاق ولزمها المال ولا يخلعها على غيرها اجتناب
 اذ مينة يقع الطلاق رجعا ولا يخلعها ولا يخلعها على ذلك قاله في نسخة ولا يخلعها
 اذ يرد عن غير المهر **فصل** في رجل خلع امرأته وهي صغيرة لم يجز وان خلعها على الف على ان كانت
 فخلعها وانع والالف عليه **فصل** ولو قال ابت طالق وملك الف او قال لعبد انت حر
 وملك الف قبل عتق العبد وطلعت امرأة فله ان يخلعها عند اي حينه وقال لا على كل واحد منهما
 الف وكذلك لو قال هي طالق ذلك الف درهم فتعلق الزوج نفقته هذا الاختلاف ولو قال طلقني
 ثلاثا على الف فقال ابت طالق واحدة قال ابو حنيفة رحمه الله هي واحدة ملك الرجوع بغيره وليس
 ثالث بالثلاثة بائنة بذلك قال في قوله على الف في قولها ولو طلقها ثلاثا سننقا
 في مجلس واحد يقع ثلاثا بالفتنة اي حينه وثابت بن نوح صاحبنا لم يقع واحدة بذلك الف وثبتان
 بغيره وفي الاستحسان يقع ثلاث بالثلاثة **فصل** امرأة قالت اضربي عيني في يدي ولم يضر يديها
 نبي رد فعله مهرها قال في يدي من الدرام ولم يضر يديها نبي رد فعله مهرها **فصل** حرام
 رسول الله صلى الله عليه وسلم طلقك امرأته الف درهم فلم يقبل وقالت فقلت قال قول الزوج ولو قال لرجل
 بعني هذا العبد بالف درهم فلم يقبل قال فقلت قال قول قوله **فصل** رجل قال لامرأة است طالق
 على البعني اني اتيك بالخيار ثلاث ايام فقبلت فاجابها باطل اذا كان للزوج وهو صابر اذا
 كان للمرأة ولزم دفع الخيار في الثلاث بطلت وان لم ترد طلقته قول ابو حنيفة وقال لا الخيار باطل
 في الوجهين والطلاق واقع وعليها الف **فصل** امرأة اخذت على ما يشر نخيلها عهد لها ان يخلعها
 براءة من ضمان لم يبرأ وعليها ان تاتي بالعبد او قيمته ولا يخلعها ما يشر نخيلها العام في قول ابو
 حنيفة الاول لم يبرأ من ضمانه ذلك وان لم يبرأ فلا يجز له في قوله لا اخذ وهو قول الجمهور ردها الذي اخذ

المز

المز اول تمهيد **فصل** ولو اخذت منه على ما ادفع اليه او بارها على ما كان
 لها على الزوج مهر فلا يبرأ لها من ذلك والخلع بطل حقه في المهر والنفقة وان كان الزوج اعطاها
 جميع العدة انما اخذت قبل ان يخلعها على ما لم يكن للزوج ان يرجع عليها بنصف المهر وهذا
 كله قول ابو حنيفة رحمه الله وقال محمد رحمه الله في الفصل الاول لها ان ترجع عليه بالمهر وفي العدة
 ان يخلعها بنصف المهر وقال ابو يوسف رحمه الله في الخلع كما قال محمد في المبرأة كما
 قال ابو حنيفة واذا اخذت المهر بنصفه المهر الذي تزوجها عليه فماتت بعد انقضاء العدة
 او كانت غير مدخولة بجوهر من ذلك المهر او قال من فرزه له من جميع ما لها وامان عليه النقص
 لو صالح منه وهو من غير طلاق ومات من جميع المال قال من فرزه له من الثلث ولو قال طلقني
 طلقني واحدة بالثلاثة فطلقها ثلاثا بغير شيء وقاله في الف ولو انا حين قال للزوج طلقني
 واحدة بالثلاثة فقال للزوج اني طلق ثلاثا على الف قال ابو حنيفة رحمه الله يقع بغير شيء قبل
 فان قبلت تقع الثلاث ويغرم الف وقال محمد لم يقبل يقع ثلاثا واحدة بالثلاثة وتطيقان
 بغير شيء وان لم يقبل يقع واحدة بالثلاثة بغير شيء ورواية لابي حنيفة لم يقبل يقع واحدة
 بذلك الف ولم يقبل يقع ثلاثا بذلك الف وذكر الحنفية عن الكرخي من غير وجه لينة
 في هذه المسئلة انه يقع على شيء ما لم يقبل واسد سحابة فقال العلم

كتاب الرجعة

اذا طلق الرجل امرأته تطليقة رجعية او تطليقتين فله ان يراجعها في عدها ورضيا ولم يرضي
 والرجعية لم يبرأ من رجعتك او راجعت امرأته او بطلها او قبضها الشهوة او ينظره للجن شهوة
 ويستحب له ان يشهد على الرجعة شاهدين او المطلق الرجعية تستوف وتزهر للمسحبة الزوج
 لولا يدخل قبل حتى يورثها بنتها بنحوه او يبيعها او يهبها او يهبها او يهبها او يهبها او يهبها
 بحرر الوطي ولا يقطع النوارث وليس له ان يفرقها حتى يشهد على رجعتها وقال من فرقه لساقر
 به رجعة واذا انقطع الدم من الحيضة الثالثة لعشرة ايام انقطع الرجعة ولم يرد تغسل
 وان كان لا قل من عشرة فله ان يراجعها حتى تغسل او يبيعها او يهبها او يهبها او يهبها او يهبها
 حنيفة وابي يوسف رحمه الله وقال محمد رحمه الله بطلت بالثبوت وقال من فرقه لا يملك مراجعتها ما لم
 تغسل سواها كان ايامها عشرة اقل وقد مضى فتصلوة او لم يفرق ان اغتسلت وسيتبين
 من جهتها لم يقبضه الا اذا كان غصا كالماء فان وقته فله الرجعة ولم يكن لغيره ان يقطعها رجعة

و لوقال والله لا افر بك سنة ١٢٠٠ بموتك بل كن موليا حتى يفرها وقد بقي من السنة اربعة
اشهر فصاعدا قال نعم بكن موليا ولا سنة علي لئلا يوم من السنة وان خلف على قرب
امراته يعني عيدين بانه سقط ١٢٠٠ ليلة فان عاد ليملكه قبل الفربان انقضى ١٢٠٠ ليلة واذا قال
الذي لا امراته والله لا افر بك بكن موليا عند اي حبة رحمه الله كالوصف بطلاق او عتاف
ان لا يفر بها وقال لا بكن موليا كالوصف لاصيام او حج او صدقة وليس علم

باب _____ الف في الهمزة

التي لم يجمعها في الأربعة لانه لم يكن قادرا على الجمع ولو آتي منها وهو مريض لا يقدري
الجمع اذ هو محبوس اذ هي محبوسة اذ بينهما اربعة اشهر اذ هي دفقة اذ صغير لا يجمع مثلها
ففيه بالكتاب لم يقول في البها اذ اجمعها فان قال بلسانه ودام العجز حتى مضت اربعة
اشهر فابى ما جز لم يرض به بعد ذلك كقولنا في الجمع في الأربعة اشهر بطل النبي بالكتاب
وكان فيها الجمع وان آتي منها وهو محرم وقد بقي بلا وقت خروج من الاحرام اربعة اشهر ففقد
ففيه بالجمع وعسى ان يوسف ان دية بالكتاب وهو قولنا في الحجب بن زيار رحمه الله
ولما آتي منها وهو مريض فبقي في الأربعة اشهر ومرض المرأة قبل ان يبرأ الزوج قال
ابن يوسف رحمه الله ان يكن النبي الا بالجمع وقال من مرضه اشهر فدية وانه لم يملك

الآلة في الغاية والشرط

اذا قال وهو في رجب فانه ان افرك حتى اصوم الحرام كان موليا ولو قال حتى اصوم حراما
وهو في رجب قال ابو حنيفة رحمه الله لا يكون موليا اصلا قال ابو يوسف رحمه الله لا يكون موليا
في اكمال ما لم يفته صوم يوم من شعبان فان فات صوم يوم من شعبان كان موليا من ذلك الوقت
وقال محمد رحمه الله لا يكون موليا في اكمال فان صام شعبان سقط الايلاء ولو قال حتى تطلع الشمس
مفوية او حتى تخرج الدجاء لم يكن موليا نباتا وهو مولى استحيانا كما لو قال حتى تقوم الساعة
ولو قال حتى تاتي اذني او تنشب اذني او تنقلوني او اذنيك او مولى كذلك لو كانت امراته
انه فقال حتى املكك او املك شعرك ولو قال حتى استر بيبك او حتى استرك لبيبي لم
يكن موليا ولو قال حتى استرك لتقضي انبصاك كان موليا ولو قال حتى اغتصم عدي او اطلق
امراي لم يكن موليا عند ابي حنيفة رحمه الله وفي قول ابي يوسف لا ولا يكون موليا ولو قال
ان فركك فانه لا افرك لم يكن موليا قبل الفريان واذا فركها صار موليا ولو قال استطلق فلانا

مصر

فقال ان افریک ولم یقل شیئاً بصیرتاً وینع الطلاق من ساعته ووقال قبل ان افریک
كان موتی کان فزیة وقع الطلاق وان ترکی حتی حصین اربعه اشهر بانس الا بلیة واسم علم

باب في الأبله من المهن

إذا قال داسه لا أفريقكما فهو موالي بينهما أن ضرب أحدكما بالآلة الثانية في حالة وإن مات أحدكما
في المدة سقط البلاء وإن طلق أحدكما لا يبطل بالآلة ولو قال داسه لا أفريق أحدكما فهو موالي
من أحدكما لنفسه لأن ليس له أن يعين أحدكما في المدة فإن تمت المدة ولم يقرب بأت أحدكما
بغيره بآلة أو بغيره بآلة في البينة وكذلك لو قال داسه لا أفريق أحدكما
من أحدكما فهو موالي من أحدكما من قريب وأحد منهن سقط بالآلة وقال داسه لا أفريق
موتيس البراءة وإن لم يقرب حتى تمت المدة بأت أحد من غير الآلة في البراءة في طاعة
وعن أبي يوسف رحمه الله أنه لا يكون مواليًا من البراءة وكذلك في الحرة وإن مات في الواحدة
للمتة بأت منه فيكون مواليًا منها ولو قال داسه لا أفريق واحدة منكم فهو موالي منهما فإن مضى
المدة من غير حجب بأتها ولو قرب واحدة منهما بطلت بالآلة وعليها الكفارة ولو قال داسه لا أفريق
لا أفريقكما لم يكن مواليًا حتى يقرب أمته ولو قال داسه لا أفريقكم فهو مواليًا وقال
داسه لا أفريقكم لا يكون مواليًا ما لم يقرب الثلاث فإن ضرب الثلاث كان مواليًا من الرابعة وإذا
بأت المرأة بالآلة لم مضى أربعة أشهر حربي وبيع العدة لم ينع عليها تطليق لمقرب من آتي
من امرأة ثم طلقها تطليقًا ثانية أو رجعية فالأبلة هي حاله فإن مضى تمام الأربعة لا ينقض في
العدة ولم يقربها وقع الطلاق عليها ولم يخرج من العدة قبل ذلك لم ينع الطلاق عنها ولا يلزم

ق — الظهار

اذا قال لزوجته التي يحجز عليها انت على كطهر ابي هذا لصرح الظاهر فحلت عليه ولا
له وطئها ولا نسك ولا قبيلها حتى يكثر وينبغي للمرأة ان لا تدع يفر بالوطئ والباشرة والقبلة
حتى يكثر ولها ان تطالبه عند اكتم الوطئ للحاكم ان يحجزه على تركه وطئها وان وطئها الزوج
قبل ان يكثر ينبغي له ان يتوب ويستغفر له فقال ولا بعوض حتى يكثر وليس عليه شيء حتى يكثر الحقة
الاوي والعبد في طهره لا يحجز عنه في طهره الا الصيام لانه لم يلقه عنه طهره اي
اطعم عنه لا يحجز وليس لولاه ان يمنع عن الصيام في ذلك فله ان يمنع عن الصيام في الذور وكذا
اليان والظاهر من استقام يني مظاهرا ولا يظهر من امر زوجة حتى كانت او امرأته كانت او امرأته

اللعان وان طابته به فان لم يلعن الزوج حيس حتى يلعن او يتر بكذبه عليه فبعد حد الفذف
 فان لم يلعن المرأة حست حتى يلعن او يتر بها فذبحها به الزوج فيسقط اللعان عن الزوج
 ولا حد عليها الا ان يتر بها مع مزني في مجالس مختلفة فحد الزاني فان كان الزوج عبدا او
 محدودا في ذنوب والمرأة حرة مسلمة فعليه الحد دون اللعان فان كانت شيعة او كافرة فلا
 حد ولا لعان وكذلك لو كانت مجردة في ذنوب او من لا يحل له معها ولو كانا محدودين
 في ذنوب فعلى الزوج الحد وصلة اللعان ان ينفذ في الثاني الزوج فيقول اربع مزاب اسند
 باقية اعلم القادق في ما رماها به من الزنا ومن نبي الولد ان كان اللعان بولد وبغيره في الحاشية
 عليه لعنة الله ان كان من الكاذبين فيما رماها به من الزني وبغيره في جميع ذلك لم ينفذ
 المرأة اربع مزاب تقول في كل مرة اسند باسمه انه من الكاذبين فيما رماها به من الزني وتقول
 في الحاشية حسب اسمها ان كان من الصادقين فيما رماها به من الزني ومن نبي ولده لرس
 كان اللعان بولد واذا انقضت الفدية لا ينفذ في الثاني وقال في ذنوبه له اذا انقضت
 الفدية واذا انقضت الثاني كانت تطليقة باينة لا يجتمعان مادام على لعانها فاذ الكذب تنف
 يحد وله ان يتر بها وكذلك ان قد غر بها فحد وذنوب حدت وهذا كله قول ابي حنيفة
 ومحمد بن الحسن وقال ابو يوسف لا يجتمعان ابدا فان قدف امرأة ثم طلقها ثلاثا او باقيا سقط اللعان
 ولم يحل له ولو طلقها ثلاثا او باقيا اولاً ثم قدفها حد ولم تلعن له لم يلزم **فصل**
 ومن قال لامرأة باذينة بنت الزانية فان اجتمعنا على مطالبة احد برى باحدة لا يلزم
 وسقط اللعان وان لم يطالب الام وطالبت المرأة الزوجين بينهما ويجحد الفذف للام الزانية
 بعد ذلك ذكر الطحاوي انه لا يحد للام بعد اللعان والصحيح هو الاول وكذلك لو كانت لام بنته
 فنكح امرأة يازانية بنت الزانية فان خاضعت في الذنوب يحد بحدت الام ليستقط اللعان
 وان ابتدأت بالخصومة في ذنوب نفسها فانه يلعن وكذلك لو قدف اجنية ثم تزوجها ثم قدفها
 فهو في هذا التفصيل واذا قدف امرأة وهي صغيرة او محبونة فلا لعان بينهما وقدف لاحد لا يلعن
 به اللعان ولو قال لامرأة باذينة فقال لا يلزمت حدت المرأة ولا لعان والمرأة التي تزني بك فلا حد ولا لعان

في الولد

اذا نفي ولد لامرأة الثاني بينهما ونفي نسبه واختم باسمه واذا ولدت امرأة الرجل فلم ينفذ به بحد
 ان ينسب بعد ذلك عند ابي حنيفة رحمه الله الا ان ينسب محض الولادة او بعد ذلك يعلم او يثبت

انه يحد ذلك فانه يلعن وينفي عنه الولد ومن ابي حنيفة ان له ان ينسب له سبعة ايام وقال له
 ان ينسب له اربعين يوم ولو كان الزوج عاتيا فلعنه الحنيفة نفي له حنيفة ان له ان ينسب
 حين يلعنه الحنيفة ومن يحد يوسف انه ان يلعنه الحنيفة بعد اربعين يوما فله ان ينسب ما لم ينفذ
 من ذنوب الولادة وقال محمد رحمه الله له ان ينسب له اربعين يوما بعد ما علم **فصل** رجل
 اخر بولد ثم بناء فانه يلعن وان نفا ثم اقر به حنفا والولد ولده في الوحيين لو قال ليس
 بابني ولا ابنتك فلا حد ولا لعان واذا ولدت امرأة الرجل فاعلم الزوج ان يكون ولده نكحت
 امرأة بالولادة فانه يلعن الزوج فانه يلعن والولد ولده ولو كانت امرأة بولد لم يلعن واحد
 فاعلم الاول ونفي الثاني كلعن بالذنوب والزنا جميعا ولو نفي الاول فاعلم الثاني حدود الزنا
 جميعا ولو قاتلها ثم نكحت احدهما قبل اللعان فانه يلعن ولا يقطع نسب الحى ولو لاعت
 بولد وقطع النسب ثم انت بولد اخر من العديت نسب الولدين جميعا واذا مات ولد **فصل**
 ثم اضعه لابنته نسبته وان تزك ولد المرأة ولدا فان كان الولد الاول ذكر
 والثاني ذكر او ابنتي بنت النسب منه وان كان الاول ابنتي والثاني ذكر او ابنتي لا يثبت
 النسب عند ابي حنيفة رحمه الله وقال يثبت ذكر فاعلم في ذنوب الدعوى واذا نفي الرجل خيل
 امرأته وقال هذا الجمل من ذنبي قال ابو حنيفة لا لعان وقال لا اذا ولدت لافل من سنة
 اسير حب اللعان ومن لم يثبت نسبه في الاملا فانه يلعن قبل وضع الحمل واذا قطع
 الناحي نسب الولد واختم باسمه فاصح كالم نسب كلها باقية كحرمة الشهادة وحرمة وضع
 الزنوف فيه وغيره الا انه لا يحري التوارث بينهما ولا نفقة له عليه والله سبحانه اعلم

كيفية العدة

العدة على ثلاثة اوجه عدة الوفاة وعدة الطلاق وعدة الوطى فعدة الوفاة اذا
 كانت حرة اربعة اشهر وعشرة اشهر كانت كبيرة وحمل او لم يدخل حرا كان زوجها او عبدا
 وان كانت امه سبعة اشهر وثمانية ايام حرا كان زوجها او عبدا وان كانت حاملة فعدة ان
 تضع حملها فعدة اربعة اشهر او طالت صغيرا كان زوجها او ابنتها وان حملت امرأة العتي بعد موت
 فعدة اربعة اشهر وعشرة اشهر لا يثبت نسب الولد في الوحيين وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله في
 زوجة الكبيرة في بولده بعد موتها لا ترمى من سنين وقد نزلت بعد مضي اربعة اشهر
 وعشرة اشهر ان النكاح جائز **فصل** اما عدة الطلقة وثلاثة اشهر والفرق بينهما ان لم

من صغره او كبره ثلاثة اشهر وان كانت التزوج مملوكة فعندها حيضتان وان تحض منهن نصف
فصل امرأة استعبدت ثلاث سنين ولم تحض بعد ذلك بالاشهر او اذا ورنث المصلحة في المرض
 بعد ذلك بعد الاجلين عند ابوي حبيته ومحمد رحمه الله وقال ابو يوسف ثلاث حيض من وقت
 الطلاق لا يغني وان اعنت لامة في عدتها من طلاق رجعي استقلت عدتها عن الاكرار
 وان اعنت دي مبنية او موقوف عليها زوجها لم تنقل عدتها وان كانت ابنة فاعنت
 بالاشهر وان كان الدم انقضى ما معنى من عدتها وكان عليها ان تستأنف العدة بالحض وان
 طلقها في الحيض لم تغتسل بالحضنة التي وقع فيها الطلاق ولا ينبغي لسرخ خطب المعتدة ومن
 ليس له من يرضى في الخطبة والطلاق والعدة بالفسخ وقد من تفسير **فصل** امرأة قالت
 انقضت عتيق وقال الزوج لم تنقض فانما تحلف واذا ارتفع حيض المعتدة نفي في
 عدتها ابدا حتى تحيض او تبارس من الحيض فتستقبل العدة بالاشهر **فصل**
 واما عدة الوطء فهو ان يوطأ بطنها بطنها في الفرج ثلاثة اشهر
 او ثلاثة اشهر ان لم يحض او وضع الحمل لزوجها كما ملأ واذا وطئت المعتدة بشبهة فعلة
 عدة اخرى وتداخل العدة ان تكون ما رأت من الحيض بحسب ما بهما جميعا واذا انقضت
 العدة من كل واحد من الطرفين فان عليها انام عدة الثاني وابتداء العدة في الطلاق عقب
 الطلاق وفي الوفاة عقب الوفاة وان لم تعلم بالوفاة والطلاق حتى مضت مدة العدة
 فتبدأ تنقض عدتها والعدة في السكاح الفاسد عقب التفريق بينهما او غزم الواطئ على
 ترك وطئها وقال سفيان بن عيينة العدة مرفوعة الوطئ فان كان الوطئ مسرا فاقترن آخر الوطئ

عدة امر الولد

وان كان مولي ام الولد عنها او اعنتها فعدة ثلاث حيض وان مات زوجها ام الولد ومولدها
 ولا يعلم ايهما مات اوله فان كان بين موليها اقل من شهرين وحملة ايام اعنتها باربعة اشهر
 وعدة من لغزها مولاك ليس عليه الحيض والزوجان بين موليها شهر لزوجته ايام فصاعدا
 فعلة اربعة اشهر وعدة استكملت ذلك ثلاث حيض والزوجان بين موليها شهرين وقت مجمل
 قال ابو حنيفة عليها اربعة اشهر وعدة لا يحض فيها وقال سفيان في ثلاث حيض والله اعلم

ما يجب على المعتدة

يجب على المعتدة ان تلبس ما يسترها من ثيابها وان لا تلبس ما يسترها من ثيابها وان لا تلبس ما يسترها من ثيابها

طاهر

ما تنوي به النساء الطيب واليباب المصبوغة بالورد والزعفران والعصفر والخصايات حنة
 وحسن والكحل والاشط والجليل والحبر والزرنيخ المطيب وغيره المطيب وسائر الادوية الامنعة
 وليس على المعتدة من طلاق رجعي اجتناب شيء مما تقدم ذكره ولا على من نفذ من سكاك فاسد ولا
 على من وطئت بشبهة ومن اعلى ولد مات مولده او اعنتها وان على الصغيرة فانما لامة اذا طلق
 ثنتين فانما تجتنب ما تجتنب الحرة من الزينة واسه حياء وقال لعلم

باب الخروج

قال الله تعالى ولا تخرجوهن من بيوتهن الا ان ياتن بها حجة مبينة قالت
 ابراهيم النخعي الناحية خروجها من بيتها وزوي مثلها عن ابن عمر رضي الله عنهما وبه قال ابو
 حنيفة رحمه الله وقال عبد الله بن مسعود رضي الله عنه الناحية ان تخرج فيخرج الى الحد ومن
 ابن عباس رضي الله عنهما الناحية ان تخرج واعلى اجابها فتخرج فالمصلحة لا تخرج ليل ولا نهارا والمصلحة
 عنها زوجها تخرج نهارا وبعض الليل ومن يبيت لاني من لها والمعدة ان تغتسل في المنزل التي تصا
 اليها بالكنى حال وقوع الفرج فان كان نفسها من دار المبيت لا يكتفي ولغيرها الدرة من نفسها
 استقلت **فصل** امرأة خرجت مع زوجها الى مكة فطلقها زوجها ومات عنها في غير مصر فان كان
 الى احد الجانبين اقل من ثلاثة ايام والى الجانب الاخر ثلاثة ايام فصاعدا فانما تبذل الى الجانب الذي
 اقل من ثلاثة ايام وان كان الى كلا الجانبين ثلاثة ايام فله ان تبذل الى اي الوجهين شاء ولو
 كان طلقها في مصر تبذل الى الجانب الذي اقل من ثلاثة ايام الباس والرجعي فيه سواء الا
 ان في الرجعي لا تفارق زوجها وفي الباس ذهابها مع الزوج وراجعي سواء ولو كان الى كلا الوجهين
 الجانبين ثلاثة ايام قال ابو حنيفة رحمه الله لا يخرج من المصر المحرم وغيره حتى تنقض عدتها

ثبوت النسب

وقال لا يخرج المحرم **باب** ثبوت النسب
 اكثر مدة الحمل ستان واقله ستة اشهر واذا دللت المعتدة بعد وفات زوجها ما بينه وبين
 من ستين شهرا والورثة ولم يشهدوا على الولادة احد فهو ابنه في قولهم وان لم يصدفها الورثة
 لم تبطل كاستفاده رجلين او رجل وامرأتين وقال ابو يوسف ومحمد بنهما دة النابذة بكنى كالوكان
 الحمل ظاهرة او اقر الزوج بالحمل والمصلحة طلقا باثبات او نكاحا بعد الخلاف ولما المطلقة الرجعية
 اذا جات بولد ستين او اكثر ثبت النسب ما لم يقر بانقض عدتها فان جات به لا قبل ستين
 مات من زوجها وان جات به لا قبل ستين ثبت النسب وكانت رجعية والبيت يثبت نسبا

اذا جات به لا قبل من سنتين وان جات به تمام من يوم الفرة لم يثبت النسب الا ان يدعيه
وان جات به لا قبل من سنتين لم يثبت النسب وروى نفقة سنة اسير عند اي حنفية ومهر
رحمها له وقال ابو يوسف رحمه الله لا يثبت نسبا والمخاني عها زوجها يثبت نسب ولدها اليه
سنتين من وقت الوفاة ان كانت افرز باكمل وان افرز بانفقة العدة ان جات به
لا قبل من ستة اشهر من وقت اقرار يثبت النسب وان جات به لا قبل من سنة ولو لم يفر
يشي يثبت النسب الي سنتين اعند من فر فان عنده منفي اربعة اشهر كالقرار بان نفقة الف
والصغيرة المطلقة طلاقا يثبت نسب ولدها من الزوج اذا جات به تسعة اشهر
فما عدا من ذلك عند اي حنفية ومهرهما له وقال ابو يوسف رحمه الله يثبت النسب
سنتين من حين طلقها وان كان الطلاق مرجحا نحو ابنتها لا يختلف وقال ابو يوسف
يثبت الي سبع وعشرين شهرا ولو افرز بان نفقة العدة عند منفي ثلاثة اشهر لم يثبت
الا اذا جات لا قبل من ستة اشهر من وقت اقرار **فصل** وجب ان يكون الزوج اذا دللت
فان طالق فشهدت امرأة بالولادة لم يطلق عند اي حنفية رحمه الله والزوج ان كان الزوج قد اقر
بالحمل طلقت وقال ابو يوسف رحمه الله لا يصدق على الولادة حتى تشهد على الولادة امرأة
عدله واذا دللت المتوعدة فاختلقت قال الزوج تزوجت منه اربعة اشهر وقالت منته
قال قول قولي وموابنه **فصل** رجل تزوج امه فطلقها ثم اشتراها فولدت لهما ستة اشهر
من يوم اشتراها لم يمس والام يلزم منه والحنفية في نكاح النسب والصحيح سواه وكذلك المحبوب
ان كان نزل وفي بعض الروايات المحبوب اذا كان لا يزل ولا يثبت منه النسب هو كالصبي
وفي الروايات الظاهر يثبت منه النسب **فصل** رجل قال لعامل هو ابني ثم مات فجات
ام العامل وادعت انها امراته ومضى حمله فلها الميراث **فصل** رجل قال لامته وهي حامل
في بطنك اني مني فشهدت امرأة بالولادة يثبت النسب واسه لحمل

كتاب الرضاع

فكبل الرضاع في مدة الرضاع تحتم كاللبن ومدة الرضاع عند اي حنفية رحمه الله ثلث اشهر او عند
سنان وعند من فر رحمه الله ثلاث سنين فاذا مضت مدة الرضاع لم يتعلق بالرضاع تحتم
وقال بعضهم مدة الرضاع الي اربعين سنة وقال بعض لا يكون للعظام وقت ابدا واذا طبع اللبن
في ثدي حتى يغير لم يكن ذلك رضعا وان لم يمسه الماركن صبغ لبن المرأة في طعام فان كان

الطعام

الطعام فهو القالب ويكون حال لو رعت اللبن فطام منه يغني عن لبن حنيفة لا يكون هذا
رضعا وقال لا يكون رضعا وان خلط اللبن بالدهن واللبن غالب يكون رضعا ولو خلط لبن
امرأة في فم من داء او فيه وحلب لبن امرأة لغوي مقدار ثلثة اوبويعه مشرب من ذلك صبي
قال ابو يوسف رحمه الله الرضاع من اقر بها لبنا وكذا يروي عن اي حنفية رحمه الله وقال
زفر رحمه الله الرضاع منها وكذا يروي عن محمد رحمه الله ان الحنث لا يغني عن اللبن واذا خلط
اللبن بالدهن او باللبن انة واللبن غالب يتعلق به في حلق صبي يتعلق به الحنث ولبن الحنث
والسبب سواه والسقوط والوجور سببان وليست الكفنة به واذا نزل اللبن فارتفع
به صبي لم يتعلق به الحنث وذا الرطحاوي انه يصير ولدها واذا ضرب صبيان من ولد امرأة
لم يتعلق به الحنث **فصل** ويحرم من الرضاع ما يحرم من النسب فاذا ارصفت
المرأة صبيها ولها زوج نزل لها منه لبن هذه المرأة تحرم المأخذا الصبي ونكح اباه واخوته
واخواتها احواله وخالاته واخواته زوجة واخواته وانما منه وعامة واباؤه وامهاتها احواله
وحديثه لام وابان زوجها وانما له احدا او للصبي وحده امه لاب واولاد من غير هذا الزوج
اخواته لام واولاد هذا الزوج من غير ابنته واخواته لاب ومن كان منهم بينهما فاخت
واخواته لاب وام لا يحكم للصبي ان يتزوج واحدة منهم ويجوز لاب هذا الصبي ان
يتزوج هذه الرضعة ولا يحرم لاب الرضاع ان يتزوج الرضعة ولا يحرم ان يتزوج امرأة ابنته
من الرضاع ولبن الفحل يتعلق به الحنث وهو ما بينا انه تحرم هذه الرضعة على زوج الرضعة
واباؤه واخواته وكل صبي من اجتمع على ثدي واحد لم يحرم احدهما ان يتزوج بالاخر **فصل**
اذا كان للمرأة لبن من طفلها ثم تزوجت برزق وارصفت ببيتا ولم
تحمل من الزوج الثاني بعد فالرضاع من الاول وان حملت من الثاني وولدت فالرضاع من
الثاني وان حملت ولم تلد فعند اي حنفية رحمه الله الرضاع من الاول حاله ولد وقال ابو يوسف
رحمه الله ان وف لرضع اللبن من الحمل الثاني فالثاني ولما نزل اول وقال محمد استحسن ان يكون
سنان **فصل** واذا تزوج صغير وكبيرة ولم يدخل بكبيرة فارتفع اللبن الصغير
انفخ نكاحهما ولا صداق للكبيرة وللصغيرة نصف المهر من الزوج بذلك على الكبيرة لترفع
الف دهر جميع ان لم تنعد وقد من هذا في كتاب النكاح والقول قولنا مع بيننا انما لم تنعد
وليس له من تزوج الكبيرة ابدا وله ان يتزوج الصغيرة الا ان يكون قد دخل بالكبيرة قبل الرضاع

فليس له ان يزوجه واذا تزوج صبي فارضعت احدها امرأة لم لا يحرى عليه ولو
كن ثلثا حرمت ما وليا ولم تحرم الثالثة ومن تزوج امرأة قال قبل الدخول هي اخي
من الرضا عنه انفس النكاح فان صدقة فلا صداق لها وان كذبت وحلفت فلها نصف
الصداق الا ان تقوم له بينة او بينة الرضا والاشهاد رجلين او رجل وامرأتين عدول
واسلم له **قوله** فانما **النفقة**
نفقة الزوجية واجبة على زوجها سلمة كانت او كافرة اذا اسلمت نفسها في منى له فله نفقة
وقسوته في الموضع فذكر وعلى المقر فذكر ولا يفر من الكايم واخذ عند ابى حنيفة ومهر رطل
وهو المشهور عن ابى يوسف اذا كانت متفرقة لم ينفقها عنه ولا ينفقها عنه وعن ابى يوسف رطل
يفرض كادس من درهم يفرض اكثر وروي اصحاب الاملاء عنه انه يفرض اكثر من ثمن اذ لم يكن لها
منه يد وان الزوج معسر ابرز لها الثوب الذي لا فضل فيه من الرقيق والبريد وحالا
بدلها منه فان كان لها خادم لا يفرض على المعسر نفقة الخادم وروي انه يفرض اذا انفقت عن
زوجها وانتهى ان تنجلي له منزله وقد اخذت المهر فلا نفقة لها وان لم تأخذ المهر فله
النصف ان لم يكن دخل وان كان دخل فذكر ذلك عند ابى حنيفة رحمه الله خلافا لثاني
وان كانت صغيرة لا يستمتع بها فلا نفقة لها ولزنت اليه وان كان الزوج صغيرا لا يفرض
على الوطى المرأة كبر فلها النفقة واذا انفقت لها نفقة العكر ثم ابرزت نفقة الوطى
واذا حبس المرأة في دين او غصبها رجل حرها فذهب بها فلا نفقة لها ولا نفقة من لم
الزوج فلها النفقة وان ارادت ان تحج حجة الاسلام مع محرم فلا نفقة لها وقال ابو يوسف
رحمهما في الاملاء ان لم يدخل به كذلك ولم يرضع فعلية النفقة على فدر معسر البلد الذي
ما بينهما من بنيه وليس عليه فدر اسفار مكة فيعطيه نفقة شهر واحد واخذت ابائي
اذا رجعت وعلى العبد نفقة زوجته وبناي رقبته بياح فيه وليس عليه نفقة وان
لم يبرأها فلا نفقة لها وكذا في الامانة المطلقة على هذين الوجهين وان كان بواها معه بيتا لكن
لم يكن في بيت الزوج عند الطلاق فاودت ان ترجع اليه بين الزوج ليس وجب النفقة
لا يجب لها النفقة وقال من رخص له بحب النفقة كالحق لم تكن في بيت الزوج عند الطلاق ترجع
اليه بيت الزوج وتأخذ النفقة والمطلقة طلاقا رجعي او بائنا او ثلاثا النفقة والسكنى
على المطلق حاملة كانت او غير حامل حتى تنفي عنها ومن حفر عن نفقة امرأة لم يفرض بينهما واستدين

مهر

عليه وانفق على زوجته فان لم يقدري ذلك فرض لها النفقة وكان دينها عليها اخذته
به اذا ابرز **فصل** اذا كانت امرأة القاي بينة على النكاح لا يسمع بينتها
حتى يحضر الزوج وقال من رخص يسمع بينتها ويأمر ان تستدين عليه فان حضر القاي واقر النكاح
رجعت عليه باسندات وان انكر الزوج امر القاي باعادة البينة وان كان القاي عالما
بنكاح القاي والقاي ودبغة عند رجل وهو مرق بالمال والزوجة فرض لها النفقة
في الود بعة وقال من رخص له من يدفع من الود بعة ويأمر ان تستدين عليه وان كان مرقا
بمال الود بعة دون النكاح لم يقبل بينتها على النكاح عند ابى حنيفة ومهر رطل ويوسف ثوب
قوله الاول قبل بينتها وان انفقت الماسة على نكاحا بغير امر الزوج وبغير امر القاي كانت
مستعنة لانا هذه ولزنت الزوج فاسندات قبل فرض القاي لم يلزم الزوج الا في قول
ابى حنيفة الاول وان حكم عليه القاي بذلك لم اسندات فلها ان تطالب به اذا حضر وان
مات الزوج لم يرض من تركه **فصل** امرأة قاي ان زوجي يغيب فخذلي كتيلا بالنفقة لا
يجب عليه الكتيل نفقة لم يجب لها بعد وقال ابو يوسف رحمه الله استجن لزوجك كتيلا
بنفقة شهر ولو اخذت من الزوج كتيلا بنفقة كل شهر لم يكن عليه لافقة شهر واحد وعنه ابى
يوسف انه يجب عليه نفقة كل شهر ما دام النكاح قائما ولو كان كفل بالنفقة لم يرضه النفقة
اذا اذ لا يسمع القاي مال الزوج بغير مرضا ولا جل النفقة عند ابى حنيفة ولا يبيع العوض
في الدين والنفقة وان استسلمت نفقة ستة اشهر او نفقة ستة اشهر مات قال ابو
حنيفة وابو يوسف سلم لها ما ينفق وقال محمد سلم لها ما معنى من الدرة ويؤخذها ما بقي من
الدرة وعن محمد انه يترك لها نفقة شهر يؤخذ ابائي ولزنت الزوج لم يرجع وروى الزوج
يخى عندهما وقال مهر رحمه الله يرجعون بمقدار ما بقي من الدرة وعلى الزوج ان يسكنها في
دار معدة ليس فيها احد من اهله الا ان يختار ذلك ولان كان له ولد من غيرها فلها
ان تأتي ان يسكن عندها وان كان لها ولد من غيرها فليس عليه ان يسكن معها والزوج ان يبيع
والد بها وولدها من غيرها واهلها من الدخول عليها ولا يمنع من النظر اليها ومزكاتها في
الدين اختاروا واذا تزوج الذي بذات محرم فلها النفقة عند ابى حنيفة وقال لا نفقة لها
نفقة ذوي الارحام
ويجوز الرجل على نفقة ابويه اذا كانا محتاجين ولم يكن بينهما رخصة ولو كان في احداده وحدهما

في مرض موته انه اعترف احد عبده او شهدا بذلك بعد موته او شهدا في مرضه انه دبر احدهما
 او شهدا بعد موته انه فعل ذلك في صحته فقياس قول ابي حنيفة ان لا يقبل في الاستحسان
 تقبل وان شهدا ان الولي اعترف وقضى القاضي به ثم دجعا وصنعنا ثم شهدا ان الولي اعترف
 بعد ذلك لا يقبل ولو شهدا انه اعترف قبل ذلك لا يقبل عند ابي حنيفة رحمه الله وقال لا يقبل
فصل رجل فيه عبده فحلف بعينه ان في يده عشرة ارطال وحلف بعينه ان حله احد
 من ائس شهد شاهدان في يده عشرة ارطال وقضى القاضي بعينه ثم حله فاذا هو عشرة
 ارطال ضمن ان هذا عند ابي حنيفة رحمه الله وقال لا يضمنان واذا شهد شاهدان على
 احد الشريكين ان اعترف بضيعة ومو غائب لم يقض بعينه هذا كما هو ولا يعنى الغائب ولكن
 القافي حولين الحاضر وبين العبد حتى يحضر الغائب ويقاد البينة وهذا قول ابي حنيفة
 رحمه الله وقال لا يحجز البينة على هذا ان شهد ويعنى العبد وهذا ان شهد حقه في ذلك
فصل اذا شهد احد الشريكين على صاحبه انه اعترف لم يحجز شاهدان
 لعبده وهي العبدان بسعي نصف قيمته للمشهد وعليه في الاحوال كلها واما ان شهد
 فان كان صاحبه مؤسرا فلا يسعى له وان كان مهنرا سعى له في نصف قيمته واذا شهد
 الشريك على ابايعه ان كان اعترف وابعاع مكره فانه يعنى مكره مال المشرك واولاه موقوف
 ولو شهد عليه انه دبر او ولدت منه فهي موقوفة لمن كان له ابيع عتقت وجايتها موقوفة عند
 ابي حنيفة وقال لا يسعى للجناية في قيمتها واما في الشهادة عليه بالعتق فالجناية على المعتق في قولهم
 جميعا في **فصل** انه بين رجلين افرادهما انا ولد من لآخر وانكر لآخر في موقوفة
 بون وكخدم المكر بون عند ابي حنيفة وابي يوسف لآخر وقال محمد رحمه الله لا يخدم واحدا منهما
 وتسعى نصف قيمته للمكر ونصف حاربه على المكر والنصف موقوف عند ابي حنيفة وفي قيار
 قول ابي يوسف النصف على المكر والنصف على امة قال محمد وقول ابي يوسف لاول احب الي
 يعني انا لا يخدم واحدا منهما لكنها تسعى لان قوله مخالف للجناية كاذرا **فصل** رجل قال لعبده
 ان دخلت دار فلان فانت حر فشهد اثنان فلان انه قد دخل جازت شركتهما بلا خلاف ولو قال
 ان كل فلان فانت حر فشهد اثنان فلان انه كل قال محمد جازت شركتهما مكر كان فلان او مدغيا و
 قال ابو يوسف ان كان فلان مدغيا لا يقبل واذا شهد كل واحد من الشريكين على صاحبه انه
 اعترف بضيعة وكل واحد منهما بحد فعند ابي حنيفة تسعى لهما من سرين كانا او مكرين او احدهما

مؤسرا ولا يخدم مؤسرا الا في العتق والسرير وان كان احدهما
 مؤسرا سعى للموسر ولا يسعى للعبد ومنه موقوف من دابة سجاء وقال محمد
باب العبد بين الشريكين بعينه احدهما او يترسره
 عبد بين شريكين اعترف احدهما وهو مؤسر فتركه باخبار عند ابي حنيفة رحمه الله ان
 شاء العتق وان شاء ضمن شريكه نصف قيمته ولزنا استسعى ولم يكن معذرا ان
 شاء استسعى وليس الشريكين والولا بينهما وكذا في المؤسرين العتق لا استسعى وان ضمن
 قالوا لا كله للعتق وقال ليس له الا النصفان في البئر والسقاية في العمار والولا كله
 للمعتق ثم المؤسري رواية كتاب العتاق من كان له من المال او العوض فندبته نصف
 العبد وان كان له اقل من ذلك فهو معسر ويبي الحرس عن ابي حنيفة رحمه الله ان المؤسري
 الذي له قيمة نصف العبد سر السر والقدام ومثل البيت ونياب الجند **فصل** عبد بين
 شريكين دبر احدهما اعترف لآخر وهو مؤسرا فانه لآخر اعترف وان شاء ضمنه نصف قيمته
 مدبرا وان شاء استسعى وقال كله مدبر لما ذكر عن الثاني باطل ويضمن المدبر نصف قيمته
 لشريكه مؤسرا كان او مهنرا وان كان العبد بين ثلاثة دبر احدهم واعترف الثاني وكنت
 الثالث فقي قول ابي حنيفة رحمه الله المدبر باخبار يعنى نصيبه او يعنى المعتق ثلث قيمته
 مدبرا او يسعى وان كان المعتق معزرا ان شاء اعترف وان شاء استسعى واما الثالث
 فهو يترجى جارات ثلثة يعنى او يسعى او يعنى المدبر ثلث قيمته عبد الا ان مؤسرا او مهنرا
 كان معزرا يعنى او يسعى العبدية ثلث قيمته وليس على المعتق سبيل في ثلثي
 الولا للمدبر وثلثه للمعتق ولز الحلق اذا استسعى قالوا لا بينهم الاثنا وهو قول ابي حنيفة وقال
 لما دبر لاول صار كله مدبرا او مهنرا او مهنرا الثاني باطل ويضمن لكل واحد منهما ثلث قيمته مؤسرا كان
 او مهنرا وان اعترف احدهم دبر لآخر وكاتب الثالث ولا يدري ايم اقل فيعتق المعتق
 جارية نصيبه ولا ضمان له على ابي حنيفة رحمه الله المدبر جارية نصيبه وله ان يسقى العبد
 في سدس قيمته وفي السدس لآخر هو باخبار لشيخ احمد من العبد ولزنا استسعى
 ان كان مؤسرا استسعى والنياس ان لا باخذ من المعتق شيئا واما نصيب الكاتب ان شاء
 ادي بدل الجارية ويعتق ولزنا استسعى ومو لآخر مختار بين لز يعنى نصيبه او يسقى
 او يعنى نصيبه نصفه للمعتق ونصفه للمدبر وفي الاستسعاء والعتاق الولا بينهم الاثنا

وهذا

وفي القضيين والابن المدبر والمعتق ضمان وهذا قول ابي حنيفة ولم يذكر في الاصل جواب
 ابي يوسف ومحمد وذكر في الرقيات ان عبد ابن اثنين اعنته احدهما ودينه ٢٠ حراً
 معاً في قول ابي يوسف العتق اولى ويطلق التدبير ويضمن العتق نصيب الشريكين في قول
 محمد بن يعقوب العتق والتدبير ثم يغلب العتق في التدبير فيصير حراً كله ويرجع المعتق في المدبر
 بنصف قيمته مدبراً لها في المسئلة الحكاية باطلة على قولها ثم على قول ابي يوسف العتق
 اولى وعلى قول محمد بن يعقوب معاً كما قال هناك وفي المعتق تلك قيمته مدبراً واما الثالث
 فانه ياخذ من المدبر تلك قيمته في القولين جميعاً واذا كان العبد بين قيمته لعتقه احدهم
 ودينه ٢٠ حراً وكاتبه ٢٠ حراً ونزوجه ٢٠ حراً على ما قرأه باع لآخر نصيبه فاما حكم العتق والتدبير في
 المسئلة الاولي الا ان الواجب هناك الثلث وهذا محض واما البيع فان تصادقا يعني الزوج
 والمرأة ان البيع كان قبل العتق والبيع جائز والمشتري بالخيار يبيع او يفتقر وان اجاز البيع
 فهو بالخيار يفتقر او يستعي او يضمن المعتق التدبير فيفتقر بالفضل وان تصدقا ان البيع
 كان بعد العتق والتدبير فالبيع باطل وان كان لا يعلم من باطل ايضا واما الزوجان فان تصدقا
 يعض الزوج والمرأة ان الزوج كان قبل العتق جاز وبخيار لرسالت اجازت ثم هي بخيار
 ان تاتى استغنى في خمس القيمة بطيب لها الزيادة واما حكم الحكاية في الخمس فان في الفضل
 لما اول ان المكاتب بخيار من لم يبعج اول يودي وهذا كله قول ابي حنيفة واما في قياس لما
 نصيبا لبايع ان تصادقا البائع والمشتري ان البيع كان قبل فابيع جائز والجواب فيه عن ابي
 حنيفة لا انه لا خيار للمشتري في الخمس والسعاية لكن ان كان العتق مؤثراً ضمن خمس القيمة وان
 كان معتبراً استعنى اذا اختار المشتري اجازة البيع واما النكاح ان علم ان النكاح كان قبل فبطل
 العتق ثم التدبير فالنكاح جائز على الخمس ولها الخمس لرسالت رخصت بالضمين او بالسعاية
 وان تاتى اخذت خمس القيمة من الزوج والتدبير فيه والعتق باطل وان علم ان كان العتق نزل
 الزوج جاز النكاح ولها خمس القيمة في قياس قول ابي يوسف وفي قياس قول محمد لها من مثلها ليس
 تاتى رخصت وانعت المدبر خمس القيمة مؤثراً كان او معتبراً وان كان التدبير ثم النكاح فلها خمس
 القيمة فمن تزوج امرأة على عيب واذا هو مدبر كان لها القيمة واما الحكاية فان كانت بعد العتق
 والتدبير فبطلت ولزكت الحكاية ثم العتق فعلى الذي يضمن خمس القيمة في قياس قول ابي
 يوسف وفي قياس قول محمد لا اقل من خمس القيمة ومثلها كانت الحكاية ثم التدبير والقياس قول

له يوسف كذلك وعند محمد عليه اقل انما على قياس رواية ابي الحجاج مع الصغير وعلى قياس رواية
 كتاب الدعوى مثل قول ابي يوسف وجهها له **فروع** عتدين رجلين قال احدهما لزوجته
 الحمد اليوم فانت وقال الآخر ان لم تدخل فانت في اليوم ولا يدري دخل ام لا فعند ابي
 حنيفة يعتق نصف العبد بغير شيء ويستعفى نصف قيمته بينهما نصفان مؤثراً في كماله
 معدين او احدهما مؤثراً وفي قول ابي يوسف ان كانا معسرين فله ذلك ولزكتا مؤثراً
 لا يستعفى وان كان احدهما مؤثراً يستعفى للغير ربع قيمته ولا يستعفى للغير واما في قول محمد لزوج
 كماله مؤثراً لا يستعفى ولزكتا معسرين يستعفى لهما في جميع قيمته وان كان احدهما مؤثراً استعفى
 للغير نصف القيمة ولا يستعفى للغير في شيء واما الاول فعند ابي حنيفة وجهها له لولا
 بينهما نصفان وعندهما موقوف حتى لو كان العبد بغير ميراثه لبيت المال وجانبته على نفسه
فروع عتدين رجلين قال احدهما ان ضربت سوطاً فهو نظريه سوطين فاعتق
 من الذي لم يضرب والضارب بالخيار كعبد بين اثنين اعنته احدهما واما حكم الضرب فانه
 يجب للضرب على الظاهر بالسوط الاول نصف ما نقصه بغير نقصان السوط الثاني للعتق
 بمعنى الكتاب وللمامات العبد ضمن الضارب نصف قيمته مضرراً وسوطين ويكون ذلك للكتاب
 عند ابي حنيفة وجهها له وقال لا ينفقان السوط الاول قال ابو حنيفة وجهها له في كتاب
 نقصان السوط الثاني ويجوز عليه نصف لدية واما ميراثه فعند ابي حنيفة وجهها له في حال
 اعتبار القضيين للذي لم يضرب وفي حالة الماتات والسعاية نصفه للذي لم يضرب ونصف
 لا ضرب السوط الضارب وفي قولهما ميراثه للذي لم يضرب لانه عتق كله من حقه والوكلاء
 كله له واذا اشتري الرجلان من احدهما وكتاب مؤثراً والشريك يعلم ان اب العبد اولم يعلم
 عتق نصيب لراب ولا ضمان عليه ولذلك اذا ادناه والشريك ان شاع عتق نصيبه ولزكت
 استعفى عند ابي حنيفة وقال لا يضمن نصف قيمته لزوج مؤثراً ولزكتا معسرين استعفى لهما
 في نصيب الاجنبي وان جاء الاجنبي في شئ من بعضه ثم اشتري كتاب النصف لهما جاز وهو مؤثراً ولا جنبي
 بالخيار ان شاع لهما اب وان شاع استعفى لهما في نصف قيمته وكذلك العبد بين رجلين اشتري
 لهما نصيب احدهما وهو مؤثراً ضمن نصيب الشريك البائع ولو اشتري لهما نصيبا من رجل واحد
 مؤثراً فلا ضمان عليه للبائع عند ابي حنيفة وجهها له وقال لا يضمن النصف لزوج مؤثراً
 او اذا عتق احدهما الشريكين نصيبه ويستعفى فيه العبد وقال لا يضمن ان كان مؤثراً واستعفى العبد لهما

مصر كما لا يصحح وإذا اعتق الرجل بعض عبده عتق ذلك البعض وسحق في قيمته لمولاه عند
اليمين حنيفة رحمه الله وقال لا يعتق كله والعبد ما دام يبتغي في كتاب عندي حنيفة قال لا يصل
عنده أن كل سعاية وجبت عليه لا رجل الرقبة هو في جنابته وسهولة كالعبد وكل سعاية
وجبت كحق في الرقبة هو كما ذكر نفسه معتنق أحد السريكين يسحق للأخ ومعتنق المرغوب
الذي لا مال له غيره يسحق للورثة هو كالعبد في شهادة ما لم يؤد السعاية والراهن إذا لم
يعتق المرغوب يسحق للمرغوب هو كما ذكر في جنابته وسهولة وعند ما في الأحوال كلها هو كما ذكره

باب عتق أحد العبدین

ومن قال لعبد به أحدا حر ولا ينوي واحدا منها عتق أحدهما وبقي للولي أدفع العتاق
على أيهما شئت فأبى أو وقع عليه كان خراج بني لآخر فلو كان على مال ولم يرفع بوضع العتق حتى يأت أحدهما
أو دهن أو آجر أو أخرجه من ملكه أو دبره أو كانه أو مات أحدهما عتق الآخر ولم يزل للولي
عتق من كل واحد منهما نصفه وسحق نصف قيمته ولزمتها والدية للورثة والقيمة للولي لو
قتل كل واحد منهما رجل واحد عتق كل واحد منهما قيمة من قتله ولو قطع رجل أيديهما فعليه
قيمة كل واحد منهما لمولاهما ولو قال لا سببه أحدهما خرق ثم وطى أحدهما لا يضر العتق
للاخرى كما لو وطىها وعلقت منه وإن ولدت كل واحد منهما ثم أوقع العتق على
أحدهما عتق وعتق لولد معها ولو قال لعبد أنت حر وهذه البهيمة أو أحدكما حر عتق
عبد عندي حنيفة رحمه الله وقال لا يعتق ولو قال لعبد وللعبد غير أحدهما حر أو قال
هذا حر وهذا لم يعتق عبدا إلا أن يعقبه من قال لعبد وحر أحدهما حر لم يعتق بذلك عبدا
إلا أن يعقبه ومن كان له ثلاثة أعبيد فقال لا أحدهم أنت حر وهذا أو هذا الباقي منها
عتق لآخر وقبل له أو دفع على ابن الباقين شئت وإذا قال الرجل لعبد به أحدا حر فخرج
أحدهما ودخل الثالث فقال أحدهما حر ولم يبين حتى مات فعنه أي حنيفة رحمه الله وأي
يوسف يعتق من الخراج نصفه ومن الواحل نصفه من الثالث ثلاثة أرباعه وقال محمد رحمه الله
الداخل بعده وإن كان القول قاله في المرض قسم الثلث بينهم على مقدار نصيبهم في سبعة وفي قول محمد
يقسم الثلث على سنة ومن اعتق أحد عبديه وهو مريض ثم مات فإن خراج الثلث أو أجزاؤه
الورثة عتقا بغير شيء وإن لم يخرج من الثلث ولم يخرج الورثة عتق من كل واحد ثلثه وسحق ثلثي قيمته
فإن مات أحدهما قبل السعاية صار مسوقا لوصية ستف لما عليه من السعاية فالثلث بدخل الورثة

والعبد الباقي في جميع نصيب الورثة أربعة أسهم ونصيب العبد أي سهم يكون حصة يعتق من أبي حنيفة
ويسحق في أربعة أجزائه وإذا قال لعبد أولاده حنيفة أو جعلت عتقك بديك أو كنت
حر أو شئت فاختار إليه في المجلس ولو قال أنت حر أنت ثلاث فذلك لك أيضا ولو قال لأمته
ما في بطنك حر فوالت فلان سنة أسير عتق الولد ولو ولدت لا تفر لا يعتق **فصل**
أما حامل الرجل من ما في بطنه فليس له أن يبيعه ولا يهبه ولا يرهنه ولا يبرأه قال في
كتاب الهبة إذا اعتق ما في بطن جارية ثم وهبها جارت الهبة وقال بعض في الهبة
روايات وقال بعضهم في الهبة روايات وقال بعضهم اختلاف الجواب لا خلاف في الجواب
لأن ههنا عتق وهنك نبيذ والمذنب مال الخليل **فصل** أما حامل بين رجلين
أحدهما ما في بطنه ثم اعتق الآخر أم لم يولد فإن الذي اعتق يفرق قيمة أم لا كان مؤثرا
ولا ضمان على الذي دبر الولد ولا يبرأ من اعتقه ولو ولد له عند أبي حنيفة رحمه الله
قال أم حرم من الذي اعتق ويطلق نبيذ الولد ويضمن معتنق تمام نصف قيمة أم ولد وأم

باب عتق كلاً من العتق

إذا كاتب مملوك على أن أذي إليه ما لا سماء ونحوه عليه فهو حر فإنه يعتق بأدائها عليه وحله
قبل أدائها جميع ما عليه حكم الرقيق ثم إنه لا يجوز بيعه ما دام مكاتباً ولو وطىها لم تكن جارية
فإن عجز عن أدائها تخم أسير في عندي حنيفة ومحمد رحمه الله وقال أبو يوسف رحمه الله لا يبرأ من ثمنها
حتى يتواري عليه بخان ومن لم يبرأ يوسف في أمالي هذا إذا كانت النجوم مستوية ولم تكن النجوم
متفاوتة مستوية إذا عجز عن أدائها تخم واحد ويحكمه الزكاة معجلاً غير تخم عليه ويجوز للكتاب
قبول الصدقات ويجل للولي أحدهما منه بدينه ولا يجوز للولي أن يمنع من التلبس حيث أراد
وليس له أن يترقبه إلا بأذن مولاه فإن مات المكاتب وترك وقاد في عتقه حر أو لم يترك
الولي يورث كتابته ولا يجوز كماله المكاتب ولا عتقه ولا هبته ويجوز كتابته ولو قال إذا دبت
إلى القفا كل شهير مائة فاستقر قبله العبد كان مكاتباً وفي بعض الكتب قال لا يصير مكاتباً
وقاد فيه روايات وإن قال ادبت إلى فعتقك فاستقر قبله العبد بأدائه ولو لم يكن مكاتباً
فصل رجل بر عبده ثم كاتبه على دية وقيمته ثلثا ما كان يخرجه من الثلث ثم
يعتق في قولهم لا يمكن له مال سوا قال أبو حنيفة رحمه الله لا يسحق في الكتابة كله على نحو
وإن شاء يبتغي في ثلثي القيمة حالة وقال أبو يوسف يسحق في الأول منها لاجتماعه وقال محمد رحمه

يسعى كما قل من تلقى القبة وتلقى المكاتب بلا حياء وان كانت الحكمة قبل المديرة قال واذا اختلف
المولي والمكاتب في مقدار المكاتب والقول قول المكاتب ولا يخالفان عند اي حبيبة احراولي
تولد الاول وهو قولها بخالفان ويترادفان واذا كانت عبيد على لزج برودي المولي وصيها فالحكمة
قاسدة عند اي حبيبة ومحمد رحمه الله وقال ابو يوسف رحمه الله المكاتب جازية وينقسم بالف
على قيمة الكارية وعلى قيمة وصيف وسط فيسقط حصته الوصيف ويؤخذ منه حصته فاذا
اذني عتق واذا مات المكاتب وترك ولدا ولد في كاسه يقوم بقاسه على تجرعه ولم ترك
ولدا اشتراه يقال له اما ان تؤدى حالا او تد في الرق وكذا انك اياه اداه واما
اخرى او اخيه فلا اختلاف فيه قد مر واذا دللت المكاتبه انتقدت ولدت لابنت ابنتا
هما مكاتبان كذا في فان اعنت المولي المكاتبه عتقت لابنتان ولولم يعق المكاتبه
ولكن اعنت لابنته السفلى فانه لا يعق غيرها في تولهم ولو اعنت اربابا في كمال ابو
حبيته رحمه الله عتقت جميع ابنتها وقال ابو يوسف يعق هي خاصة واذا اعنت المولي
ابن المكاتب الذب وله في كاتبة والذبح اشتراه جاز عتقه والحكمة على حاله وقال
رفر رحمه الله عتقه باطل واذا احب المكاتب خاصة فعلى المكاتب لاقبل من قيمة نفسه من
ابن الكناية فان حبي كناية لعربي فان كان الفاسي فقي الاول فانه يفتي من اخرى بقيمة
اخرى ولزج كان الفاسي يفتي فانه لا يفتي عليه الا ببيعة واحدة وقال من ترك
بكل حيايه قيمة كل حدة **فصل** مكاتب افر كناية خطاة ففتي الفاسي او حبي كناية هذا
فماح على قال جاز افرار وصلح وان ادبي لارس قبل العتق جاز عتقه ولولم يود حبي اوي
فتق جاز ايضا يوحده منه بعد العتق ولو لم يود لا ارش حبي عرق قال ابو حبيته رحمه الله
لا يوحده لا بعد العتق ولا يوحده في كمال لو كانت الكناية خطاة وكان ظاهرا فان دفع عليه
الفاسي لم يخرج فانه يوقد منه القيمة التي فقي الفاسي ولزم يقض الفاسي حتى عجز فانه يقال له لا
ادفعه وانذره وقال رفر القضاة وغير القضاة سوا يوحده منه القيمة وهو قاسر في
ليه يوسف الاول **فصل** مكاتب قبل عتق اوله وقا وليس وروثة سحر المولي قال ابو
حبيته دا ابو يوسف رحمه الله يجب لقصص المولي كما اذا لم يترك وقا فان لم يترك لا يترك وقا
وورثة له او ارسولي المولي وكاتبه المند باطل عند اي حبيته وذرهم اياه اذا مات او قتل
ردته كما لو كانت المند عبيد على عجزه قال ابو يوسف بجزة كايحجر من الصحيح وقال بجزة كايحجر من المريض

المر

ولو كانت لورثة عبيد المند فقل المند فالحكمة باطل كما لو اسلم المند وقال من جازين ولو
كاتب المسلم عبيد على عجزه لم يترك ان اذني الحرق عتق عليه فمذمة هكذا ذكر في
الروايات الظاهرة وقال من اذا اذني قيمة نفسه يعقون لزا اذني الحرق لا يعقون لان
يقول المولي اذا ادبت الي الحرقان حريق عتق وعليه قيمة نفسه وان اسند المكاتب وكفى بدار
الحرب فحاله موقوف ولا يفتي بنى مالم يظهر موته او قتله سوا ترك مالا ولم يترك وقال
ذخر يفتي الفاسي بالحقوق بدار الحرب وبودي كاتبة ويحكم بعقده

المذب

اذا قال لعبد اذاعت فانت حرا وان مت او مت طنت او انت حرة بعد موتي وانت مدبر او قد
دبرتك صار مدبرا لا يحجر بيعه ولا هيبته والمولي ليرسخه ويولع في مكاتبة
فله وطها وله ليرسخ وجهها فاذا مات المولي عتق مدبره من ذلك حاله ليرسخ من المذب وليرسخ
يكن له مال غيره سعي في تلقى قيمته وان كان على المولي دين سعي في جمع قيمة الغنمايه وولد المدبر
مدبر وان علق المذب بموت على صفة مثل ليرسخ ليرسخ من مرضي اوي سعي او من
مرض لذي فليس مدبر فيكون بيعه وهيبته فان مات المولي على الصفة التي ذكرها عتق
كما يعق المدبر ومن قال لعبد وهو صحيح انت حرة ومدبره مات عتق نصفه من ثلثه ماله
ولو قال لعبد له ومدبر احدكم حرة او مدبره لا يعق به مني ليرسخ قبل البيان ولو قال
احدكم حرة والاخر مدبر فذلك الحواب على قول اي يوسف انه لا يقع بهذا الكلام حتى قال
محمد رحمه الله كل واحد منهما نصفه حرة ونصفه مدبر ولا اختلاف في الجراح ولو قال انت حرة
ان مت او مات فلان لا يصير مدبرا وقال من يصر مدبرا ولو قال انت حرة قبل موتي يوم
او ثلثة ايام او شهر فان قبل ليرسخ الوقت لا يعق فان مضى الوقت قبل ليرسخ الوقت الرجل
لا يصير مدبرا وقال من يصر مدبرا **فصل** مدبر ليرسخ اني اسم يفتي عليه بقيمة وبغير
كالمكاتب فاقضي عليه بالقيمة وقال من يصر مدبرا اذا قضى عليه بالقيمة صار حرا

عتق امهات الاولاد

اذا ولدت امه من مولد صار ام ولد لا يحجر بيعه ولا يملكه وله وطها واستحداها واجازها
وتزوجها ولا يثبت نسب وله بالان يعق في فان جاءت بولد بعد ذلك ثبت نسبته
اعتراف فان نفقه استغنى ولم يثبت نسبته منه وكان ابن ام ولد ويحق بولده كما يعق لأمه لا

113

سبل لولد ان يملك من غيره كما لا يكون في ذلك انه وان لم ينفع عند ولادته لكن بقاء بعد
 ذلك لم يملك ما ذكرنا في الزوج ولدت وحده وقد مر في باب اللعان والرجل تزوج امر ولد له كان
 زوجا فجات بولده في حكم امه والوصية لام الولد جازة اذا مات المولي عتق ابنتها
 اولاده من جميع المال ولا يلزمها السعاية للفرع ان كان على المولي دين واذا وطى الرجل
 امه بغير سكاك فولدت منه لم يملكها صارت ام ولد له واذا وطى الرجل جارية ابنته فجات
 بولده فادعاه بنت نسبه منه وقد بينا حكمه في كتاب النكاح فان وطى اب لاب مع بقاء
 الاب لم يثبت النسب ولزكان الاب ميتا ثبت نسبه من الجدة كما ثبت من الاب اذا
 كانت الجارية بين سريكين فجات بولده فادعاه احد ما ثبت نسبه منه وضارت ام ولد
 له وعليه نصف عقرها قصاصا باله على الاخر ويرث الابن من كل واحد منهما ميراث اب
 واحد واذا وطى المولي جارية سكاكته فجات بولده فادعاه فان صدق المكاتب ثبت
 نسبه منه وعليه عقرها وقدره وارثا ولا نصير ام ولده ولزك في النسب لم يثبت نسبه
 وان استطعت جاريته سقطت مسئين اكلن من منزلة الولد الكامل وكذلك ان
 ولدت ولدا ميتا ولزافر المولي لفرع هذا الجارية حامل منه فهي ام ولده واذا تزوج بامه
 انكح فولدت منه مملوكا فزوجت باخر فولدت منه ابنتا ثم اشتراها الزوج مع ابنتها
 التي هي من باخر فاجارية ام ولده والابنت رقيقه ولزولدت في ملكه انما من دفع فان
 لم يثبت بئر له الام لا يحكم بغيرها فلو اعتقن جميعا فزوجت من محقق يد اراكم ثم سبين فاشترى
 من اعتقن فاجارية ام ولده والابنت المستراة رقيقه كما كانت اما ابنت التي ولدت في
 ملكه كالام كانت عند ابي يوسف رحمه الله وقال محمد رحمه الله يحكم بغيرها **فصل** مدبر
 بين اثنين ولدت فادعاه احد ما ثبت النسب منه وبغير نصف قيمة الولد بعد برك مات
 الآخر قبل ان يخذ السعاية سقطت عنها السعاية لزوج من نكاح الثاني عند ابي
 حنيفة رحمه الله وقارن بسقط عنها السعاية بوث الثاني ولو ان الذي لم يلد منه مات
 عتق نصيبه من الثلث وهو نسبي نصيب لآخر عند ابي حنيفة رحمه الله ونسبي فلوها **فصل**
 امه بين عبده ومكاتب فولدت فادعاه فقوله للمكاتب ولولم يكن قيم مكاتب فادعوه لم يثبت
 اذ لم يثبت فقه المولي قال في كتاب العبر ثبت النسب من العبد ورايجاج بلا نقد
 المولي قالوا ما ذكر في كتاب العمان وبلد لفرع العبد محرم او امر من هبة وهبت لهم وام الولد لبيت

بالعند ان حنيفة وعنده مال وفرقة لاختلاف يظهر في ما بين ام ولد بين اثنين احدهما
 عتق نصيبه ولا يسبي للحي عند وقالوا نسبي منها انه لو اعتق احد ما عتقت في ضمان
 على العتق في سعاية عنده وقالوا بغير ان كان مؤثرا او حث لركان محض ام
 ولد بين اثنين ولدت فادعاه احد ما فالولد بغيره عند وقالوا عليه نصف قيمة الولد عند
 القاص فلا ضمان عليه عنده وذكر في الرقيات ان حكم لم الولد عند القاص عند ابي
 حنيفة كعصب العبي اكران مات حث انها او بغير ضمان وان اصابها حرقا
 او عرق او نحو قاله ص ضمان وقالوا بغير في احوال كل وام ولد الغرة ان اذا سلمت بك
 اذا سلمت فديننا الجواب فيه والله سبحانه وتعالى اعلم

كتاب المكاتب

اذا اراد ان يملك عبده وقد علم به لغير الذي امن له فقال فانه جازي لربك بغيره على قبله او
 كبر وليس عليه ان يبيع من سكاكته شيئا وادبيل قوله تعالى واقيم من مال الله الذي انكح
 الذنب دون ارجاء وبوجه مكاتبه العبد الذي لم يبلغ اذا كان يعقل البيع والشراء
 ويراضي المكاتب ان لا يقول له المولى في سكاكته اذا ادبت اليه ولا يعق المكاتب حتى يبرأ
 عن جميع ما عليه وليس للمولى ان يبيع من السخرة ان شرط ذلك عليه كان شرط باطلا
 وله ان يخرج حيث شاء اسخفا وجاز للرجل ان يملك عبده على لزمه له ذار
 او يحدده سيرا او سنة اسخفا وان كاتب امه على الف على لزمها او على لزمه
 لم يبين للحد منه وقتا فالحاجة فاسدة فان اوتى مائة عتقت ولزكان كتابة مثلها
 الشرف عليها ان تودب الزبارة الي تمام كتابتها عند ابي حنيفة الاول وقال ابو حنيفة
 اخر او هو من لمانه يظن لا مقدار قيمتها ان كانت قيمتها الزم من مائة فعليه ان تودب
 الى تمام قيمتها ولزكانت اقل من مائة فليس لها لزمنا حزم المولى شيئا فاما اوتى وقال في
 يترد الفضل في القيمة **فصل** رجل كاتب عبده على قيمته فالحاجة فاسدة **فصل**
 نصراني كاتب عبده على لظال عمر مسماة فهو جازي ومن كاتب عبده كتابة فاسدة فاذي
 وعق عليه بقيمة القيمة لم يراه واذا عصى المكاتب عن شيء فزوجه مولاة الي الزني برضا
 دون السلطان كان جازيا او اذ دفعه حوره الي السلطان وقد اصل بغير نظر سلطان
 منه فان وجد المكاتب مالا فانيما يرجوا فذمه بعد يوم او يومين انتظر فان جازي فقي منه

مكاتبته وان لم يكن رده اليه من عند خلاته لا يبي يونس وقد مر ومن مات
عن مكاتبته مكاتبته مودونة عنه كتاب امواله والولاء للمولي كاللورن واذا مات
المكاتب لا من وقلا مات رقيقا من مال المولي وان مات عن وقلا اديت مكاتبته وحمل
كاتبته مات حرا واذا ولد المكاتبته من مولاها فان ماتت عجزت نفسها وكانت ام ولد
لمولاها ولزمت مكاتبته على خنيتها واخذت عتقها من مولاها واستعانت به بنة
كاتبته ومن كاتب نصف عبده فنصفه مكاتب على ذلك المال ان ادي عتق سعي بنية
فتمتته عنه اي حينئذ رده له وقال العبد كله مكاتب بذلك المال واذا ابتاع المكاتب
زوجته كانت زوجته له على حالها ولم ان يبيعها الا لزوجته كمن اشترى معها ولدها منه وان
اشترىها دون ولدها فله لزوجته عند اي حينئذ رده له ولم يكن له ذلك في ناس في مال الله علم

مكاتبه العبد

ومن كاتب عبده على الف درهم مكاتبته واحدة على انها ان اديا عتقا وان عجز ادي الف
كانا مكاتبين جميعا والمولي لزوجته كل واحد منهما بالبدل كله وايها ادي عتقا ويرجع
صاحبه بحصته منها وكذلك ما اذاه من المكاتبته من شي كان له ان يرجع على صاحبه
بنصفه ولا يعتق احدهما الا باذات جميع المال وقال زفر ايها ادي حصته عتق ولزمت
الكاتبه ونف على الف درهم ولم يذكر في الكتابة شيئا غير ذلك جاز وعي كل واحد
منهما حصته منها لمولا لا ياتي له عليها منها غير ذلك ولزمت احدهما في المنة الاولى كان
للمولي لزوجته الباقي بجميع المال ولزمت نصف واحد منهما ونش المولي اعنق احدهما عتق
وبطل حصته من البدل وكان للمولي لزوجته كل واحد منهما بحصته ثم اؤتمن ابدل فان
اخذ به الذب اعتذرت واما اليه كان له ان يرجع بها على المكاتب حتى يسقي له فيها **فروع**
عبد كاتب عن نفسه وعن عبده لزوجته غائب فليس للمولي لزوجته الغائب بشي وله
ان يخذلها من كل بدل الكتابة وايها ادي عتقا ايها ادي يرجع على صاحبه
قبل الغائب العتد ولم يقبل فليس بشي الكتابة لازمة للشاهد **فروع** اذ كانت عن
نفسه وعن اثنين لها صغيرين او جازين وايها ادي لم يرجع على صاحبه بشي والله اعلم

العبد والامنة والمكاتب بن جليل

عبد بن جليل كاتب احد مما نصبه بغير اذن صاحبه وهو مؤثر فللمرء بك لزوجته الكتابة

فان لم يطل حتى ينفك المكاتب فللمرء بك لزوجته نصف ما قبض وباحد من العبد
ما بقي في يده من ما اكتسبه قبل العتق ثم يرجع الذي كان على العبد فباخذ منه نصف ما
اخذ منه وشريكه بن جليلات ثلاثة وان كان معصرا فبن جليلين وهذا قول اي حينئذ
رده الله وقال لا يهكدي الا ان الذي كان لا يرجع على العبد باخذ منه ان كان المكاتب
موسرا ضمن ان كان معصرا سعي ان كان الشريك اذن له بالكتابة ولم ياذن له بالقبض
لم يكن له ان يطل الكتابة وباحد منه نصف ما اخذ ونصف اكتب قبل العتق ويرجع
الكاتب على العبد باخذ منه لكن لا ينفك بالعتق ويسعي العبد للشريك وهذا قول اي حينئذ
وقال جاز العبد مكاتب بينهما وبودي البدل اليهما وان اوي البدل كله الي المكاتب لا يعتق
مالم يقبل الي الشريك اخر نصف البدل وان كان اذن له والكتابة ونقص البدل بثلث اليه
ما اخذ وباحد الشريك من العبد نصف ما بقي في يده ما اكتب قبل العتق ثم يستعيه في
نصف قيمته وهذا قول اي حينئذ رده له وقال اصادر كله مكاتبتهما يعتق اذا قبض
المكاتب كل قال ولزمت ان كاتب جميع العبد وقول اي حينئذ مثل قولهما ان الشريك اذا اخذ
من المكاتب نصفه لا يرجع على العبد **فروع** جارية بن جليلين كاتبها فطها احدما لها
بولى فادعاهم وطها الاخر فجات بولى فادعاهم عجزت بنى ام ولد الاول وبغير هو الشريك
نصف قيمته ونصف عتقها وبغير شريك عتقها وفيه الولد ويكن ابنه وابها دفع العتق
بلى الكتابة جاز وهذا قول اي حينئذ وقال الحارث بن ام ولد الاول وبغير شريك عند اي
يوسف نصف قيمته وعند محمد لا قبل من نصف قيمته من نصف ما بقي من بدل الكتابة ولا يثبت
نسب الولد من الثاني ويغرم لها العتق وان كان الثاني لم يطها لكن دبر لم عجزت بطل
التدبير من ام ولد الاول وبغير شريك نصف عتقها ونصف قيمته والولد الاول في قولهم
جميعا **فروع** جارية بن جليلين كاتبها ثم اعنتها احدما وموسر ثم عجزت ضمن العتق
شريكه نصف قيمته يرجع بذلك عليها عند اي حينئذ وقال لا يرجع وان اعنق قبل العتق
نصفه اي حينئذ لا يضر لصاحبه شي وبكى مكاتبته لشريكه على حالها فان ادي عتق والولاء بينهما
نصفان وقال عتق كله لكن عند اي يوسف وبغير شريكه نصف قيمته لزوجته مؤثرا او عند
في ذلك لزوجته معصرا وعند محمد لا قبل من نصف قيمته ومن نصفه بنى من بدل الكتابة لزوجته
كان معصرا نصف بذلك العتق **فروع** جارية بن مكاتب ووجبات بولدين بطينين مختلفين

فادعى ابن الاكر وادعى الكتاب ما صغر الدعوة منها ما ثبت نسب الاكر من الحز لا يثبت
نسب الا صغر من الكتاب وقال محمد بنيت نسب الا صغر من الكتاب في الاستحسان ولا خلاف
في الحاصل فان محمد بن جواب الاستحسان ولم يجازف قال في الزبادات جارية بين مكانيين
ولدت فادعى بها مغانوا بينهما دعي ام ولد لها فان ادعى احد ما فعنى قال ابو حنيفة يعنى
نصف الولد الذي يقع له والنصف الآخر مكاتب على حاله وكذلك ام الولد ولا ضمان عليه
في الام والولد ولا سعاية على الولد الذي هو مع له سام بجز الآخر فاذا عجز الآخر ورد في الرق
في بنسختي الولد في نصف قيمته للولي ولا مائة مائة ام ولد لا ذل ويضمن نصف قيمته للولي الآخر
واما في قوله اذا ادعى احد ما عتق وعنى الولد كله بعينه ولا ضمان عليه ولا سعاية على الولد
مادام الآخر مكاتب فاذا عجز الآخر في بنسختي الولد للولي الآخر في نصف قيمته واما الجارية فان الذي
اعتق من نصف قيمته حين عتق باء الكتاب وهذا اذا اعتق احد ما ولا فان لم يعثر
احد ما ذلك عجز احد ما الا فان الذي في الكتاب يعنى نصف قيمته الجارية في الحال
والولد على حاله نصفه مملوك ونصف مكاتب عجز الآخر لا يجب شي اذا اعتق الآخر في قول
ابو حنيفة عتق نفسه ونسبته في نصف قيمته للولي الذي لم يعثر واما في قولها بجز المكاتب
نصف قيمته الام ونصف قيمة الولد حين عجز الا ذل ولا مائة سحابة ونحوه

عجز المكاتب وموته

واذا مات المكاتب وترك ولدا عليه دين فعلى الولد ان يؤدي الدين والكتابة فان بدا بالكتابة
جاءه وللغير ان ياحذ وامنه الدين اسحقنا وهذا اذا لم يترك مكاتب ما لا فائدة في
الولد الكتابة قبل الدين فللعزة ان ياحذ وامن للولي ولا يبطل العتق وقال في موضع
من كتاب المكاتب ان المكاتب لا يعنى **فروع** مكاتب اشترى ابنه ثم مات وترك وقات ورثه
ابنه وكذا ترك لزوجان هو وابنه مكاتبين كتابة واحدة **فروع** مكاتب مات وله ولد من حرة وترك دينه
وقاة لكتابة فحسب الولد نفقته به على عاقلة الام لهم بكل قضاء لعجز المكاتب ولو اختصم مولى لاب
مواالي الام في ولاية نفقته لمواالي الام فهو قضاء بالعجز **فروع** عتق جني فكتابة ماله وهو لا يعلم
بكتابة ثم عجز فانه يدفع او يعدي واذا ادعى المكاتب بنسبته فلو حصة باطلة ولزم ادعي بثلث
ماله ثم مات وترك وقات لم يجز ولو قال اذا اعتقت فقد اوصيت بثلث مالي فعنى ثم مات جاري
وصيته ولو قال اوصيت لفلان بثلث مالي ثم ادعى وعنى ثم مات لم يجز وصيته عند أبي حنيفة وقا لا يجز

المرايض والحواشي

ومن اعتق مكاتبه وهو مريض ثم مات وترك مال له غيره بنسبته من مكاتبه ولم يجز الورثة فعلى المكاتب
ان يسعي لورثة مورده في اقل من ثلثي ما بقي عليه من جميع المكاتب ومن ثلثي جميع قيمته **فروع**
مريض مكاتب عتقه على الذي درسم له سنة وقيمته الف لا مال له غيره فانه يؤدي ثلثي ما بقي عليه
والباقي في اجله او يرد في الرق عند أبي حنيفة واولي يوسف رحمه الله وقال محمد رحمه الله يؤدي
ثلثي ما بقي عليه حاله والباقي في اجله او يرد في الرق وسنة الكتابة جارية في البيع ولو كانت
امته على انه لا يجز ثلثه ان لم يولد ثم مات في ايام البلاد في القياس ينظر في الكتابة وهو قول
محمد وفي الاستحسان لا يبطل الوكيل على ضمانه ونحوه هو قول أبي حنيفة واولي يوسف رحمه الله
فروع حربي حنفي البنايين واشترى عبدا مسلما او ذميا وكان له جاز فان دخل دار
الحرب عتق المكاتب عند أبي حنيفة رحمه الله وقال لا يعنى **فروع** عتق من مسلم وذوي كتاب
الذي نصيبه على حربه باذن سربك او غير اذ جاز في نصيب نفسه عند أبي حنيفة وقال
ان كتاب غير اذنه فهو كما قال ابو حنيفة ما ذنه فالكتابة باطلة وانه سحابة لعلمه

ما يجز من الكتابة وما يجز من المكاتب

هو كاتبة عن عبده على الف درهم فان اذاه عنه عتق وان بلغ العبد فقتل فهو مكاتب ومن
كاتب عبده على بنسبته جازت في رز ابيه احسن من أبي حنيفة رحمه الله فان كان ذلك
الشي غير فاشترى المكاتب واذا عتق وروي ابو يوسف عن علي بن حنيفة رحمه الله اذا كاتبة على
عبده بعينه لا يجز ولزم ادعي لا يعنى ان يقول اذا ادبت فانت حرة قال ابو يوسف يعنى
وان لم يقبل ان ادبت في اختلاف زفر اذا كاتبة عبدا على جارية بعينه او ثوب بعينه لم
يجز عند زفر رحمه الله وعن أبي يوسف مثل قول زفر في الجاسع الصغير اذا كاتبة عبده على بنسبته
بعينه لغيره لم يجز والمكاتب في الشفعة له وعليه بما بينته وبين مولاه وبما بينته وبين سوا
مولاه كما كاتبة ان يزوج امته وليس له ان يزوج عبده كالمفادص ولزم الحنفي في مال
ادباع منه ثقبه قال لم يجز والعبد المادون لا يملك شيئا من ذلك عند أبي حنيفة رحمه الله
ومحمد قال ابو يوسف يزوج امته كالمكاتب **فروع** مكاتب يزوج باذن مولاه امراة
نعتت لها حرة فولدت منه ثم اسقطت فاولادها عبيد لا ياحذهم بالقيمة عند عدا وقال محمد لا ياحذ
احرار بالقيمة مودها اليه اذا العتق وهو لا خلاف في العبد **فروع** مكاتب على امرأته على وجه المكاتب

بغير إذن المولى فعليه العقر يؤخذ به في المكاتبه وان وطبها على وجه الشقاق لم يبرح حتى
يعتق وكذلك المأذون **فصل** في اشتراط جارية بيتها فاستدام وطبها فزواجها ضد
العقر في المكاتبه **فصل** في ام ولد كانه مولا ثم مات عتقت وصفا بول الكاتب **فصل**
في رجل كات عبده على الف درهم سلاسة ثم صاح على حمله فمجدله فهو جاريه واسه سلاسة

الولاية

الولاية لمن اعتق كما قال النبي صلى الله عليه وسلم وسواء فيه الرجال والنساء فيما يعتقون
اعتقه بنفسه او غيره باصره في حيوته او بعد وفاته او بداره مكانه او بداره مال اعتقه عليه
ولذلك ايهات اولاد يعتق بونه وسواء اشتراط او لم يشترط او بترائه من الولاية وسواء كان
العتق من غرض واجب او وجب كالكفارات والتدوير وسواء كان المملوك سلبا او كافرا
عزانه ان مات كافرا لا يرثه المولى ولزم ذلك دارم محرم منه عتق عليه وله ولداؤه ومن
قال لعزاه اعتق عبدك على الف درهم فاعتق فاولاده للامير ومن اعتق عبدا عن حي اميت
بغير امر مولاه للعتق واذا ملك الذي عبدا سلبا واعتقه فاولاده له كالتب ولو اعتق
حي في دار الحرب عبدا حريا لا يعتق ان يخل سبيله فاذا خلى سبيله يعتق ولا ولادة له عند
الحي حنيفة ومحمد رحمهما له وله ان يوالي من شاء وقال ابو يوسف رحمه الله الولاية للمعتق وليس له
ان يوالي احدا ولو دخل مسلم دار الحرب واشترى عبدا في دار الحرب واعتقه عتقا لغيره استحقاقا
ولا ولادة له في قول أبي حنيفة ومحمد في رواية في قول أبي يوسف له الولاية
وهو قول محمد في رواية التبر الكبير ولو كان العبد سلبا فاعتقه لم "او حري في دار الحرب او في دار
الاسلام فاولاده له في قولهم واذا اسلم عبد الحرب في دار الحرب فباعه من مسلم او حري صار حرا
في قول أبي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما لا يصير حرا الا ان يخل سبيلا دار الاسلام او
يفقه عليه المسلمون ولا يرث النساء من الولاية الا من اعتق او كات من اعتق او كات
من كاتين ومن تزوج من العبد مولاة طهر فولدت منه ولدا كان مولى لموالي امه
حي فعتقه عليه فاذا اعتق ابوه جده ولداؤه ولا يرجعون على عاقلة الاب بما عتقوا **فصل**
معتقه تزوجت لمولى المولات او تزوج رجل ليس بمولى احد فولدت فان الولد مولى لمولى
الام عن أبي حنيفة ومحمد رحمهما له ومحمد وقال ابو يوسف رحمه الله وله ولداؤه لمولى الاب ولو تزوجت بمعتق
او بوجع من العرب فولدت فان مولده تابع لمولى امه فان لم يكن لهم **فصل** في عبد تزوج امه لم يعم فقلت

يعتق

سنة اعتقه مولاها وهي جارية كان له ولداؤه وله ولداؤه لا يخل عنه الولاية اجد المولى اليه
والدة التي يعلم انها كانت حاملة ان تاتي به فلما مضت سنة ايم من يوم الاعتاق كان جارية
عقده من طلاق بين ارباب زوجها فجات به لاقبل من سنين بينة من وقت الطلاق
والوث بغير الولد مولى لمولى ثم **فصل** في امه اشتراها رجل من بني اسيد واعتقها ثم لها
اعتقت عبدا وارادت وكلفت بدار الحرب فاستفتت فاشترها رجل من بني اسيد واعتقها
ثم ان العبد للعتق حتى جناية قال ابو يوسف فاذا ولد عتقه على بني اسيد ولا يخل اجد امير له
للعتق وقال ابو يوسف الآخرة موقلة محمد عتق على بني اسيد ولا يخل ولا ولادة لاحد
عليه ان يوالي من شاء من احواله وله ان يتحول بعد ذلك بولاية لغيره لان يجوز عتق
عنه مولا في لم يكن له ان يخل عنه بولاية ومن والى رجلا وله اولاد وصغار فمولا
لمولى ابيهم واذا مات العتق عن مولى عتقته وعن عتقته من النسب فالميراث للعتق من النسب
ولا يخل لمولى العتق وان مات عن مولى عن صاحب فزجر فلصاحب الفرض فزجره والباقي
للمعتق ومولى العتق ادب بالميراث من العتق والكتالة والعتق ادب بالميراث من مولى المولات
واذا مات المعتق عن ابن واب كان الولاية لميراثه لغيره لابن دون اب عند أبي حنيفة ومحمد
وقال ابو يوسف رحمه الله سوس الولاية للأب والباقي لابن والولاية للابن والباقي لابن
بوت المعتق عن ابن وابن كان الولاية لابنه لابن ابنة واذا شهد ميراث العبد عن غيره
باعتق وانكر الباع عتق العبد وولاه موقوف واذا اسلمت لدرسية على يدي رجل وولاه
تزوجت ولدا اذ كان لها اولاد وصغار حتى صاروا مسلمين باسلامهم قالوا وله موال
لموالي ابيهم عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله لا يخل الولد مولى لمولى ثم واذا افر الرجل
ان اباه اعتق عبده هذا في مرضه او في حية فان لم يكن معه وارث لغير عتق العبد ولا في
موقوف في القياس وفي الاستحسان وله ولداؤه لغيره كان معه وارث لغيره بقتل نصف
الولاية للذي استسعه ونصف للعتق عند أبي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما نصف
الولاية للعتق والنصف لغيره موقوف واذا كان له بدار المرأة ولداؤه لغيره ابوه فانزعت ابوه مولى عتقته
لرجل وصفتها المولى قال ابو حنيفة رحمه الله يحجر اقاربه على نفسه وعلى ولده وقال
ابو يوسف لا يحجر اقاربه على ولده وهو قول محمد ايضا وموقف ماله المرأة اذا دانت
ولها اولاد وصغار وقد مرت واذا افر الرجل انه مولى لامرأة اعتقه فماتت المرأة لم اعتقك التحلل است

في يدي وما ينبغي من ملاحها فان اولها الخيل عنها لم يكن له ذلك عنداي حبيبة وقال لذلك
وهذا مثل ما خلاص الذي في كتاب البيوع والديون اذا اقرت ولد جارية بنته من فلان زوجة
اباه فولدت وكذا به ثم ادعى المولى لنفسه لا يصح خلاصها واذا اقر الرجل ان فلانا اغتصبته
فلان ما اعتنك ولا اعرفك فاذا اقر المهران بغيرا لولا لا يجرى في قبا من ابي حبيبة
وحمد الله ويجوز في قولها وهذا مثل الاختلاف لذلك واسه سبحانه وتعالى في العلم

في النكاح والديات واجبايات

القتل الذي يجب به الخوف على اربعة اوجه عمد وشبه عمد وحطار وما يجري مجراه وقيل
تسبب فانحر ما نهد ضرب بسلاح او لما جرى مجرى السلاح في تقريب ما جازاه كالحمد ومن الجرح
والكسب وليطة القصب والثار وموجب ذلك العود بالثيف لاسواء الا ان يعفو المولى
او يظلم على الحال او مصل قليل وكثير لا كفارة فيه ولا دية وشبه العمدان بنحو الضرب
بما ليس بسلاح ولا بعوي مجرى سلاح عنداي حبيبة رحمه الله وقال اذا ضربته بحجر عظيم وحبيبة
عظيمة مما لا يلبث فهو عدوان فخرضته باله تقتل على ما هو شبه العمد في قولهم وموجب
الكفارة على النكاح والدية الغلظة على العاقلة والحطار على وجهين حطار في الفصد ومن
لزم برمي شحقا بظن انه صيد فاذا هو اذ في حطار في الفعل وهو برمي صيدا فنبصبت اذ
وموجب الدية على العاقلة في ثلاث سبب والنكاح على القاتل واما القاتل بسبب فخر ابيروا
الحجر في غير ذلك وموجب اذا تلف به ارمي الدية على العاقلة ولا كفارة وعمد العبي حطار
سواء وكذا ذلك المحبون يجب الدية على عاقلة في ثلاث سبب

في النكاح

والنكاح واجب ببتل كل محفون الدم على التام اذا خلت عدا صغرا كان التتول او كبر
رجلا او امرأة مريضا او زمتا او صغرى ملى او ذمتا واما الحر في النكاح ببتل المسلم ولا يبتل
به المسلم عندا صغرا في ظاهر الرأية وعن ابي يوسف ومحمد رحمهما الله المسلم ببتل الممتنع
والنكاح في النفس مجرى مجرى بين الاحرار والعبيد ببتل الحر والعبد وكذا ذلك بين الرجال
والنساء ولا نفاس على الوالد لولده في نفس ومادونه والنكاح واجب للوالد على الولد فيما
جاءه الولد في نفسه ومادونه ومن قطع بدنه عدا من الفصل قطعت بدنه وكذلك الرجل
ومادونه لوائف ولما ذن ومن ضرب عن رجل فقطعت فلا نفاس وان كانت فاقية وذهب
ضوفا فعليه الفضا من دمي له المرأة ويجعل على وجهه قطن رطب ويقبل عينيه بالمرأة حتى يذهب

ولا ينفذ

ولا يقطع البدان بيد والرجلان برجل ولا يغف عنيان بعين والوجيب في ذلك ما تروى بقتل
الجماعة بالواحد واذا قتل الواحد جماعة قتل بهم وليس عليه من الدية شي فان حصر في واحد
قتل به ويسقط حق الباقي واذا اشترك ارباب ولا جني في القتل او الخاطي والعامة فلا نفاس
وحبيبة فعل ارباب الخاطي الدية على العاقلة وعلى العامة ولا جني الدية في ماله ومن قطع
رجلين عمدا ان لهما ان يقطع لهما بناء ويغفر دية يد يدهما فان عفا احد عما قبل فضاء الدية
فلاخوان ينقطع بذه وان عفا بعد الفضا قبل استيفاء الدية نكاح الجواب عنداي حبيبة
لي يوسف وقال محمد لا يجزى ان يقتل من كان باخذ الارض من عفا بعد الفضا وبعد استيفاء
الدية نفاس قول ابي حبيبة رواية يوسف كذا لكن استخارنا وقال لا يقتل باخذ تمام الارض
مثل قول محمد وكذا ذلك لو اخذنا الارض من عفا ومن خرج رجلا فلم يزل حاضرا من حتى مات
فعليه الفضا من عفا الرهن واذا قتل لربح الفضا من حتى يخرج الرهن والمسترخص
فصل وليس فيما دون النفس شبهة عدا ما هو عمد او حطار ولا نفاس بين
الرجل والمرأة فيما دون النفس من بين الحزن والعبد ويجب لفاص في الماطرات من المسلم
والكافر ومن قطع يد رجل من نصف المساعد فمستها فلا نفاس عليه ومن قطع يد رجل
وبد المقطوعة صحبة وبد القاطع ثلاثة او نافضة الاضابع فالمقطوعة بد باختيار ان
شاد قطع اليد المعينة ومن شى له غيرها ولزمت اخذ الارض كالا فان لم يجز بقتل من ذلك حتى
ذهب اليد الثلاثة من السماء او جناية جاني عليها بغير حتى بطل حتى تاذك او احيى هذا
الجابي الثاني للجاني تاذك لا فضا من عظم الا في السن ومن فضا في اللسان ولا في الذكر
الا ان يقطع من الحسنة واذا عفا احد الشركاء من الدم او صاحبه من نصيبه على عوض
سقط حق الباقي من الفضا من كان لهم نصيبهم من الدية واذا مات من وجب عليه
الفضا من سقط واذا اقر العبد بقتل المهر لزمه الفود ولزمت الدية المولى ومن رزى رجلا
سما نفد السهم الى آخر فان فعليه الفضا من الاول والدية للثاني عاقلة والله اعلم

في النكاح

النكاح احد عشر اهلها اكارصة وهي لا تدي ثم الدابة وهي كذا من الجمل
وتدي لها انه لا يسل ثم الدامعة وهي التي تدي قبل الدم الباضع وهي التي تنشق الجمل
وتقطع اللحم ثم المتلاحة وهي التي تقطع اللحم وهي فوق الباضعة دون السحاف وعن ابي

وان خطاة ذرية النفس على الثاني ودية القطع على الاول وقال سرفران كان عمدا يقتل
 جيتا وان كان خطاة ذرية النفس عليهم ان كان قتل ان يبرأ من الاول ان قطع اصبع رجل
 عمدا اخر قطع اخر كخطاة ومات فعند ابي يوسف رحمه الله يقتص من الماصع وعلى عاقلة
 الاخر الدية وقال سرفران قتل من على كل واحد منهما نصف الدية ولو ان اخوين قتل كل
 واحد منهما ابن الآخر وكل واحد منهما وارث والاخر فجارا يظلمان القصاص قال
 ابو يوسف سقط عنها القصاص وقال زفر الامام ان يبدار بايما شاة فيقتله ويقتل
 قصاص الثاني لانه ورت دم نفسه عن اخيه **فروع** رجل ضرب رجلا بمن فقتله فان
 اصابه باحد يديه فقتله وركب الطحاوي ان عند ابي حنيفة رحمه الله ان يجر اذا اصابه
 يحد للحد يديه حتى جرحه وان اصابه بالعود فعليه الدية **فروع** رجل عزن صبي او
 ثوبا فان كان الثوب يحال بحجر منه فعليه الدية عند ابي حنيفة رحمه الله وقال عليه القصاص
 فاذا ضربه بالسوط ودراية الغزبات الى السرايات لا القصاص صفات من المسلمين والمسلمين
 القتل فقتل مسلم من اصحابه ظن انه سرك فلا قد عليه وعليه الدية وحجب والدية
 معنوه قتل دي له فلا يبرأ ان يقتل الثاني ويصاح وليس له ان يعفو ذلك ان يقطع
 بد المعنوه عمدا والوجي بمنزلة الاب الا انه لا يقتل وله ان يصاح في رواية كتاب الديات و
 ليس له ان يصاح بجملة رواية كتاب الصلح عند قتل مولا عذرا وله ان ينفى احد عما فاته
 يبطل القصاص ويقال للعاني ادفع نصيبك الى اخيك اذا فاته نصف الدية والدية وهذا
 قول ابي يوسف خاصة وقال ابو حنيفة رحمه الله لا يجب بي واسلم

باب الشهادة في القتل

شهود القصاص من اذ اجعوا بعد ما قتل المشهور عليه صدقهم الويل في الرجوع في القتل الثاني
 كما ان شاة اخذ الدية من الويل القاتل لا يرجع على اجد ولشاة اخذ الدية من المشهور
 ولا يرجعون على الويل القاتل عند ابي حنيفة وقال لا يرجعون عليه **فروع** رجل قتل عذرا وله وليان
 حاضر فغاب اقام الحاكم بينة على القاتل ثم قدم الغائب فانه بعيد البينة عند ابي حنيفة رحمه الله
 وقال لا يعيد البينة كما لو كان القتل خطاة **فروع** رجل قتل وله وليان غائب وحاضر اقام
 الثاني بينة على الحاكم للغائب فذكرني قال بعد ختم ويسقط القصاص واذا اختلف شاهد
 القتل في ايام او في البلدان لم يقبل منها وكذا ذلك اذا اختلف في ايام وكذا ذلك لو قال احدهما قتله

يعق

بعضا وقال سرفران ادرى باي بني قتله وان شهدوا انه قتله وقالوا لاندري باي بني قتله
 قال في الجمع الصغير فيه الذب وقال في كتاب الديات هذا اسحق تان والقبيلان لا يقتل
 شهداء **فروع** رجلان اقر كل واحد منهما انه قتل فلانا فقال الويل فقتلنا جيتا فله ان
 يقتله وان شهد مشهود على رجل انه قتله وشهد لودون على لودون فقتله فقال الويل فقتلناه
 جيتا بطل ذلك كله **فروع** رجل قتل عذرا والمقتول لانه اولياء فشهد اثنان على اخوانه
 على قتلها باطل هو عفو منهما فان صدقتهما القاتل فالدية بينهما الا انهما وان لهما
 فلا يلحقهما ولا اخر ثلث الدية واسلم

باب اعتبار حالة القاتل

رجل رمى مسلما فارد المرحي ثم دفع السهم فعلى المرحي الدية عند ابي حنيفة رحمه الله وقال
 لا يبي عليه وان رمى وهو مرتد فاسلم ثم وقع به السهم فلا يبي عليه في قولهم وكذلك ان رمى حيا
 فاسلم وان رمى عذرا فاعنته مولا ثم وقع به السهم فعليه فمعد الويل عند ابي حنيفة وابي يوسف
 وقال محمد رحمه الله عليه فضل ما بين قيمته مرتبا لا غير **فروع** رجل قضى عليه بالجرم فراه
 رجل ثم رجع المشهور فلا يبي عليه **فروع** محرم رمى صيدا ثم اسلم ثم دفعت الرمية بالصيد لم
 يوفى ولا يبرأ ومو مسلم لم يحبس اكل **فروع** محرم رمى صيدا ثم حل فوفت الرمية بالصيد فعليه
 الجزاء وان رمى حلالا لم يؤم فلا يبي عليه ومن قطع يده مرتد فاسلم ثم مات فلا يبي على القاطع وان قطع
 وهو مسلم ثم ارتد والعياذ بالله ثم مات او قتل عذرا فمعد الويل فمعد الويل فمعد الويل فمعد الويل
 وان رجع بلاء لم يبرأ من القاتل ثم مات منها بعد ذلك فعلى القاطع اليد دية نقد عند
 حنيفة وابي يوسف رحمه الله وقال محمد لا يبي عليه غير دية بده وان كان الذي ارتد حتى يذبح
 الحرب ثم رجع اليها مسلما ثم مات من القطع فلا يبي على قاطع عذرا بده في قولهم ولو قطع يده
 خطاة واعنته مولا ومات فيها فلا يبي على القاطع غير ان يبرأ وعقابة اياه اياه كبر من
 اليد ولو كان قطع بده عذرا والمسئلة بحالها فان ابا حنيفة وابي يوسف قال لرجل كان للويل هو دارنه
 ما وارث لا غير فله لربقتل الجاني فعليه لرأس اليد للويل وهو حتى لم عليه براءة واسلم

باب الجراحات التي هي دون القتل

رجل رجم رجلا موصحة فذهبت عيناه ادلت قال ابو حنيفة رحمه الله لا قصاص في من فذلك
 وينبغي ان يجب الدية في العينين واللسان واربع الشجبة وقال ابي حنيفة رحمه الله لا قصاص في من فذلك

ولا تغلط الدينة بالمال وكل ما مر في النفس انه شبه عيدين هو ما دون النفس هو ديات
المسلمين وديات اهل الزمة من اليهود والنصارى وكل ما يغلط الدينة بالمال وكل ما مر في
النفس انه شبه عيدين هو ما دون النفس هو ديات اهل الزمة من اليهود والنصارى وكل ما يغلط الدينة بالمال وكل ما مر في
يوجد دية كل واحد منهما في ثلاث سنين وفي العنين الدينة وفي احدى نصف الدينة وفي احدى
فيه عين الا عود والصحيح في البدن الدينة وفي احدى نصف الدينة وفي الرجلين الدينة وفي احدى
نصف الدينة وفي الذكر اذا قطع حاشيتيه عرضا او يدب بالذکر من غير ان يثيب طولا في ثبات واذا يدب
بالاثنين حتى ان يثيبا وعلى الذكر كان في ذلك دية وحكمه عدل الدينة في الاثنين وحكمه
العدل في الذكر كان صدق ذكر الحجي في السنين الدينة وفي احدى نصف الدينة وفي السنين
العنين الدينة وفي احدى سنين ربع الدينة وفي احدى نصف الدينة وفي الحاشيتين الدينة
وفي كل واحد منهما نصف الدينة وفي كل اصبع من اصابع البدن والرجلين عشر الدينة وفي اصابع
كلها سواء وفي كل اذن من كل اصبع في ثلاث انا مل ثلث عشر الدينة وفي كل اذن من كل اصبع فيها الثلاث
نصف عشر الدينة وفي كل سن نصف عشر الدينة وراض اسن من اسن فيه سواد ومن ضرب رجل
سوطا في اسنائه كلها فعليه دية وثلاثة اخماس دية في السنة الاولى من جميع الدينة ثلث الدينة
ومن ثلثة اخماس الدينة ثلث الدينة فذلك ثلث الدينة وفي السنة الثانية كذلك وفي السنة
الثالثة ما بقي في ثلث الدينة في تدبير المرأة الدينة وفي احدى نصف الدينة وفي حلق نديها
الدينة وفي احدى نصف الدينة ومن ضرب انف رجل فانقطع عنه الشم كان عليه
الدين وان ذهب منها ما ظهر فعليه فيه الدينة **فصل**
حرقت عبد الرجل فعليه قيمته على ما قلته عند اي حينة ومحمد في ثلاث سنين لان
يبلغ قيمته الدينة او ينجي وزها فيجوز مقدار الدينة الا عشرة دراهم وروي محمد عن ابي يوسف
رحمه الله انه يجب قيمته على العاقلة بالغة ما بلغت وفي الاملا عن ابي يوسف ان قيمته على الابي
بالغة ما بلغت لا تحال للعاقلة عنه شيئا وما جني على العبد بما دون النفس لا تحال للعاقلة
في قتلهم ومن ضرب رجل حامل فالت جنينا ميتا فقيه غرة عبد او امه قيمته خمسة دراهم
فان خرج حيا مات فقيه الدينة كاملة وذلك كل على العاقلة وعلى العارب الكون في الوجه
الثاني دون الاول دية الجنين موروثة عند على من اضره نهار ولو قبلت امرأة ثم خرج من بطنها
جنين ميت فلا يني في جنينها وان خرج قبل موتها ثم مات فقيه غرة والعقبة في الذكر والثاني

وجنين الدينة الجنين المسلم في جميع ما ذكرنا وفي جنين الامة من مولاهما ما في الحرة وفي
جنين الامة من غير مولاهما ان خرج حيا ثم مات فقيسته وان خرج ميتا فان كان ذكر اقيمة
نصف عشر قيمته لو كان حيا وان كان اتي كان فيها عشر قيمته لو كانت حية وهذا قول ابي
حنيفة رحمه الله وروي صاحب الاملا عن ابي يوسف رحمه الله ان في جنين الامة اذا قتله
ميتا فاقطع منه كافي جنين الامة **فصل** ومن نزع رجلا موصحة فصارت متفلا
فاختلفا فقال الشاج حدث ذلك من عمر جنابي وقال المشجج بل كان من جنابك قالوا
نزل الشاج مع يمينه ومن ضرب بين رجل فخرهما ينظرهما حرين ان اسندت وغاد
كانت لا يحسب شي عند ابي حنيفة رحمه الله وعن ابي يوسف ان فيها حكمة عدل الم وان
سقطت او اسودت قتال الضارب حدثت من غير ذلك من غير جنابي وقال الضروب بل كان
ذلك من جنابك قالوا نزل الضارب اسحتا والقباس ان يجر القول قول الضارب
ومن قلع سن رجل فثبت كالك فلان في القالع وعن ابي يوسف لرجل فنيه حكمة عدل الم
قلع طفله رجل فثبت مستجرة فقيه حكمة عدل ومن قلع سن رجل فاضد الفلوع ومنه
في سكاها فثبت وقد كان القلع حظا فعلى القالع ارشها كالملا وكذلك الاذن وعن محمد
انه على ابي في مقدار ارجع علاج مثله **فصل** وذكر الطحاوي رحمه الله فمن نزع رجلا موصحة
حظا فذهب منه شعر اسنه وبراز من ذلك فعلى ما قلته الدينة ويدخل فيها ارش الوصحة ولز
كان ذهب من الشعر في نظرية اسنه وفي ارش الوصحة فيفضل فليلها في خبر ما دلوم ذهب
الشعر منها ولكن ذهب العقل ما دخل ارشها في دية العقل وان ابرزها العقل منها لئن
ذهب الشعر او اضره كان في كل واحد منهما الدينة ولم يدخل فيها ارش الشجة ومن ربي اسراة
ما فقهه فان كان بولها يسد فعليه ثلث الدينة ولز كان بولها لا يسد فعليه الدينة
كالملا ومن ضرب رجلا ضربة فانقطع عنها كلامه فعليه الدينة وفي اللسان اذا قطع الدينة
فصل اذا نزع رجلا موصحة فاخذت ما بين فرقي المشجج وفي لا تاخذ من فرقي الشاج
فان المشجج يجتري ان شاء اخذ الارش ولا يني له وان شاء اقتصر فيسدا من ابي يني لحيث
حق مبلغ من ادب لا حيث يبلغ ثم يكف ولز كانت الشجة لم تاخذ ما بين فرقي المشجج وفي اخذ ما
بين فرقي الشاج او اخذت ما بين فرقي المشجج وفي لا تاخذ ما بين فرقي الشاج وفي تقصير من يجتر
المشجج ايضا ان شاء اخذ الارش ولز لا يقتصر له مقدار ذلك ما بين فرقي الشاج وفي اراد عليه وان

كانت الشجرة طويلة راس الشجيرة في ناحية من راس الشجيرة ومن جهته لافناء فانه يجتر
الشجيرة ان شاء اخذ الارض وان شاء اقتصر مقدار نجته الى مثل موضعها في راسه لا يواد
عليه وان كان من الشجيرة ما بين جهته لافناء وان يبلغ راس الشجيرة الى نصف ذلك
خير الشجيرة فان شاء اخذ الارض لرساء اقتصر له مقدار نجته الى جانب يبلغ ويبدأ
من ابى الجانيين احب وفي اليد الشدة والسن السوداء وذكر الحنفي كلمة عدل والله اعلم

القسمه

اذا وجد قبيل في محلة قوم فعليه ان يقسمهم حشرون رجلاً باسمه ما قتلنا ولا علمنا له قالوا
منهم بغير موت الدية فان لم يكمل العدد وحشرون حلاً كذا تعلم الايمان حتى يكمل حشرون
بيتا واذا وجد قبيل في بن قريش او بن سكين فانه يقسم ما بينه وبين كل واحد منهم قالوا
ايها كان اقرب كان عليه القسمة والدية والرس نكلوا عن الحلف حبوا حتى يحلفوا والمخلف
والخائن دية سواء والقسمة على اهل السنة لا على النكاح ولا على المشركين الا ان لا يبقى احد
من اهل الحظفة فيكون القسمة والدية على الذين نكلوا ملكهم عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما
وروي اصحابنا عن ابي يوسف رحمه الله ان القسمة والدية على النكاح من وجد
ميتا في قبيلة او محلة لا اثر به لم يكن فيه قسمة والتسجيد في جميع ما ذكرنا كالحلقة وكالقبيلة
ومن وجد في سوق المسلمين او في مسجد فاعلم ان يقاتل المسلمين وليس فيهم قسمة
ومن وجد قبيل في قبيلة فادعي ولياؤه فله على رجل من غير تلك القبيلة فشهد على ذلك
بعض اهل تلك القبيلة قالت ابو حنيفة لا يجوز شبهة دنهم ولا في عليهم وقالوا شبهة جائزة
وان ادعى اولياءه على بعض اهل المحلة فشهد بذلك رجلان من اهل تلك المحلة لم يقبل شهادتهما
في قتلهم ومن وجد قبيل في قبيلة غزاة فذهب راسه فقيه القسمة والدية وان كان الموجود
راسه او يده او رجلاه دون ما سواه فلا يفي فيه وان وجد انتم من نصف البدن او نصف البدن
فيه الراس فعليه القسمة والدية وان وجد نصف البدن شقوقا طولا فلا يفي فيه من
دية ولا قسمة **فروع** رجل وجد في دار قبيلة لم يعقل العاقلة حتى تشهد اليهوداها
لذلك نعم في يده دار نصفه لرجل وعشرة لآخر ولا ما بيني من وجد في قبيل فهو على راس الجوار
فروع تم القربان لسوق فاجتوا عن قبيل فهو على اهل المحلة الا ان يدعي اولياء القبيل على
اولئك ادعى رجل منهم فيكون ذلك لجماعة اهل المحلة لكن لا يثبت على ذلك الا بحجج

فروع رجل اشترى دابة فافلم يقسم حتى وجد فيها قبيل فادية والقسمة عند ابي حنيفة
عند من يديه الدار سواء كان الشراياتا او يده جوار قالوا ان كان الشري بائنا فعلى
المشترى وان كان فيه خيار فعلى من يبيع الدابة وان وجد بينه وبينه قبيلة فلا قسمة
فيه ولا غرم في العبد القسمة عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما القسمة على اهل القبيلة او المحلة
وعند ابي يوسف لا قسمة فيه ولا دية وان وجد مكان قبيلة في دار نفسه فدمته
هدد ومن وجد قبيلة في دار مكان يبيع الثياب لولي القبيل فله بيمينته ومن دية
القبيل وان وجد في دار عبيد ما ذروا عليه دين او لا فقيه القسمة والدية على عاقلة
موراه عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله وهو قول ابي يوسف فيما روي عنه محمد وروي اصحابنا
الاملاء عن ابي يوسف انه ان كان عليه دين فعه من ماله ما يجزئ او فداء ولا يدخل في
القسمة والدية امرأة ولا خنثى ولا عبد الا ان يوجد قبيل في دار امرأة في ميراث لا يفي غيره
لها فيه فان الايمان يكون عليها في هذا الموضع عندهم جميعا حتى تستكمل خمسين ميمنا ثم يكون
الدية على اقرب القبائل منها ثم رجح ابو يوسف وقال يفي اليها اقرب القبائل منها فيقسمون
وبغير موت الدية وان وجد في دار صبي كانت عليه القسمة والدية بغير عليه الايمان في القسمة
وكل مصر لا تقبل فيه وفيه دروب او محلات كانت دروبه ويحمله كتابا للمصر الذي
فيه القبائل ومن وجد قبيل في قرية البناء لا غيرهم لهم فليس على البناءي قسمة وعلى
عواقلهم القسمة والدية ومن اصابه حجر في قبيلة او سهم او جراحة من لم يعلم فصار
بذلك صاحب فرائض حتى مات فعلى القبيلة التي اصاب ذلك فبهم القسمة والدية
وان كان صبي يبيح ويذهب فلا يفي فيه ومن وجد قبيل في السفينة فالقسمة على من في
السفينة والدية عليهم ومن وجد قبيل في نهر عظيم يسوق الماء فلا يفي فيه وقالوا
دع زفر حب على اقرب الغري كما لو وجد على الدابة وثقى فيروا ان كان على جانب الناطق
بحسبنا فهو على اقرب القبائل وما رضى اليه يعني اذا كان مكان سمع الصوت ثم وان كان في نهر
صغير لغوم معروفين فهو عليهم وان وجد على عنق رجل بحلة وعلى يده بحلة فهو عليه وان كانت
عجدا بانه محلا لا احد ما ذكرنا معها فهو على اهل المحلة الذين وجد فيهم الدابة ومن
وجد قبيل في قبيلة قوم بعينه فان فيه القسمة والدية على اهل تلك القبيلة كما ابق
يوسف رحمه الله قال يحلفون بالله ما قتلنا ولا علمنا له قالوا يحلفون بالله ما قتلنا

قبائل
نات

ولا يملك له قاتلا غير فلان بن فلان وان وجدت لا لغيره فلا دية فيه ولا قسامة وكذلك
ان كان الدم بسبل من افنه او فمه او دمه فان كان يخرج من عينه او اذنه فهو قاتل

الفصل السابع

وس حفر بن ابي الطريق من وقع فيه انسان ومات من الوقوع ضمن الكافر ولو كان في
البرية غنما او جوارح او دابة او يوسف عن ابي حنيفة انه لا يبي على الكافر قال ابو يوسف
مات عاصم وان مات جوقا لم يضمن وعن محمد بن ابي حنيفة في الرجل يلقى في الوهمين والرجل حفر بن ابي الطريق
من وقع فيه رجل فمعلق آخر لم يعلق اياه لانه لم يلقه الا باليد حال موته
القباس دية لم ازل على الكافر دية الثاني على الاول دية الثالث على الثاني وهو قول
محمد بن ابي حنيفة وفي قول آخر لم يبين قاتله ويقال هو قول ابو يوسف رحمه الله وهو لا يحسن
دية الاول اثلاثا ثلثه على الكافر وثلثه على الثاني وثلثه هدر ودية الثاني نصفان
نصفه على الاول ونصفه هدر ودية الثالث على الثاني ولو قال الكافر اتى نفسه متعمدا
وقال ودية الميت سقطت فيه بغير عمد قالوا فلو لم يفرطه الكافر ضامن عن ابي يوسف
الاول وقال ابو يوسف لا فرق بين قول محمد بن ابي حنيفة في الكافر ولا ضمان عليه **سبع** عبد
حفر بن ابي الطريق من وقع فيه انسان فان غنم المولى وهو يعلم فعليه الدية وان وقع
فيها لغيره مولى الثاني بذاك الاول في الدية وبغيره بنية الاول عند الدية ولا فرق بين
القباس في قول ابي حنيفة رحمه الله وقال علي بن ابي طالب نصف الفدية للاجر **سبع** عبد حفر
بن ابي حنيفة المولى من وقع فيه العبد فبني المولى فبنيته لو دنته وعن محمد بن ابي حنيفة
سبع دارين ثلاثة نفر فخر احد منهم فبني ابيه حابط فخطب به انسان فعليه
ثلث الدية عند ابي حنيفة رحمه الله وقال عليه بغير الدية والله سبحانه وتعالى اعلم

الكتاب

يجل نفع نفسه وشيخه رجل وعقره اسد واصابته جنة فان من ذلك فاعلى اجني تلك الدية
سبع رجل غصب شيئا حراما في يده فجاءه او حكي فلابي عليه الزمان من صاحبه
او تخشع جنة فعلى عاقلة الغاصب الدية **سبع** رجل حمل شيئا في الطريق فسقط فعطبت
به انسان فهو ضامن وان كان دابة فتركب سقط فعطبت به انسان لم يضمن **سبع** رجل
جعل قنطرة على نهر فبازن الامام فتهدرجل المرو عليا فخطب فلا ضمان على الذي قنطرن

المنذر

وكذلك لو وقع حنيفة في الطريق فتهدرجل المرو وعليه **سبع** مسجد لعنبر علي بن ابي حنيفة فبني
او جعل فيها يوارب اذ حطاة فعطبت به رجل لم يضمن وان كان الذي فعل من غير العنبر بغير
اذن من عند ابي حنيفة رحمه الله وقال الا ضمان عليه اذا كان المسجد مائتا ولو حفر بن ابي حنيفة
فيه بغير اذن اهل المسجد فهو ضامن في قولهم وان جلس رجل من العنبر في المسجد او قام فيه
الحديث فعطبت به انسان صحت وان جلس للصلاة فكذلك عند ابي حنيفة رحمه الله وقال
ابن ابي حنيفة رحمه الله وان كان في الصلوة لم يضمن في قولهم والله سبحانه اعلم

كتاب العبد

اذا قتل العبد رجلا خطاة قبل المولاه اذ دفعه اليه في الجناية او اذنه بالدية فان دفعه ملكه
ولي الجناية وان فداه ثم جني جناية اخرى فحكم الجناية الثانية حكم المولى والرجل جاني جاني
خطاة قبل المولاه اذ دفعه اليه في الجناية لم يضمن عليه على فدية جانيه او اخر كل واحد منهما
بالدية فان اختار الفداء اخذ في حالة فان اخر بعد ذلك قال ابو حنيفة في الجناية عن عتق
العبد وما دونه عتق مولى وان كان معسرا وقت ارضاء وقال ابو يوسف ومحمد بن ابي حنيفة
انه ان كان معسرا فاحتمل باطل لان يرضى به الاولياء وعن ابي يوسف ان احب ان جازي ويأخذ
فيه العبد الجاني وهكذا ذكر الطحاوي عن محمد بن ابي حنيفة رحمه الله قال اعني وهو يعلم بالجناية فهو مختار
للفداء وان اعنته مولى يعلم بالجناية لم يكن مختارا للفداء وعليه ما قال من فدية ذلك
دبر او كاتبه او باعته او لغيره او رهنه او كانت امته فزوجها كان مختارا للفداء وهكذا ذكر
الطحاوي وذكر الغيبة ابو الليث رحمه الله لو عرضها على بيع او اجره او رهنها او وطبها
بغير مختار او الصبي ما ذكر ابو الليث فان كان ذكرا في كتاب الدية ان لو وطبها او اجره او رهنها
فليس جاني فلا يجب فيه الدية وقال زفر رحمه الله بغير مختار الدية في ذلك كذا وعن ابي يوسف
رحمه الله في الوطي خاصة انه اختار ولو استخذه لم يكن مختارا ولو ضربه ضربا بعينه او بغيره
لزمه من ذلك عتق او جرحه او قتله وهو يعلم كان مختارا للفداء ولو قال العبد ان قتلت
فلانا او رهنه او شجته فانت حر فهو مختار للفداء ان فعل ذلك ولو كانت الجناية فيما دون
القتل فعتقه قبل يديه فخرات منها كان مختارا للدنية ولو لم يخرها من الجناية فخر المولى ان شها
عبد لم انتفض الرء ومات منها قال ابو حنيفة رحمه الله القباس ان يضر جميع الدية وهو قول ابي يوسف
رحمه الله وفي الاستحسان وهو قول محمد بن ابي حنيفة رحمه الله بغير مختار استقبل ان شاء ودفع وان شاء فداه بالدية

وعن أبي يوسف قال ان كان احب اليك دفع الادمى بغير رضا فاضي فهو احب اليك ما يحدث وان
كان بقبضه فاضي لا يكون احب اليك لما يحدث وقال زهير رحمه الله كلاما احب اليك وان كان
الولي اعنفه بعد ما اجبره عدك باكفانية فهو مختار الدين ولزك ان الحجر فبرعدك فذلك
عندما وقال ابو حنيفة رحمه الله لا يكون مختارا للدين وعليه قيمة العبد وان قتل عبد عبد
جائبا قد دفع به حل محله يدفعه او يهديه بالدية فان فراه مولى الثاني بقيمة الكافي ما اول
دفعها المولى للولي والى الكفانية ما اول ولزك لم يقله اندها ولا يكون مختارا للكفانية لوانفقها لانها مرقم
ولا يندك الدراهم بالدرهم ولا يندك العبد الكافي عبد لولا له من لولا له ارفع هذا العبد
القاتل للولي الكفانية او افده بقيمة العبد وانه لم يندك **فصل** رجل قطع يد عبده
ثم عصبه رجل فأتى بي يده من القطع فعليه قيمته انقطع ولا قصبه وهو صحيح ففقط المولى يده
في يد القاصب ومات في ذلك في يد القاصب فلا شيء عليه القاصب واذا عصب عبدا جاني
للمولى او في ماله فالقاصب ضامن عند ابي حنيفة وقال الاشي عليه ولو جنى على القاصب او في ماله
فذلك هو عند ابي حنيفة وماله يقال للمولى ادفعه او افده ثم يرجع بذلك على القاصب **فصل**
عبد محمور عصب عبد المحمور مات في يده فهو ضامن **فصل** رجل قطع يد عبده فاعتقه للمولى ومات
فيه ولم يردنه غير المولى فلا قصاص فيه ولم يكن يفتقر منه عند ابي حنيفة رحمه الله وابي يوسف لا قصاص
وعلى القاطع ارسل اليه ما انقصه القطع لانه لا يفتقره ويبطل الفضل **فصل** عبد لرجل زعم رجل
ان مولاه اعنفه فقتل العبد واما لذلك الرجل خطاة فلا شيء عليه **فصل** عبد اعنف فقتل رجل
قتل احاك خطاة وانا عبده وقال ذلك الرجل قتلته وانت حر قال قول العبد وان انت حرة
ثم قال لها فطعن يدك وانت اسي وقالت فطعنها واما قال قول فاما عند ابي حنيفة وابي
يوسف وقال محمد القول قول المولى وكذلك كلما اخذ منها الا المولى والغلة فان القول فيها
قول قول المولى وان اخذ منها شيئا بعينه وهو قائم رد عليها **فصل** عبد قطع يد رجل محمدا
قد دفع اليه بغير رضا او بغير رضا فاعتقه المولى ثم مات من قطع اليد فالعبد ضامن بالكفانية وان قتل
العبد رجلا عمدا ثم اعنف المولى فلولي ليرد عليه ولزك ان كان المولى انان فغنى احد ما استسما لآخ
في نصف قيمته عبد **فصل** عبد قتل رجلا عمدا ولا خطاة فغنى احد ولبي العمد فان فراه المولى
فراه بمائة عن ثمان لولي الخطاة ومائة لولي العمد الذي لم يعنفه ولم يدفع اليه
دفعه اليه اثلاثا عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى لولي الخطاة وتلك لولي العمد الذي لم يعنفه وقال ابو يوسف

ومحمد رحمه الله ان كان ثلاثة اربعة لولي الخطاة ودفع لولي العمد وتلك لولي العمد اذا قتل رجلا
فقد اذ او خطاة فعني احد ولبي العمد فهو على هذا الخلاف وقال زهير رحمه الله يجب نصف القيمة لولي
الخطاة وربع القيمة لولي العمد وسقط عن المولى الربع وهو احد الروايتين عن ابي يوسف رحمه الله
فصل عبد محمور امر صبي محمور ان يقتل رجلا فقتل فعليه مائة العبد والدية ولا شيء على المولى
كذلك ان امر عبد عبد **فصل** امه جنت حنيفة ثم ولدت لم تدفع الولد معها وان كانت
ما ذنت فاستدانت ثم ولدت يباع الولد معها **فصل** عبد ما ذنت عليه الف درهم حتى حنيفة
خطاة واعنف المولى ولم يعلم بالكفانية فعليه قيمته لاوليا وقيمة لصاحب الدين **فصل**
عبد قتل رجلا خطاة واستهلكه فما لا يجازى انما يطلسان الواجب لهما فانه محمور الدفع و
الغداة فان فراه يباع في الدين الا ان يقتل مولا ولزك اختار الدفع على اوليا الكفانية يدفع ثم يبعه
الغرماء فيبيعونه في دينهم وان قصص صاحب المال او لا فباعه المولى في دينه وهو ماله بالكفانية
ان مختار الدين ولم يزل يكتفاه فاعليه الاقل من قيمته ومثل الدين وان دفع الى القاضي فان كان
القاضي عالما بالكفانية لا يبعه بالدين وان كان لا يعلم بالكفانية فباعه في الدين بطل الكفانية كان
مات العبد **فصل** عبد قتل رجلين عمدا وكل واحد ولبيان فعني احد ولي كل واحد منهما فان
المولى يدفع نصفه الى الاقرب او يهديه بعشرة آلاف درهم **فصل** عبد يرب رجلين فقتل المولى لهما ابي حنيفة
اما فعني احد ما بطل الجميع عند ابي حنيفة رحمه الله وقال لا يدفع الذي غنى نصف نصيبه الى الاقرب
او يهديه بربع الدين ويكره بعض النسخ قول محمد عن ابي حنيفة وذكره الزيات ان عبدا لو قتل
مولا عمدا له ولبيان فعني احد ما بطل الجميع عند ابي حنيفة ومحمد وذكره النقيب ابو اليت في المختلف
قول محمد قول ابي حنيفة **فصل** عبد جنى حنيفة فقتل المولى هو لفلاي القاييب ولم يكن له بينة
لا يصدق ويخبر من الدفع والغداة وقال زهير هذا احب رسته وعليه الدية **فصل** رجل قطع
اذن عبده او انفه او حلق كنبه ولم يثبت فقتله ما انقصه عند ما ورواية الحسن عن ابي حنيفة
رحمهما الله وروى محمد عن ابي حنيفة رحمه الله لم يزل عليه قيمته تا ان دفع اليه العبد **فصل** رجل يمتق
عبد في مرضه ثم قتله العبد فعلى العبد ان يسقي في قيمته لرد الوصية وقيمة اخرى لاجل الكفانية
عند ابي حنيفة وقال لا على العبد قيمة لرد الوصية وعلى عاقلة الدية وله سبها لعمام

حماية المدين وام الولد والكاتب

واذا قتل المدين رجلا خطاة فعني مولا الاقل من قيمته ومثل الدين وكذلك لو قتل جارة لم يزل على المولى

غير ما ذكرنا وان قتل رجلا حظا ودفع المولى قيمته بلا دلي الكفاية بقضاء ثم قتل لؤ خطاة
فان دلي الكفاية الثانية باخذ مولى الكفاية لادلي نصف كان اخذ مولى المولى ولز كان اخذ
بعين قضا مولى الكفاية الثانية باخذ مولى المولى لادلي نصف فاما سم ما كان قبض
من المولى نصفين وان شاذ انفع المولى بذلك فاخذ منه ثم عاد المولى على دلي الكفاية لادلي
فاخذ منه وهذا قول ابي حنيفة رحمه الله وقال دفع المولى القيمة الى لادلي بغير قضاء وقال
وغيره انه لكل واحد منهما قيمة على حدة العتق وغير العتق فيه سواء وما جناه المدرس في
غيره ادم فعله ان يسعى في قيمته ما لم يكن بالعتق لادلي على سواه فيه ولم الولد
في جانيه على مولى المولى على سواه كما لم يجر في جميع ما ذكرنا **فصل** رجل عتق مديونا فحسب عند
ثم رده على المولى فحسب عند حياية المولى ففعل المولى قيمته بينهما نصفان ويرجع نصف قيمته
على القاصب ويدفعه الى دلي الكفاية لادلي ثم يرجع بذلك على القاصب وهذا قول ابي حنيفة وابي
يوسف رحمه الله عليه وقال محمد رحمه الله عليه لا يدفع ذلك الى دلي الكفاية لادلي بل يسلم له ولز
كان حسي عبد المولى او لادلي عتقه رجل فحسب عند حياية المولى ففعل المولى قيمته بينهما نصفان ويرجع
نصف قيمته على القاصب ويدفعه الى دلي الكفاية لادلي ثم يرجع بذلك على القاصب وهو على القاصب
كان مكان المدرس عند القاصب كالجواب في المدرس في جميع ما ذكرنا من الوفاق والاختلاف لان
العبد يدفع الى دلي الكفاية وفي المدرس يدفع قيمته **فصل** رجل عتق مديونا فحسب عند ثم رده
على المولى ثم قبضه فحسب عند فعل المولى قيمته منها نصفان ثم يرجع بقيمته على القاصب في دفع
لنصفه الى لادلي ويرجع بذلك لنصف القاصب **فصل** مديون قتل قتيلا فعلى المولى
قيمته وقاتل الكفاية لادلي نصف المولى كانت قيمته عساية وقال دلي الكفاية كانت الف
فان وقع الاختلاف في وقت الكفاية فانه ينظر الى قيمته في الحال فلو لم يكن وان نصدا لرجل حيايته كانت
من قبل واختلاف في ذلك الوقت فقول ابي يوسف ينظر الى قيمته في الحال في قوله لادلي وقول
محمد بن قول المولى لادلي لادلي **فصل** رجل فنان عتق مديونا فحسب عند فعله نصفان ذلك للمولى
ولو قطع يد عبيد او فنان عتقه قال ابو حنيفة رحمه الله ان دفع المولى العبد الى القاصب باخذ منه
جميع القيمة وان الى ان يدفع فلا شيء عليه وقال محمد رحمه الله ليس يدفع فله ان باخذ منه ما نقصه القطع
فالفكاك ولو فكاك عتق عتق حياية رجل فقطع يده فعلى الثاني ما نقصه وعلى القاصب نصف قيمته معقولة
العينين وروي ابو يوسف عن ابي حنيفة ان هذا الصحيح والقبول ان لا يكون الثاني في قول ابي حنيفة خاصة

فصل عبد من رجلين كانه احدهما من حسي العبد قادي وعنى بها هنا حكان حكم الكفاية
وحكم الكفاية فاما حكم الكفاية فقد مر في كتاب العتق والمكات واما حكم الكفاية فان على المكات نصف
القيمة لمولى الكفاية والنصف للمولى الذي لم يكاتب اذا قبض نصف القيمة من العبد او من اشرك **فصل**
باب حياية المالك الناجي والناجي والناجي

ومن سار على دابة في طريق المسلمين فاداه ان تابد او رجل او اصابه براس وهي نسي فقتله
فهو ضامن على قتله وعليه الكفاية وان نطح برجله فلا ضمان على صاحبه وكذلك الذي لزم
كدمنا وحبطت فهو ضامن وان ضرب بحجرها حصاة او نواة او حجر اصغر او شبه ذلك
فقتل فحسب انسان او اصاب ان تامل بغير لزم الحجر كبر او صغر ولو رأت او باليت في السبيل
ودقت لروث او يول فحسب بر وها او يولها ان تامل بغير لزم الحجر كبر او صغر او شبه ذلك
من اداه او ساءه فاصابت ان تامل بغير لزم الحجر كبر او صغر او شبه ذلك
بان عتقه فهو ضامن ان تامل بغير لزم الحجر كبر او صغر او شبه ذلك
فما اصاب بيد او رجل من نطحه او غيرها بذي او كدمت فهو ضامن لذلك على عاقبته
ولا ضمان فيه ولو ارسل دابته في الطريق فحسب ما اصاب في وجهها ولا ضمان وان عطففت
دعما لا فلا ضمان عليه الا ان لا يكون لها طريق غيره المربوطة وغير المربوطة فيه سواء وان وقت
ثم ردت فقد خرج من الضمان وكذلك كل ما اصاب في الطريق من الهوام وغيرها فهي كالدواب
وان ردت ما راد فهو ضامن لما اصاب في ثوبها ذلك واذا اصطدم الناس فقتل كل واحد
منها صاحبه فدية كل واحد منهما على صاحبه ومن اوقعت دابته في ملك ادي فقتل فحسب
فما اصاب بيد او رجل فلا ضمان عليه منه ومن سار على دابة فقتلها او كدمت فحسب
بيد او برجله لم يكن عليه شيء ولو حبطت بيد او رجل او كدمت ان تامل فقتله فعلى
بيد الضمان ولو سقط منها فذهبت على وجهها فاصابت ان تامل فقتله لم يكن عليه ضمان ولو سقط
ومن سار على دابة في الطريق او سار في دابة فقتلها او كدمت فحسب رجل او

فصل من سار على دابة في طريق المسلمين فاداه ان تابد او رجل او اصابه براس وهي نسي فقتله
فهو ضامن على قتله وعليه الكفاية وان نطح برجله فلا ضمان على صاحبه وكذلك الذي لزم
كدمنا وحبطت فهو ضامن وان ضرب بحجرها حصاة او نواة او حجر اصغر او شبه ذلك
فقتل فحسب انسان او اصاب ان تامل بغير لزم الحجر كبر او صغر ولو رأت او باليت في السبيل
ودقت لروث او يول فحسب بر وها او يولها ان تامل بغير لزم الحجر كبر او صغر او شبه ذلك
من اداه او ساءه فاصابت ان تامل بغير لزم الحجر كبر او صغر او شبه ذلك
بان عتقه فهو ضامن ان تامل بغير لزم الحجر كبر او صغر او شبه ذلك
فما اصاب بيد او رجل من نطحه او غيرها بذي او كدمت فهو ضامن لذلك على عاقبته
ولا ضمان فيه ولو ارسل دابته في الطريق فحسب ما اصاب في وجهها ولا ضمان وان عطففت
دعما لا فلا ضمان عليه الا ان لا يكون لها طريق غيره المربوطة وغير المربوطة فيه سواء وان وقت
ثم ردت فقد خرج من الضمان وكذلك كل ما اصاب في الطريق من الهوام وغيرها فهي كالدواب
وان ردت ما راد فهو ضامن لما اصاب في ثوبها ذلك واذا اصطدم الناس فقتل كل واحد
منها صاحبه فدية كل واحد منهما على صاحبه ومن اوقعت دابته في ملك ادي فقتل فحسب
فما اصاب بيد او رجل فلا ضمان عليه منه ومن سار على دابة فقتلها او كدمت فحسب
بيد او برجله لم يكن عليه شيء ولو حبطت بيد او رجل او كدمت ان تامل فقتله فعلى
بيد الضمان ولو سقط منها فذهبت على وجهها فاصابت ان تامل فقتله لم يكن عليه ضمان ولو سقط
ومن سار على دابة في الطريق او سار في دابة فقتلها او كدمت فحسب رجل او

وقال لا يغزو لومر بزوج زوجته في ادب فانت صر في قولهم **سبح** سباح الدم اذا التقي
 الى احرم من القتل **سبح** رجل زني يكره فاقصه فافضا حاطا وعتبه في ذلك فعليه الجحد
 لا يحب بني دان كان استكرهها فعليه الحد وهاهنا يجب ان لا يفتك ويقتل الدية ان كان
 البوليس قد دمج الدية ان كان لا يستكره وان ادعى شبهة فلا حد واما الدية فماذا
 لا يحب الطواعية وفي الكفر الحسب الذي يرد اما العقر يجب مع تلك الدية في قولهم
 واما مع كماله لا يحب العقر عند اي حينة واي يوسف وقال محمد **فصل**
 ومن احقر من اية من كره فلا ضمان عليه في عتب وكذلك لا يرد عليه حيرة في حكمه لم يضر ومن
 وضع على الطريق شيئا فقتل به رجل فانت كان له ضمان وان وطئ عليه فقتل كان له ضمان
 بعد ان لا يبعد الزلق اذا قتل بجر فقتل على جرح لو قاتل فدية بنته على صاحب الجرح لا وان
 لم يكن للجرح ما دله اضع فدية بنته على عاقلة صاحب الجرح **فصل** رجل قال لا
 اقتل فقتله بسيف عذرا او خطلة فعليه الدية في قولهم ومن اي حينة رحمه الله ان يرد به عليه
 وقاله من ان قتله بحد برة فقتله وان امر بقطع يده او ففاد جنة ففعل فلا يني عليه وكذلك
 ان امر بقتل عبده وان امر بقتل ولد ففعل فقتل ولوا امر بقتل ابيه وهو وارثه قال
 حينة استحسن اخذ الدية وقال لا يفر اقله به وانه سبي ودعا الى العلم

وان احقر من اية من كره فلا ضمان عليه في عتب وكذلك لا يرد عليه حيرة في حكمه لم يضر ومن وضع على الطريق شيئا فقتل به رجل فانت كان له ضمان وان وطئ عليه فقتل كان له ضمان بعد ان لا يبعد الزلق اذا قتل بجر فقتل على جرح لو قاتل فدية بنته على صاحب الجرح لا وان لم يكن للجرح ما دله اضع فدية بنته على عاقلة صاحب الجرح **فصل** رجل قال لا اقتل فقتله بسيف عذرا او خطلة فعليه الدية في قولهم ومن اي حينة رحمه الله ان يرد به عليه وقاله من ان قتله بحد برة فقتله وان امر بقطع يده او ففاد جنة ففعل فلا يني عليه وكذلك ان امر بقتل عبده وان امر بقتل ولد ففعل فقتل ولوا امر بقتل ابيه وهو وارثه قال حينة استحسن اخذ الدية وقال لا يفر اقله به وانه سبي ودعا الى العلم

كتاب العقاب

فمن عمر من الخطاب رضي الله عنه الدية على اهل الدبول وان اذل من وضع الدبول فنجحد
 العنق منه وكان العقل قبل ذلك على عشرة الرجال في اموالهم فاعقل على اهل الدبول
 ان كان القاتل من اهل الدبول يرضى من خطابه فدية النفس ثلثة اعوام من حين نفي
 بالدية في كل غيام الثلث وان لم يدفع الى الفاجي حتى مضت سنوات ثم دفع اليه وقضى بالدية
 فانه في ثلث سنين من يوم فني يجعل اول عطلة تخرج لهم الثلث وان لم يكن من القضاء بالدية
 ومن خرج خطابه ثم لم يدر اقل من ذلك ويجعل الثلث الثاني في العطلة ثم اذا خرج وان
 ابطل بعد احوال ويجعل قبل السنة وكذلك الثلث الثالث ولا يعقل مع العاقلة حتى ولا امرأة
 وان كان له وطاة في الدبول لم يكن القاتل من اهل الدبول فعاقلة عشرته ينسب على القبيلة
 في ثلاث سنين اموالهم وان زاد الواحد على اربعة دراهم في كل سنة ويتقص منها فان قلت
 العشرة فكان نصيب الرجل اكثر من ذلك ضم اليه اربعة القابل اليهم في النسيب حتى يصيب الرجل ثلاثة

دراهم

دراهم اربعة ويحصل القاتل مع العاقلة فيكون كاحدم وعاقلة المغنق قبيلة موزة ودية
 الدوا لانه يعقل عنه موزة وقبيلة واما كان دون نصف عشر الدية من ارض الجراحات لا يجزى القاتلة
 ويكره في مال الجاني ويخجل العاقلة عشر الدية فصاعدا وما يبلغ من الجراحات ثلثي الدية او نصف
 الدية في سنين وان كان الثلث في سنة واحدة ولا يعقل العاقلة العدة الا الجانية
 التي تعرفها الجاني لا ان يرصد موزة ولا يعقل ما لزم بالعلم واذا جنى الجاني على العبد جناية
 كانت على عاقلة له ولم

كتاب اهل البغي

اذا اظهرت جماعة من اهل القبيلة داتا ودعت اليه وقالت وصارت لها سعة سبلوا من
 ذلك فان فعلوا ذلك عن ظلم ظلم السلطان فانه ينبغي للسلطان ان يترك الظلم وينصفهم
 فان لم يترك الظلم ففانك جماعة السلطان ولهم منعة فلا ينبغي للناس ان يعينوا ولا يعينوا
 السلطان ايضا وان يكن ذلك لاجل الظلم ويكفي لو اخذ من اهل القبيلة دواتهم وادعوا الولاية لاهل القبيلة
 ينبغي للسلطان ان يقاتلهم اذا كان لم يفرق وللناس ان يعينوه ويقاومهم فاذا كانوا من قبيلة
 اهل البغي لا يعلو عليه ويضع ما لقيت من اهل ما يعين بالهبة فاذا قاتلوهم وهو مرموق فانه لا
 يقتل اسيرهم ولا يبيع مذبرهم ولا يقتل جرحهم وقال محمد رحمه الله في اصل ان كان
 عكر اهل البغي على حالهم لم يترك بقتل اسيرهم وان كان عبد اخدم مولا ولا يقاتل حتى
 لا يبقى لاهل البغي قبيلة ولا يغم ما اخذ من اموالهم بل يجمع في مكان حتى يرد عليهم اذ تابوا
 او ابى ورثتهم وما اخذ من كراهم وسلاحهم ان كان لهم حاجة الي استعمالها فلا بأس بان
 يستعينوا به في قتال اهل البغي واذا وضع الحرب اوزارها ردوا بها اذ لم ينزلهم
 فدية وان لم يكن لهم حاجة الي الكراع والسلاح يبيع ويحبس ثمنه وما اتى اهل العدل من اموالهم
 وانفسهم في الحرب فلا ضمان عليهم فيه وكذلك ما اتى اهل البغي من مال او نفس لان
 يجد الرجل ان نفسه فرد اليه ولا سام ان يوادع اهل البغي ليرتدروا ان كان خير المسلمين
 ولا ياحد عليه ما لا فان اخذ رد عليهم وان وادع اهل الردة لا ياحد عليه ما لا وان
 اخذ لا يرد عليهم فان وادعهم فتنظر في الواحدة من المسلمين عند اليهم فقاتلهم ومن
 ياتر القاتل قتل في الرمح من اهل البغي وله ان يسب الي ذلك بان يعقر ابنه او يخني
 ذلك واما في اهل الحرب لا يبرق قتل الوالد في رجل قتل في الرمح فقتله ودرناه ومن
 قتلوا من ذوي ارحامهم قال ابو حنيفة ومحمد رحمه الله ان قاتلوا قتلناه على حق وان

حق منكم دان قالوا قلنا على ما نزل من كتاب الله تعالى
رحمة الله لا يرت. يا عباد الله سجدوا وقال لهم

المرتد

من كفر بالله والعباد بالله من الرجال البالغين العقل استغيب حتى كان ادعيا
فان تاب ولاقتل ونفي من ماله دينه وانقضت منه وصباؤه وكان ما بقي منه ميراثا لورثته
المسلمين والامة المرتدة برء الى مولاهم لا يجزى على الاسلام ولا يقتل ولا يحرق الروحانيات التي
يوارثها من شيعته فان التزوج يستتاب ومن يفتقر فان تاب ولاقتل واما المرأة فهي
امة وتجزي على الاسلام ولم يقتل وما ولد لها في دار الحرب كان قتيلا واحبر على الاسلام وما ولد
لاولادها في دار الحرب كان قتيلا ولا يجزى على الاسلام ولا يورث ولا يحرق ولا يحرق
ومن سجد واعلم بالردة ومن سجد فان ذلك منه ثبوت ومن ارتد وهو كافر لم يقتل
بذلك ولم يبن زوجه منه عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله وعن ابي يوسف رحمه الله
انه يبن زوجه وارثا للصبي الذي يجعل صحيحا عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله ولا يحرق
على الاسلام ولا يقتل ولا يبن ابو عبد الله قال ابو يوسف رحمه الله ردة ليس ردة
والاسلام في الاسلام في قوله اذا حكم المرتد بدار الحرب بال ثم ظهر على المال ورتبه هكذا
ذكر الطحاوي وذكر في الكتاب الصغير المرتد اذا اخرج ما له ثم ظهر على المال فهو في دار
نفس العهد من اهل الذمة وكفى بدار الحرب ثم سبي فهو كالميراث في جميع الاحكام الا انه
اذا سبي يسترى واذا كان المرتد **فرع** امة نصرانية فحاصت بولدها كزوجه مرتدة
اين من حين ايرتد فاعاها كان حرا امة ام ولعل قال يرب هذا الا ان اياه وان كانت امة
مسلمة فزوجه ما يرب اذا حكم المرتد بدار الحرب ونفي القاتل يفتى بغيره بغيره واهبات
الولادة وحلول ديونه ويقسم بقبلة ماله بين رتبه على فرايض الله تعالى فان جاء بعد ذلك
مسلم فادخل من ماله قاتل في يد رتبه اخذ وما كان مسلما فلا ضمان عليه من ماله
كان الوارث كات عبدا من ذلك ثم جاء المرتد مسلما فالكفاية جائزة والكتابة والولادة
للمرتد الذي اسلم **فرع** مسلم نطق بدينه عذام ارتد وكفى ثم جاء مسلما ومات منه فعلى القاطع
نفسه له ولو لم يلحقه من الاسلام ثم مات منه ففدية الدية كاملة عند ابي حنيفة رحمه الله وقال
بفضل الدية وان قتل المرتد **فرع** رجل من المسلمين قبل ان يستتاب او قطع منه طرفا فليس عليه

نفسه

نفسه لا دية لكنه يؤدب على ما صنع ومن ارتد من اليهودية الى الفطرية او الى الحنيفة لا يوجد
الرجوع الى المذاهب الا انه لا يوجد الرجوع من كبريا كبريا فاقاب المرتد فليس عليه نفسا ما لم يمت
الصلوات ولا امر الصيام ولا اذا ذكر في نذر على اهل الجوارح من قبل او كمن لم يمتل كذا من يوم
نصلي بعد رجوعه الى الاسلام الحج الذي جهن قبل ان كان صلي حلق ثم ارتد ثم اسلم في الوقت

يكفر من نكح صبيته عليه السلام

فعلية فادناه ومن سب من المسلمين رسول الله صلى الله عليه وسلم او تنقصه كان مرتدا وان كان ذلك
من اهل اليهودية لم يكن بذلك ذرا رجلا من عهد دأمر بان لا يعود اليه فان عاد اليه ادب عليه ولم
يقتل **فرع** نكحات المرتد في الاربع مرات نافذة بالانكاح كالطلاق في الاستبداد
وباطل لانكاح كالتحريم والذبح وموقوف بالانكاح كالنكاح وصحة ومختلف فيه كبيع والشرية
والعتق قال ابو حنيفة رحمه الله موقوف ان اسلم حان ما صنع وان مات او قتل ردة او كمن
يدار الحرب بطل وقال لا نأخذ حتى جاء ربه الوحيين لكن عند محمد رحمه الله نكح المرتد وعذاب
يوسف رحمه الله نكح المرتد الفحيح كما اكتسبه المرتد في حال ردة ثم قتل اذ مات هو في حال ردة
رحمة الله وقال لا ميراث لورثته المسلمين **فرع** من قتل رجلا خطأ ثم كفى او قتل رجلا ردة فادناه
في كمال التوبة في الاسلام عند ابي حنيفة رحمه الله وقال لا الدية فيما اكتسبه في الاسلام والردة واذا
ارتد الكاتب وكفى واكتب مالا واخذ من المال واوي لم يقتل ثم يوفى كما كتبه وما بقي
فلورثته وما سواه من احكام المرتدين من قبل في كتاب النكاح والمكاتب وغيرهما والله اعلم

الحدود

تفسير الاحكام

واذا اذن للحسن والحسينة رجا حتى برأ وغلا وتكفوا وصلى عليهما ولا جلد عليهما مع ذلك ولا
يكن الرجل يخطب امراته ولا المرأة محضنة زوجها حتى يكونا حريين مسلمين بالغين قد جاسعا وعابا
وان كانا من اهل الذمة او صغيرا ثم بلغت وعنت لم يكن محضنا وان دخل الذي لم يرب
اسما او دخل المسلم بامرأة النصرانية لم يكن بذلك محضنا عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله وهو قول ابي
يوسف رحمه الله فيما روي عنه فخر وروي اصحاب الاملاء عن ابي يوسف انه يكره ذلك محضنا وكلام
من سربا بغير احضار وعن ابي يوسف انه ليس بشرط وان انكر الاحضار وله ولد موقوف من امرأة
حرة ورحم واذا اذن امر البكر بغير الكبر فكل واحد منهما جلد مائة ولا تعزيب الا ان يرب الامام عليه
فيه فيعزب على ذريرة يرب واذا اذن في محض بغير محضنة اعبر كل واحد منهما على حد واذا اذن
عبد امانة فعلى كل واحد منهما خمسين جلد والذبي بوجوب الحد هو الرتبة التي كالحد في النكاح

ومن ان يسمي بغيره ولا حد عليه فان كانت البينة له ذبحت ولم تؤكل دابة سمها علم

الشهادة في الزني

لا تسلم الزني ما شهد به اربعة من الرجال فان قالوا اتجرنا النظر فبكت منها دية واذا شهد بها رجل وامرأة لم يكلم القاضي عن الزني ما هو وكيف هو وابن هودابي ومن ذني فاذا اجتوا ذلك وقا لورا بناء وطبها في فرجها كما يسل الخلد وسالوا القاضي عنهم فخذلوا في البئر والعلانية حكم فيها ونهروا واذا شهد الشهود بخبر متفاد لم ينعم من ذلك بعدهم عن الامام ولا عند ظاهر لم تقبل منها دية في جيل الخذف وقيل على الاحصان شهادة رجل وامرأتين وقاله في زجره الله لا يقبل ولو شهدت هذان من فرج امرأة وحاصرها او باضعا ثبت للاحصان وان شهدوا دخل بها فلكة لك عند ابي حنيفة رحمه الله ولا يثبت عند محمد رحمه الله ورواية عن ابي يوسف رحمه الله **فروع** اربعة شهدوا على رجل بالزني لم يغابوا عنه الا بتمام الزرع حتى يحضره او عن ابي يوسف انه ينام ولا ينتظر حضرة الشهود فان كان الشهود حذرا الا بتمام سالم ببداء الشهود ولو شهدوا انه زني بالمرأة لا يعرفون لم يجدوا ان يزدلوا ان شهدوا ان زني بها لكونهم وانسان انه زني بالمرأة فزني عليها اكد وان شهد اربعة انه زني بها فكلية عند طلوع الشمس اربعة انه زني بها عند طلوع الشمس يدبر عنه في كل يومين وان اختلفوا في يمين واحد بتمام اكد **فروع** اربعة شهدوا على رجل انه زني بفلانة وفي غايمة فخذ وان شهدوا انه سرق من فلان وهو غائب لم ينقطع **فروع** اربعة شهدوا انه زني بفلانة ومن كره في كل يومين وعندهم **فروع** اربعة شهدوا على رجل انه زني بفلانة في فريضة او في احد من اعيان محرمات في فريضة فانه محرم وان شهدوا بذلك ومن فاق فلا حد عليهم **فروع** اربعة شهدوا على شهادة اربعة بالزني لم يجدوا الشهود عليه وان جاءوا لولا ان شهدوا على العائنة في ذلك المكان لم يجدوا ايضا **فروع** اربعة شهدوا على رجل بان في فحاه اربعة لقرون فشهدوا على الشهود انهم زناة قال ابو حنيفة رحمه الله لا يجدوا احد منهم وقالوا لولا ان سقط الكد عن المشهود عليه واذا شهد انسان انه اكرهها على الزني ونهده لقوان اما طاعة دري كد عنها عند ابي حنيفة وقال لا يجد الرجل دون المرأة ويكره حتى يرضى الشهود في الكد واما في الاسواق فلا ينبغي ان يلبس الشهود عند ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف لا يلبس **فروع** اربعة شهدوا على رجل بالزني ثم رجع احد الشهود بعد الحكم فزوا الكد وسقط الكد عن الشهود عليه وقال في زجره الله يجد الزاج خاصة وهو قول محمد وان رجع بعد الزجر حذرا راجع وحده وضرب الية وقال

في زجره الله لا حد على الزاج وان نقص عدد الشهود عن اربعة جدد واجتبا ولو رجع شهود الزني وشهود الاحصان قاله عثمان على شهود الزني دون شهود الاحصان وقال في زجر العائنة من الفرقيتين يضمن واذا شهد اربعة بالزني فزكاهم بقدرهم ثم رجع الزنا كرا وجدا عبيدا او كذا فاعزم الزنا كون الية عند ابي حنيفة رحمه الله وقال لا يرضى الا على احد منهم جرد وان وجدوا عبيدا او كذا قاله عثمان على عينا مال ولا يرضى الزني بها وهو غير محرم بخلاف القاضي في جرحه السباط لو كانت ثم رجعوا قال ابو حنيفة لا يجب ان رجعوا فاعلمهم من النقصان والدية واذا كان الشهود على الزني خمسة فزجر واحد منهم فلا يفي عليهم فان رجع لغير حد او غير ما رجع الية **فروع** اربعة شهدوا على رجل بالزني فامام بوجهه فغضب رجل عنده ثم وجد الشهود عبيدا فعلى الثاني الية **فروع** اربعة شهدوا على رجل بالزني بهذه المرأة وشهد اربعة بهذه المرأة فاقرب ثم رجع احد الفرقيتين فلا حد عليهم وان رجع الفرقيتان فعليه الحد والدية عند ابي حنيفة والي يوسف وقال محمد لا حد عليهم واذا ابرهم الامام بالزجر لم يشهد الشهود من ابرهم سبهم ان يرموه ويؤذي من سماعة عن محمد رحمه الله انه لا يسبهم سالم لكن الشهادة بين ابيهم

الاقراء

اذا اقرب الرجل الزني اربع مرات في مجلس واحد لا حد عليه ولزنا اربع مرات في اربع مجالس كحد اكد وقال بعضهم اربع مجالس القاضي قال بعضهم اربع مجالس المفروغ عن ابي حنيفة رحمه الله انه يعتبر اربع مجالس المفروغ ثم يذهب حتى يتوارى ثم يرجع فيفترق عن ابي يوسف انه اذا اقرب الزني في مجلس واحد يجب واذا اقرب بالزني والمرأة غايمة يجب اكد وفي قياس ابي حنيفة لا يفرق بين من لا يجب اكد كما قاله احد ان رقبته اذا اقرب في اربع غايمة وان اقرب في فريضة فأكثرت فعند ابي حنيفة رحمه الله لا يكم الكد على احد منهم وعليه المهر وقال كد الرجل دون المرأة وكذلك اذا اقرب المرأة وانكر الزجر واذا اقرب اربع مرات بلاء القاضي عن الزني ما هو وكيف هو وابن هودابي ومن ذني وكيف ذني واذا رجع المفروغ من اقرب فانه لا حد عليه بغير رجوعه وخلى سبيله ويستحب الامام ان يلقن الرجوع ويؤجل له لعلك لم تستأد قبلت الرجل والمرأة في ذلك سؤالا ولا يفي الكد على مولا الا ان ياذن له الامام وان اقرب في مقام او سرقه متفادية اخذت لابي هريرة ثم قال لا يجد الا اذا اقرب بوجوهه رجبها عند ابي حنيفة والي يوسف رحمه الله وقال محمد رحمه الله قيام الواجبة ليس بشروط وان شهدوا عليه بشرب الخمر لم يجدوا عند ما قال محمد رحمه الله لا يجدوا في الخمر وجد

منه ثم انقطعت الراحه قبل ان ياتي به لئلا ينام فانه يحرقه قوتهم والسكر الذي يجد هذا لئلا
لا يجعل قلبه ولا كثيرا ولا يوف الرجل من المرأة

ما يوجب الحقد من الوطى وما لا يوجب

اذا استجرا امرأة لثي في بائنا فربى بها لا حد عليه عند اي حينة رحمه الله وقال لا يجد وان عمل
فلم يفرق لوطا لاني امرأة لا تنكح بينهما في ذرا قال ابو حنيفة رحمه الله يجوز ان يفسد
ما يوجب بهام ولا حد عليه وقال لا عليه حد الزني واذا تزوج بها ربه ودخل بها حد عليه
عند اي حينة لا لم يزوج ولم يعلم بالحرمة ودخل بها وقال لا عليه لو فعل بغير طلق ومن وطئ
امراة فيها دون الفرج عذراء ولا حد عليه وان زني بصغير لا تحل الاكاح فافعل فحكم الله
والصالحون وقد نزل في كتاب النكاح والحد في حينة عند اي حينة نكحها له وعند
يوسف بنيت حرمته ولو زني بحاربه فقتل فعليه النجعة وقال ابو حنيفة عليه النجعة واكد وقال
ابو يوسف عليه النجعة ولا حد عليه وان كانت حرة فعليه الهبة واكد في نكاحه ولو وطئ حاربه مشرك
ولا حد عليه ولو نكح احد الشريكين ولو نكحها احد ما لم يوطئ الآخر والمعتق مؤسرا واحتمل
فيمنه فعليه اكد وان وطئ المعتق فلا يبي عليه ولو نكح الشريك السعائيه لم يوطئ فلاحد
عليه ولو وطئ المعتق فعليه اكد وهذا كله في اي حينة رحمه الله وقال ابو حنيفة كذا اكد
من وطئ ومن زني بامه ابيه او امه فعليه اكد ولو قال طنت انا فاحل في ذم من اكد وقال
ذم لا بدرب **فروع** انه حنت حناية عذرا في بائنا كناية فلاحد عليه في قولهم ولو كانت
الكناية خطا والمثالة محالة حد الوطى عند اي حينة ومحمد رحمه الله سواء اختار الوطى الدفع او
العرا وقال ابو يوسف لاختار الدفع لا يحل اكد ولو زني بامه ثم استراها او بخرته ثم تزوجها
بالحقد عند اي حينة ومحمد رحمه الله فقال ابو يوسف مضطرب ولو وطئ امه المطلقة لا ثا
في العدة وقال علي بن حوام خذ ولو قال طنت انا فاحل لا يحل ولو وطئ امه امرأة ادام ولد
اقتني وبني العدة فان علم بالحرمه فعليه اكد ولو نكح انا فاحل فلاحد عليه ولو نكح الراهن العهره
فحايب كذا في هذا التفصيل في رواية كتاب الرهن لا يحل اكد ولو قال طنت انا فاحل
حوام ولو وطئ حاربه ثاين او المطلقة الكتابة او البائع المبيعه قبل التملك او الزوج المحجولة مهرا
قبل التملك لا يحل اكد وان قال طنت انا فاحل حوام **فروع** صبي او مجنون زني بامه وطأ عنه لاحد
عليه وقال من حررت المرأة وان زني صحيح مجنونة او بصغيرة يجامع منها خذا الرجل خاصة **فروع**

في

حرقه ودخل اذنا بائنا فربى بامه لا يجد الحديق ونكح النجعة عند اي حينة وقال ابو يوسف
رحمه الله لا يجد ان وقال لا يجد ان وان زني في حينة ميتة سنة يجد الذي ولا يجد الحرمه
وقال ابو يوسف يجد ان وان زني مكره بطا بغيره لا يجد المكر ونكح الطائفة عند اي حينة
وعند اي لا يجد المرأة اذ **فروع** رجل الكرهه السلطان حتى في لا حد عليه وكان ابو حنيفة رحمه الله
يقول اول لا يجد اكد وهو قول من زني وان اكرهه غير السلطان محد عند اي حينة وقال لا يجد
قيل هو اختلف في عهر زمان لا اختلف حجج وبرهان وكل من صنع الامام الذم ليس فيه احد

الحكم في الحقد وله علم

وكيفية الرجم ان يخرج النجس الى ارض قضا كثيرة الحان يندبها اليهود ويحرقه ثم الامام ثم التاك
فان امتنع اليهود من الامام بالرفع سقط اكد ولز كان باقرار ائمة الامام ثم اناس وبغش بكر
ويصل عليه واكد ان بامر الامام بضرب بسوطه مرة له ضربا متوسطا يرفع عنه ثاينه
ويترك الضرب على اخطائه لاراسه ووجهه وقبضه وان كان عبدا جلد له كذلك والمرأة كالرجل
الا ان لا يجرد ولكن يرفع عنها اكشوة والفرد وتضرب جالسة وفي المرحومة لسر سبت حوت
لها وان سبت لم تحفر ولا تجفر للرجل ويجلد قائما غير محدود ولا يسبك ولا يربط لكن يترك
قائما ان يجرحهم فيشد وقال ابو يوسف رحمه الله يضرب التاثر اكد ايضا ولا يبلغ
بالسفر براديعون سوطا عند اي حينة رحمه الله ومحمد وقال ابو يوسف لا يبلغ ثاين سوط
ويقتصر واحدة وهو قول من زني رحمه الله وهذا في اقصي القصر برنما افا ثلاث ضربات او
ما يراه الامام واذا راي الامام في القصر يرفع له الضرب الجس فعل وضرب القصر باسد
الضرب وضرب الزاني اسد من ضرب التاثر وضرب ان رب اسد من ضرب التاثر
والتاثر يضرب وعليه ثاينه غير ان يرفع عنه اكشوة والعندوة **فروع** ومن سكر

الندف

عن النبي خذ ولا حد على من وجد منه راحته الحقد والحد على من بقيها فها ولا يجد السكر حتى
يعلم انه سكر من النبيه وسره طوعا ولا يجد حتى يزل عنه السكر والحد من النبيه فان
سوطا يذوق على يده كاذرا في الزني فان كان عبدا فاحل ليربعون ومن افر سبب الحقد السكر
ثم رجع لم يجد وبنت الشرف بشدة شاهد من اذ يقران مرة واحدة وهو يفسل فيه شهادة التاثر
الرجال ولا الزنا وعلى الزنا **فروع** الزني وطلب العدة اكد حدة القاضي تافر
اذا عرفت رجلا فحقت زني اذ امرأة فحقت بصرح الزني وطلب العدة اكد حدة القاضي تافر

فيه وعن يوسف رحمه الله ان يقطع في المصحف اذا كان يسترى بعشرة دراهم ولو سرق من حجاب الحاج
 والابوسر والعندل حجاب وب عشرة دراهم قطع وعن ابي يوسف رحمه الله العتي الذي يجعل منه
 الحج كالحاج ولو سرق باثمن ابي حبيب كان اكثر من يقطع وكذلك لو سرق من اللؤلؤ من الصور
 الحفر واليا نوت والبرجود وروى همام عن محمد انه لا يقطع ولو سرق حجابا اعليه حتى ان
 من عشرة لا يقطع وعن يوسف رحمه الله انه يقطع ولو سرق حجابا كثيرا لا يقطع ولو كان المذبح
 صبرا يقطع عند ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف لا يقطع ولو سرق من رداء او الدية او من ذي
 رحم محرم منه لم يقطع وكذلك لو سرق احد الزوجين من لآخرة العبد من سبده وامرأة سبده
 او زوج سبده والمولى من مكانه لم يقطع وكذلك لو سرق من امرأة ابيه او من امرأة ابنه او من زوج
 ابنته او من زوج ابنته لم يقطع ولو سرق من امرأة او من بنت امرأة لم يقطع عند ابي حنيفة رحمه
 وقال يقطع ولو سرق من ابي من الرضاة قطع ولا قطع في الهند والكلب ولا قطع على خابن ولا
 خائنة ولا مخلس ولا شهاب ولا يشرى قال ابو يوسف رحمه الله يقطع الناس ولا يقطع ابيان
 من يملك ولا من مال لك وفيه شركة كان رفق من الغنم ونحوه **فروع** رجل له على رجل عشرة
 دراهم يسرق منه مثله لم يقطع ولو سرق حجاب وب عشرة دراهم فلم يقطع فيه حتى نقصت
 قيمته فعليه القطع والله سبحانه وتعالى اعلم

باب الدعوى والشهادة في السرقة

رجل سرق سرقة فردا قبل ان يرفع اليه الحكم لم يقطع واذا شهد اثنان على السرقة ثم غاب المدعى او
 شهد في قبضه المدعى لا يقطع وان كان المدعى حاضرا وغاب الشاهد لم يقطع في قول ابي حنيفة
 الاول لا يقطع ما لم يجز الشاهد ولا يقطع وهو قول الآخرة وغاب الشاهد لم يقطع قبل الترتيب
 او ما في رواية كتاب الشرطة لا يقطع ويضرب في رداءه كتاب الحدود بنتم الحد الا يرف
 من الموضع والمنعبر القاصب يقطع بخصوصه هو لا يقطع وقال من يفر من يقطع بخصوصه
 كان رفق من البارف وذكر في الجامع الصغير صاحب الربوا قالوا اخذناه اراد به من باع
 دراهم بعشرين درهما وقبض العشرين ثم سرق العشرين منه يقطع بخصوصه عندنا خلافا لغيره
 واذا شهد انه سرق بفرقة واختلف في لونها فقال احمد ما سوادا وقال آخرون بغيره قال ابو حنيفة
 رحمه الله جازت وقال لا يجز في الغصب اثنان فيل فيه اختلاف ايضا وهذا السببه
 وان شهدا على رجلين بالسرقة واحد ما قايض قطع الحاضر وذكر في كتاب الحدود والجامع الصغير

اللائع

انه لا يقطع عليه حتى يحضر آخر ثم يجمع وقال يقطع وذكر في كتاب السرقة انه اذا افترقه سرق مع
 فلان الغائب فان في قوله ابي حنيفة رحمه الله ان لا يقطع وفي قوله آخر يقطع واذا شهد
 الشاهدان والفتحي يعلم انه وان سلكان فان الثاني لا يقطع ما لم يظهرا كسبهما في مقام
 اذا كانت الشهادة في الحدود ولو كانت في الاموال لا يل عنهما ما لم يقطع احدهم عند ابي
 حنيفة رحمه الله وقال لا يقطع ما لم يبال عنهما ولو سرق من اثنان مختلفين في حصر واحد منهم
 يقطع قال يقطع منهم وسقط عنه ضمان السرقات كلها عند ابي حنيفة وقال لا يقطع
 عنه ضمان سرقة غيب والله سبحانه وتعالى اعلم

باب الاقرار بالسرقة

اذا افترقا سرقة من يقطع عند ابي حنيفة ومحمد رحمه الله وقال ابو يوسف لا يقطع حتى يفر
 من بين وعن ابي يوسف في موضع آخر قال حتى يفر من بين موضعين مختلفين واذا افترق العبد
 الماذون بالسرقة يقطع وكذلك النحر اذا اقر سرقة مستهلكه ولو اقر النحر سرقة قايمة في يده
 والمولى يقول هو بى متى قول ابي حنيفة رحمه الله يقطع يده ولما لم يسرق منه وقال ابو يوسف
 يقطع يده والمال المولاه ولا ضمان على العبد في الحال ولا بعد العتق وقال محمد لا يقطع والمال
 المولاه ويضمن العبد مثله بعد العتق ولو افترقه سرق من هذين الرجلين فانكر احدهما لم يقطع
 ولو قال سرت انا وفلان فانك فلان ذلك قال ابو حنيفة ومحمد رحمه الله يقطع المقر وقال
 ابو يوسف رحمه الله لا يقطع ولو نفاذ قال ابي حنيفة ثم انكر احدهما لم يقطع في قول محمد واذا
 سرق الرجلان سرقة فقال احدهما هو بى دون القطع عنها والله سبحانه وتعالى اعلم

باب الحرز

الحرز على من يسترى فيه كالدور والبيوت وحرز باكا فظ ومن سرق شيئا من حرز فاخذه من
 الدار قطع اذا كان من لا واحد وان كان دارا فيها مقاصير فخرج من مقصورة الى الدار قطع
 ولو اغار اثنان من اهل الدار على مقصورتهم سرق منها قطع ومن سرق شيئا من حرز او غير حرز
 عند مجزئ فعليه القطع ومن كان نائبا في الطريق ومعه متاع وكان يحث بكن حافظا لثامه
 فيرقة سارق قطع ومن سرق من اهل قريه عليها اياها او كانت قبو فشق جوفها فسرقة منه
 قطع وان سرق جوفها بعينها لم يقطع ولا قطع على من سرق من حمار او بيت اذن الناس ودخوله
 فان كان صاحب الباب جالسا عليها في الحام فسلمت من تحتها قطع ودروى ابن سحابة عن محمد

لا يقطع وان سرق من المسجد متاعا وصاحبه عند قطع ولا يقطع على الضيف اذا سرق من اصابه
ومن سرق من حائنت باجر فزاد للناس مدخل خانيته لم يقطع وان نبت البيت وادخل
بذنه واجرح المتاع لا يقطع النقطه وعن ابي يوسف انه يجب النقطه واذا نبت البيت ودخل فيه
واخذ المال ونادى له آخر خارج البيت فلا يقطع عليها وعن ابي يوسف رحمه الله ان الخارج ان
ادخل به فدخل اليه الداخل ينقطع لشرك الثبوت بين ذي عرضين درهما وان كان
الداخل قد خرج به فنادى له لا يقطع على الداخل خاصة ولو انقضى في الطريق ثم خرج واخذ
قطع وقال من لا يقطع وان اخذ حين خرج من الدار بعد ما رماه ثم اخذ الثوب لم يقطع كذا
ذكر عن ابي حنيفة في المجرى وان حمل على جارية ثم دخل وجهه من الدار فقطع واذا دخل اخر
جماعة ولغوه واحدا قطعوا جميعا سمعتنا من ادخل به في صندوق او ادخل به في لم
غيره فادخل قطع ولو صرصة وفي خارجهم انكم لم يقطع وان ادخل به في الكمين
وطرأ قطع وذكر الطحاوي عن ابي يوسف رحمه الله انه يقطع في الوجهين ولو سرق ثوبا فشق
في الدار فصفين ثم لوجه ويوب وي عشرة دراهم قطع وعن ابي يوسف انه لا يقطع في السرقة
ثاثة فذبح لم لغوا لم يقطع ولو كان من سرق من بين المتاجر قطع عند ابي حنيفة رحمه الله
وقال لا يقطع وان لم يبتاع من دان سرق المتاجر من بين المتاجر فعليه النقطه عند ابي
حنيفة لا شك فيه وفي قوله لا يقطع لشرك الثبوت عليه النقطه ايضا

القطع

ويقطع بين ان رف من الزند ونجم فان سرق ثوبا قطع رجله اليسرى وان سرق
ثاثة لم يقطع ويخذه في السجن حتى يتوب وان كان اتى بقطع اليد اليسرى او اشلهما
او مقطوع الرجل اليمنى لم يقطع ولو كان اباه مرفوعة او سلا او اصبعان منها سرق
الاباه لم يقطع وان كان اصبع واحد قطع والنساء في السرقة كالرجال وروى قطع على مبي
ولا يحنوت ومن وجب عليه النقطه بالسرقه فقطع فاطع بينه فله عليه النقطه في العمد والدين
في الخطا ولا يقطع في السرقة ومن سرق سرقة فقطع فيها فذلك به او استهلك فلا ضمان عليه
وروي ابن سنان عن محمد رحمه الله انه لا يقطع في النقص اما فيما بينه وبين الله تعالى العثمان واجت
وقال الحسن بن ابي عمير انك لو كان ان سرق من سرقه السرقة فله ضامن وان كان
لا يملك قيمته لا يضمن في المال لا بعد ذلك وان هلك في يد سارق او في يد من اوجع فلا ضمان

عليه وان هلك في يد المشتري من التارف فعليه الضمان واذا امر الامام باحداد يقطع به النبي يقطع
بده الميثاق والقرابة خلاف فلا يقطع عليه عند ابي حنيفة رحمه الله وقال لا يضمن دية المبدور وروي
الحسن عن ابي حنيفة انه ان قال له اقطع بينه فقطع بينه عدا فعليه النقصان وان قال
اقطع بده فقطع بينه لا يقطع عليه ولو ان التارف هو الذي لقي بده فله عليه النقطه
فقطعه فقطع فلا يقطع عليه في الوهم ولا يضمن التارف بينه السرق وفي كل موضع ذكر في النقطه عن
السارق فعليه قيمة السرقة ومن سرق عينا فقطع فيها من داهم عار وسرقها ومن حاله لم يقطع
وان تعيرت عن حالها مثل لركت في السرقة فقطع فيه وروى في نسج ثم عاد وسرقه فقطع
واذا ادعى ان دق السرقة ملكه سقط النقطه عنه وان لم يكن له بينه والى الحكم

ما يقطع فيه

ومن سرق ثوبا فلم يقطع حتى مرد اليه السرقة منه او ذهب له او ملكه منه بغير الخسار لم يقطع
ولذلك لو ذهب منه بعد ما فسخ عليه عند اصحابنا في ظاهر الرواية وروي اصحاب الاملا عن
ابي يوسف انه يقطع في رجل سرق ذبيحة او فضة يجب فيها النقطه فصنع دراهم او ذبا يقطع
وبه الدراهم للمسدوق منه عند ابي حنيفة رحمه الله وقال لا يضمن سرق من سرق منها
وان سرق خذ بذل المثل فانه يقطع فيه لم يكن للمسروق منه على الخبز سبيل في قوله لو سرق
ثوبا فقصعه لغيره فقطع له بوجه منه الثوب ولم يضمن ثمة الثوب عند ابي حنيفة رحمه الله وروى
وقال محمد بوجه منه الثوب ويعطيه ما زاد الصنع فيه ليس في ذلك ولو صبغ اسودا
الثوب في ثوب ابي حنيفة رحمه الله ومحمد اما عند ابي يوسف هذا هو كمال سؤا وله علم

قطع الطريق

واذا قطع قوم من اهل الاسلام او من اهل الذمة الطريق في قوم من اهل الاسلام او من اهل الذمة
ولم يقطع واما لو لم يقتلوا احدا منهم فله عليهم الامام او جعفرهم صرنا بانه يبلغ اربعين سوطا من
نفسهم حبسهم حتى يحدوا ثوبه ولا يجرؤوا فوات حوايت ولم يقطع ما لا ولم يقتلوا احدا
انقص منهم ما كان فيه الفعاصر وما فيه لارث اخذ منهم كارس وذلك الي كاد ليا ولا يقطع ما لا يقطع ما لا
مالا قتلهم الامام ولا يجرؤوا واخذوا المال قطع ايديهم ولا يقطع خلاف وبطلت اكرامات فان اخذوا
المال وقتلوا لرسول الامام قطع ايديهم ولا يقطع خلاف ثم قتلهم ولا يقطع قتلهم ولا يقطع ايديهم
وارجلهم ولا يقطع ولا يقطع ايديهم ولا يقطع ولا يقطع هذا ذكر في الجاهل المعية

وذكر الطحاوي قول أبي حنيفة مع محمد رحمه الله في ظاهر الرواية بخير الامام في القتل لشره
وان تتركه وعن أبي يوسف انه ترك القتل بعد القتل عند أبي حنيفة رحمه
درويه اصحاب الاملاء عن أبي يوسف لشر الامام بخير ان شاء الله ثم صلحهم ولشره
اصحابهم فقام معلومين لشره بقدر الامام على قطع الطريق حتى جازوا ما بين يوضع عنهم خوف
الله التي كانت تقام عليهم ولم يتوبوا ويرجع حكم ما اصحابوا من القتل ومن اجازت له اولياء
المقتولين والمجرحين ولا يمكن قطع الطريق في ميم من الامراء ولا في مدينة من المدن ولا بين
للمدنيين ولا بين الخوذة والخبز ولا يقرب من ميم من الامراء فلو لم يردوا اصحاب الاملاء عن
لشره يوسف انه اذا كان في اهل مدينة من المدن ليدلوا كانوا في حكم قطع الطريق وان كان الذي
القتل بعد قطع الطريق كان كالو فوه كهم وسواء قتلوا بمجراد بعضا ولا كان في قطع الطريق
وودم محرم من المنطوق عليهم الطريق لم يقيم عليهم حد ود قتل الذين قتلوا وكان ذلك الي
الاولياء وان كان في المحاربين جسي او مجنون لم يقتل واحد منهم عند أبي حنيفة ومحمد في رحمهم الله
ابو يوسف اذا باشر منهم القتل بالاعوان اقيم عليهم الحد وفيه الحكم في قطع الطريق فيما
ينقطع من ابد بهمه ولرحلهم حكم السارق في جميع ما وصفنا من شلل ايديهم ومن يبيسونها ومن
بعضه والثاني في قطع الطريق كالهالك والعبيد كالاوارد فتاب قطع الطريق كمناب السهم
بطله كان مالا لو قسم عليهم نصيب كل واحد عشرة دراهم فاعدا او فميتها فقام الحد ولا فلا

الاشربة

الاشربة المحرمة اربعة وهي التي من ماء العنب اذا غلب اشند وقذف بالزبد ولا يحل احد
شربه ولا بيعه واكل شربة من شرب منها قتل او كثيرا فعليه الحد صرفا شربه او من شربه فان عذب
عليه المذاج حتى لا يوجد راحة الخمر ولا طعم فشد به حرام ولا حد على شربه ولا يحل شرب العصير
ويبيعه ما لم يغلى بقذف بالزبد وعن أبي يوسف رحمه الله انه اذا غلى فند صار حرام وان لم يندف
بالزبد والثاني العصير اذا طبخ حتى ذهب اقل من ثلثه لا يحل شربه ولا يحل احد الا بالكر منه
ولا يحل بيعه عندنا وقال ابو حنيفة يحل بيعه والثالث نبيع النمر والزبد اذا اشند حرام
شربه ولا يحل احد الا بالكر منه والرابع نبيد النمر والزبد اذا طبخ حرام شربه عن أبي يوسف ومحمد
رحمهما الله ثم قال محمد بعد ذلك ما اسكر كثيرا فاجب الي ترك شربه ولا يعمه وعند أبي حنيفة رحمه الله
حلال لشره اذا شرب منه ما يغلب على طعمه انه لا يمكن شربه من غير لهو ولا طرب ونبيد القيل

الزبد

والثاني كراجه من الكنفة والسيف والدرن حلال وان لم يطبخ وقال محمد اشرب النبي وما حرام من يحي
درويه الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله انه بكرم شرب هذه لا تبذره اذا اشندت ودرويه ابن رم
عن محمد رحمه الله قال قال ابو حنيفة رحمه الله لا تبذره كلها حلال ما اريد به في الدنيا
درويه هثم عن محمد انه لا يحل شرب نبي من هذه الاشربة وقال هثم كان محمد رحمه الله يقول من
صلح في ثوبه ما اسكر كثيرا الشرب فند الدرع اعاد الصلوة واذا طبخ غير العنب حتى ذهب
لثما وبنى لثمه فهو حلال ولشره اشندت فلو لم يندف في ذكر الطحاوي وذكر الفقيه ابو الليث في المختلف
عن محمد انه لا يحل شربه اذا اشندت هكذا في ذكر لشره عن محمد رحمه الله ولا بأس بالذي في الخمر والمز
فاوعينه لا يحل شربه ولا يحل شربه قال في الكا مع الصغير وقال ابو يوسف رحمه الله ما كان من الاشربة
بشيء بعد ما يبلغ عشرة ايام ولا يندفاني الكرهه وهو قول محمد رحمه الله ثم رجع ابو يوسف عن ذلك
لا في قول أبي حنيفة رحمه الله وبكره شرب دري الخمر اذا كانت طرية ولا يجد شاربها ان لم يسكر و
درويه الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله انه لا بأس ان يطبخ العنب وحده فاذا انفعجه النار
جعلته نبيدا وحل ذلك عن نضر رحمه الله ايضا وعن أبي حنيفة رواية لوفى عن خلاف هذا
باني بعد هذا قال ابو يوسف كان ابو حنيفة يقول انما جرم منه القذف الا خمره قال ابو يوسف
السكر منه القذف الا خمره فطلب السكر قال لا ذلك عليه حرام فان فغده به لا يطيب السكر فلا بأس
فان اراد الاخر ولا يريد السكر فنداء واشربه فغده وكلما شرب اكثر كان احب كاله وكن
مكرن فطلبه والمخ في فيه والفقير له والكلام في نفعه مكرن كله ولا يحل الانتفاع بالخمر لانه اداة
وغيره للسكر وللصبيان وغيرهما ولا يبيح الله ان ذبح ما شرب منه لم يحل اكل لحمه وذكر الطحاوي
انه من جرم الكلب وان انتفع الكنفة ثم طبخت وغسلت حتى زال طعمها ودرجها جاز اكلها وحل الخمر
حلال وان خللت بعلاج ودرويه اصحاب الاملاء عن أبي يوسف رحمه الله ان الخمر اذا كانت هي
القالبه فكلما قال ابو حنيفة وان كان ما جعل فيها هو القالب فلا خمر فيها ولا بأس ببيع العصير ولشر
له من لشره خمر او من شرب الخمر او اكل الجبنه عن الصوفى فاسك رمقه صار عليه حراما بعد
ذلك كان ولا يحل لشره من اضطره وفات الموت من العطش ولا يجد الا خمر كان له
لشره شربها ما يأس به الموت على نفسه ثم ينف عن ما سوي في ذلك منها وطلاق السكران وشافه
ذلك صوابا لكان في العجيج والوال العجيج ما الردة فان ذروا منه لا يبين منه بها عند أبي حنيفة
ومحمد رحمه الله وهو قول أبي يوسف رحمه الله في ظاهر الرواية ودرويه اصحاب الاملاء عن أبي يوسف رحمه الله

نبيهم من شرب من اهل الذمة جزا او غير حاسن لا شرية للمسلمين فلا احد عليه ولا سكر ولا
 الحين بن ربا ورحم الله ان يكرهه كما يكره المسلمون وروي الحسن بن ابي مالك عن ابي يوسف
 عن ابي حنيفة في العيش اذا طمخ لم يخذل بيده ان لا يجره شربه حتى يذهب لسانه كالصغير
 مدحه لا بن ابي مالك رواه الحسن بن ابي حنيفة فانكره هذا **فروع** رجل من رقابة حمرا
 لبعض الناس قال ابو يوسف لا يضر الزن وقال محمد بن الزن ان نكحة الميت طاهر عند
 في حيزه جامدا كان او ما يقاها قال ان كان ما يقاها فهو نجس ولزك جامدا غايلا ويجوز استعماله
 واذا ماتت وجاجة فخرجت منها بفضة بجزة اكمل سراً الشدة فتر ما ولم يشده والله اعلم

باب في الجهاد

الجهاد واجب على كل مسلم في سنة حلال يفتح اليهم ومن كان له ان يجهد ابا ذنبا وبنائيل
 اهل الكعبة عزهم وعجمهم والمجوس من سري القوب حتى يسلوا او يعطوا الجزية عن يد وهم صاغور
 ولما شركوا العرب لم يقتل منهم الا ما اسلام او الشيف وتسم وصياهم في ذمة يفتي قتال احد
 من العدو ومن لم يبلغه الدعوى حتى يدعى الى الاسلام قبل ذلك فان اسلموا قتل منهم كقتل
 عنهم فمعه يدعى الى التحول من دارهم بلاد الاسلام فان فعلوا ذلك قتل عنهم ولم اعلموا انفسهم
 اعزب كاعراب المسلمين ليس لهم في فيه ولا في غيبته نصيب لربوا الاسلام دعوا اليه
 اعطوا الجزية فان فعلوا ذلك قتل منهم وكف عنهم وان ابا السبعين عليهم السلام نزلوا بعد
 ذلك ولزك كانوا من بلغتهم الدعوى وراي الامام لشيخ عوسم دعاهم كاذك نادان راى ليز
 لا بدعهم لم يدعهم ولم ان يفتهم فيقتل مقاتلتهم ويبي ذراهم وفيهم وبعثوا اليهم
 وبنطع اشجارهم مشرفا كانت او غير مشرفة ولزك منهم بالمخيمات ولزك خرج حصونهم ليزاب
 ولزك بغيرها بالقاء ولا يجهت ذلك لاجل من يابدهم من الكفر من المسلمين واذا نزلوا بالبلاد
 المسلمين لم يمنع المسلمين من رعيهم وطعنهم من غير ليز بنصه والاطفال وان اصابوا منهم احدا
 لم يكن عليهم فيه دية ولا فدية ولا يقتل المسلمون ولا يارب حيا ولا معقولا ولا يذبح ولا يذبح
 ولا الرعيان ولا اصحاب المواضع الا ان يقاتلوا قتلا قتلهم قتل من قاتل منهم ولا يقتلوا
 شيئا كير قاتلا ان يكون ذراي في ارب من يرمي بالارابه ومن اراد من العرب ان يكون ذمة يوجب
 الكراج اجبلا ذلك وقيل ان يجيهم الامام فزجهم في ذمة وصيانهم في ولزك جرحا على الاسلام

باب حكم الغنيمة

ولا يبيع الا ان يام اذا غنم غنيمة ان يفسد دابة او يارب حتى يرحلها الى دار الاسلام وما كان فيهم
 او يفتي بغير ما احتاج اليه من ذلك جناح ان ياخذ منه متدلا حاجته وان لم يناد
 الامام في ذلك وكذلك لزر كان بها سلاح لم يكن على من احتاج بالاذن للقتال جناح ان
 ياخذ منها بل حتى اذا استغنى عنه فذره الى الغنيمة وكذلك لزر كان في الغنيمة نبات
 فاحتاج الى بسطة لاداة فاحتاج اليه مركبه كان له لزر بلس النبات ويترك الدواب ما كان به
 حاجته اليه واذا استغنى عنه رده الى الغنيمة ومن يبيع لم ان ياخذ شيئا مما ذكرنا بغير حاجته
 منه لما ذكرك وما احتاج المسلمون من الغنائم دواب فاما كان منها ما يجوز اخذ من جملها دار
 الاسلام فانه يقتل الرجال الا الملبس برك الفداء والذوازي والسبح في الطريق ليلكوا احويا
 وغربا وما كان من النبات وكما يجوزها بالتار وما لا يمكن لعاظم كالحديد فانه يفسد ومن قتل
 قتيلا فليس له للغنائم الا ان يقول الامام من قتل قتيلا فليس له في جمل الغنائم وسلبه نباته
 التي يبيع يدونه ومركبه وما كان معه ومن يكتسب الغنيمة والعبيد من سلبه وكذلك لزر قتل
 قتيلا يكون له اسلامه ولزر قتل انسان واحدا فليس له سلبه وكذلك الثلاثة او اكثر ما ان يكون
 بجمل لا يتاومهم للقتل في جمل سلبه غنيمة ولا يفتي للغنائم خاصة ولا يحكم الاستيلاء بعد
 الصراع من القتال واذا ظهر الامام على من من ارض العدو كان فيها باخبار لزر شاة حسبها قسم
 اربعة اجزاء بين الذين انتحوا وان شاة تركها ولزك من اهل الجاهلون ذمة للمسلمين وقودون
 الكراج عنها ومن ردهم واذا قسم الامام غنيمة ضرب للفراس سهمين وللراجل سهمين
 الى حنيفة رحمه الله وقال يارب للفراس سهمين والبرذون في ذلك والفراس سهمين
 ولا يفتل ولا يحار ولا يفتلهم الا للفراس واحد عند ابي حنيفة رحمه الله وهو المشهور من قول
 لي يوسف وروي اصحاب الاملاء عنه انه سهم للفراس سهمين ولا سهم للبرذون في ذلك ومن دخل دار
 ارب فادى لم يفتل قريه فله سهم فادى وان دخلها راجلا لم يستفاد فريتا كان له سهم راجل
 واذا مات الفارزي دار ارب لم يكن له من الغنيمة شيء ولزك بعد ارجح وحيلا دار الاسلام حربي
 في الغنيمة سهمه واذا كان المدد يكتسب قتل قتيلا فليس له سهم في الغنيمة ولا سهم في غنائمهم
 كان الامام افتتح الدار حتى صادت دارا اسلام لم يفتلهم في ذمة من دار الاسلام لم يكن لهم شيء مما غنم ولا يفتلهم
 للعبيد اذا قاتلوا بغير رخص له ومن من من من الجرح دار ارب فخرج من القتال او جرح فصار كذلك
 اسلمه كائنه لغيره ومن يفتل في النبي من والده ولدا الصغير فمذ ذكرا عذرا السائل كائنه

بما على حدة **فروع** رجل في نصف السنة فلا يفي له من العطاء ولا يكسر الجمل ما لم يكن
سنة وان لم يكن لا بأس بان يعين بعضهم بعضا وانما سيجاء لهم

استيلاء الكفار

وما اوجب عليه العدو من اموال المسلمين احرز ما يدرك ثم غنم المسلمون ثم جعل اهلها قبل
الفتنة اخذ ما يجزىه وان جاءوا بعد ما لم يأخذوا الا بالفتنة وليس له الكفار من قبل
لم يكن له ان عليه سبيل ما يقتضيه ولا يشتره منهم مسلم اخذوا اعداءهم ان شاءوا وان
اعتنه المشرك او الوهاب او الذبي ونفع في سهمه فهو حر وسبيل للولي القدر به عليه وذكر ذلك
اسلم على اهلها فلا سبيل للولي القدر به عليه ان باخذه المشركي والوهاب له من احراد وحب
وسلم صح بغيره والولي القدر به ان باخذه منه بمثله او بغيره وروى اصحابه لا يملكه على
يوسف ان المالك القدر به لشره ففرض نصف ما اذله واخذ منه بمثله او بغيره وشره
على الثاني بمثله او بغيره وكذا يروى عن محمد ولو كان مدينا ادم وله والمثله بحاله اخذ
للمالك القدر به بغيره على كل حال ولا يفي منها الى دار الحرب بالملك نفسه بالاستيلاء
ويملك المالك وهذا عند ابي حنيفة وقال يملك ما يبق والدارية الضالة والبغلة الناذلة ارض الحرب
يملك بالاستيلاء في قولهم **فروع** عتبه اشتره المشرك في شرا رجل فاسرقه ثابته
واذ خذوه فاشتره رجل لقوه لثوبهم فليس للولي القدر به ان باخذه من الثاني وليس له اذله
لشره اخذ من الثاني بالثوب ثم اخذ المالك القدر به بالثوب لشره **فروع** عتبه اشتره العدو فاشتره
منهم لم يقطع بده عنده واخذ اشتره منه حصره للولي فلا سبيل له على ان يملكه باخذ القدر
بغيره وفي رواية يسقط عنه حصته لانه لو فقه وجل عتبه العبد فذبح الذي في
في سبيل الدار واخذ منه بغيره ثم جاء موافقه فله ان ياخذ من الذي العهد في يديه بغيره
الهي عند ابي حنيفة بغيره له اذ قال ارجعهم اليه بغيره صحته والمسلم في الجاهل الكبير قال في
بعض الكتب اخذ بغيره ابي حنيفة في قول محمد باخذه بغيره صحته ولو كانت هذه
جارية قولت ولما كانت الجارية ربقة الولد لم جاء مولاه فانه ياخذ الولد بجميع الثمن في قول ابي يوسف
الاخر وفي قول اذ لم يولد مولاه فانه ياخذ بغيره بحسنه ذكرها في احكام الكبير واسمها لحمل

الامان

اما ان واجبه المسلمين جاز الرجل والمرأة فيه سوا وكذا العبد المأذون في القتال واما العبد المحرم

القتل

الشك (محمدا) امانه عند ابي حنيفة وابي يوسف وجعلها له واما ان اسير والناجر الدار على النجم والامن
والذي كله اطل **فروع** حرب جريح البنا بامان فاشترى جديا اسلما واخذ له دار الحرب عنق قد
له خيرة رحمه الله وقال لا يقتل **فروع** مسلم دخل دار الحرب بامان فاذن هو حر ثا واداءه حربى غير
فزع البنا بامان لم يفتل لو اجد منه على صاحبه وكذا لو كانا حربيا اذ ان احدهما صاحبه
لما قلن فان جرحا مسلمين قضيت بينهما ولو اعتصم احداهما صاحب في المسلمين جميعا فمجا
مسلمين لم يفتل في كفي آمن المسلم المسلم من ان يرد العتوب ولا انفي عليه **فروع** حربى السلم في دار
الحرب فقتله فيها مسلم عتبه او خطاة وله وروى مسلمون هناك فلا يفي عليه الا الخطاة في الخطاة

فروع سلطان دخل دار الحرب بامان فقتل احدهما صاحبه عتبه او خطاة فعلى القتال
الدية في ماله وعليه الكفارة في الخطاة وان كانا اسيرين ادبوا الدية في العتوب والخطاة **فروع**

حربى دخل دار الحرب فافترض رجلا ثا او اودعه وحربى دار الحرب فافترض اسيرا او ظهري الدار فقتلوا دبعة
في والقرض باطل لو قتل ولم يظهر على الدار فافترض والودبعة لورثته **فروع** حربى دخل بامان
وله امرأة في دار الحرب ولها اولاد صغار وكبار وله مال في داره فافترضه حربيا وبغية دبعة
مسلم فاسلمها هاهنا فظهر على الدار فذلك كما في ولو اسلم في دار الحرب ولم يجرها الى حين ظهر
على الدار والمثلة بحاله وما كان في يده من مودعة المسلم والذي يهوله لا العقد فانه في ثا
كان في يده مودعة الحربى بغيره ثا وما كان غصبا في يده مسلم اذ في يده في عند ابي حنيفة وقال
لا يكره ذلك قول محمد في الشرا الكبير وقول ابي يوسف في اماني واولاده الجارية وامرأته
وما في بطنها في ومن قال من عتبه في يده في واولاده الصغار ولوا مسلمين **فصل**
حربى دخل بامان مقدم اليه امام في الشرا يخرج اذ يخرج ذميا فذلك بعد ذلك سنة في يده عليه
الحربى واسمها فالحربى عليه يحول على من لا ان يكره شرط عليه ان يملك سنة باخذ
منه الحربى في حذامه حينئذ **فروع** حربى دخل بامان فاشترى ارض حراج فاذا وضع عليه
الحراج فهو دمي **فروع** حربى دخل بامان فاشترى ارض حراج فاشترى ارض حراج فاشترى ارض حراج
دبته لم يرد دبتا **فروع** حربى دخل دارا بغير امان فافترضه مسلم فهو في عند ابي حنيفة وقال لا يكره
فيها وهو الاضد وفي وجوب الجرح فيه واما ان عند ابي حنيفة بغيره له وليس له **فصل**
اذا استأسن الكفار او فرين منهم فانا ايضا لهم الامان اذا كان في الامان مصلحة للمسلمين فاذا
صالحهم ومضى ذلك منه ثم داب ان نقض الصلح انفع بند اليهم وقاتلهم لشره الا الجانية فاقلم

ولم يبداهم واذا دخل المسلم دار الحرب تاجر الرجل له ان يتعرض للقتال من امواله ولا من ايتامه
 فان قدر بهم واحد شيئا او خبى ماله على محظوظ او قوت من لغيره يصدف واذا دخل المسلم دار الحرب
 باسان فباع معهم الدرهم بالدرهم عند ابي حنيفة رحمه الله وعند ابي يوسف رحمه الله
 لا يحكم على هذا الخلاف اذا اشترى ارضا فدفعها اليهم مزارعة فاسدة او اخذ منهم ارضا فزارعة
 فاسدة او دفع اليهم مالا مضاربة فاسدة او اخذ منهم مضاربة فاسدة ولو باع من مسلم هناك
 درهما بدينارين جاز عند ابي حنيفة وقال لا يحكم واذا كان الخزي في المنافع عند كافر فاسلم فهو
 ملكه فان باعه من مسلم او دمي او جوي بعث عند ابي حنيفة وروى عنه انه اذا باعه من مسلم
 لا يعتق ولا يعتق في احوال كلها وانه سبحانه وتعالى اعلم

القتال

فرض القتال بين الناس كافة ولكن اذا قام بالقتال من غير المسلمين وكانوا هم سقط القتال عن المسلمين
 وان منع من يارب العدو ومن دفع العدو وقتلهم اذ كانت اهل النعمة على انفسهم والظهور
 عليهم وعلى جرم الاسلام وعلى من رآهم من المسلمين لغيرهم لا قرب قالوا قرب منهم وبدونهم
 لا مجال والبراع والصلاح يربوا الخوف عنهم وتكون كلمة العليا باينة والدمع بالدين الله
 من رجل دابة ومن يسمع لاحد من دين اذ ناب به غداة وقوة من وادعبيد او رجل او امرأة اذا
 احتاجوا اليهم اختلف عنهم ولا يحكم لاحد منع دعوى من فرض الجهاد وعلى المسلمين ان يتفوا
 بما وعد الله تعالى من النصر والظفر اذا بذلوا وسقطهم واستعملوا ما يحبه عليهم في باب الجهاد
 وينبغي ان يكون امير القزاة عالما بوجوه الحرب ونبأ بالناس عاونا في حقنهم وينبغي ان يطيعوا
 في خصبة امر بقل واجب وان لم يبدوا وان لم يقم باجها واحد من الناس انهم جميع
 الناس بتركه ولا يحل القتال على صبي ولا على عبيد ولا على امرأة ولا على اعمى ولا على منعه ولا على اقطع
 وان هم العدو على بلد وجب على جميع الناس الدفع ونحو المرأة بغير اذن زوجها والعبد بغير اذن
 ربه والعبد بغير اذن الرب ولا من باع الفروج النساء والمضاجع للمسلمين اذا كان معك اعقل
 بوجوه عليه وبكر الفواح ذلك في سرية لا بوجوه عليها واذا طعن الحرب على البارح واذا دان بيني في
 الحرب بغيره والرجح فيه قال بعض الواضع كره له ذلك وقال بعضه لا بأس ومعه اذا علم انه
 يفعل شيئا قليلا ضربا او نحو ذلك وان كان القوم في سبئية قال في فبا ناز كالزينة السبئية
 في محاربتهم في الفتي في القتال والسرقة يمكن في السبئية اذا كان في كل الاوجهين هلاك وهذا في قول

لا حنيفة رحمه الله وقال محمد رحمه الله في اسير الكبر لا يحل له ان يفتي بقتل الناس ما لم ينصل به الله وقول
 ابو يوسف رحمه الله مصطرب وقال يعقوب بن عتبة ان كان هذا في ايام الشدة لا يحل له ان يفتي بقتل
 في اوقات في قولهم حنيفة لا لا واحدة له في الفتا تبيها ان لا اختلاف في الدين بين الفتا تبي ادنى راحة
 واذا اخذ عبيدهم بلا عسكر المسلمين فلهما لو ارادوا وقال ابو حنيفة رحمه الله لا يجوز له جملته
 خالفه الواضع على جميع الخلق معرفة الرب جل وعلا وقويده لما يرى من خلق السموات والارض
 وخلق نفسه وسائر خلق الله تعالى فلا يبيع جملته معرفة ربه فاما الفرائض فمنهم من يعلم ولم يتعلم
 لم تقم عليه الحج بمعرفته ولو حل جل على كافر فقال السفهاء ان الله لا اله الا الله فينبغي ان يكف عن
 قتله وان كان هذا من يدين بالنصرانية او اليهودية ولا يمكن هذا القول منه وبنى على الاسلام
 او على بن محمد ادهود بن من اليهودية او النصرانية ولو صلى كافر في جماعة في المسجد اذن فهو ذليل
 على اسلامه فان دجع عن هذا قل مرتدا ان لم يترك كونه يدار الحرب مرتدا فقتل في الجوف فانه يظن
 في ورثته وقت الحقوق يدار الحرب مرتدا فقتل في الجوف فانه يظن بالقرابة من ورثته قبل ذلك
 فلا يبرأ له عند ابي محمد وهو اهدى الروايتين عن ابي حنيفة رحمه الله وقال ابو يوسف في الامالي
 وهو رواية عن ابي حنيفة رحمه الله يظن بالقرابة وقت الفضا الفاضلي في الجوف ولو قال يهودي او
 نصراني انا مسلم او اسلمت او انا مؤمن او امتت بئس ل عنه ما اراد بذلك ان هذا المين يدلل
 منهم على الاسلام وان داؤه يصلي وحده او يقرأ القرآن لم يكن مسلما ولا ينبغي لغيره بيع السلاح
 من اهل الحرب ولا يحجز اليهم ولا ينادون بالاسرى عند ابي حنيفة رحمه الله وقال يعقوب بن عتبة
 اسرى من المسلمين ولا يحجزهم عنهم واذا فتح امام بلدة عتق بوجه اسرى بها بخلاف ان
 شاء قتلهم واسرهم استرقهم ولرسالة تركهم لو ارادته للمسلمين ولا يحجزهم لغيرهم بل
 دار الحرب واذا اتى عبيد او امة فقتله رجل فلا يبي عليه وعن ابي حنيفة لغيره لامة يحل القينة
 واذا اخذ المرتد يدار الحرب ثم رجع واخذ شيئا من ماله لم يظن المسلمون عليه قال في روايته
 لقوي انه في ولو اراد اهل بلدة وغلبوا عليها ففي قول ابي حنيفة رحمه الله لا يصير البلدة دار
 حرب بل ان كانت سابطا واحدة ان يكون سابطا لدار الحرب ابي حنيفة في الثاني لخرج ي بها
 احكام الشرك والثالث لرسالة لا يبي فيها احد من المسلمين او من اهل الذمة آتيا بايمان اهل
 الحرب واذا اغزاد او لحوب **فصل** رجل اذا كثر باذن امام فتحه حكم السرية بحسب الخصال
 زعموا وكذلك لرسالة من له صفة بغير اذن امام والرسالة من لا صفة له بغير اذن امام

في قولهم حنيفة لا لا واحدة له في الفتا تبيها ان لا اختلاف في الدين بين الفتا تبي ادنى راحة

او اسدا او ذنبا ف صاب صيدا فلا باس ما كلة وقال ذفر جهل لا يحجز ولا يورج جرادة الاسدة
 فاصاب صيدا فقص عليه حبيبة رحمه الله روايتان في رواية لا يحجز ولا يورج صيدا
 فاصابه الهم فحامل الصيد حتى غاب عنه فلم يزل يطلعه حتى اصابه اكل وان وقف من طلعه اصابه
 ميتا لم يוכל ذلك ان دفع على سطح او جبل فترى ذنبا في الارض وان دفع على الارض ابتداء
 اكل وما اصاب المعراض بعرضه لم يוכל ان جرح اكل ولا يוכל ما اصابته البقرة اذا مات منها ولا يוכל
 صيدا المجزى والمرند والوني ومروى صيدا فاصابه لم يخنه ولم يخرج منه من خبز لا متناع فرماه
 آخر فقتله فهو الثاني ويؤكد ان كان لراد الخنخه فرماه الثاني فقتله لم يוכל والثاني ضامن
 الا انما نقصته جراحته ومن يدمه لم يוכל وصيد النسا ودبا يحتمل وطبا اصبهان الذين
 يعقلون الصيد وذبا يحتمل كصيد الجبال وذبا يحتمل ولا باس باصطبا وما لا يוכל يحتمل

الذبايح

كل ما ذبح به فقطعه او ذبح وانقص الدم حتى لا يذبح الا ظفر اغبر من ذبح او شاة غير من ذبح
 وان ذبح بظفر من ذبح او سن من ذبح او قرن او عظم او لبطة او مروة فانها الدم وان ذبح لا ذبح
 له يعني ما كلة باس واكرم هذا الذبح والذبح في الكافر بين اللبنة واللجين ولا باس بالذبح في الكافر كله
 وسطه ولعله واسفله والسنة في الحزور والسنخ قاتما وفي الشاة والبقرة ان تذبح مضطجة
 ورءى من يحزور اذا ذبح بالثاة والبقرة اذا خرتا وموسى في هذا الذبح والعروق التي تقطع
 في الذكاة اربعة اكلت من الرب والودجان فان قطع كلها حل وان قطع بعضها فحل اي حبيبة
 ان اذا قطع ثلاثة اي ثلاثة كان اجزاء وروي بسبب الوليد عن ابي يوسف رحمه الله فلا ذكاة
 رواية رواية مثل ذل اي حبيبة رحمه الله وفي رواية ثلاثة فيها اكلت من وفي رواية اكلت من والرب
 واحد الودجين فان ترك اكلت من والرب لا يحجز الا ان يقطع من كل واحد من العروق الزكاة وقال
 محمد رحمه الله لا يحجز الا ان يقطع العروق كلها الا من كل واحد الزكاة وبسبب الزكاة شققت من
 قطع بالسكين النخاع او قطع الراس كن ذلك ويؤكد في حشيه **ذبح** شاة ذبحت من فناء فان
 قطع اذ ذبح والكلت من قبل الذبح اكل ذلك في هذا الذبح ولزكاة قبل قطع العروق لم يוכל وما
 استانس من الصيد فذكاة الذبح وما نوحش من النعم فذكاة الحفرة والحرج وكذلك اذا سقط طير
 في شجرة عن شجرة واذا ترك التسمية عند الذبح عامدا فلا ذبح سيئة ولا يتركها ما سبقت حل لا
 يحل ذبحه المجزى والمرند والوني والمحموم وهو شاة البهي وذي القرنين وكذلك ذبحه العنابي

منه

عند اي حبيبة رحمه الله وقال لا ذبحته ومن تحقد او شق من الجوز صلت ذبحته ومن
 تحق من اليهود والنصارى حومت ذبحته واذا نذرت الشاة من اجل قدمها صاحبها
 او بقر الذبي بطن الشاة فذبحها صاحبها جاز ذلك كله وعن اي حبيبة رواية لغوي انه لا يحجز
 الا ان يتركها يبعث بها او الكزوع اي يوسف اذا كان يحال يبعث الزم من نفع يوم
 جاز وعنه محمد انه ان بني من حبونها الزم صياها بعد الذبح يحجز ولزكاة مثل ذلك او اقل
 يحجز هكذا ذكر الفقيه ابو الليث رحمه الله في المختلف وذكر الطحاوي في مختصره لزم عند اي يوسف
 لزم كذا فذارت الى حال جوف منها لا تحاله لم يוכל ولزكاة شاة غيب منها اكلت وقال محمد
 ان كانت قد ذبحت لم يبق فيها الا اضطراب الميت فذبحها لم يוכל ولزكاة شاة ذبحت لم يبق فيها
 اليوم او نصف ذبحها اكلت ومن ذبح شاة او بقرة وخرج من بطنها خنزير مبسمل يוכל عند اي
 ومن ذبحها لو خرج حيا وعاش مقدار ما يكتن ذبحته ثم مات وقال الكلبي استمر اوله يشعور ولا يוכל
 حبيير الماء كما السمك والسمك ذلي على اي حاله ث غر ما طفي منه على الماء فانه لا يוכל ولا باس
 بالكل الحيت والمار ما هيج والكل ذكي على اي حال وجدوه يוכל ذنايب من السباع ولا ذو
 محمد بن الظير ومن الحرام اهلية ولا باس بالكل الحرام الحشيشة وذكر ابو حبيبة رحمه الله كم يحل ولا باس
 به والعقبة يقطع فرشا فعلقا ومن شاة تركه واذا الفوج الرجل صيدا من الحرم فذبحته في اكل
 او ذبحه بعض اهل حل الكرم ويكره هذا الصنيع وعلى من يضره الحرام ان يذكر اسم الله تعالى
 اسم غير عند الذبح بان يقول اللهم تقبل من فلان ومعناه ان يكون متصلا به من غير عطف
 وروى عن ابن بكير يقول ذك بعد الذبح ولا باس باكل غراب الزرع ولا يוכל لا يبيع الذي باطل
 الجيف ويكره اكل الضبع والضب والحيات كلها ولا باس باكل الاربع واذا ذبح ما لا يוכל
 طير يحجز وحلده الا الادبي والحزن يركن الذكوان لا يعل فيها والله اعلم

الضحايا

ابو حبيبة رحمه الله اصبحة واجنة على كل يوم مسلم ميتة يوم لا ضحية يوم لا ضحية
 نية ومن يذبحه او بقرة وهذه رواية الحسن عن اي حبيبة رحمه الله وان كان الحزين
 القدر يذبح ما في ظهرا له رواية لا يحجز النخبة عن ولده كما لا يحجز عن ماله وليس الفقير
 والمكفر اصبحة وقال ابو يوسف ومحمد رحمه الله لا صبيحة لبيت واجنة لئلا يسهل من حضر
 لمن وجد السبل اليها في تركها ولا يحجز في الضحايا كما لا يحجز من الضحايا والفقير والفقير كالميل

فصاعداً إذا جردوني لأصحبته أفضل ما صحى ثم ينلق البقرة في ذلك ثم ينلق الناقة ^{التي تحب} ولا يجزى
 ما سوى هذه الأصناف الثلاثة ولا تجزى الناقة من واحد من الجوزين تجزى عن سبعة ولا
 البقرة يستوي في ذلك أهل بيت واحد أو قبائل متفرقين ولا تجزى قافون ذلك من العدد
 وقت أصحبه بدخل بطلوع الفجر من يوم النحر إلى يوم النحر لأهل بلادها والبرح حتى يصلي
 الإمام صلوة العيدين فاما أهل السواد فيبدؤون بعد طلوع الفجر الثاني وهي جانبه في ثلاثة
 أيام يوم النحر ويومين بعده وأفضلها أولها والآخر في ليلتها كقولها يا أيها غير الذليلة لأولي
 ومن أمر أهله وهم في السواد أن يفتخروا عنه وهو بالبرح فصحى عنه بعد طلوع الفجر جازان
 كانت لأصحبته في الحرم هو في السواد لا يجزى إلا بعد صلوة العيدين فصحى في المصر قبل الصلوة فليجوز
 وإن صلى أهل أحد الجوزين جازت النجاسة من جزي النجاسة بالعنابة ^{والنحو} التي لا تنسئ ولا
 العود أو من العنابة ^{والنحو} مقطوعة الأذن والذنب ولا الذنب ذهب الكرم فان بنى لأكرم من
 الأذن والذنب جاز وإن كان دون ذلك لم يذبح في أهله هو الكرم من الربع لم يجز عند أبي
 حنيفة رحمه الله وقال إذا بنى الكرم من النصف بجوز قال أبو يوسف رحمه الله فذكرت ثوب
 لأبي حنيفة رحمه الله قال ثوب مثل قولك وبجوز النجاسة بأجاء والعرجا إذا كنت برجلها إلى السند
 والهيئت إذا كانت تختلف وهي الذاهبة لسان والنحو ^{والنحو} فليجوز عت في الفقه
 لا في النكاح وبما قل من أصحبه وبطعم العنابة والذرة أو ما فضل من بضع أصحبه بيده
 أن كان يحبس الذبح فان وبغيره جاز لمن كان من قبل ذبحته وبكره أن يوليها الكفاي
 ولا بأس أن يهدي إلى الأعتبة ولا بأس أن يذبح ويبعث من الصدقة من ذلك
 وينصف بجلده أو يعطى منه ألة يستعمل البيت ولا بأس أن يبتاع بجلده شيئاً من متاع
 البيت ولا ينبغي أن يشتري ما سوى ذلك ولا ينبغي له أن يبيع شيئاً من جلد هادجها فان
 جازت بضعه ونصف باليمن الذي به وإذا غلط رجلان فذبح كل واحد منهما أصحبه كالأق
 الجوزي منهما ولا ضمان عليهما وقال سفيان وأبو حنيفة رحمه الله لا يجزى ولو غصب ناقة وضحي بها ومنها
 جازت وقال سفيان لا يجزى من أوجب أصحبه ولم يصرح به حتى مضى للمخالف تصدق به حية ولم يذبحها
 فان ذبحها وتصدق بها مدبوحة تصدق مع ذلك ما بين قيمتها مدبوحة وبين قيمتها حنة
 ومن كانت بقرته حنة فخلت من نور لم يجز له أن يضيها له فانها بقرته ذلك لئلا يرام إلا ما سواها
 ومن أوجب أصحبه ولم يضح حتى نعت قال أبو حنيفة رحمه الله هي ميراث عنه وقال أبو يوسف لا يورث

ويخرج منه ومن باع أصحبه بعدما أوجبه جان بضعه وعليه مثلهما وإيجاب لا يصح على رجل
 إيجاباً في حال ابتيابه بالنسبة وإن من قول وإيجاباً بعد ابتيابه لا يكون إلا بالقول
 ومن أوجب أصحبه فكان له المبيع له أن يشرب منه لكن ينبغي أن يذبح ذلك أن
 وضعت قبل يوم النحر ومن أوجب أصحبه وهي حنيفة ثم عجت حتى صارت إلى حال الوأص
 وهي كذلك لم تجز أن يضحى بها جازة استخافا ولو أوجبه وهي صحبة ثم اعترت لم يجز لغيره
 بها وإن عاج في ذبح أصحبه فذهب عنها في علاجها جاز أن يضحى ^{بها} سبعة
 أشهر وبقرته لغيره ما فلت أحدهم قبل يوم النحر فالت الودثة أذبحه عنه وعلم
 أجزأهم استخافا لئلا يكون شرك السبعة نصراً لئلا يدخل يديه إلى الجوز عند أحدكم

باب السبق

وقال محمد بن الحسن رحمه الله سبق أني خيف أو خافوا أفضل كان بجز سبق على ما تقدم وقال في
 إذا جعل سبقاً واحداً فقال لمن سبقتي فلك كذبي وكذبي ولم يقل إن سبقتك فعليك كذبي
 فلا بأس بذلك وأما من في ذلك أن يقول لمن سبقتك فعليك كذبي وإن سبقتي فعلي كذبي
 وقال محمد رحمه الله إن كان الذي يجعل سبق رجلين سبق فليكن كذا فليجوز لغيره
 أيما سبق فله كذبي فلا بأس بذلك ولز كان بينهما محلك سبق وسبق فلا بأس به والمحلك أن
 يذبح بينهما ثلثاً إن سبق أحد وإن لم يبق لم يغر شيئاً وقبل مجزى له ما في ذلك سبق
 وسبق قال يكون ذاباً تماماً سبق عليه لا يكون ذاباً لا يجزى أن حاداً الفضل يكون ذاباً ذاباً
 فإذا كان كذلك فلا بأس وصورة المحلل إذا كان ثلثه بقرة قال الثوري إن سبقتي فلك كذبي وإن
 سبقتك فعلي كذبي وإن سبق هذا الثالث فلا يذبح هذا هو المحلل والصورة الأخرى المحلل وهو ليس
 يقول الثوري إن سبقتك فلي كذبي وإن سبقتي فلك كذبي وقال الثالث المحلل سبقتك
 فخطركا لي وإن لم أسبقكما فلا أعزم شيئاً فهذا أيضاً لا بأس به والله سبحانه أعلم

باب الشرب

حرم الدنيا كلها على أربعة أوجه منها ما هو تحت الأرض ما طافا قال سفيان وأبو حنيفة وأبو له
 يجزى عليه ويبغضه بنفسه ما أن يجزى مثلاً ما يكون لائق في ملكاً طافاً من يرضى عن ثمانية
 وتغير فله منع سائر الناس أن يقوامه ذومهم لا يجزى له منع من الشفة وهو شر الناس

والرطب بطيخا عنه ابي حنيفة وقال لا يحث واما ادم عند ابي حنيفة كذا اصطح به كالحل والش
واللمح ولبس السوي ما جدم وهو قول ابي يوسف في كتاب الزمان وقال محمد وهو رواية للمالك
عن ابي يوسف كل شيء يؤكل بالخمر غاليا كاللحم والبقر والحبس ادم وان حلف لا ياكل
اليوم الاربعين فاكل رغيفا مع حبس والبقر ويحذرك ذلك ويحث في قول ابي يوسف قال
محمد يحث في الحلف والشرب ويحذرك ذلك ولو حلف لا ياكل وطبا فاكل مذنب او حلف لا ياكل
شرا فاكل ذنبه من الشرا قال ابو حنيفة ومحمد يحث كما لو حلف لا ياكل بشر
فاكل بشر مذنب او حلف لا ياكل طبيا فاكل طبيا فيه شيء من البشر قال ابو يوسف
لا يحث ولو حلف لا ياكل من هذا الرطب فصا شرا فاكله لم يحث ولو حلف لا ياكل من
اللبس فصا شرا فاكله لم يحث ولو حلف لا ياكل السوي فهو على اللحم دون ابا ذخان
والجود ولو حلف لا ياكل الطبيع فهو ما يطبخ باللحم ولو حلف لا ياكل حنظل فهو على ما يغناه
اهل المرقان اكل حنظل الطائف وحنظل راز بالعرف لم يحث ولو حلف لا ياكل هذا اللبن
فاكله حنظل او غيره حث وان شربه لم يحث ولو حلف لا ياكل هذا الرمان او هذا الغن
نضه ورجي بنده لم يحث وان حلف على شيء لا ياكل فابتلعه من غير موضع يحث ولو حلف
لا ياكل طعاما فهو على ما يؤكل من الخبز واللحم والفكه وما يؤكل من الخبز من ادم حتى اكل الكوا
وما يدخل فيه ما يشرب ولو حلف لا ياكل من هذا اللبن فاكل من حنيفة او مصلبه او اقطه
لم يحث وكذا لو حلف على البيضة فاكل من فرجها ولم ياكل من هذا الحلق فاكله بعد ما اسن
حث ولو حلف لا ياكل من كس فلان قال كس هو ما يصير لسان بفعله او يقوله مثل
البيع والشرب والاحاج والصيد والصدقة والحلوات والحلوان واحد ولما يقع على الفلوج
والحنص والعلو والسكر والناطف ويحذر ما يكون الغالب عليه الحلق ولو حلف لا يتعدى
فالغنى على ما اكل من طلع الفجر الى الظهر والعنت من صلوة الظهر الى نصف الليل والسمحة من
نصف الليل الى طلوع الفجر قال الطحاوي رحمه الله من اكل الليل الماطوع الفجر من حلف
لا يتعدى واكل سوترا كان من اهل البلد الذين بعد من ذلك فداو حث وان كان ممن لا بعد
عند ادم يحث الله له ما **باب** **اليمين في الشرب**
الشرب يقع على كل ما لا يضر اذا اؤخذ به جوفه وجنده الحمل وهو ما يقع على كل ما يقع اذا وصله
سلا جوفه ولو حلف لا يشرب هذا اللبن او هذا النبتة او هذا الكحل او لا يذوقه فخطأ باء او غيره ان كان هو

الغالب

الغالب له يذهب لونه وان لم يحث وان كان غير هو الغالب وقد ذهب لونه ويحث
لم يحث ولو حلف لا يشرب من الزرات فاحذمه بكف انا فشر لم يحث عند ابي
رحم الله ما لم يكن كرفا وقال لا يحث ولو حلف لا يشرب من ماء دجلة فشر يكون اذ وقع
حث ولو حلف لا يشرب من الزرات فشر من شجر ياخذ كرفا او بانا لم يحث ولو قال
من ماء الزرات والمثله بكافها حث ولو قال من ماء زرات فشر من النيل حث ولو قال
ان لم اشرب الماء الذي في هذا الكوة اليوم فامرته طائف ولبس الكونما لم يحث عند ابي
حنيفة ومحمد رحمه الله وقال ابو يوسف رحمه الله اذا مضى اليوم حث ولم يكن في الكونما
فامرته قبل الليل سقطت اليمن عندهما وقال ابو يوسف لا يسقط الزمان الكالف
في اليوم سقطت اليمن في فمهم هذا اذا كانت اليمن موفقة باليوم والرسالة بينه مطقة
غير موفقة باليوم ان لم يكن في الكونما لا يبعد اليمن عندهما ويصدق عند ابي يوسف يحث
من ساعته وان كان في الكونما انعقدت اليمن بالاجماع فاذا اهرق الماء تحب الحنظل عند
ولو قال والله لا مشش السماء او لا حولن هذا الحجر دما ادر اطهر في الهوى او لا يتأخر
فلا تأخر هو عالم بموته يحث وان كان لا يعلم بموته فلا شيء عليه عند ابي حنيفة ومحمد رحمه الله
وقال ابو يوسف رحمه الله يحث وهو كقول بشر من الماء الذي في هذا الكونما ورحمة الله
ان لم يعلم حث وان لم يعلم فعلى الاختلاف وعن ابي حنيفة انه لا يحث وان لم يعلم

باب **اليمين في الشرب**

اذا حلف لا يلبس من نسج فلان او من غزل فلانة فلبس ثوبا من نسج فلان وغيره من غزل
فلا يذوق حث وكذا لو حلف لا يلبس او لا ياكل مما يشربه فلان فاكل مما استراه فلان
او لبس وغيره حث وكذا لو قال من طبع فلانة او من جهر فلان والكاثر هو الذي يلزم
للخبز في الشور والاطاع الذي يوفد الشارح لندرو لم يثقل ثوبا يشربه فلان او طعام يشربه
فلان او طبع فلان فلان فتعلمه هو وغيره لم يحث وان حلف لا ياكل طعام فلان فاكل طعام
له وغيره حث **فصل** امرأة حلفت لا تلبس حث فلبس عند لوليه لم تحث عند ابي
حنيفة رحمه الله ما لم يكن صنف ذهب او فضة وقال لا يحث **فصل** رجل حلف لا يلبس حث فلبس ثم
فضة لم يحث ولم يكن من ذهب حث وعن محمد بن القاسم حث حتى **فصل** رجل حلف لا يلبس
البس من غزل لك فهو عدي عند ابي حنيفة رحمه الله وقال لا يلبس عليه لزم يدي لان يجر من يدي

بِسْمِ

ومن حلف لا يكلم رجلاً يوماً بعينه فان بينه على ذلك اليوم لا يكلم معه وكذلك لو حلف لا يكلم
ليلة بعينه كان ذلك على تلك الليلة لا يوم معه ولو حلف لا يكلم يوماً ولم يذكر يوماً بعينه
فان كان ذلك مع طلوع الفجر كان على ذلك اليوم وعلى الليلة التي تغدو الي مثل ذلك الوقت
الذي حلف عليه من اليوم الثاني ولذا كان اذا حلف لا يكلم ليلة ولم يول ليلة بعينه فان كان
ذلك عند غروب الشمس كانت بينه على تلك الليلة لا طلوع الفجر وان كانت في بعض الليل كان
ذلك على بقية تلك الليلة وعلى اليوم الذي بعد ليلة مثل ذلك الوقت الذي كانت بينه
فيه من الليلة التي بعده ومن حلف لا يكلم فلاناً يومين ولم يذكر يومين باعيانها كان
ذلك على يومين وليلتين وكذلك لو حلف على اكثر من اليومين ولم يعين فان ذلك على عدد
تلك الايام وعلى عدد ليلاتها من الايام ولو حلف لا يكلم فلاناً او جثا فلاناً يوماً وقنا بعينه
فهو على ما نوب ولان لم يرد قنا بعينه فهو على سنة اسره ولو قال هو ان نوب قنا بعينه
فهو على ما نوب وان لم ينو قال ابو حنيفة لا ادرى ما الدهر فقال هو كالحين والشرع وان
قال الدهر وي محمد عن ابي يوسف انه كالحين والشرع وروي اصحاب الاملاء عنه انه على
الايام ولو حلف لا يكلم فلاناً بعد فهو على اكثر من سنة ولو قال كلباً قريب فهو اقل من شهر
وان نوب فيه شيئاً فهو على ما نوب ولان كان حلفتاً فهو على شهر الا ان يعنى غيره وان قال عمر اقص
ليح يوسف انه كالحين وعنه انه على يوم واحد الا ان ينوي شيئاً فيكون على ما نوب وان قال
حباً فاحببت فان سنة ولو قال اياماً كثيرة فهو على عشرة ايام عداي حينة وقالوا سبعة
ايام ولو قال اياماً فهو على هذا الاختلاف ولو قال الشهر عداي حينة فهو على عشرة
اسهر وقالوا على ابي حنيفة اسهراً وقال الجمع قال ابو حنيفة فهو على عشرة جمع وقالوا على الاربعة ولو
قال اياماً كان على ثلاث ايام **باب الامين على الكلام في ذي مضاعف الى عبده**
اذا حلف لا يكلم عبداً فلان هذا او لا يسكن دار فلان هذه فباع فلان عبده ودار ثم سلك وكر
لم يحنث عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمه الله وحنث عند محمد رحمه الله واجمعوا انه لو حلف
لا يكلم زوجة فلان هذه فكلها بعد ما طلعت فلان يحنث ولو قال والله لا يكلم عبداً فلان ولم
يقبل هذا او لا دخل دار فلان ولم يقبل هذه فباع فلان عبده ودار ثم دخل وكلم لم يحنث
فوقهم ولو قال والله لا يكلم امرأة فلان لم يقبل هذه او صديق فلان ولم يقبل هذا فطلق امرأته
ومعادي صديقته ثم كلم لم يحنث في قول ابي حنيفة ذكره في الجاهل الصغير قال محمد يحنث ذكره

في الزمان والوقال والله اكمل صاحب هذا الطيف نباع فلان طيلسانه ثم كمل حنت
قولهم وان قال والله اكمل هذا الباب او هذا البيت فكله بعد ما شاخ حنت واسلم

الميز في الدخول

رجل حلف لا يدخل هذه الدار فدخلها بعدما اندم وصارت صحرا اذ بنيت دارا لوق
حنت ولو جعلت سجدا او حلقا او بيتا فادخله لم يحنت ولو حلف لا يدخل دارا وصارت
صحرا فدخلها لم يحنت ولو حلف لا يدخل هذا البيت فدخلها صحرا فدخلها او بنيت بيتا
او فدخلها لم يحنت ولو رفع السقف وبنى حيطا فدخل حنت ولو حلف لا يدخل بيتا
فدخل الكعنة او سجدا او بيتا او كسبة او ظلة باب ذار لم يحنت ولو دخل صفة حنت
عرفهم ولو دخل دهلير او خارج الباب لم يحنت ولو كان دهلير او غلق الباب بيتا داخل
بحنت ولو اقام على حائطها او على ارضها حنت ولو وقف في طاق النار
حنت ولو كان ارباب مغلقا لم يحنت ولو حلف لا يدخل بغداد فدخلها في سوية يحنت
معهده الله وقال ابو يوسف لا يحنت ما يخرج الى الجرد ولو كان الرجل من اهل بغداد فجا
من الوصول حتى يصل بغداد في سوية قادر كنه الصلوة فانه يتم الصلوة وان لم
يخرج الى الجرد ولو حلف لا يدخل هذا البيت و هو فيه فقام عليها لم يحنت حتى يخرج من بيته
ولو حلف لا ياديه بيت فبقي قول ابو يوسف آخره وهو قول محمد اذا دخل فيه ساعة حنت وفي
قول ابو يوسف اول لا يحنت ما يور به اكثر من نصف النهار او اكثر من نصف الليل لو
قال لعبد له دخلت هذه الدار فأتى حنت فدخل لا يعتق وسقط بينه ولو لم
يدخل بعد البيع حتى اشتراه ثم دخل يعتق اذا استغنى الوالي ليعلمه بجل داخرا وحل
البلد فدخل على حال ومن يده ولو حلف لا يدخل دار فلان فان وقت حنت يخرج الوقت وان
لم يوقت لم يحنت حتى يعلم انه قد خرج عنه **فوق** رجل حلف لا يجلس على ارض يجلس على سائر
حنت وان بط باطا او حبت وجلس عليه لم يحنت ولو حلف لا يركب دابة فلان فركب
دابة عبده الاذن لم يحنت عند اي جنبه رحمه الله وان نوب لركان مدينا مستوقا
لم يحنت ولز لم يكن حنت عند اي يوسف ومعهده الله يحنت في الوجهين والله اعلم

الميز في السكنى

ولو حلف لا يركب هذه الدابة او فيها فلبت ساعة حنت وان اخذ في القنلة من ساعته لم يحنت

وقال

وقال من حنت وكذلك لو حلف لا يركب هذه الدابة ومواريها فاحد في التوقيل
ساعته او لا يلبس هذا الثوب ومواريه فاحد في التوقيل من ساعته لم يحنت ولو
مكن زمانا يتسع للزول والتوقيل حنت بعد من حنت في الوجهين فبقي قوله لا يمكن
هذه الدابة اذا خرج منها ولم يرد العود اليها لكن اهله ومناعه فيها حنت ولو حلف لا
يكن هذا المصرا فقتل نفسه لا غير تزويجه بينه ولو حلف لا يركب هذه الدابة فقتل نفسه
لا غير اخلف الماشي فيه وما ظهر منه كالمصرا في الدار قال ابو حنيفة رحمه الله لا يركب
نقل كل التوقيل حتى اذا بقي وقت صلاة لا يركب وقال ابو يوسف رحمه الله يعتبر الزوال
يعتبر ما يقوم به معاشه واذا انقلب الى منزله آخرت واذا انقلب الى المسجد او الى السكة قالوا
لا يركب ولو حلف لا يركب دارا فلان او لا يدخلها فكن دارا اشترها فلان بعد الجحنت
عند اي جنبه ومعهده الله له كالو سكن دارا يملكها ثلاث وقت يحلف ودقت الحنت
وكالو كان بينه على الطعام فاشترى فلان طعاما فاكله وقال ابو يوسف لا يحنت
لو كان يملكها وقت البين ولا يملكها وقت الحنت وروي محمد عن لي يوسف رحمه الله انه
يحنت في قول دار فلان ولو حنت في قوله دارا فلان وروي بشر بن الوليد عن ايوسف
رحمه الله على صيد هذا ولو قال ان لم انك غدا لئلا استطعت فعدي حرف لم يرض لم ينع
سلطان ولم يعرض من امر يعجز عن اتيانه يحنت ولو نوب استغنى الفقهاء صدق
دبابة دهل يصدق فضا فيه روايان والله سبحانه اعلم

الميز في الخروج

ولو حلف لا يخرج من المسجد فاسر انما فاحذه ولو حلف من المسجد حنت ولو حلف من غيرها
لم يحنت وان حل بغيره من درجته بغيره اشار في كتاب الزمان الى انه من حنت ولو حلف
لا يخرج من داره الا الى جنان فخرج اليها ثم الى حافة لوي لم يحنت ولو حلف لا يخرج الى
مكة فخرج يركبها ثم وضع حنت ولو حلف لا ياتيها لم يحنت حتى يدخلها ولو حلف لا يذهب اليها
قال فقير بن يحيى رحمه الله انه كاره تيان وقال محمد بن سلمة رحمه الله انه كاره خروج وان نوب
سبا فهو على نوب ولو اراد ان المرأة الخروج فقال لزوج حنت فانت طالق فجلست ثم خرجت لم
يحنت وكذلك لزوج حنت فخرجت فخرجت فخرجت فخرجت فخرجت فخرجت فخرجت فخرجت فخرجت
لوقال فقال تعدي فقلت والله لا تعدي فذهب الى منزله وتعدي لم يحنت ولو حلف لا يخرج امرأة

من الدراهم باذنه قال ابو حنيفة ومحمد رحمهما الله ان يكون اذنا الا بالاستماع وقال ابو يوسف
 رحمه الله ان اذن لها ولم يسمع لم يحث وكذا في روي عن ابي حنيفة رحمه الله ثم ينفذ في
 ما كان في محتاج اليه اذ في كل مرة والحيلة فيه ان يقول اذنت لك بالزوج في كل مرة
 او في كذب كذا في حرجه ولو قال حتى اذن لك او لا ان اذن لك فاذن لها مرة
 ثم خرجت بغير اذن من نطقه ولو حلف من يخرج فاخرج احدى رجله لا يحث وقال بعضهم
 لو كان الحرج اسفل الدار اعلى يحث وكذا في لو حلف من يدخل فادخل احدى رجله فهو على هذا

باب الميثاق الشرعي والبيع

رجل حلف لا يشتري شراة فاسدًا يحث ولا يبيع من يبيع من قال شراة فاسدًا لا يحث مالم
 يبيع من كذا لك لا يشتري بشرط الخيار للبائع او لنفسه يحث ولو قال ان اشتريت هذا
 العبد فهو حرام فاشترى شراة بانه يعقو وكذلك لشراة كان فيه خيار للشري ولو كان فيه
 خيار للبائع يحث لمن لا يعقو العبد قال الطحاوي رحمه الله اذا جاز البيع يعقو ولو
 اشتري شراة فاسدًا فهو بطلان الباع او في يده امانة لا يعقو لشراة في يده معصومًا
 بغيره نفسه يعقو ولو قال ان يبعثك فانت حر فباعه بغير امانة او فيه خيار للشري لا
 يعقو ولو كان فيه خيار للبائع يعقو ولو باعه بغير امانة فهو بطلان او في يده المشرى
 ودفعه اذنه غايًا عن مجلس العبد يعقو ولشراة في يده حاضرًا او غايًا معصومًا بنفسه
 لا يعقو ولو قال ان لم يبع هذا العبد فامرته طالق فاعقو او بطلت ولو حلف لا يشتري
 بفترة فاشترى ثوبا يحث وكذلك لو وكله بان يشتري له بفترة فاشترى ثوبا لا يحث بخلافه
 كذا في الجامع الكبير وبنو الهو قول محمد رحمه الله وقال ابو يوسف رحمه الله في الاماني اسم
 البقرة يقع على ما تات خاصة ومن حلف لا يشتري بمهذو الدراهم خيرا فاشترى واحدا
 العبد له الدراهم فان كان اشتري او لم يسل الدراهم لا يحث ولا يسل الدراهم او لا ثم اشترى
 حث هكذا ذكر الطحاوي رحمه الله وذكر في الجامع ما يدل على انه يحث في الحالين وهو انه
 لو قال ان يبع هذا العبد بمهذو الكثرة بمهذو الالف فما صدق فباعه بها حث وعبد نفسه
 بالكر وليس عليه الصدق للدراهم ولو حلف لا يشتري بمهذو الدراهم ما صدق فباعها له رجل ثم اشتري
 منه بغيره بفترة فباعها خيرا لم يحث حتى يشتري به كله بغير الدقيق **فصل** رجل قال كل
 من يبعث لك هذا النوب فامرته طالق فادخل من يبيع عليه ثوبا بثلث كالف فباعه ولم يعلم لم يحث

والله اعلم

وتلك لو قال ان يبعث لك دابة او حطت لك ثوبا او صنعت لك حيا فتفعل بغير اذن
 له يحث وان فعل من يبعث سواك فعله ملكك او لا في ملكك ولو قال ان يبعث ثوبا لك ففعلت على
 البيع في ثوب بملكه المحاطب باعه باسمه او بغير اسم علم انه ثوبه او لم يعلم ولو قال ان يبعث ثوبا
 او شراة لك شراة او اكلت طعاما لك او شراة شراة او شراة ثوبا لك او شراة ثوبا لك او شراة ثوبا لك
 الباقية فيمنه على عين ملوكه لفلان ولو حلف لا يبيع فباع ولم يبيع المشرى لم يحث ولو حلف
 لا يبيع ثوبه لم يبيع او يبيع او يبيع ثوبا او يبيع ثوبا او يبيع ثوبا او يبيع ثوبا او يبيع ثوبا او يبيع ثوبا
 ولا يشتري ولا يبيع ولا يشتري ولا يبيع ولا يشتري ولا يبيع ولا يشتري ولا يبيع ولا يشتري ولا يبيع ولا يشتري
 يحث ولو حلف لا يبيع ولا يشتري ولا يبيع ولا يشتري ولا يبيع ولا يشتري ولا يبيع ولا يشتري ولا يبيع ولا يشتري
 يخبط هذا النوب ولا يبيع هذا ماله فامرته بغيره فتفعل ذلك كما حث

باب الميثاق الضرب

رجل حلف لا يضرب ولده فامرته ان يضربه لم يحث ولو حلف لا يضرب عبده فامرته ان تضربه
 حث وان ضربه بعد موته لم يحث فتعلم ان كل ذلك او حلفت عليك او كسرتك ان يرب
 به استر والسقطية ولو قال ان يمسكك من على الجوف والوث **فصل** رجل حلف لا يضرب
 امرأته ففعلها او حلفتها او عقرها حث ويؤيد به في العقب فالتا في الخلافة ان اصاب
 راسها ففعلها او حلفتها او عقرها حث ويؤيد به في العقب فالتا في الخلافة ان اصاب
 يحث ولا فلا وكذا في الرمي في ظاهر الرواية قال الطحاوي رحمه الله ان الرابي ولو حلف لا يمسك
 فلا تا في المسجد ففعلها او حلفتها او عقرها حث ويؤيد به في العقب فالتا في الخلافة ان اصاب
 بها ضربة واحدة واصابه الجميع لم يحث والله سبحانه وتعالى اعلم

باب الميثاق في العيارات

اذا حلف من يبيع على الجميع منها وكذا في التزويج ومن حلف مالم يبيع بفترة استخافا فان
 سجد سجدة واحدة حث والنباس ان يحث بالسجود وان حلف لا يبيع بفترة يبيع على الركوع
 ولا يحلف لا يبيع بفترة فاصح ما وثا للصوم ثم اظهر حث ولا يحلف لا يبيع بفترة صوتا لم يحث
 مالم يبيع ثوبا وان حلف لا يبيع فاصح ما وثا للصوم ثم اظهر حث ولا يحلف لا يبيع بفترة صوتا لم يحث
 حوان لم يبع العام فشهدت هذه ان اضحى العام بالكرية وقال هو محث لا يعقو العبد عند
 حنيفة وقال محمد يعقو ذكس في الجامع الصغير لم يضر قول ابو يوسف وان نذر بشي لشراة فاطمة

في بني من المظن ما لا يفعل الا في مثله ولا يند على غيره احد مما لا يلفته حجة ولا ينبغي له ان
 يتوب ويبيع في مجلس الحكم لنفسه ولا يترك في غير مجلس القضاء ولا يبا واحد من الخصمين واذا
 تقدم اليه الخصمان فان ابتدأ أحدهما فقال ما لك او من كذا حتى يمتد بالخطب فلا يبا من ذلك غيره
 اذا تكلم المدعي استأثر آخر وسمع مخالفته فادفع بقول المدعي عليه ما اذا نقول فان اقر بما قال
 المدعي بقبض عليه ولا يترك بقول المدعي اثم البيعة فان اقام البيعة بقبضه بذلك وليس ينبغي له
 ان يقضي ما هو متبع في الحج مفرغ نفسه لها فان دخلهم او غصب او غاس كفت عن ذلك
 حتى يذهب ذلك عنه ولا ينبغي له ان يمنع الخصوم عن حجهم ولا الخوف لهم ولا كان جبراله
 ان يتعدى قوما من اهل الفقه والصلاح اتعدهم بغيره ولا كان بدخل جلوبهم خطره
 من جلوسهم معه او تغل من امره الناس جلوسه ولا ينبغي له ان يغلب بغيره بطول
 الجلس ولا يحسنه يتعد طرفة الزمان اطارا في بدم الرجال على حدة والناس على حدة فان
 راي ان يجعل الكل فربى بوقا على ما يرى من قوة الخصوم فلا يبا من يتقدم الناس على ما نهم
 في حجة لا محبة لا ذلك ولا اول وان راي ان يجعل الغلبة مع اهل بلدة فعل وان راي
 ان يميل بالعداء فعل ان يكون في قديمهم ما يجر باهل الحضر فلا ينبغي له ان يفعل ذلك
 هـ وان يشهد الناس في الجبانة ويعود المرفوع ويجيب دمن الفامة ولا يجيب دعوة الحاضنة
 وهذا قول ابى حنيفة رحمه الله وهو يضيف احد الخصمين دون صاحبه ومرة يقبل المصدبة لا
 من ذى دحم محريم منه ولا يخلو باحد الخصمين في منزله ومروا من ينفق في منزله ولا احسن
 ان ينفق حيث اجماعه ولا ينفق ويهوى اديبه ولا يبا من ينفق وهو متولى ان ينفق باجماعه
 فمريت ان خالف النفس لم يجز ففان وان لم يخالف النفس ولكن راي بعد ذلك راي اخر
 لا يطل في ينفق في المستنف با برء عند ابى حنيفة وابى يوسف رحمهما الله وقال محمد
 رحمه الله ان كان لاول بالاحبة فكذلك اما اذا كانا فنفق في تقبلد الفقيه ثم راي ان
 اتا دبل فربى من الفقه اذ لم ينفق لنفسه ونفى با برء واذا شهد عند رجل فلم يطعن فيه
 للخصم تقضى شهادته ولم يبا من طعن الخصم لم يقض به حتى يعدلوا في السهم بركوا
 في العداية وهذا قول ابى حنيفة رحمه الله وقال لا ينفق حتى يبا من يطلع للخصم كما
 في شهود الزنى ولا يلفن الشاهد عند ابى حنيفة ومحمد رحمهما الله وقال ابو يوسف رحمه الله لا
 ازي بات ان يقول له ان شهد بكذبي ولا يبا من يفرق بين الشهود اذا اتهمهم بتقديله الواحد

بني

يكنى ولان احوط عند ابى حنيفة وابى يوسف رحمهما الله وقال محمد رحمه الله لا يجزى من التقديرات
 وعلى هذا الخلاف الرسول والمهجم عن الشهود ولو عدل انسان وجرحه واحد اخذ بتعديل
 المشي وان اجتمع رهط على ثقته واجمع اثنان على جرحه واحد بقولها وان قد التقى على ما
 السؤال من الشهود ينفق فعلى ان لم يقد على ذلك يكتب ما يل الشهود او يكتب من يديه
 ثم يبعث بها مع رجل من اهل الفقه او رجلين في التمسك اهل النقات والصلاح عند
 وينبغي للفا في ان يخذل كاتبا من اهل الغنائ والصلاح ثم يبعده حيث يدى ما يكتب
 وما يصنع ثم يكتب خصوصه كل خصم ما كان بينهما من الشهاد في صحيفه ثم يطوما ويخرجها و
 يحتملها بخاتمه ثم يكتب عليها خصوصه فلان وفلان في شهر كذا في سنة كذا ويجعل خصوصه
 كل شهر في قطرة على حدة واذا وجد الفقيه في ديوانه صحيفة فيها شهادة شهود ورجل يخط
 اثم شهد واعند فانه ينفق با واحد في قسطن وحن ظلمة وعرف خطا وخطا كانه في قول
 ليه يوسف ومحمد رحمهما الله وعند ابى حنيفة رحمه الله لا ينفق حتى يذكره وكذلك لا خلاف
 في ان شهد اذا وجد خطه ولم يذكر الشهادة وما وجد في ديوان الفقيه الذي كان قبله من ذلك
 لم يلتفت اليه ولم ينفق ما ان يقوم البيعة على قضائه وهو فاضل لم يعزل واذا ثبت الحق
 عند القاضي وطلب صاحب الحق حقه في كل حق لزمه بدرا عن مال حصله يده كمن البيع او
 التزمه بعد بيعه كالمهر والحالة ولا يحبه فيما سوي ذلك لقول ابى حنيفة في قوله
 لما ان يثبت عنده ان له ماله وحجبه شرب او لانه فاذا لم يقهر له الا حتى سبيله ولا يحول
 بينه وبين غريمه ويحبس الرجل في دين الزوجه ولا يحبس الوالد في دين ولده كما اذا امتنع من
 لا يبا عليه ولا ينبغي للفا في ان يخذل كاتبا في ميثاق لا يخذل ولا يبا في ذلك ولا

ما يجوز فيه قضاء القاضي وما لا يجوز

ولا يجوز للفا في ان ينفق لنفسه ولا لزوجته ولا لولده ولا لكل من لا يجوزها
 له ولا يسئل بما راي وعلم في ايام حكمه في بلدة في حقوق الناس دون الحدود وليس ان ينفق في
 علم قبل ان يستقضي ولا يبا في غير مصر عند ابى حنيفة رحمه الله ولا ينفق في ذلك عند ما وكل في
 قضيه القاضي في الظاهر فيحتمل فهو في الما بين كذا عند ابى حنيفة وابى يوسف الاول قال
 ابو يوسف لا في محمد رحمهم الله لا يثبت الحرمة في البطن وما اختلف فيه القضاة وقضى في قاض شرعا

فأمر بيري غير ذلك أمناه **فصل** فاجزأ أمينه ثاغ عبد الغزاة وأخذ المنز وضاغ وأخفق
العبد لم ينعن برفع المشتري على الغزاة بخلاف الوحي وقد مر في كتاب الوصايا قضيت على
هذا بالرجح فأرجحه أو بالقطع فاقطع وسفه ذلك عند أبي حنيفة وأبي يوسف وهو قول
محمدا ولا رجح وقال أبو سفيان أن يكون مع القاضي عدل لغرضه عند علي المرتضى وفي الزنا
لأن عدول سوي القاضي ولو قال القاضي بغير عدل هذا الرجل لهذا الرجل بالث درهم
والرجل بغير عدل قول القاضي فيه عند محمد ورجح محمد وقال لا يبدل وأما قول القاضي ثم قال قضيت
على هذا بكذا لم يقبل قوله ولو قال له لرجل بعد ما عزل فطعت يدي بغير حق أو أحدث مالي
طما فقال القاضي كنت قضيت بحق فالقول قول القاضي والرجل لا يحكم لم تكن قاصيا بوسيد
لم يقض القاضي ضمن الذي قطع وأخذ المال بغير قضاء المرأة في كل شيء إلا في الجدة والنفاص
فصل ولا يولي القضاة إلا الموثوق به في عفائه وعلمه وصلاحه وفهمه
وعلمه بالسنن والآثار وجوهر الفقه ولا يولي صاحب رأي ليس له علم بالسنن والآثار
ولا صاحب حديث ليس له علم بالفقه ولا ينبغي لمن يفتي أن يكون له رأي في رجل يفتي
بغيره ولا يولي القضاة أعمى ولا يولي القضاة إلا أن يكون ذلك جعل إليه
وإذا طمع القاضي أن يصطلم المحضمان فلا بأس بمردهما مرة والمرتين والرجل يطعم في ذلك
انقد القضاة وإن انقد القضاة ولم يرد لهم بل الصالح كان في شجرة من ذلك واسمهم

كتاب القاضي في القضاة
ومن لم يأت القاضي بكتاب في بلد سوي بلدة الذي هو قاض فيه فانه ينبغي له أن يأت الذي
جاءه بالكتاب البيضة على كتاب القاضي **فصل** رجلين أو رجلا وامرأتين إن كانا به وضامه فان
سندوا له كتاب القاضي سلمه اليها وقرأه عليهما وختمه فحق القاضي وقرأه مرة بغيره إلا
لخصم الخصم ولزمت القاضي الكتاب أو عزل لم ينبغ للقاضي المكتوب اليه أو عزل ثم وفي القضاة
غيره لم ينبغ له أن يجزئ ذلك الكتاب وكتاب القضاة جازية في حق من الناس من القضاة
والطلاق وسائر ما يدور في الناس سوي الحدود والقصاص ولا يثبت للقاضي كتاب قاض السيم
في حق رجل حتى ينسب اليه ويخذه ويخارته التي يوف بها ولا يثبت الكتاب بالنسبة اليه
ولا يمكن أن يثبت له هذان حتى ينسب اليه القضاة الذي هو قاض ولا يقبل كتابه في دار حتى يحرق
في كتابه بأربعة حدود أو ثلاثة ولو نسب اليه لم يقبل ذلك في قول أبي حنيفة

سالم يذكر حدوده أو قبل في قولها ولو جاءه كتاب من قاض أمين أو غيره محلي موصوفا لم يقبله عند
أبي حنيفة ومحمد وأبي يوسف الأول ثم رجح أبو يوسف وقال بوجوه منه كقول العبد ولم
العبد اليه ويختم في يمينه ثم يبعث به الي القاضي الذي كان كتب اليه حتى يشهد الشهود عليه
عنده بعينه ثم يكتب به كتابا آخر على ذلك الي القاضي الذي كتب اليه وإذا ثبت عند القاضي
به سلم العبد الي من جاء بالكتاب وقال أبو يوسف رحمه الله انقضت لك في العبد ولا تقبل

القضاة في الشهادة

ولا يقبل القاضي شهادة خيم ولا جارية معتمدة ولا دافع مغترم ولا محدود في خذف والرتاب
ولا اعلى من علم به قبل القاضي عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله ويقبل قول أبي يوسف رحمه الله
شهادة من شهد عليه قبل القاضي إذا كان لا يحتاج اليه لاشارة والتميز ولو في بعد أداء الشهادة
لم يقض عندهما وعند أبي يوسف رحمه الله يقض ومن علم القاضي فيه كبر من التجارب
التي أوعده الله تعالى بها النار رد شهادة وان لم يقض على ذلك منه ووقف على ما يوي ويحس
فيه حل امر على الملأ من ذلك وجعله من أهله وحكم بشأه ان كانت محاسنة الرءوان كانت
حسنة الشريعة أو شهادة الحال جازية ومن شهد فلم يبرح حتى قال أو حلت بعض شهادته
فان كان عدلا جازف شهادته ومن رد القاضي شهادته لثمة أو لانه زوجه امرأة شهد لها لم يقبلها
بعد ذلك أبدا وان رد ما لا كفر أو رق أو جبي قبل شهادته بعد كراهة سلام والبرج واذ لا
اقام الحكم البيضة ان المدعي استأجر الشهود لم يقبل وجاز للرجل أن يشهد ما سمع إذا كان
معاين لما سمعه ولم يشهد على ذلك ومن ادعى عند القاضي قضاء به يني وهو لا يذكر ذلك
ومن له المدعي احضار بيضة تشهد له على ذلك فان ابا يوسف لا يجيبه بل ذلك ولا يسمع منه
بيضة وقال محمد يجيبه الي ذلك ويسمع بيضته عليه ويقضي له لزينت عند وفي قول من
يري لزيت عن الشهود لم يقبل قول الخصم أنه عدل حتى يبال عن الشهود وإذا شهد قائم القضاة
عنده على قسمية قسمين يؤم بامر جازف شهادته عند أبي حنيفة وأبي يوسف لا يؤخذ
بجزع عند أبي يوسف ما دل عند محمد ومن ادعى على القاضي قسمية لم يسمع منه ولا بيضته **فصل**
رجلان شهدا على رجل بغير حق درهم وشهدا أحدهما أنه قد قضاه فالشهادة جازية على الآخر
وعن أبي يوسف أنه لا يقبل شهادة من شهد بالقضاء ولم يشهد أحد بما باله وما بالآخر بالث
وخسائه وللمدعي القضاة من شهد بالأكثر بالثمة **فصل** رجل شهد رجل أنه اشترى عبدا

فلان بالف وسند له اخوانه اشترى بالف وحسبها في الشهادة باطلة وكذلك الحكم والخلع
والعتق على مال دام السكاح يجوز بالف استحقاقا عند ابي حنيفة رحمه الله وذكر في كتاب
الزعموني من الامالي قول ابي يوسف مثل قول ابي حنيفة رحمه الله وذكر في كتاب الصغار ان هذا
باطل عند ابي يوسف ومحمد رحمه الله في السكاح ايضا ولو كان الولي هو المدعي على العبدات
اعتنه على الف وحسبها في الزوج هو المدعي انه طلق على الف وحسبها في نكاح الف
في قولهم دام في الخلع هو مثل ما خلافت في اله بن **فرع** رجل في يده سبي لعبد لاسه
وسكن في قسده اله بن اقرانه سند بن در بنهر ولا يضرب عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف

باب من حجه القضاء

صبي يد رجل يخبر عن نفسه فقال انا حر فحر وان قال انا عبد فلان فهو عبد لفرس
في يده وان لا يخبر عن نفسه كان عبدا لمن هو في يده وان قال كنت عبدا فلان اعتقني
فذلك عند ابي حنيفة ومحمد رحمه الله وقال ابو يوسف استحسن لرجل الفول قوله
ولم لا اقبض به للذي يد عبده **فرع** حاطب لرجل عليه جذوة او متصل بينا يده ولا على
هراوي فهو له حب الجذوة ولما اتصل الهراوي ليس بشي **فرع** دار عسرة ابيات
سها لرجل وبيت رجل لفراسا حرة بينهما نصفان **فرع** ارسل اعداء رجلان كل واحد
منهما يدعي انما يده لم يقض به في يد احدهما حتى يقيم البيعة انه في ايديهما وان اقام احدهما
البيعة ولم يقيم الاخر جعل في يده وجعل الاخر خادما وان اقام البيعة انها في ايديهما وقضى به
ايديهما لو طلبا القسمة لم يقسم حتى يقيم البيعة على ذلك وكل شي في ايديهما سوى العفارة
يقسم ولزكان احدهما قد لقي في الارض ادعى او حفر جعل في يده **فرع** نوب في يدك
رجل طرف منه في يدك لغو بينهما نصفان ولزكان في يد احدهما الثلث **فرع** علو رجل
وسفل لا فرق فليس لصاحب السفلى ان يئذ فيه دندا ولا ان يقب ثوبة عند ابي حنيفة رحمه الله
وقال لا يصنع ما لا يقرب بالعلو **فرع** رابعة مستطبة ينصب منها رابعة مستطبة ولا يقرب
ثالثة فليس لاهل الرابعة الاولي ان ينفوا باقية الرابعة العقوب ولزكان مستطبة قد
لحق طرفا فلهم ان ينفوا **فرع** رجل ادعى دارا في يد رجل انه وهبها له فقبل البيعة
فقال لحد في الهبة فاشترتها منه فاقام البيعة قبل الوقت الذي يدعي فيه الهبة لم يقبل ولو
ادعى دارا في يد رجل انه اشترها من فلان وقال الذي في يده فلان ادع عنها فلا خصوصية

بينهما

بينهما لان يقول اشترتها منه واربي بالتقضى منك **فرع** رجل قال لا فاشترت شي هذه
الحجارة وانكر آخر الشرب ان اجمع البائع على ترك حرمته وسعة ان يطاها **فرع** رجل
قال لا فاشترى الف فقال ليس عليك شي ثم قال في مكانه لم يبي عليك الف فليس عليه شي **فرع**
رجل ادعى على اخوه ما لا فقال ما كان لك علي شي قط فاقام المدعي بيعة على ذلك ثم اقام البيعة
على الفضاة او لا يبرأ تقبل كذلك اذا قال ليس لك علي شي والخذ بها تقبل حينة على الفضاة
ولا يبرأ ولو كان قال ما كان لك علي شي قط ولا امرتك ثم اقام من بعد بيعة على الفضاة او لا يبرأ
لا تقبل بيئته وذكر القذوري رحمه الله من اصحابنا انه يقبل **فرع** رجل ادعى على اخوانه باعه
جارية فقال له ايها سنك قط فاقام بيعة على الشرب فزوجه اصبغا زائدة فاقام البائع
بيعة انه يري اليه من كل غيب لم يقبل بيئته واسم سحابة علم

باب القضاء في الموارث

ميراث قسم بين الغريماء فان لا يوجد منهم قبل وارث عند ابي حنيفة رحمه الله قال
هذا في حنظلة بعض الفضاة وهو جوز وقال باخذ الكفيل **فرع** نفا في مات في حان
امراته مسلمة وقالت اسلمت بعد مائة وقالت الورثة اسلمت قبل مائة قالوا فلو لم **فرع**
دار في يد رجل اقام البيعة لمرأته مات فترك ميراثا بينه وبين اخيه فلان له وارث له ميراثها
فقضى له بالنصف وترك النصف لراخرة يرب من هو في يده ولا يستوفى منه عند ابي
حنيفة وقال ان كان الذي في يده جازا اخذ منه وجعل في يده امين وان لم يجد
ترك في يده فان حفر الغائب لم يجز له إعادة البيعة واستيفان الفضاة **فرع**
رجل مات فاقام البيعة على دارها كانت في يده اعادها او ادعى الذي في يده فانه ياحذها ولا
يكلف البيعة على مات وترك ميراثا له ولا سندوا انها كانت في يد فلان يدعي يده
جاءت الشهادة ولزكان لوال رجل حي شهد انها كانت في يده سنداهم وهو يدعي لم يقبل
وان سندا انها كانت في يده سند شهر او سنة لم يقبل فان اقر المدعي عليه بذلك دفعت
للمدعي هذه اقول ابي حنيفة وقال ان شهد هذا شهدنا كانت في يد المدعي دفعت اليه

دارته

باب الشهادات

الشهادة فرض على كل مسلم ولو ادعى المدعي بذلك وفي الحدود ويجزى الشاهد
بين الشهود والاظهار والرضا افضل وفي الشهود بالمال يقول اخذ ولا يقول صرف وقدينا

هذه كتاب الحمد وقاماني سائر المحفوظ سوي الحمد وتقبلها د. وجلبن اوجلو الميراث
البلد والطلاق والوكالة والوصية وتقبل في الولادة واليكان والعيوب بالنسبة
في موضع من بطون علماء الرجال شهادة امرأة واحدة ولا بد في ذلك كله من العدد الذي لم يذكر لك
لفظة الشهادة ولكن قال علم واشفق واجبر وانزل لم تقبل شهادة وجاز للرجل ان يشهد
على موت من قد استمر مائة لوانه بذلك من قوله من ذكر انه عاينه من رجل او امرأة وكذلك
النسب المشهور وكذلك الزوجية لو قوف على تقريره ودخوله به وان لم يشهد النكاح
ولا يجوز لشخص على الولية المشهورة عند اي حنيفة وقال بجواز ذلك في ذكر الطواقي
الاختلاف وذكر القنينة ابو الليث في المختلف لا يجوز له عند اي يوسف الاحمدي
فصل اذا شهد الرجل لزوجا مات وترك هذه الزاوية قاله لا يعلم له وارثا
غيره بجواز استحقاقه القياس لا يجوز له ان يعلم له وارثا غيره في ارض له قال
ابو حنيفة رحمه الله جازت شهادتهما وقال لا يجوز له ان يشهدا له ابن الميت او ابوه او اخوه او زوجته
او زوجته كفى ولم يشهد الله وارثه ولا يقضي لمن سواه بالمراث حتى يشهدوا بالوراثة
ولو ثبت عند القاضي انه زوجها ولم يثبت عنده لزوجها وارث لها سواء يقضي له بالاقبال ما يكون
له منها عند اي حنيفة رحمه الله وقال محمد رحمه الله يقضي له بالاكراه وهو النصف وقال
ابو يوسف رحمه الله يقضي له بالحق والثلث عند انا زوجته والمثله بحالها فعند
حنيفة يقضي لها بالاقبال وهو النصف وعند محمد بالربع وعند اي يوسف لها جزء من ستة وثلثين
جزءا **فصل** اذا دافعت الشهادة الدعوي قبلت وان خالفها لم تقبل فان
شهد احد ما بالف واثار باليمين وهو يدعي الفين لم تقبل شهادتهما عند اي حنيفة رحمه الله
وقال لا تقبل على الميت ولو كان يدعي الف الف وخمسة فشهد احد ما على الف واثار على الف
فخمسة قبلت شهادتهما على الف في قولهم وان كانا يشهدان بالالف وهو يدعي الف الف وخمسة
فان قال كان في عليه ما قال لا لكن بغير حسمه حسمه او ابراهمه منها ولم يعلم له ذلك بعد ان تقبل
وان قال لم يكن عليه الا الف لم تقبل واذا شهدا هذان لزيد اقل كوف يوم الخمر شهد
لوان انه قبل بكم يوم الخمر اجتمعوا عند الحكم لم تقبل شهادتهما ولم يسبق احدهما فففيها ثم
حضر الاخر لم يقبل وشهدا على ابيع والشرقي واختلف في اوقايت والايام والاسكنة والبلد
جازت شهادتهما استحقاقا وقال ذكر لا يجوز له ان يشهد على قطع او قتل او غصب واختلف في الوقت

والحان لم يجز شهادتهما وان اختلفت هذه في الوقت او المكان او العيان فيما يكن اقرارا
جازت شهادتهما ولم يشهدا على رجل ان يبيع الدار منه ولم يبعها الدار ولا حده ولا اوعى قاضا
ولم يسميا او لم يسميا عنهما لم تجز شهادتهما **فصل** ومن تقبل شهادة الوالد لولد
والوالد لوالده ولا لجداده وجدانه ولا لزوجين له صاحب ولا لزوجي له عبد ولا
لصاحبه والشرقي لشركيك فيما هو من شركتهما وتقبل شهادة لاجيه واخيه وعمه ولشركان
من دجاج قبل في الوجهين ولا تقبل شهادة المخنف والتاجنة والغنية ومن المحرمين
السكر ولا شهادة الشارب على اللهود الطرب ولا الذي يبيع كمام والطير ولا من يخل
الكمام بغير ازار ولا اكل الربوا ولا يتباشر بالزرد والشرقي ولا من يخل اعمال المستخفي كالليل
على الطريق ولا اكل في الطريق ولا تقبل شهادة من يظهر شتم التلذ وتقبل شهادة اهل القربى
الا هو اد لبعضهم على بعض وعلى اهل المحرمين **فصل** وتقبل شهادة اهل القربى
لبعضهم على بعض وان اختلف مللهم **فصل** ذمي اشري دابة من مسلم وتقبله فادعاه رجل
واقام فاسبين لم تقبل عند اي حنيفة ومحمد واي يوسف كاذل تقبل عند اي يوسف ما
يقول لا تكون للذمي حتى الرجوع على المسلم **فصل** نفاي مات فجاء مسلم ونفاي واقام كل واحد
منهما البيعة لشرع الميت دين فان كان شهود الغريبين معينين او شهود انفاي خاصة
ذمين يدين بدین المسلم فان فصل شي خسر الى دين النفاي وروي الحسن عن اي
رحمهم الله انه يجعل بينهما على مقدار دينهما قبل ان يقول اليك يوسف لا فرق كان شهود
الغريبين مسلمين او شهود الذي خاصة مسلمين قال مال بينهما في قولهم وان طعن الحكم الشاهد
بالرق والفسق لم تقبل شهادتهما حتى تقوم البيعة انه خذوب كعن عد الله وشهادة النفاي بيلة
في استهلال البهي لم تقبل عند اي حنيفة لوجوب الميراث وتقبل للصلوة عليه وقال لا تقبل الميراث
انفاي **فصل** اذا ادعى رجل ان يبيع دارا بالف درهم من فلان في رمضان واقام
بيعة وادعى المشتري انه اشتراها في شوال بخمسة واقام بيعة تقبل بيعة المشتري ولو لم
المشتري لم يبرح الشرقي لكن ادعى الرهن بخمسة في شوال فبيعت البيعة اولى عند اي حنيفة
وابي يوسف رحمه الله ويقضي ببيع وقال محمد رحمه الله بيعة الرهن اولى واذا ادعى الرهن او الهبة
او الشري فشهد ان هذا شرقي وان بذلك جازت شهادتهما على معاينة فيض هذا من شهادة
في البيع والهبة والرهن واختلف في الايام والبلد لجازت شهادتهما استحقاقا عند اي حنيفة واي يوسف وقال محمد

كتاب الرجوع عن الشهادتين

اذا رجع اليهود عن شهادتهم قبل الحكم باستغفار وان حكم بشهادتهم ثم رجعوا لم يفسخ الحكم عليهم
 ضمان ما التفتوا به بهم وكان ابو حنيفة رحمه الله يقول ان كان حال اليهود يوم الرجوع
 افضل من حالهم يوم الشهادتين يميل رجوعهم ولا ضمان عليهم ولا ضمان حالهم في ذلك سواء اودوه
 لا تقبل رجوعهم وضمنوا رد موقوف حيا د رجه له ولا يبع الرجوع مما يحفظ الحاكم واذا
 شهدا بالحكم الحاكم ثم رجعا صحت افعال اليهود عليه ولا يرجع احد من النصفين
 شهدا بالمال مرجع احدهم فلا ضمان عليه ولا يرجع لفرع الرجوع نصف المال
 شهد رجل وارانان زوجا امرأة ضمن رجوع وان رجعا صحت نصف الحق وان شهد
 وعشر نسوة ثم رجعا فانه فلا ضمان عليهن ولا يرجع لفرع الرجوع ربع الحق وان رجع
 الرجل والنساء فعلى الرجل سدس الحق وعلى النسوة عنة اسدس الحق عند ابي حنيفة رحمه الله وقال
 في الرجل النصف وعلى النسوة النصف ولا تشهدان هذان على امرأة بالنكاح بمهر مثلها
 ثم رجعا فلا ضمان عليهما وكذلك ان شهدا على رجل نكاح امرأة بمهر مثلها وان
 شهدا بالزمن مع الرجل ثم رجعا صحت الزيادة ولا تشهدان ببيع بديل القيمة او بالزمن ثم رجعا
 بضمنا ولا تشهدان باقل من القيمة صحت النقصان ولا تشهدان على رجل انه طلق امرأته قبل الدخول
 ثم رجعا صحت له نصف المهر لان كان بعد الدخول لم يحن له شيئا ولا تشهدان اعترق عبده
 ثم رجعا صحت قيمته ولا تشهدان بالقتل من بعد رجعا صحت الدية ولا يفتن صحتها ولا رجوع
 على رجل فقام من شهادته هذان على الولي انه حبي ثم رجعا لم يحن وفي الاملا عن ابي يوسف
 ان عليه الدية للولي لو شهدا على القاتل انه صاح في الدم على كذا ثم رجعا فان كان قدر
 الدية اودوه فلا ضمان عليهما ولا ضمان النقصان ولا تشهدان استأجر منه هذه الدار سنة
 بكذا وقد سكتها المساجير ثم رجعا فان كان ذلك لغرضها فلا ضمان عليهما ولا ضمان فيه
 قضت الفضل وان كان المدعي هو المساجير والمسئلة بحالها فلا يحن على الكهدين ولو شهدا
 افران هذه فذولت منه وفي يوم رجعا صحت ما بين قتيلا مملوكا قتيلا فيمنه ام ولد وان
 مات الولي افعتقت حنت بقيمة قتيلا ولو شهدا انه افرانها ولدت منه ابنا لها به ثم رجعا
 في لامة ما قبلت وقيمت ولدت ايضا ولدت المولي وورثه هذا الابن يرد على ان هذين ما اخذ
 ابوه من قيمته ومن قيمته انه ولا تشهدان انه دبر عبده ثم رجعا صحت فضل ما بين قيمته بديل القيمة

وان مات المولي وعنت كان عليه بقية قيمته لو شهد المولي وان شهدا ان كاتب عبده على الفين
 وقيمت الف ثم رجعا ان شاء المولي صحت ان هذين ان كانا لا رجعا على الكاتب بالكتابة الى
 اجل فاذا اخذا احبب لا يفسخا الف ونصدا بالفضل لفرع الرجوع لفرع الرجوع بالكتابة
 ولم يحن الكهدين وورثه المولي في الوجهين وان عجز الكاتب برى ان هذين واذا اقام
 المدعي عليه بينة على رجوع الكهدين لم يسمع واذا شهدت هذين في المطلقات وصحت هذان
 على الدخول وقد كان تزوجها بالف ولما الف عليهم ارباعا ربعة على شهادتي الطلاق وثلاثة
 ارباعا على شهادتي الدخول واذا شهدا على رجل انه وهب هبة لرجل وسلم اليه وبضها
 منه والمشهد عليه يحسد ذلك كله ثم رجعا كان قيمته ما شهدا به للمشهد عليه ولم يكن للمشهد
 عليه لفرع رجوعه في هيبته بعد ذلك واذا بين بعد الحكم لفرع اليهود عينا او كانا اذبحوا
 في فذيت فعلى الدوي لفرع رجوعا اخذوا لفرع الشهود في فضاها والمسئلة بحالها وانقض الشهود
 له بغير له حنيفة رحمه الله ان ضمان الدية في مال المشهود له وعنه انه يحن ان شهدا انه
 طلقها ثلاثا وفوق القاضي ثم تزوجها بعد العدة احد الكهدين وهو يعلم انه شهد بزوجان
 النكاح عند ابي حنيفة وابي يوسف لا اؤل في قول يهود ابي يوسف لا اؤل لفرع الشاهد لفرعها
 واذا اقام البيعة انه تزوجها على ما به دعي يقول على الف وذلك مهر مثلها وفي القاضي بالمأبوة
 ثم رجعا صحت لها تسع مائة عند ابي حنيفة ونحو رجوعه لله وقال ابو يوسف لا يضمن شيئا
 ولو انكر النكاح في هذه المسئلة فلا ضمان على الزوج في قوله واذا شهدا فبيان على ذي نحية
 ثم رجعا فاسلم المطلوب فلا ضمان على الكهدين ولا لفرع الشاهد لفرعها في قوله محمد بن
 كالا خلاف في غيب كجر شاهد لفرع شهادته اربعة اشهادا شهدا على شهادته
 شاهدين ثم رجعا لفرعهم قال ابو يوسف رحمه الله انك الضمان على اولى بينة الثلاثان
 على الاخرين قال محمد رحمه الله الضمان على الفرع يفتن بضمان شاهدان شهدا على شهادته وظهر
 ثم رجعا واحد من هذين الضمان على الراجعين في رواية كتاب الرجوع وقيل انه قول
 يوسف وفي الجامع الكبير ان على الراجعين ثمان ونصف ثم قال هو قول محمد ولو شهدا
 شهادته شاهدين وفي القاضي ثم جاء الاولان وانكر الاشهاد فلا ضمان على الفرع يفتن ولو اقر
 بالاشهاد رجعا وقال لا كذبنا فلا ضمان عليه عند ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد يضمن
 واذا رجع الاخير ان يضمنان في قولهم والله سبحانه اعلم

الدعوى والبيانات

البينة على المدعى واليمين على المدعى عليه والمدعى من لا يجزى على الخصومة اذا تركها والمدعى عليه من
يجزى على الخصومة ولا يقبل الدعوى حتى يذكر من الدين حنثه وقدره ولزكان عتاني يد
المدعى عليه كلف احصاءه لبيرا اليه بالدعوى وان لم يكن حاضرا ذكر في حنثها ولزكانت دارا
حددا وذكر انه في يد المدعى عليه وان بطله فان انكر المدعى عليه سال المدعى البينة
فان عجز عنها وطلب يمين خصمه استحل على المدعى ان يقول في بينة حاضرة وطلب يمينه لو
يستحل عند اي حنثه وبسخطه عندهما ولا يقبل بينة ذي اليد على الملك المطلق بينة
الكاذب اولى والكاذبان اذا اقاما البينة فقي به بينهما في النكاح يرجع اليه تصديق المرأة
لاحدما وان اقام كل واحد منهما البينة في عهدانه اشترا منه فكل واحد منهما بالخيار
ان شاء اخذ نصف العبد بنصف المهر ولزكانت تركه واستحقاقا في به بينهما فقال احدهما
لا اختار لم يكن لراي ان ياخذ جميعه وان ذكر كل واحد منهما تاريخا فهو الاول وان لم يذكر
تاريخا ومع احدهما فنقض لمرادى وان اقام احدهما البينة على الشرب والآخر على الهبة والنقص
ولا تاريخ معها فالشرب اولى ولزكانت اقام احدهما البينة على الشرب واقام امرأة بينة على انه
تزوج عليه فهي سواه عند اي يوسف رحمه له والمرأة نصف العبد وقمة نصفه على الزوج
وقال محمد الشرب اولى من النكاح والمرأة القيمة ولزكانت اقام احدهما البينة على الرهن والنقص
والآخر على الهبة والنقص فالرهن اولى ولزكانت اقام الكاذبان بينة على الملك التاريخ نصا
ان رجلا اتفقوا على ان ارضا على الشرب من واحد اقاما البينة فالاول اولى وان اقام
كل واحد منهما البينة على الشرب من رجل آخر وارضاها سواهما ولزكانت اقام الكاذب بينة على ملك موزع
وصاحب البينة على ملك اقدم تاريخا فهو اولى وقال ابو يوسف ادلا هو المدعى ثم رجعا لاول
الي حنثه ومحمد اذا كانت لامة يدرك رجل واقام رجل البينة انها امته سند شراعتك واقام
الآخر بينة انها امته سند غير شراعتك فبها يفتى به لصاحبه وقت الاذن في قول اي يوسف
اولك هي حقة وان اقام الكاذب بينة على النكاح وصاحبه ليدك ذلك فهو اولى وكذلك النسخ
في الديار التي لا تنسخ لامة وكل سبب الملك مما لا يتكرر وان اقام الكاذب بينة على الملك وذو
البينة على الشرب فهو اولى ولزكانت اقاما البينة على الشرب من نالت في حنث البينتان وان
اقام احدهما عيّن شهدا في تاريخا فبها سواه وان قال المدعى بينة حاضرة قبل خصمه

خبر

فلا يشك ثلاثة ايام فان فعل والا امره بانه الا ان يكون غريبا على الطريق فيلزمه مقدار
مجلس الفخري ان قال المدعى عليه هذا الذي ادعيت به فلان وغاب اذنه عندك او عصيته
منه واقام بينة فلا خصومة بينه وبين المدعى ولزكانت المدعى شريفا من غايك او سرفي
ذو اليد من خصم ثم اخذت في كيفية البينة قال ابو ان اقام بينة امامه
رجل معروف باسم والنسب او غير معروف فقبل بعد لزم بقوله الوراثية عرفناه ونقد فم
الخصومة وقال ابو يوسف رحمه له ان كان الذي يدعيه لا يقبل بينة وهو خصم وقال
محمد رحمه له ان اقام البينة على رجل معروف باسم والنسب يندفع الخصومة ولا فلا

الدعوى في الميراث

عبد في يدك رجل اقام رجل البينة ان اباه مات وتركه ميراثا له سند سنية واقام لغير البينة
ان اباه مات وتركه ميراثا له سند سنية يقضي له عند اي حنثه واي يوسف لآخر وقال
ابو يوسف لاول ومحمد بينهما نصفان **فصل** دار في يدك رجل اقام البينة انها كانت لايه
لا يقضي له عند اي حنثه رحمه له ومحمد قال ابو يوسف يقضي له ولو شهد اليهود اما كان
كجزء فعند اي حنثه ومحمد يقضي له ما لم يحزوا الميراث فيقولوا مات وتركه ميراثا لايه ثم
ابوه وتركه ميراثا له وقال ابو يوسف ان علم ان جده مات قبل ابيه قضى له ولزكانت
اباه مات قبل جده اولا يعلم لا يقضي له **فصل** رجل مات وترك ميراثا في يد رجل فحاز
رجل وادعى انه وارثه وصدة ذو اليد ان اقر بنسب يرضى به في احوال كلها كالزواج والتمام والاث
والنصف يدفع اليه جميع المال بعوض يرضى به وان اقر بنسب يرضى به في حال دون حال كالزواج
والنصف وابن المهر لا يعطى احد منهم شيئا حتى يثبت انه وارثه والله اعلم

النكاح

اذا اقام الكاذبان كل واحد منهما البينة لمرءة اعبد ولد من امته هذا ومن عبده هذا
قال ابو حنيفة رحمه له يقضي به بينهما بعض الماشين والعبد من وقال ابو يوسف ومحمد ومن
رحمهم ليس يكون ابنا للعبد من دون الماشين ولا يقضي في قول الثاني وكذلك الجارية بين رجلين جات
بولد فادعاه فزواجهما بالاجم بقول الثاني وروي عن اي حنثه ان رآه اذا كانت بين اربعة
او خمسة جات بولد فادعوه جميعا ثبت النسب منهم بوقول من زعموا الحسن بن زياد رحمه له
وقال ابو يوسف رحمه له لا يجوز اذا كانتا من اثنتين وقال محمد رحمه له لجزء الا ان اذاد

رجل

على الثلاث فلا وان اقام البيعة ان هذه الحنفية من زرع حصص من ارضي قال بعض الكتب
ليس ان ياخذ وقال بعض كتب الدعوى له ان ياخذ شاة في يد رجل وشاة في يد آخر
اقام كل واحد منهما بيعة على شاة صاحبه ايا شاة من هذه بقى لكل واحد منهما شاة
وقال ابو يوسف في الامالي البيعتان باطلتان **فروع** عديده يدي رجل اقام رجل البيعة ان
قام في بلد كذا فقي به له شاة شهود سندوا له واقام ذو اليد البيعة على الولادة في ملكه
فعند ابي يوسف بيعة المدعي ادب كالأوام البيعة ان قام في بلد كذا فقي به له ولم
يزد الشهود على ذلك الا اقام البيعة انه له ولد في ملكه وقال محمد بيعة ذي اليد او كالأوام
البيعة ان قام في بلد كذا فذا كذا اقرانه فقي به لهذا المدعي بشاة شهود سندوا له له فذا
الولادة اولي في قوله

الدعوى في الدار

داوية يد رجل ادعى رجل جميعه ودار نصفه واقاما البيعة فلهما جميع الدار اربعة
النصف ربعا عند ابي حنيفة ورجله وقال بينهما الثلاثا ولو كانت في ايديهما سلم لهما جميع
كلها في قولهم ولز كانت الدار في يدي ثلاثة رهط فادعى احدهم جميعها ودار نصفه ودار
الثلاثين فاقام البيعة فلهما جميع حصة الثمان الدار ولصاحب الثلثين الربع ولصاحب النصف
السدس عند ابي حنيفة وقياس قولهما ليرتسم الدار على ما به وثمانين لهما جميع مائة وثلاثون
اسم ولصاحب الثلثين خمسين بهما ولصاحب النصف سبعين وعشرين بهما ولو كانت الدار في يد
غيرهم والدعوى على ما سميته لك فان في قول ابي حنيفة يجعل الدار على اثنى عشر ارضا جميع
سبعة ولصاحب الثلثين ثلاثة ولصاحب النصف سمان وفي قولهما على ثلاثة عشر ارضا
اجمع ستة ولصاحب الثلثين اربعة ولصاحب النصف ثلاثة واذا كان الحصص رجلين كل
واحد منهما يدعيه والقطعة لهما احدهما فاحصن بينهما نصفان عند ابي حنيفة ولا يعمل بالقطعة
ولا بوجه البناء وقال لا الحظ لمرأيه القسط والسالم اليه وجه البناء **فروع** دار بين دونه
اقر احدهم بالطريق المسبل رجل فليس للفرقة ليرتسم بينه ولا يسبل فيعده ولكن يقيم الدار
فان وقع الطريق المسبل في يد المرء باخذ الفرقة والمسلة مرت تمامها في كتاب اقراره له لحكم

دعوى الولد

واذا جلت امانة دعيها وسلي فاولدت ولدا واما نبت وادعى البائع الولد فثبت له وبطل البائع جميع
النسب وقال بسك حصة امانة على من رقام الولد هل ينفق ومنه في كتاب العتاق ولولم نبت امار

ومن ثمة اجنى بين الولد من دفع المشتري الولد للثاني احد فجنه ثم ادعى البائع الولد
ثبت نسبه منه وباخذ الولد والكجارية ويرجع الثاني على المشتري بما ادعى من الفينة ثم يرجع
المشتري على البائع بجميع الثمن عند ابي حنيفة وقاله علي الثاني في نقصان العيبين ويرجع الثاني
على المشتري بذلك ثم يرجع المشتري على البائع بالثمن ولا حصة ما سلم له من ارض العيبين
وهذه فروع مثله اجنة العباد ولو باع امة حاملا فولدت عند المشتري بعدما اشتراها
يوم فادعاه البائع فقال المشتري لم يحمل عندك واقا اشتريته حاملا فالقول قول البائع
انه حبلت عنده ولو قد دعى على الحبل في ملك البائع لم يثبت له قال المشتري اشتريته منك لا كثر
من سنة ايمر وقال البائع بعته منك سند غير فالقول قول المشتري في قولهم وان اقاما
البيعة فالبيعة بيعة المشتري عند ابي يوسف وقال محمد البيعة بيعة البائع وفي الفصل الاول
اذا اقام البيعة فالبيعة بيعة البائع عند ابي يوسف ورواية عن محمد واختلف المشايخ
على قول ان البيعة بيعة المشتري ام بيعة البائع **فروع** رجل اقران ولد جارية منه من فلهما
وكذا به فلاق ثم ادعاه لثمنه من نصف عند ابي حنيفة ورجله وقال لا ينفذ **فروع**
مكاتب اشتري مع رجل ابنا مكاتب تكاتب نصيب المكاتب ولا يصير نصيب شريكه مكاتب
فان شاة اقران ولدت استسقى عند ابي حنيفة ورجله مثل قول في الحزن وقال الولد مكاتب
بجارية ابيه ونصيب نصيب شريكه مؤثرا كان ادمعرا بخلاف اخر فانه لا يصير عند عامر اذا
كان مؤثرا واذا ولدت امانة فكلها للولي له او كات تمام الولد ادعى اب المولي الولد
بثمنه من ماله يثبت النسب ولو كات امة لا يثبت النسب الولد او باعه ثم ادعى اب المولي الولد
ثبت نسبه عند ابي يوسف ورجله ويغرم قيمة الولد وقال محمد ورجله لا يثبت **فروع**
مكاتب بين رجلين ولدت فادعاهما احدهما فالنسب منه وعليه العقر للمكاتب ثم عند ابي حنيفة
هي مكاتب بينهما نصيبان على حالهما وان شاة اذت فنفقت والولاد بينهما نصيبان ولا
شاة عجزت فنصيب امة ولد الاب الولد بينهما نصفين فبعضها للبيدة وقال ابو يوسف وهو كمال اموال
له ويغرم لغيره نصف قيمتها مكاتبه عند ابي يوسف وهو قول محمد في كتاب الدعوى والزاد
وقال في الجلبع الصغير يضمن لاقبل من نصف قيمتها ومن نصف قيمتها فان جات هذه الجارية
بولد لفرق فادعاه الشريك اقران ثبت نسبه من اقران عند ابي حنيفة ورجله ويضمن لغيره
فان اذت فنفقت ان عجزت صارت امة وله الاول وهو صا من نصف قيمتها لشريكه وشريكه صا

ليتم ولد الثاني للأول وفي قولها لا يثبت نسبته من ابن في ويحكى به للأول مع الولد الثاني
فصل في امه بن سيلم ودي ولدت فادعياء هو ابن سيلم وقال سلفه رحمه الله ثبت النسب
فصل في امه بن رجليه كانا احدهما نسيه لجات بوليد فادعياء لا اوقا لنسبه ودي الجار
 ان كانت اذت الحكاية بل من كان بها وعنف وامن لانها على الكتاب لا انه بن رجليه
 فبعض من الحكاية ولزمت عرج وصارت ام ولد للذبح الحما وبغير نصف فبعض عند
 حنة رحمه الله ولا فرق بين الحكاية باذن المالك او باذن غيره لا في خوف واحد
 ومثل الحكاية اذا كانت بغير اذنه كان له قبض الحكاية وان كانت باذنه لم يكن له ذلك
 وقال ابو يوسف ومحمد رحمه الله اذا كانت الحكاية باذن المالك لم يكن لها بنت بينهما و
 الحكم فيه كما حكم في المدة التي يتنازع مكانة بين اثنين وان كانت الحكاية بغير اذنه صارت
 كلها ام ولد للمالك وانتقضت الحكاية **فصل** في امه بن رجليه ادنا احدهما والعباد يانه
 لجات بوليد فادعياء قالوا لداين المسم في الحامع الكبير ادعي المهند ولجاء به حين ولدت
 وادعياء ابوه توقف الدعوى عند ابى حنيفة رحمه الله لان اسم المهند ثبت النسب من ولدت
 او قتل ثبت النسب من ارب وقال لا يثبت النسب من المولى المهند **فصل** في جارية بين ابن واب
 ولدت فادعياء قال سحر لرب دون ثمان استحقاقا وقال زفر رحمه الله يثبت منها **فصل**
 المرأة اريدت والعباد يانه ولها زوج وكنت ثم ولدت لآخر من سنة امير من كفت لا يثبت
 النسب من الزوج ولو جعل له دارا اسلام ثم ولدت فبنا من ابى حنيفة انما ان ولدت لآخر
 سنة امير من كفت بنت النسب ولزكن لاكثر لا يثبت مردة لراع عليها عند وفي قولها
 ثبت النسب الي سنتين من كفت لان عليها اتمام الهذة اذا رجعت ولو سببت هذه المرأة
 ثم ولدت لآخر من سنة امير من كفت بنت النسب ولزكن لاكثر من سنة لا يثبت ويقول في الشر
 نسخ كتاب الدعوى ولدت لآخر من سنة امير من كفت قال الفقيه ابو الليث رحمه الله وقد
 قيل الصحيح لم يثبت من كفت واذا ادعي اللقيط عبد انه ابنه من زوجته هذه وهي امه
 وصدة المولى قال هو عبيدي بنت النسب ويكون عبدا عند ابى يوسف وقال محمد بنت النسب
 ويكون **فصل** في رجل طلق امراته ثم تزوجها ثم ولدت او اعنت ام ولده ثم تزوجها ثم ولدت فهذا
 على ثلاثة اوجه لرجات به لاكثر من سنة امير من كفت وفي سنتين من حين طلقها ثبت النسب
 وان نفا ولا ينعى وينقطع النسب وان جاءت لآخر من سنة امير من كفت بها فان كان لسنتين

منه ظن

من طلقها بنت النسب ولا ينقطع النكاح ولا كان الز من سب من طلقها ولا قل من سنة امير
 من كفت وفي قولها لا يثبت النسب والنكاح باطل في قول ابى يوسف ويحكم في قول ابى حنيفة ومحمد
 واصل اختلاف في الحامع المعبر **فصل** في رجل اشترى امراته وهي امه وقد دخل بها لم يعتقها
 ثم جاءت بوليد ان حات به لا قل من سنة امير من كفت بنت النسب وان نفاه ضرب احد
 وان جاءت به لاكثر من سنة امير من كفت بنت النسب انما قال ابو يوسف لا يثبت النسب ان عبده
 الزوج وقال محمد يثبت النسب منه ولزكن لم ينعى لرجات به الي سنتين وان جاءت به لاكثر من
 سنتين لا يثبت النسب ما يدعيه في قولهم وان ادعياء بنت النسب مالم يقرها بفساد الهذة
 ولو لم يعتقها ويكن لها بعد ما اشترى امان ولدت لآخر من سنة امير من كفت النسب وانتقض
 البيع في قولهم ولزكن ولد له لاكثر من سنة امير من كفت بنت النسب مالم يدع وان ادعياء
 بنت النسب لرجات به لا قل من سنة امير من كفت بها في قولهم ولزكن لاكثر من سنة امير من كفت
 بها قال ابو يوسف رحمه الله لا يثبت النسب وان ادعياء مالم ينفذ في المشتري وقال محمد رحمه الله
 ان جاءت به لا الي سنتين من كفت بنت النسب ولا يحتمل ان ينفذ في المشتري **فصل** في امه
 لثلاثة اولاد ولدتهم في بطون مختلفة فنظر المولى اليهم وقال احد من اولاد ابني ثم مات قبل
 يبين فالنسب لا يثبت وتعتق بونه وانما اولاد قال ابو حنيفة يقر له بعتق لثلاثة اولاد
 منهم وبني في النسب وقال محمد رحمه الله يعتق من اكبر ثلثة ومن اكبر نصفه ومن اصغر كله
 وعن ابى يوسف رحمه الله ههنا لا امان فان يعتق من اكبر نصفه ولو ولدت ابنا وكبر ثمان ولد
 ابن ومات اكبر فنظر المولى الي ابى حنيفة والنسب وقال احد من اولاد ابني ثم مات قبل
 ثم ولدت لا يثبت النسب قال المولى احد من ثلثة ولدي وما يثبت قبل البيان في قياس قول
 بلا حنيفة رحمه الله يعتق لثلاثة كل واحد منهم وبني في النسب وفي قول محمد يعتق من العلما نصفه
 والموسطى كله والاصغر كله ولو ولدت ابنتان ولدت ابنتان في بطن واحد ثم ابنا في بطن اخر
 فنظر المولى لثلاثة اكبر والاصغر من كل واحد من ثلثة ولدي ثم مات قال ابو حنيفة يعتق من اكبر
 نصفه ومن الاوسط من كل واحد من ثلثة يعتق الا اصغر كله وعنه رواية لقوي انه يعتق من كل واحد
 من كل واحد منهم ربعه وقال محمد يعتق من اكبر نصفه ويعتق من الاوسط نصفه ولو انظر
 الا اكبر والاصغر فقال احد من ثلثة ولدي ثم مات قبل ان يبين قال ابو حنيفة رحمه الله يعتق من اكبر
 نصفه ومن الاوسط نصفه ومن الاوسط نصفه وسبب ان نصف قيمتها قال بعض الناس ان هذا القول

غلاط ويثبت ان يعقوب اوسطان على اصله حنيفة وقال بعضهم هذا صواب واماني قول يعقوب
من اكره نصفه وكذلك لاوسطان ويعقوب الاصغر كله **فروع** انه لما ولد له اولاد فذبح لهم
في بطون مختلفة من غير ذبح فقال الهول للاكره هو ابني بنت النوب والجار بنة ام وليله وبكر
لاولاد بمنزلة لام ومن بنيت النوب وقال من غير بنيت نسبهم جميعا واسمهم علم

افراد الميراث

اذا قال الميراث العبد ملكه في حنيفة هذا ابني بنت نسبه ومن بلا سحابة ولا سحابة في ممره
ويخرج من نكاحه بنت منه في نفسه ولا سحابة عليه عند ابني حنيفة ولا يسعي في جميع قيمته وان لم
يكن له حال سواء ليسعي في ثمنه عند ابني حنيفة ومن يربث وقال يربث ويسعي في ثمنه
ولو يربث رجلان عبدا هو ابن احد هما لا يربث ويخرج محرم منه او لم يكن النسب عودا
فادعي بعد الملك وصدة من سريته او كذبه فلا ضمان ولا سحابة عند ابني حنيفة بهلهه ولن
كان الشريك اجنبيا والدعوى بعد الملك كذبه الشريك هو كعبد بين اثنين اعنة احد هما وان
صدة من اجنبى او كذبه في الدعوى قبل الملك او صدة في الدعوى بعد الملك فلا ضمان لكذبه
في نسب سريته واماني قول يربث يوسف ومحمد وصهما لهما كان الشريك في دهم محرم منه
والدعوى قبل الملك او بعد وصدة فلا ضمان ولا سحابة ولن كانت الدعوى قبل الملك كذبه
الشريك او الشريك اجنبى الدعوى قبل الملك فصدته او كذبه او كانت الدعوى بعد الملك
فصدته في هذه الوجوه لأربع ضمان ثم في الروايات الطاهرة عنها يسعي في بعض
الروايات ان كان موثرا يربث ومن كان يربث سحابة لو كانت الدعوى بعد الملك كذبه والشريك
اجنبى او دهم محرم منه هو عبد بين اثنين اعنت احد هما واذا ولدت للظلمة ظلمة فارجعها ولدين
لاقل من سنين بنت النوب وان في بعد ورواية لا اول قبل الثاني فلا حدود ولا لعان وان في بعد
الولدين لعنهما احد ولدت لهما من سنين بنت النوب ولن تنكحها بلاء من وان كان لهما
لاقل من سنين ولما لاكثر فعند ابني حنيفة وابي يوسف وصهما لهما هذا ما ولدتهما لاكثر من سنين
سواء وان كان الطلاق بائنا فولدت لهما لاقل من سنين بنت النوب وضرب الحدان فاما وان
ولدت لهما لاكثر من سنين لا بنيت النسب الا بالدعوى وان كان احد هما لاقل والاخر لاكثر فعندنا
هذا كما لو ولدتهما لاقل من سنين فكلما لاكثر اذا بلغ امرأة القايح خبر مودة تزوجت
ودلت ثم جاء الاول قال ابو حنيفة رحمه الله ما ولد من الزوج الاول قال ابو يوسف حاجات به لاقل

سنة

سنة السنين حين نزلت ذلك وحاجات به لاكثر من سنة السنين وقت التي وقع فيها الثاني
وقال محمد رحمه الله حاجات به لاقل من سنين من نزلت ذلك ودخل في الثاني فهو الاول حاجات
به لاكثر من سنين من دخل في الثاني فهو الثاني واذا كان العبد الصغير من رجلين
فاعة احد هما ادغاه لا فاقان كان الشريك اختا الغلمان جاز دعوى المعتق ولزكان
اختا والسعاية لا يجزى دعوى المعتق ويجزى دعوى الشريك عند ابني حنيفة وقال لا يجزى دعوى
الشريك ويجزى دعوى المعتق موثرا كان او موصرا واذا اشترى الفحل امه فباعه من كفو
فولدت ولدا فاستحقه رجل فانه ياخذ جارية منه دفعة الولد ويرجع المشتري على باعده بينة
الولدي قول الحنيفة وقال لا يرجع **فروع** رجل باع جارية حبلت ملكا فاعتق المشتري
الولد فادغاه البائع فادعونه باطل وان كان المشتري اعترق لهم دون الولد صحت دعوى وقال
زفر لا يصح ولن يعلم ان العتوق لم يكن في ملكه لم يصح الدعوى كما يتصدق في المشتري ولا يعق
الولد ولا يصير محرم ولد له ولن يقع الشدة في العتوق انه في ملكه لم يصح الدعوى كما يتصدق
المشتري فان صدقة صحت الدعوى وعق الموكل وصارت ام ولد له وانقص البيع **فروع**
رجل في بده غلاما كان ثمانين ولدا اعنته فباع احد هما واعنة المشتري ثم ادعى البائع الغلام
الذي به بده ثمانين بطل عتق المشتري **فروع** امرأة منكوجة ادعت صبيا انه ابنها لم
يجزى دعوى حتى تأتي بأمرأة تشهد بالولادة ولزكانت معتدة وادعت بالنسب على الرجل
فقد بينت الاختلاف فيه في كتاب العدة ولا يربث من مكو حة ولا معتدة قاله في كذا من غير
ولزكان لما روي وزعمت انه ابنها منه وصدقتها من ابنها وان لم تشهد على الولادة امرأة قال
كان القبي في ايديهم فزعم الذوق انه ابنه من امرأة لغيره وزعمت المرأة انه ابنها من زوج لغيره

الاستحلاف

اذا انكر المدعى عليه وطلب المدعي بيمينه فانه يستحلف باسمه دون غيره ويؤكد بذكر صفت الله تعالى
ولا يستحلف بالطلاق ولا بالعنف ويستحلف اليهودي باسمه الذي انزل النورية على موسى
والنصارى باسمه الذي انزل الانجيل على عيسى والمجوس باسمه الذي خلق النار ويحلفون شتيون عما
قاموا المسلمون فلا يجزى تغليب اليمين عليهم بزمان وزيكان ومن ادعى انه ابتاع من هذا العبد
بالنحو استحلف باسمه ما بينكما بيع فانه فيه ولا يجزى باسمه ما بعث ويستحلف في الغصب باسمه
ما يستحق عليك ما ادعى ولا يجزى باسمه ما غصب وفي النسخ باسمه ما بينكما نسخ فانه في النسخ

دعوى الطلاق باسم ما هي باسم منك الساعه ومن يحلف باسم ما طلقه ومن يحلف في الدين
باسم ما اقرضك وانا يحلف باسم ما له عليك هذا المال الذي ادعاه عليك وهو كذا
وكذا وبناتنا ولا يحلف في الدود بغير ما اودعك ان يحلف باسمه فذلك هذا النبي الله
ادعاه ولا يثني منه ولا فذلك حق منه واد ادعي انه باعه ايضا وذكر حردودها وهو جرحها فان
ابا يوسف رحمه الله قال يحلف باسم ما بعته هذه الارض بهذا الثمن الذي ادعي فان قال المدعي
عليه فربيع النخل البني ثم يرجع عليه باقاه او يفسخ ادبا سواما وانا اكره ان اقر بغيري فليزني
فانه يحلف باسم ما بينك وبينه هذا البيع الذي ادعي قابا الساعة في هذه الارض وكذا لو لم
يقر المدعي عليه للمدعي بغير هذا وكنته قال ما بينه وبينه هذا البيع الذي ادعي وقال محمد رحمه الله
يحلف المدعي في هذا كله على اصيل ولا يحلف على اصيل البيع الذي يدعيه المدعي في غير هذا
لانه يحلف باسم ما اعتقته في هذا الملك الذي تدعي انك ميمم عليه وان كان المدعي غلاما
مكنا والمكنة بجانا اسخفت باسم ما اعتقته وراد اليمين على المدعي اذا نكل المدعي عليه
عن اليمين وجب عليه الفداء بالنكول وينبغي للفاسي لربع من عليه اليمين ثلاث خرايت يقول
له في كل مرة ان لم تحلف افعي عليك ما ادعي عليك فاذا نكل الزمته ما ادعي عليه ومن ادعي
فما عليه غيره فليحدا اسخفت فان نكل جيس حتى يفر او يحلف ولز نكل عن اليمين فيما
دون القيس لزم النصارى قول ابي حنيفة رحمه الله وقاله القيس وما دون القيس لا يرضى
بالنصارى ولكن يرضى بالاشهر واختلف في الاستحلاف في الاستحلاف السنة فذكر في كتاب النكاح
فروع امرأة ادعت طلاقا قبل الدخول اسخفت الزوج فان نكل فقي عليه بنصف المهر
فروع رجل ادعى زنا فادعاه ان اسخفت على له دونه عتبه واشتراه فادعاه لقوا فامر على الثابت
فروع رجل ادعى على امرأته لا فادعي يمينه او صاحبه عليه عتبه هو جائز وليس له اسخفت على
ذلك اليمين ابدا واسخفت له **في الاكراه**
الأكراه يثبت حكمه اذا فعل من يندرج في ابناء ما نزع عن سلطانه كان او لغيره فله هذا انما
انما عند ابي حنيفة الاكراه الامر سلطان على وجهين الاكراه على فعل شيء او تركه وهو ما يحكم
له ففعله او تركه عند الضرورة والاكراه على ما لا يحكم له ففعله او تركه عند الضرورة فالحكمة له ففعله
عند الضرورة وسعه عند الاكراه وهو يفسخ تركه لخاف على نفسه واما ما لا يسعه ففعله او تركه
عند الضرورة لا عند الاكراه واخفى انما على وجهين خوف على نفس او عضو من اعضاءه وخوف

اليمين

لا يخفى منه ذلك فان اكره وتوقع على بني يتلف نفيس او عين من اعضاءه ما يستباح عند الضرورة
مثل سرب الخمر واكل الميتة واخذ بر وشيق او فعل ما توقعه او غلب على ذلك ففسخه فذلك
ذلك ولا يحل له تركه وان لم يغلب على رايه انهم يفعلون به ما نزع عنه او كان الوجيد مما لا يخفى منه
على نفسه ولا على عضو من اعضاءه مثل الضرب اليسير والجرح الفريد فانه لا يقدم عليه بل
يصر على ما اذ به وهو ما جبر عليه ولز كان ما هو ما حرم به مما لا يحكم استباحه عند الضرورة مثل
الكفر باسمه تعالى ونستم النبي صلى الله عليه وسلم وقيل المسلم والاني وضرب الوالدین ومطام العباد
فانه لا يقدم على ذلك ويصر على ما اذ به والقفل والجرح والضرب والفريد وانما جبر بذلك
مطام عند الله تعالى وان وضرب الكره عليه من كل الكفر او نستم النبي صلى الله عليه وسلم وقلبه
مطهر لا يابان فلم رخصه في ذلك وكذلك في اطلاق مال المسلم ان فعل كان مرفعا فيه
اما في القتل والى لا يبرحقن قال ولز اكره على لزم في الصليب او لزم في سائر العباد
باسم الله ففعل ذلك ونوي به لله تعالى كان له رخصة في ذلك وان لم يفعل حتى قتل كان افضل ^{والعقل الاكراه}

الأكراه في العتق

اذا اكره على لزم بيع ماله من رجل يتعل له بجزءه وكذلك لزم اكره على الهبة والتسليم ولز وجب
وان وحب من اكره على الهبة منه ومن غيره فان كانت مما لا يقسم جازت حصه الاخر فذلك
هذا في البيع والسري وان اعق المشتري من المكره العتد بعد القبض جاز في المكره لزم
شأنه من قيمة عتده المكره ولز شاة ضمن المشتري فان لغته قبل القبض فني فناد العتق
روايتك وانفقت الروايات انه لو باعه او وهبه او صدق به قبل القبض لا يجزى ولا كراه
على ارجائه والكتابة كالاكراه على البيع ولز اكره على البيع من رجل يباع باقل من اكره به فهو باطل
استحقاقه وان كان لزم كراهه وكذلك لزم باعه بجنس آخر ولز اكره على لزم بيع بدارهم سميانه فباع
بجنس من الدنانير جازية القياس وفي الاستحقاق هو باطل ومن اكره على لزم بغيره لزم باطل ففعله
يلزمه شي وكذلك لزم اكره باقل من ذلك النوع ولز اكره بكمشته لزمه لا كراهه ولز اكره بغيره
لزمه لا كراهه باطل وقال محمد لزم كان كراهه صدقة ولم يكن يمينه وبين الذي اكره له من كراهه صنف له

الأكراه في النكاح والطلاق والعتق

وان اكره على تزوج امرأة او عفو عن دم او عتق مملوك او طلاق امرأة ففعله جاز ذلك كراهه كان على
من اكرهه قيمة عتده فان كان من المرأة فوق الذي اكره عليه او دونه فالنكاح جائز والمرأة اختيار

يكون اذا اراد بالرفق وكذا في الشري اذا اقرض السلعة بحصة الباع وهو سائل والشفيع اذا سمع
بالبيع ولم يطلب والبرك اذا روجت ولاذن على وجهين عام وخاص فالعام ان يقول اذن لك في الفان
يصير ما ذنابي في التجارات كلها في قولهم بشري وبيع وشري واسترحن بالخاص ان يبيع لادن
على شري عين فيقول اشري بي بدينهم فاما او حبرا او اشترى ثوب كذا في نفسك او لئلاين او
نحو ذلك فيكون ذلك اذ ثابته خاصة ولو قال اشري البراد في الطعام او قال له افعد في الصحة
او قال اشري سنة او سنة او بوا يكون ذلك اذ ثابته ما يذ في التجارات واحرف فلما لم يحجر
على حجة انما هي

باب ما لا يذون له بيعه وما ليس ان يفعل

لما ذون ان ياكل ايسج والشري ويوجع غزفه ويصاخر ويغفر على نفسه بالدين وبسبب انما
ادخلنا اودايت ويجري ما اشترى من الدواب والرفق للعلل ويدفع المال مضاربة ومشاركة
سركة عايت ويتوكل لغيره في البيع والشري وباذن لرفقة في الفان ويعد اية اذ يوتى باو
يدعوا انما لا يطعمه ويوجع غيره ويدفع مزارعة وان اشري بدين في مرضه جاز غير انه يبدد
بدن الصحة ولشري ذليل هبته وقيل جاز فان كان عليه دين تصرف في دينه وان لم يكن عليه دين
كان مولاه ولشري ما يحد حتى يحرق دين صرف الي دينه وليس للماذون ان يبيع بعضه ويغير عوض
ولا ان يهدى وذكر الطحاري انما لا يبيع بغيره هبة الماذون ومعناه ان يهدى بشي يبيع
وليس لشر من ولا يخل لنفسه ولا يملك وليس لشر بكتاب ولا ان يفتن على مال ولا لشر بشي
جارية وان اذن لمولاه وليس لشر يزوج امرأة لا ياذن مولاه وليس لشر ان يزوج عبدا ولا انه
وقال ابو يوسف رحمه الله يزوج امته وليس لشر ذلك سركة مضافا وحصة فان فعل كان عتقا
فصل في حياها العبد الماذون يجوز ان كان مما يتغابن الناس فيه ولا يحجر في قبا قولها
انما يتغابن الناس في مثله والوجيل والمضارب وسر بكت العاين والمفاد اذا باع واحد من هؤلاء
بجارية فلبية او ليرة جاز ولا اشري احد هو الله بالشر من فتمته بالا يتغابن الناس في مثله لم يحجر
ولا ب واحد والوصي والفاني اذا باع احد هو الله مال ايتهم باقل من فتمته او اشري لبيتم بالشر
من فتمته لم يحجر الا ان يكون غنبا قديلا والعبد الماذون والمكاتب اذا باعوا او اشري جاز ذلك كله
بقيل او كبر وقال ابو يوسف رحمه الله هذه الكلمة لا يجوز انما يتغابن الناس فيه

باب الماذون لمحق الدين

ومن الماذون سعة برقمته استنبأ ببيع للفرقة الا ان يذني المولي او يسم ثمنه بينهم بالخصم فان

فقد

فصل من ديونهم في طلب به بعد الحرة واذا اعق المولي عبدا ما يبي بالماذون او دبر معلية بغير
يحبط برقمته وكسبه فتمته وتدير باطل الا ان يكون في يده ففعل وهذا قول ابي حنيفة رحمه
وقال ابو يوسف رحمه الله لست بحرة عتق وتدير واحصل هذا ان دين العبد اذا كان محجرا
كسبه يبيع وقيل للملك المولي في كسبه ولشري ان غير محبط فقي قول ابي حنيفة اذا لم يبيع جمع
وقال لا يبيع وقال ابو يوسف سوا كان الدين محظا او لم يكن يبيع وكذلك قول محمد رحمه الله ان
باع ثوبا من المولي بمثل قيمته وعليه دين جاز يبيعه وان باعه بنقصان لم يحجر وان باعه
المولي ثوبا بمثل القيمة او اقل جاز البيع فان اخذ الثمن قبل لشر يدفع البيع فله الثمن ولو ان
المولي دفع البيع قبل لشر يبيع لشر صار البيع للعبد وفرجاة اخرى وبطل الثمن ولا شيء للمولي
على العبد وعن ابي يوسف لشر للمولي لشر يدفع البيع با دام فاقا اذا استهلك العبد فلا شيء للمولي
ولو باعه المولي بالشر من فتمته بتقيل او كبر فبيع فاسد قول ابي حنيفة رحمه الله وقال رحمه الله
المولي باعها ولشر في اخذ من عبده من الثمن مقدار قيمته وبطل الفضل ولشر في دفع البيع
ولو ان للمولي دفع البيع الى العبد صار كجواب فيه مثل الفصل الاول وليس للمولي لشر جميع الماذون
المديون الا ان يقضي ديونهم ولشر اعنت المولي فتمته جاز وهو خاص فيتمته للفرقة وما يبي من
الدين بطلب به بعد العتق هذا اذا كان المولي مؤثرا وان كان ميسرا ضمن العبد
فتمته ثم رجع على المولي ولشر هي الماذون جنابيات ثم اعنت المولي وهو يعلم فانه يقوم الجنايات
عنه ثم اف درهم لا عشرة اذا كانت قيمته اكثر منه ولشر كان الماذون حرة او ام ولد ثم
اعنته جاز عتقه ولا ضمان عليه للفرقة **فصل** في عتق الماذون لرجل عليه الف درهم الف حرة واله
لا اجل فطالب صاحب الدين ان يحال باعه الفاني فان دفع الثمن يدفع اليه والنصف للمولي
بحول منه وقال لشر اذا باع العبد على الدين صار بغيره مونة **فصل** في الماذون عليه دين وكل
الطالب مولاه بقبض الدين من عبده فلو كان باطلا وان اراد المولي بالقبض لا يحجر هذه رواية كتاب
الماذون وقال في كتاب الوكالة اذا اكل رجل رجلا رجلا بقبض من على ابيه او ابنه او مكاتبه او عبده
جاءت الوكالة واذا ذهب العبد الماذون المدين من صاحب الدين جازت لهبة وسقط الدين
فان رجع المولي في هبته لم يعد الدين ابتداء عند محمد رحمه الله خاصة وذكر قول ابو يوسف رحمه الله
في الزيادة لشر المولي اذا رجع في هبته عاد الدين وروي ابن سميعة عن محمد بن الوهاب انك
الرجوع **فصل** في الماذون دفع الما رجل جارية فباع من رجله على الماذون الف درهم صار فضا

في قول ابي حنيفة ومهر ويصغر الوكيل وقال ابو يوسف لا يصغر فضاوي من مائة كتاب البيع
في الوكيل اذا اراد المشتري من الثمن او المسلم اليه واذا باع المولى من عبده دارا قبل فتيها او قبل
فان كان العبد لا دين عليه فلا شفعة للشفيع فيها ولا كان على العبد دين فلا شفيع للشفعة
وان باع بالثمن من القيمة فلا اختلاف بينه وبين صاحبه من انفا والشفيع للشفيع على قولها
ان الدار سلمت للعبد ولزودت لا شفعة للشفيع لان باع جميع المثل **فروع** رجل له صبرة خضراء
وصبرة شعير يابها من رجل كل قفيز درهم ولم يبين مبلغ الخنطرة والشعير فابيع فاستد عند
لبي حنيفة لان تعلم المشتري مقدار الخيل قبل ان ينفقها ورخي به وقال لا يحسن البيع في الكل ولو
قال ابيعك هذه الخنطرة وهذه الشعير كل قفيز منها بدرهم فابيع على قفيز واحد في قول ابي
حنيفة نصف من الخنطرة ونصف من الشعير وقال لا البيع في الكل جائز واذا دللت الماذونة
الدبونة او ذهب لها او تصدق عليها فالغرم اثنى بالثمن والجدنة والولد قال من فتر لا حق لم فيها

ما يكون اذا نية التجار

اذا قال الولي لغرم يا بوعا عبدي فاني اذنت له في التجار فباعوه والعبد لم يعلم به قال في كتاب
الماذون وقال في كتاب الزيادة اذا قال لربا رجل اشترى من ابي عبده فاشترى الرجل ولم يعلم
لما بين باذن لربا لا يحسن ومن جبر لا ين حاذوا قبل في المسئلة روايتان ونبيل الفرق دفع لوضع
المسئلة **فروع** عبدا ماذون دفع لرجل كرجل من اربعة على ان يزوج المزاج في لرجل نفسه
بالدفع ثمن فاسرة والكاوج كله للمزاج وعليه مثل الطعام للعبد وقال في كتاب المزاج
اذا دفع لرجل يذرا اربعة بالصف فالحراج كله للدفع وعليه مثل لولع مثل ارضه
فنبيل المسئلة روايتان ونبيل اخلاف الجواب لا اختلاف الموضع واذا اذن الاضارب لعبد
من المضارب نية التجار صار العبد ماذون ودوي هثم من فتر انه لا يحسن اذن المضارب ومن
اشترى عبدا هي انه بائنا ثلاثة ايام فاذا نية التجار كان اضار او بطل اختياره لو باع عبدا
على المزاج بائنا فاذا نية البائع من التجار بغير محضر المشتري لم يكن اذنه نفقة للبيع حاله
يلحقه الدين عند ابي حنيفة رحمه الله ومهر وقال ابو يوسف اذنه يكون نفقة للبيع **فروع** عبد يزوج رجل
اذا قال في التجار جاز فان اذانه رجل مائة درهم واذا نية احد المولين مائة درهم ثم بيع العبد مائة
او مائة العبد وترك مائة درهم قال ابو حنيفة رحمه الله تقسم المائة ثلثا ثلثا لرجلي وثلثا للمولى الذي
اذا نية وهذا الاختلاف الذي في كتاب الديات **فروع** مدبر قتل قتيلا من عمدا او خطاة فهذا ليس فيه

الاختلاف

الاختلاف الذي في كتاب الديات **فروع** رجل ادعى جميع الدار والآخر نصف الدار ويجادل بينهما
مسئلة كما لو جابا ربي مسئلة السيف وقد ذكرنا جميع ذلك فيما تقدم واذا افر العبد الماذون
انه انقض جارية با صبي كان افران باطلا في قياس قول ابي حنيفة رحمه الله ومهر وقال ابو يوسف
جاز افران ولو افر للماذون لا يبيد بين وابوه حر اذ لا يثبت اولاد جندوى حر فان لم يكن عليه
دين جاز افران وان كان عليه دين لم يحسن في قياس قول ابي حنيفة رحمه الله ويجوز في قولها كالاحتلاف
في الوكيل لبيع اذا باع من هوالة **فروع** ما ذون باع جارية بعينه ودفعها ولم يقبض العبد
حتى مات فانه يسترد جارية لرسكاته فانه وان كانت ولدت او قطعت بطنها ووجب لارسل او طين
بشبهة ووجب المهر ثم هذا العبد فليس للماذون على الكارية سبيل ولكن ياخذ قيمتها ولو
زادت في بدن الكارية خير ان مات العبد فليس للماذون ان ياخذ الكارية بزيادتها وهذا قول محمد
خاصة وهو قول من روي الحسن عن ابي حنيفة وابي يوسف وهم لم يروا الماذون ياخذ قيمته
الكارية من سبيل على الكارية وهذا مسئلة لا اختلاف الذي في جارية القدان اذا اراد في يد
المرأة ثم طلقها واذا اشترى الماذون جارية ونقضا فزاد في الكارية في بدنها زيادة كثيرة
ثم تقايل جازت الاقالة في قول ابي حنيفة رحمه الله ولان الماذون باع جارية لها لنقضا
وقطعت بطنها او طينت بشبهة ثم تقايل الاقالة باطلا في قياس قول ابي حنيفة وقال
جائزه وهي كبيع مستقبل واذا اشترى الماذون جارية وقبضها وابرا البائع من الثمن ثم تقايل
قالا قاله فاسدة عند ابي حنيفة رحمه الله وقال ابو يوسف رحمه الله جائزه ورفق محمد رحمه الله
ببر هذه المسئلة وبين المسئلة انه لا يسهاها فتر **فروع** عبد ماذون اشترى جارية
على ان يبايها ثلاثة ايام فوهب البائع للمشتري ثم اراد العبد ان يرد لامة جاز رده في قول
ابي حنيفة ومن لا يحسن في قولها **فروع** جارية الماذون اذا جازت بولد فادعاه المولى بثمن النصف
استحقته ولو اشترى الماذون عبدا فادعاه المولى انه ابنه لم يرجع عند ابي حنيفة كالعقود في حنيفة
عندما كانا يحسن عنقه ولو كان على العبد دين فقتل المولى عبدا من عبدة الماذون فعلى المولى
في ماله قيمة الفتول في ثلاث سنين في قياس قول ابي حنيفة رحمه الله وابي يوسف وفي قياس قول
مهر عليه قيمته حالة ولو قتل عبدا للكتاب بغير قيمته في ثلاث سنين في قولهم **فروع**
حربي فضل البناءان ومعه عبده لم كافر ماذون في التجار فادعاه عليه لانه نفي اصددهم ذمي
سندله ذميان ولا فوسم سندله حربيان ولا فوسم سندله مسلمان فباع القاني هذا العبد

يقسم

ثم نبينا جبريل الذي والحي بعينه فذرد بينهما ثم ان المسلم باخذ من الحزبي نصف ما صار
له اذا كان دينهم سوا وعن ابي يوسف رحمه الله انه يجعل دينه بينهم اثلاثا ونزل من منزل
فان كتاب الماذون **فصل** ومن فدم من العبيد مصر او ذم لم يوزل اذن
له في التجار وسع الناس لزمنا بقوة ويكون حكم الماذون غير ان لا يباع في دينه حتى يخرج مولا
فيقرانه اذن له في التجار ومن قال للناس هذا عبيدي وقد اذنت له في التجار فباعوه وكفنه
ديون ثم اسخه مني فلا صاحب الدين ان يضمنوا المولى كافل من قيمة العبيد من ديونهم
فصل ولما ابان لولده الصغير العاقل في التجار وكذلك لو حبسه ولما جني
ان ياذن اليقيم به فاذا اذن له القاضي في التجار فباع سب من مائة لابل جاز يبيعه في رواية
كتاب الماذون وروي الحسن عن ابي حنيفة انه لا يجوز بيعه الا بما كان من تجارته **فصل** مني تجارة
باع او اشترب او نذح او فعل ذلك غيره وكبر الصبي فجاز بيعه اذ كان له ولو طلق او ذهب او غنق
ثم ادرن فجاز لم يجر اذ كان له وقال في بيعه بغيره من ذلك با جاز له من قال لقيم هذا ابني قد اذنت
له في التجار فباعوه ثم ثبت انه ابن لغيره كان عليه ضمان ما صار عليه من الدين لغزاية بالتفصيل

باب الحج على الماذون

واذا حج عليه لم يصح حجته عليه حتى يظهر الحج على اهله ولو لم يعلم به فهو صحيح
ولو ان المولى ارسل رسولا وبلغ الرسالة صار حجرا كان الرسول عدلا او غير عدل فولهما ولو اناه
واحد من غير رسال المولى قاله خلاف فيه وفي ظاهره من كتاب الوصايا ولو حج عليه حجرا عانا
صح وصار حججه اذ كان له من ماله ولا دين عليه ولا دين له لم يصح حجرا وان كانت امته فاستقر له
صار حجرا اسخا وقال في بيعه له لا يصح حججه انما صار له من ماله لم يصح حجرا ولو ان
حين صار حجرا وان ابن صار حجرا وقال ابو يوسف رحمه الله لا يصح حجرا وان كان له من ماله
او حج او حج بدارا كبر مرتدا صار الماذون حججه عليه واذا صار الماذون حجرا فافترسه والزم
نفسه من حقوق الاموال لم يلزم موهبه ببيعة جعل ذلك من الرفع بها وانما يطالب به بعد
العق ولو حج عليه ثم افر بغيره او بوجه او عادية او مضاربة كان في يدي العبيد
مال جاز افران في قول ابي حنيفة رحمه الله في ذلك المال ولا يجوز في قولهما رحمه الله ولو ان المولى اخذ
المال من يده ثم افر العبد بذن لم يجر افران في قولهم جميعا ولو حج عليه وفي يده الف درهم وعليه
درهم بن افران المال الذي في يده وديعة ثلثين ففني فباستقوال ابي حنيفة رحمه الله جسيمة لخاصة الدين

الاول وخمسائة للذي افر له حال حجه ثم يبيعه صاحب الوديعة بالف درهم فيه ان يبقى
عنه من ماله وروى في كتابه انما هو الاول وحسبها للمولى ولصاحب الوديعة ان يبيع
العبد بحسبها ويبتل عنه حمله وليس لصاحب الدين ان يبيعه ولو جنى جنات او افر
بما على نفسه فانه يفتقر في بيعها لغيره وفيما لا يبي الفضا صريح الرفع او العا الماذون في الحج
سواء ولو قال اذا جاء عبيد فندحرت عليك لم يفتي بحجته في يومه ذلك ولا في غيره ولو حجرت
عبيد الماذون ولم يبيعهما دون لزم كان على المولى ان لم يكن بحجته على عبيده في قول ابي حنيفة
رحمه الله وان لم يكن عليه من كان حجرا على عبيده وقال ابو يوسف ومحمد رحمه الله الحجرتي اذل
حجرتي عبيده كان على المولى ان لا **فصل** من جنى من عبيد ما دون
حط عن لزم مائة شيئا ان خط من عيب وفدح طحا بطل التجار مثله في البيع فهو جائز
فصل عبيد ما دون عليه دين باعه المولى من رجل واعده بالدين فللمرأة ان تبيعه ولو الباع فبايع
اذا كانا من اهل يملكون ليل التمن ولزم كان الباع غايبا فلا خصومة بينهم وبين المشتري عند ابي حنيفة
ومحمد رحمه الله وقال ابو يوسف رحمه الله المشتري يضمنه ويضمنه يضمنهم

كتاب الكراهية

عامة من هذا الكتاب مرت في كتاب الصلوة والصوم والبيع والذبح المستفدة لا بأس بعبادة
اليهود والنصارى ويكره ان يبدلوا الكافر بالسلام ومن يروي بائنا ان يرد فيقول وعليك السلام
باس ان يدخل اهل الذمة المسجد اكرام ويكره الصلوة على الجنان في المسجد وعمر بن يوسف رحمه الله
ان ازان جعل المسجد مضلا فلا بأس به ويكره النقطة والتقية للضاحف ويكره لمن يبول في الدماء
اسالك بعقده الغز من عرشك وعن ابي يوسف انه لم يرد بياشا ويكره اللعب بالزود والسطح
ولا دبعة عن وكل لم يرد بياش او حنيفة رحمه الله بالسلام عليهم بائنا وكرهه ابو يوسف ومحمد
ان يحمل غنق عبيد الراية ولا يكره لم يفتيه ويكره لمن يات بغيره لغيره في بيعه فيما روي
ابو يوسف عن ابي حنيفة رحمه الله وروي عن ابي حنيفة رواية لغوي انه لا بأس به وهو في رواية

باب الكراهية في التطهر والمشي

ويظهر الرجل من الرجل الا الى عشرين سنة ولا يكره من العورة وايت الشتر من العورة
وللمرأة ان تنظر من المرأة الى ما يحجبها لا يدخل من ينظر اليها من الرجل ولا من ينظر من امرأته
من فرأها على فرجها وغير ذلك انه ليس من المرأة النظر الى الفرج وينظر الرجل من ذوات محابيه الى ذوات

والراس والعنق والصدر والعضد والساعدين والساقين ولا ينظر اليه فلهذا وبطنه وهو باس
 ان يس منها ما جازله ان ينظر اليه اذا امرت نفسه وبطنه السهوية وليس للرجل ان ينظر اليه الاخر
 الاجنبية الا لاله وجهها وكيفية اذا امن السهوية وليس ان ينظر اليه من ذلك وان كانا
 كبيرين لا ينظر اليه فلهذا ان ينظر اليه لا يجوز ان لا يامن السهوية لا ينظر اليه وجهه لا جنبه
 الا الحاجة يعني الخطيئة ويجوز ان ينظر اليه ان يحكم عليه ذلك هذا اذا اراد ان ينظر اليه وجهه
 النظر اليه وجهها وليس كاف لنظره ونظر الرجل من ماله غير الى ما يجوز له ان ينظر اليه اذا
 يحاذيه وهو باس من ذلك اذا اراد الشرب وان خاف ان ينظر اليه فلا ينظر ولا يجوز للرجل
 ان ينظر اليه سبعة الا الى ما يجوز للاجنبي النظر اليه من وجهه والجنب في النظر كالفعل وهو باس ان
 ينظر اليه من الرجل الا جني ما يحل لها النظر اليه وهو فوق الشرة وتحت الركبة وتغزير وتغزير
 بالدهن ان كان يحاف كل واحد منهما السهوية على نفسه ولا يجوز للفاصلة ان ينظر الا الى موضع
 الحاجة من العورة وكذلك الكاين اذا احتاج الى خزان البائع وكذا ذلك الاحتياج لا ينظر الطبيب
 عمن الرجل والمرأة فانه ينظر منها ما يري موضع الحاجة منه ويغض بصره ما استطاع وكذلك
 ان ينظر في جارية على انما يكر موضعاً يتبعها واخضع في ذلك فان الفتاة ينظر اليه وكذلك
 ان تنظر العين بكرة او ادعى الوصول اليها وهو باس بالاحتقان ويكر للمرأة الاخرى ان تنظر
 سوايكر ثلاثة ايام فصاعداً ما مع روج او ذنب دم محم وهو يكر بذلك يات الملوك واهل البلاد

بأس شهادة الواجد في امور الدين

لا يتبذل اخبارة الله بانان تراجل العدل وتقبل في المعاملات قول الناس وببطل قول الذي ايضا
شروع رجل ارسل ايماله بحجته او خادماً فاشترى ثياباً فقال استرني من يهودي او نصراني
 او مسلم وسعه اكله **شروع** جارية قالت بعني مورياي اليك هدية وسعه ان ياخذها ويبيعها
 واذا غاب الرجل عن امراته فاحضر رجل نفقه المرأة ارادت عن الاسلام والعقار ذبا له جازله لن
 ينزق واختها في رواية كتاب النسخان وفي رواية النبي الكبر لا يجوز الاستهانة رجلين وان
 احبهما ان تنفقه انما كانت مرتدة وقت الشك فانه ينظر في الروايات كلها والله اعلم

بأس الكراهية في الاكل

ويكر بحوم كائين والبانان وبكره اكل الزنبور والسمكة كذلك اكل ما في البحر الا السمكة وبكره اكل
 والشرب وما دأب في اية الفضة وكذلك اكل ما يعلو الذهب والفضة ولا يجوز ان يسيل الذهب والفضة

وما لم يدر

وما سبه ذلك ورواه من استعمل اية الزجاج والبور والفضة واما الامانة المفضلة فلا باس
 بالاكل والشرب منه اذا لم يكن موضع الغنى في موضع الفضة ذكر ابو يوسف رحمه الله ذلك وذلك
 الاختلاف في الغيب من الروايات وكذا في الكرم في الغيب والذهب والفضة اذا لم يجلس في موضع
 الذهب والفضة وكذا في الاختلاف اذا جعل ذلك في السقوف وجعل ذلك في المسجد وجعل
 المصحف مذهباً او مفضلاً وكذا في الاختلاف في حلة المرأة اذا جعل من الذهب والفضة
 واما السراج المفضّل والحجام والركاب والفر ذكر الكرمي رحمه الله فيه اختلافاً قال
 قول ابي حنيفة رحمه الله لا يكره وعلى قول ابي يوسف رحمه الله لا يكره وقول محمد رحمه الله لا يكره
 على يوسف فيما حكي بعضهم وذكر الطحاوي قول محمد بن قول ابي حنيفة وهو باس من يذوق النخعي
 اذا كان بيت المال حلالاً جمع بين يكره كذب الجعنان واستخدمهم قال ابو حنيفة لا يكره استخدام
 الناس الا على ما احضاهم الدين بخسوفهم واسمهم

بأس الكراهية في اللبس

يكره لبس الحرير ورواه من يكرهه والنعم عليه لا يكره قول ابي حنيفة رحمه الله وقال محمد رحمه الله
 الكرم ذلك كما وقول ابي يوسف رحمه الله لا يكره لبس الحرير لانه لا يكره لبس الحرير
 وتقبل على الابواب وليس ما سداه حريراً وكلمة بنز ذلك مطلق في الحرب وغير الحرب فلهذا وما كان
 كحمة حبة او سداً غير ذلك مكره في غير الحرب وحالات الحرب واما الحرير كله حرام في الحرب
 وعين عند ابي حنيفة وقال لا باس به في الحرب وقال ابو حنيفة في الكالج الصغير لا يكره
 الا بالفضة ذل اطلاق هذا اللفظ على لبس الختم بالحديد والصفر والحجر الذي يقال له لبس
 حرام ومن باس من هذا الذهب يجعله في الفضة ولا يجوز الخيل بالذهب والفضة لانه اكل من
 الفضة والمنطق وحلية السيف بالفضة ويجوز للفتاة الخيل بالذهب والفضة ويكره لبس
 الصبي الذهب والحرير والام على من البسة ويرفضه لاسنان بالذهب وبسرة لفضة عند
 ابي حنيفة رحمه الله وقال محمد لا باس بالذهب ايضا ويروي عن ابي يوسف مثل قول محمد ومثل قول
 ابي حنيفة رحمه الله ويكره الخنزير التي تحمل تسج بالحق وكذلك التي تحتها ايضاً يكره ولا باس
 بان يربط الرجل في اصبعه او في خاتمه الخيط للمخاض وهو ترك كرا كادته وليس بهيمة الحادي

بأس الكراهية في الوطي

ومن اشترى جارية يكره له واعي الوطي حتى ينبت به بحضة كالمزلة الوطي كالمزلة حتى ينبت ويكره

مسألة الاستبراء

سني بجل بخلاف الحايض وكذلك من جمع احبين في ملكه وقبلها بشهر في بحر عليه الدواغ فيهما حتى
 بلك فرج الاوي غيره بملك ادخل في فرج رجل اذ ان بشري جارية فلا باس بان
 ينس ساقها وصدورها ودراعتها وعن محمد بن الحسن انه بكرم للشاب مس في من ذلك وبنح النظر
 للشرب ولزكان بشري ولا يباح المس للشرب ان كان يشق واذا صاحت لامت لم تفر
 في ازار يعني حرم النظر الى ظهرها وبطنها وبكرم ان يقبل الرجل في الرجل اذ بدت او سبغت او
 بعا نكته ولا باس بالمصافحة وقال ابو يوسف رحمه الله لا باس بالنقبيل والمعاينة وهذا الاحتلا
 في المعاينة في ازار واحد فاما اذا كان عليه فيصير قالوا لا باس به والله سبحانه وتعالى اعلم

باب في البيع

لا باس ببيع السرقين بكرم بيع العذرة **فرج** رجل علم جارية انها لرجل فزاي لغويينها فاك
 وكلني صاحبها ببيعها وسعه ان يتاع وبطلانها **فرج** سلم باع غمرا واخذ منها وعليه بن
 فانه بكرم صاحب الدين لم يبا حذمتها واذا كان الاحتكار والتلفي في بلد لا يضر باهله فلا باس واذا
 اضرمه مكره ولما استر في طعنا في غير المعز جلبة الى الاخر حبيبه قال ابو حنيفة لا باس به قال
 محمد بكرم ذلك وقال ابو يوسف كل موضع يمتد منها الى امر في العادة هو بمنزلة فناء المعز محرم
 الاحتكار واختلفوا في مداهن الاحتكار وعن اصحابنا رحمهم الله انهم خذوا بشهر ولا يستعمل الا
 اذا كان ارباب الطعام يتكلمون ويتعدون من القبة تغديا فاق عجز الناجي عن صيانة حشوف
 المسلمين لئلا يستعير فلا باس به بمشوق من اهل الراي والبيع فافعل ذلك ونعدي رجل
 وبيع بغير فسخ بيقفه كالوابع بافد من الامام واذا دفع هذا الامر الى الامام باس المحنكر ببيع
 ففعل عن يمينه وفوت اهله على اعتبار الشفعة وبنهاه عن الاحتكار فان رفع اليه مرة لغوي
 فادبره فان دفع اليه مرة ثالثة حبيبه وعزم على ما يري ولا احتكار المكون مختص بالافوات
 كالحطير والبيع والذين وقال ابو يوسف ما اضر بالغائمة حبيبه هو احتكاره فلو كان او
 غيره ومن محمد انه لا احتكار في الثياب وانما التل في اذا كان يضر باهل البلد فهو مكره ايضا واذا كان
 لا يضر فغير مكره اذا كان لا يلبس على الفلاسين سعر البلد وما باس ببيع بناء يوت مكة وبكرم
 ببيع ارضها عند ابي حنيفة وهدي ذكر الطحاوي عن ابي يوسف رحمه الله انه لا باس ببيع ارضها
 ويور وابنه عن ابي حنيفة ولا باس ببيع العيص من يعلم انه يخذل فخر اعزاي حبيبه وقال بكرهه

باب الرجل يري الرجل يقتل اباه



حجج
 ٢٢٧ = ١٢٩ = ٢٢٧
 ٢٢٧ = ١٢٩ = ٢٢٧